الجامعة الأردنيّة
كليّة الدراسات العليا

٥٢١
٤٠١١
٥٠١

منزلة المعنى في نظرية النحو العربي

عميد كلية الدراسات العليا

لطيفة إبراهيم محمّد النّجّار

إشراف
الأستاذ نهاد الموسى

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلّبات نَيْل درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها بكليّة الدراسات العليا في الجامعة الأردنيّة

كانون الأوّل / ١٩٩٥

٢٠/١٢/٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٦ / كانون الأوّل / ١٩٩٥م وأجيزت

أعضاء اللجنة — التوقيع

١- الأستاذ نهاد الموسى (رئيساً)

٢- الأستاذ محمود حسني (عضواً)

٣- الأستاذ عبدالفتّاح الحموز (عضواً)

٤- الدكتور محمّد عوّاد (عضواً)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

أتقدَم بالشكر الجزيل الى كلَ من أسهم في إسداء المعونة لي وتشجيعي في مجال دراستي العليا .

وأخص بشكري وامتناني وتقديري أستاذي الفاضل نهاد الموسى ؛ فقد حاطني بلطفه واهتمامه ، وأفادني بعلمه ومشورته ، وفتح امامي آفاقا رحبة ، ولم يأل جهدا في سبيل ارشادي وتوجيهي ، فكان نِعْم المشرف ، فجزاه اللّه خيرا وأجزل مثوبته .

كما أتقدَم بالشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل الدكتور عبدالحميد السَيّد ؛ مدرّس النحو والصرف في جامعة الإمارات العربيّة المتّحدة الذي ما فتئ يشجّعني على اكمال دراستي ، ويمدّ لي يد العون والمشورة .

وأخيرا ، أتقدَم بالشكر والعرفان الى الأساتذة المناقشين :

الأستاذ محمود حسني

والأستاذ عبدالفتّاح الحموز

والدكتور محمّد عوّاد

الذين وافقوا على مناقشتي وافادتي من خبرتهم في مجال البحث العلمي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحتويات

قرار لجنة المناقشة ..... ب

شكر وتقدير ..... ج

الرموز المستخدمة في البحث ..... و

الملخّص ..... ز

مقدّمة ١

الفصل الأولّ : في معنى المعنى ٦

المبحث الأوّل : المعنى مادّةً للدراسة والتحليل ٣٣

المبحث الثاني : المعنى ضابطاً للدراسة والتحليل ٣٤

الفصل الثاني : المعنى في النحو ٥٤

المبحث الأول : منزلة المعنى في وضع الحدود ٥٥

المبحث الثاني : منزلة المعنى في المنع والتجويز ٨٠

المبحث الثالث : منزلة المعنى في توجيه الإعراب وتحليل التراكيب ١١٩

المبحث الرابع : منزلة المعنى في النظم ١٥٤

الفصل الثالث : المعنى في أصول النحو ١٧٤

المبحث الأوّل : في بنية النظريّة (العامل) ١٨٤

المبحث الثاني : في منهج النظريّة (القياس والتعليل) ٢١٤

الفصل الرابع : المعنى في أعمال المحدثين العرب ٢٣٨

المبحث الأوّل : منزلة المعنى في منهج التحليل الشكلي من خلال كتاب " دراسات نقديّة في النحو العربي" لعبدالرحمن أيّوب ٢٤٢

المبحث الثاني : منزلة المعنى في المنهج البنيوي – الوظيفي من خلال كتاب " اللغة العربيّة معناها ومبناها " لتمّام حسّان ٢٥٨

المبحث الثالث : منزلة المعنى في النحو المعجمي الوظيفي من خلال كتابات عبدالقادر الفاسي الفهري ٢٧٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابع : منزلة المعنى في النحو الوظيفي من خلال كتابات أحمد المتوكّل ٢٨٨

الخاتمة ٣١١

ثبت المصادر والمراجع ٣١٤

الفهارس والملاحق ٣٣٠

فهرس الآيات القرآنية ٣٣١

فهرس الشواهد الشعريّة ٣٣٤

ملحق بالمصطلحات الواردة في الرسالة ٣٣٥

الملخص باللغة الإنجليزيّة ٣٤٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرموز المستخدمة في البحث

ف	=	فعل
فا	=	فاعل
مف	=	مفعول
متق	=	متقبّل
مستق	=	متقبِل
مستف	=	مستفيد
أد	=	أداة
مك	=	مكان
زم	=	زمان
بؤ	=	بؤرة
ص	=	مكوّن لا يحمل إلا وظيفة دلاليّة
ط	=	رابط
م س	=	مركب اسمي
م ص	=	مركب وصفي
م ح	=	مركب حرفي
م ظ	=	مركب ظرفي
فض	=	فضلة
لح	=	ملحق
سو	=	سور
ما	=	مالك
مف . غ . م	=	مفعول غير مباشر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملخّص

(منزلة المعنى في نظريّة النحو العربي)

لطيفة إبراهيم محمّد النّجار

إشراف الأستاذ : نهاد الموسى

تقوم هذه الدراسة على افتراض مؤدّاه أنّ " المعنى " كان من بين أهمّ الأصول التي اعتمدها النّحاة في وصفهم وتحليلاتهم ؛ فقد شكّل ضابطاً رئيساً ومعياراً ثابتاً وجّه النّظر النحوي القديم ، وأعان النّحاة على تفسير كثير من الظواهر اللغويّة المتنوّعة .

وقد تشكّل البحث في هذا الموضوع في محاور أربعة : مثّل المحور الأوّل منها مقدّمات تمهيديّة أساسيّة عرضت الدراسة فيه للأبعاد المختلفة للمعنى و أقسامه الرئيسة ، كما بيّنت كيف يُتّخذ " المعنى " ، في الدراسة اللغويّة ، ضابطاً يوجّه الوصف ، ويحدّد أوجه التفسير والتحليل .

أما المحور الثاني فقد صوّر منزلة المعنى في تشكيل بنية النحو العربي ، فعرض لدوره في وضع الحدود ، وفي المنع والتجويز ، وفي توجيه الإعراب وتحليل التراكيب ، وفي بناء الجملة ونظم العناصر فيها .

ويرتبط المحور الثالث بالثاني ارتباطاً وثيقاً ؛ فهو يمثّل تجريداً للمفهومات والصور المختلفة التي وردت في المحور الثاني ؛ فقد بيّن منزلة المعنى في بناء نظريّة النحو العربي وتشكيل هيكلها العام ، وتوجيه الوسائل المتّبعة التي اعتمدها النّحاة في الوصف والتقعيد .

أمّا المحور الرابع فهو مكمّل للمحاور السابقة ومتمّم لها ؛ فقد وضّح بعض الاتّجاهات اللغويّة الحديثة التي تبنّاها بعض المحدثين العرب في دراساتهم ، وموقفهم من اتّخاذ " المعنى " ضابطاً أساسيّاً في الدراسة اللغويّة والتحليل اللساني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدّمة

بِسْمِ اللّهِ الرّحْمنِ الرّحِيمِ

والصّلاةُ والسّلامُ على أشْرفِ المرْسَلين وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعين

أما بعدُ : فقد أصبح كثيرٌ من الدراساتِ اللغويّةِ الحديثة ، التي تجعل اللغةَ العربيّةَ بمختلف مستوياتها موضوعاً للبحثِ والمساءلةِ ، تَعْتَمِدُ في تناولها ودراستها النظرياتِ اللغويّةَ الحديثةَ على اختلاف منطلقاتها ومناهجها . بل غدا هذا الأمرُ من ضروراتِ البحثِ المبدئيّةِ التي تعطي البحثَ مشروعيّتَهَ ، وتضعُهُ موضِعَه الموسومَ له ضمن ما يُقَدَّم في أيامنا من أطروحاتٍ و دراساتٍ .

وليس المقصودُ من ذلك ـ بحالٍ من الأحوال ـ ليَّ ذراع القديم لإجباره على مسايرة الحديث ، أو طمسَ معالمه لنستبدل بها معطياتٍ حديثةً نتعامل على أساسها بعيداً عن الأصول القديمة التي قامت عليها قواعد اللغة العربيّة ؛ فالدراساتُ التي يكون هذا وَكدها و همُّها لا تقدّم ما يُرْتجى منها من بدائلَ نافعةٍ يستفيد الباحثون منها في الدراسات اللغويّة العربيّة . وستظل مبتورةً ، غريبةً عن واقع العربية ومشكلاتها ، فالمزاوجة بين القديم والحديث ، في الدراسة اللغوية ، تشترط وعياً بالأصول والمرتكزات التي قامت عليها الدراساتُ الحديثةُ ، واستيعاباً شاملاً للأصول والضوابط التي وضعها النحاة العرب وأقاموا عليها نظريتهم في وصف نظام العربيّة وتقعيد قواعدها .

وبهذا الشرطِ المنهجيِّ تستطيع الدراساتُ اللغويّةُ الغربيّةُ المعاصرةُ أن تستضيءَ بالحديثِ لدراسة القديم ، وأن تقدّم بدائلَ وحلولاً موضوعيّةً ناجعةً لكثيرٍ من مشكلات العربية و قضاياها ، وأن تحققَ أهدافاً رئيسةً في مجال الدراسات اللغوية العربية ، أهمها :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ـ إعادةُ ترتيبِ معطياتِ القديم ضمن قضايا كليّة محدّدة المعالم ؛ لتتضح للدارسين الأسسُ والضوابطُ المنهجيّةُ التي قامت عليها الدراساتُ اللغويّةُ عند النحاة العرب في كل قضيّة تُعْرَضُ للمساءلة والبحث ؛ ذلك أن طبيعة الدراسة عند النحاة العرب عرفت بالدراسات التي تمتزج فيها الموضوعات المدروسة وتتشابك بشكل يصعب على الدارس أن يتعرّفَ ملامح ما يدرسه ويحدّده تحديداً مضبوطاً ، و بخاصّةٍ أن الموضوعات اللغوية البحتة – أي تلك التي تتّصل بتقعيد القواعد وتأصيل الأصول العامة – كثيراً ما تضيع صورتُها وسط كَمٍّ هائلٍ من الأمثلة الجزئيّةِ والخلافاتِ المنهجيّةِ .

ـ التعرّفُ إلى مواطنِ المشابهةِ ، وعلى المنطلقات المنهجيّةِ المشتركةِ بين مقولاتِ القديم ومعطيات الحديث ، مع ربط كل منهما بظروفه الثقافيّة والاجتماعيّة ؛ وذلك وصولاً إلى نظريّةٍ لغويّةٍ عربيّةٍ تحقق البعدين : الأصالةَ والمعاصرةَ ، وتخدم اللغةَ العربيّةَ و دارسيها بوضع البدائل السليمة ، وتُسهِم في وضع تخطيطٍ هيكليٍّ مضبوطٍ يصف النظامَ الذي تقوم عليه العربيّة وصفاً جديداً يتحرّى الدّقةَ ، و يستعين بكل الوسائل المطروحة لتحقيق ذلك .

ـ وضع النظريّة العربيّة التي قدّمها النحاةُ في موضعها الذي تستحق ، خاصةً أننا نجد لكثيرٍ ممّا نظّروه وأصّلوا له أصداءً تتردّد اليوم بين علماء اللغة المحدثين ، و تدور في مؤتمراتهم ، و تُعْرَضُ في كتاباتهم ، دون أن يشار إلى جهود علماء العربيّة في ذلك ، على الرغم من شعور بعض المؤرّخين الغربيّين بضرورة النّظرِ في العمل اللغويّ عند العرب ؛ لاستكمال المسار التاريخيّ في وصف الجهود اللغويّة عند مختلف الشعوب .

انطلاقاً من النقاط المذكورة آنفاً فإن هذا البحث يحاول أن يقدّمَ دراسةً تتحرّى الدّقةَ والشمول في بيان منزلة المعنى في نظريّة النحو العربي من خلال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أطر عامّة ومحاور رئيسة تتّضح فيه معالم المنهج الذي اعتمده القدماءُ في هذا الموضوع ، وتَبرُز فيه صورةُ المادّة المكوِّنة له ضمن تقسيماتٍ محددّةٍ واضحةٍ .

وقد كان لاختيار هذا الموضوع أسبابٌ ، أهمّها :

- ضرورة إعادة وصف العربيّة انطلاقاً من مفهوماتٍ عامّةٍ حديثةٍ .

- الحاجة إلى النظر في العلاقات بين المستويات المختلفة للغة العربيّة ووصفها وبيان تأثيرها في تشكيل نظامها النحوي .

- اختلاف المحدثين العرب في تحديد منزلة المعنى في نظريّة النحو العربي ؛ فمنهم من يقول إنّ بناء النظريّة النحويّة عند النّحاة قام على أساسٍ شكلي منطقي لا موضع للمعنى فيه ، ومنهم من يدّعي أنّ النّحاة بالغوا في تعويلهم على المعنى إلى الدرجة التي جعلتهم لا يلتفتون إلى الضوابط والمعايير اللغويّة الأخرى التي توجّه عمليّة وصف اللغة وتؤثر في بناء هيكلها العام .

- قيام هذا الجانب من الدراسة النحويّة عند علماء العربيّة على أصولٍ يعاد القول فيها الآن ، وتُبْنى على أساسها نظريّاتٌ حديثةٌ مهمّةٌ .

وقد تشكّلت هذه الدراسة في أربعة فصول :

-**الفصل الأول - " في معنى المعنى "** : عرضت الدراسة فيه لدلالات " المعنى " وصوره المختلفة من خلال بعدين :

الأوّل - " المعنى مادّةً في الدراسة والتحليل " : وبيّنت فيه الدراسة اختلاف الصور التي قد يتشكّل فيها المعنى واعتماد ذلك على تقسيمات مختلفة تنظر إلى المعنى من زوايا متعدّدة لغويّة داخليّة ، وغير لغويّة خارجيّة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثاني - " المعنى ضابطاً في الدراسة والتحليل" : عرضت فيه الدراسة للاختلافات النظريّة والمنهجيّة بين المدارس اللغويّة الحديثة في اتّخاذ المعنى أصلاً معتمداً في بناء النظريّة النحويّة ، وما نتج عن ذلك من نتائج تطبيقيّة مختلفة .

-**الفصل الثاني - " المعنى في النحو "** : عرضت فيه الدراسة لمنزلة المعنى في إطار الوصف والتقعيد ؛ أي في تشكيل بنية النحو العربي ، ودوره في صياغة أبعاده العامّة ؛ فبيّنت منزلة المعنى في وضع الحدود العامّة والمميّزات الخاصّة للأبواب النحويّة المختلفة ، ومنزلته في منع بعض التراكيب أو تجويزها ، وفي توجيه الإعراب وتحليل التراكيب ، وفي نظم العناصر في الجملة .

-**الفصل الثالث - " المعنى في أصول النحو "**: وبيّنت فيه الدراسة دور المعنى في إطار التفسير والتأصيل ؛ أي في تشكيل بنية النظريّة النحويّة ، وفي تحديد عناصر المنهج المتّبع في ذلك ؛ ففصّلت القول في دور المعنى في القول بفكرة العمل النحوي وتحديد العلاقة بين العامل والمعمول ، ودوره في ضبط الوسائل المنهجيّة التي اتّبعها النّحاة في التأصيل للظاهرة النحويّة ، وأهمّها القياس والتعليل .

- **الفصل الرابع : " المعنى في بعض أعمال المحدثين العرب "** : وتناولت الدراسة في هذا الفصل صوراً مخصوصة من الأعمال النحويّة التي قدّمها بعض المحدثين العرب ، فبيّنت أصولها النظريّة ، وعرضت لبعض معالجاتها التطبيقيّة ، وسجّلت عليها بعض الملاحظات العامّة .

ويحسن بي أن أشير ، هنا ، إلى أنّ امتداد الموضوع في قنوات كثيرة من النحو العربي ، وتداخله في أبعاد مختلفة لغويّة وغير لغويّة جعل مادّة الدراسة تتقاطع في مواضع كثيرة ؛ وعليه فإنّ التقسيم السابق للبحث لا يعني الانفصال التّام والاستقلال الكامل في الموضوعات المطروحة في كلّ فصل ؛ فلا شكّ أنّ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني يتداخل ويتقاطع مع الفصل الثالث في مواضع كثيرة .

كما أنّ اتساع المادة وغزارتها تحكّم في طريقة عرض الموضوعات ؛ فقد اكتفيت بالأبعاد العامّة والمحاور الكليّة ؛ لأنّ التفصيل في منزلة قسم واحد من أقسام المعنى التي اعتمدتها الدراسة يحتاج إلى بسط وتفصيل لا يسع البحث الوفاء بمتطلّباته وشروطه المنهجيّة والشكليّة .

وعليه فإنّ الدراسة تمتدّ امتداداً أفقياً في عرض هذا الموضوع ، وتترك البحث التفصيليّ في كلّ بعد من أبعاده العامّة لدراسات أخرى تالية .

وبعد ، وإنّني أرجو أن يكون هذا البحث قد حقّق الغاية منه ، وقدّم تصوّراً واضحاً وشاملاً لمنزلة المعنى في نظريّة النحو العربي ، وأن يكون قد أسهم في وضع جانب من الأصول التي قامت عليها نظريّة النحو العربيّ في إطارٍ كليّ عامٍّ تتضح معه صورة المنهج الذي اعتمده النحاة العرب ، وتبرز فيه مادّة الموضوع من خلال ضوابط عامّة وأسس محدّدة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

في متن المتن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يُعَدّ " المعنى " من أهمّ القضايا التي أثارت اهتمام العلماء والمفكّرين على اختلاف أزمانهم ومنطلقاتهم ومناهجهم ؛ فقد اشتركت علوم مختلفة في تناوله ، ودراسة جوانب متنوّعة منه ، وتقديم تصوّرات متباينة عن طبيعته والعوامل المؤثّرة في تحديده [١] .

فالمعنى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظواهر غير لغويّة متعدّدة ؛ كالفكر ، والمعرفة ، والقصد ، والاستعمال ، والمقام ... الخ . وهي ظواهر متداخلة على نحوٍ يَصْعُبُ معه وضع خطوط فاصلة بينها ، وهذا يفسّرُ تعدُّدَ العلوم والمعارفَ التي تتناول المعنى وتتّخذه مادّة للدراسة انطلاقاً من وجهة نظر مخصوصة تتناوله من خلال علاقته بإحدى الظواهر السابقة ، كما أنّه يفسّر ، كذلك ، ارتباط تلك العلوم بعلم الدّلالة وتأثيرها فيه [٢] . وليس من همّ هذا البحث أن يقدّم دراسة تاريخيّة تفصيليّة لتلك العلوم ومناهجها في تناول المعنى ، إلا أنّنا نرى ضرورة وضع إطار عام لمجال كلّ علم من تلك العلوم ليتسنّى لنا ، بعد ذلك ، أن نعرف الأبعاد المشتركة بينها وبين علم الدلالة ، وهو الإطار الذي سنعرض من خلاله للمعنى وأنواعه ومناهج دراسته .

* ولعلّ " **الفلسفة** " (Philosophy) من أكثر العلوم تأثيراً وارتباطاً بعلم الدلالة ، حتى قال بعضهم : « إنّك لا تستطيع أن تقول متى تبدأ الفلسفة وينتهي السيمانتك (علم الدلالة) ، وما إذا كان يجب اعتبار الفلسفة داخل السيمانتك أو

---

[١] انظر : نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ٣١٤ وما بعدها . وأحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ط١ ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢ ، ١٥-١٦ . وبالإنجليزيّة :

Palmer , F . R . Semantics . Campridge University Press . 1983 , p 12-16 .
Lyons, John , Semantics . Campridg University Press . 1990 , p137-144.
Crystal, David ,A dictionary of Linguistics and Phonetics. Blackwell Publishers. 1993. (semantics)

[٢] انظر : المراجع السابقة . و عزمي إسلام ، مفهوم المعنى (دراسة تحليليّة) ، حوليّات كليّة الاداب ، الكويت ، الحوليّة السادسة ، ١٩٨٥ ، ١٨ وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السيمانتك داخل الفلسفة »[١] ؛ فهي تدرس " المعنى " من خلال العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي الذي تصوّره ، وقد وضع علماء الفلسفة نظريّات مختلفة تصوّر تلك العلاقة وتبيّن تأثيرها في تكوين المعنى ووضع تعريفات مختلفة له[٢] .

* كما أنّ " **علم الرموز** " (Semiotics) يتداخل بشكل واضح مع علم الدلالة ؛ لأنّه يهتم بدراسة خصائص الأنظمة الرمزيّة الطبيعيّة منها والمصطنَعة ، من خلال أبعاد مختلفة لغويّة ونفسيّة واجتماعيّة[٣] .

* ويعدّ " **علم النفس** " (Psychology) من العلوم التي تهتمّ بالمعنى ، أيضاً ، من خلال دراسة تأثير الظواهر النفسيّة في استعمال اللغة وفهمها ، ودراسة الكيفيّة التي يتمّ بها اكتساب اللغة عند الأطفال[٤].

* ويهتمّ " **علم الأنثروبولوجي** " (Anthropology) ، كذلك ، بدراسة المعنى من خلال دراسة علاقة اللغة بحضارة الإنسان ومعتقداته ونظمه الاجتماعيّة ،

---

[١] أحمد مختارعمر ، علم الدلالة ، ١٥. نقلاً عن : F . H . George

[٢] من أهمّ هذه النظريّات : النظريّة الإشاريّة التي تحدّد معنى الكلمة بالعلاقة بينها وبين الشيء الذي تشير إليه في العالم الخارجي ، والنظريّة التصوريّة التي تحدد معنى الكلمة بالعلاقة بينها وبين التصوّر الذهني عن الشيء الذي تشير إليه . انظر في شرح هاتين النظريّتن وذكر نقاط الضعف فيهما : عزمي إسلام ، مفهوم المعنى (دراسة تحليليّة) ، ٤٨ وما بعدها . و

Lyons, J . Language and Linguistics . Campridge University Press, 1992 , p136-137.

[٣] انظر : رمزي منير بعلبكي ، معجم المصطلحات اللغويّة ، ط١ ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٠ ، مادّة (Semiotics) . وأحمد مختارعمر ، علم الدلالة ، ١٤-١٥ . وبيير جيرو ، علم الإشارة (السيميولوجيا)، ترجمة منذر عيّاشي ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٢ ، ٢٣ وما بعدها . و هيربرت بركلي ، مقدّمة إلى علم الدلالة الألسني ، ترجمة قاسم المقداد ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٠ ، ٢٥ وما بعدها ، وحنون مبارك ، دروس في السيميائيّات ، ط١ ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧ ، ٦٩-١٠١ . و Lyons, , Semantics , p 69-98 .

[٤] انظر : أحمد مختارعمر ، علم الدلالة ، ١٦ . و محمّد أحمد خضير ، الدلالة والتركيب ، دار الزهراء للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتأثير تلك الظواهر في تشكيل البناء اللغوي للمجتمعات على اختلافها [١] .

* وتمثّل دراسة المعنى جانباً مهماً في " علم المنطق " (Logic) ؛ فالمنطق يدرس "الفكر" ، والعلاقة وثيقة جداً بين اللغة والفكر ؛ فلابدّ أن يلتقي علم المنطق بعلم اللغة في كثير من الجوانب ، أهمّها الجانب الذي يدرس المعنى ويحلله ، إلا أنّ العلاقة بين الفكر المنطقي واللغة ليست علاقة مباشرة بل هي علاقة بينه « وبين جهاز رمزي لا يتضمّن ألفاظاً لغويّة ، بل يتضمّن عدداً من المتغيّرات والثوابت المنطقيّة »[٢] ؛ إذ يُحَلّلُ المعنى في إطار هذا العلم تحليلاً يعتمد المنطق ضمن أطر أو نماذج مثاليّة أشبه بنماذج الرياضيّات من خلال لغة ومصطلحات خاصّة .

٤٥٩٤٩٧

وقد أدّى هذا التداخل والاشتراك في دراسة المعنى بين العلوم السابقة وعلم الدلالة إلى نشوء علوم فرعيّة تمثّل نقطة التقاء بينهما ؛ كعلم الدلالة الفلسفي (Philosophical Semantics) ، وعلم الدلالة الاجتماعي (SocioSemantics) ، وعلم الدلالة المنطقي (Logical Semantics) [٣] .

ولعلّ هذا التداخل يفسّر تعدّد التعريفات التي وُضِعَت لتحديد المعنى[٤] ، ويبرّر الاختلاف الشديد بين علماء اللغة المحدثين في تحديد الإطار الذي يُدْرَس فيه المعنى ضمن علم الدلالة اللغوي (Linguistics Semantics) ، وهو ما يعرف ، عادة ، بعلم الدلالة (Semantics) [٥] .

---

[١] انظر : Palmer , Semantics , p 12-16 .

[٢] عزمي إسلام ، مفهوم المعنى (دراسة تحليليّة) ، ٢٠-٢١ .

[٣] انظر في تفصيل العلاقة بين علم الدلالة المنطقي وعلم الدلالة الألسني :هيربرت بركلي ، مقدّمة إلى علم الدلالة الألسني ، ١٧ وما بعدها .

[٤] انظر ، على سبيل المثال ، التعريفات التي وضعها أوجدن وريتشارد (Ojden & Rechard) في كتابهما : معنى المعنى ، AHarvest / HBJ Book , Harcourt brase Jovanoich Publishers , 1989 , p. 186 .

[٥] انظر : Crystal ,D , Adictionary of Linguistics and Phonetics , 1993 (meaning)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالصعوبات التي تواجه عالم الدّلالة تكمُنُ في المقام الأوّل في تحديد طبيعة المعنى ، وتوضيح الجوانب التي تدخل ضمن الدراسة اللغويّة للمعنى ؛ فهل « تتركّز الدّراسة على دلالة الألفاظ المفردة خارج السّياق ؟ أم على تحديد دلالة تلك الألفاظ في إطار السّياق اللغوي ؟ أم على دراسة معاني الجمل ؟ أم على هذه المعاني ضمن الإطار اللغوي المحض ؟ أم يدخل عنصر المقام ، أيضاً ، بالإضافة إلى السّياق اللغويّ ؟ وماذا عن المعنى الاجتماعي للجملة ؟ أو المعنى الحضاري ؟ إلى آخر هذه الأسئلة التي تشعّب الموضوع بحيث يصبح من غير الممكن حصره »[١] .

إنّ هذه التساؤلات تفسّر عزوف الاتّجاهات اللغويّة الحديثة عن دراسة المعنى لفترة من الزمن ، ولكنّ العلاقة العميقة التي تربط المعنى بباقي الظواهر اللغويّة جعلتهم يحاولون « الوقوف أمامه وجهاً لوجه وإخضاعه للدراسة العلميّة المنظّمة وإدماجه في نظريّة متكاملة للقواعد اللغويّة الشاملة رغم أنّ هذه المحاولات لم تلاق النّجاح الكامل ، حتى الآن ، نظراً لحداثة عهدها »[٢] .

ونحن ، في هذا الفصل ، سنعرض لأهمّ الجوانب في دراسة المعنى من خلال محاورَ وأطرٍ كليّة ترسم تصوّراً عاماً له من دون الخوض في الأبعاد التفصيليّة للموضوع ؛ لأنّ ذلك يحتاج إلى بسط مستفيض يخرجنا عن إطار الدراسة .

ونستطيع أن نقسم دراسة المعنى في إطار علم اللغة قسمين :

- قسم يُتّخذ فيه المعنى مادةً للدراسة والتحليل .

- وقسم آخر يُعتَمد فيه المعنى ضابطاً ومعياراً لدراسة جوانب أخرى من الظاهرة اللغويّة وتحليلها .

فعلماء اللغة يدرسون المعنى ، وفي الوقت نفسه يتّخذونه ضابطاً وموجّهاً

---

[١] نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة ، ٢١٧ .

[٢] السّابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لدراسة جوانب أخرى من الظاهرة اللغويّة . ففي القسم الأوّل يستعان ، لتحديد المعنى ووضع تصوّر تفصيليّ لأبعاده المتنوّعة ، بالمستويات اللغويّة المختلفة (الصوتيّة ، والصرفيّة ، والنحويّة) ، والعلائق الدلاليّة بين العناصر اللغويّة . كما يستعان ، كذلك ، بالظواهر غير اللغويّة التي تؤثر في تكوين جوانب أخرى من المعنى ، يرى بعض علماء الدلالة أهميّتها في رسم صورة دقيقة وشاملة له .

أمّا القسم الثاني فيستعان فيه بالمعنى لوضع تصوّر دقيق لظواهر لغويّة أخرى ، وبخاصّة الظاهرة النحويّة . ولا شكّ أنّ القسمين يتداخلان ويتأثّر كل واحد منهما بنتائج الآخر .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعتمد دراسة المعنى تقسيمات متعدّدة تختلف باختلاف زاوية النظر في الظاهرة اللغويّة وما يرتبط بها من ظواهر أخرى ؛ إذ قد يُدْرَسُ المعنى دراسة لغويّة داخليّة تقتصر على فحص الظاهرة اللغويّة ، بعناصرها المختلفة ، فحصاً داخلياً ذاتيّاً والنظر في العلائق المتنوّعة التي تربط تلك العناصر بعضها ببعض . وقد يدرس المعنى دراسة تربطه بعوامل خارجيّة تؤثر في طبيعته وفهمه[١] .

وهذا الاختلاف في معالجة المعنى وتحليله ناتجٌ في الأصل من عدم إمكانيّة فصله فصلاً تاماً عن بقيّة العناصر التي ترتبط به وتشكّل جوانب مختلفة منه . وربّما كان تشبيه المعنى بمكعّب ذي أوجه ملوّنة شفّافة يوضّح هذه التعدّديّة في طبيعته ؛ إذ يشكّل كلّ وجه في المكعّب جانباً من جوانب المعنى تحدّده علاقة مخصوصة تربطه بعامل من العوامل التي تتداخل مع اللغة ، وتسهم في تكوين بنيتها التركيبيّة والدلاليّة . والبحث في المعنى يشبه اختيار وجه من أوجه المكعّب المختلفة للنظر فيه ودراسته ، وقد يختار الباحث موقعاً مّا داخل المكعّب فتكون نظرته داخليّة محدّدة بإطار المكعّب لا تتعدّاه إلى ما يرتبط بالأسطح الخارجيّة له من عوامل مختلفة . انظر شكل (١)

---

[١] انظر : نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة ، ٢١٤ .

(شكل ١)

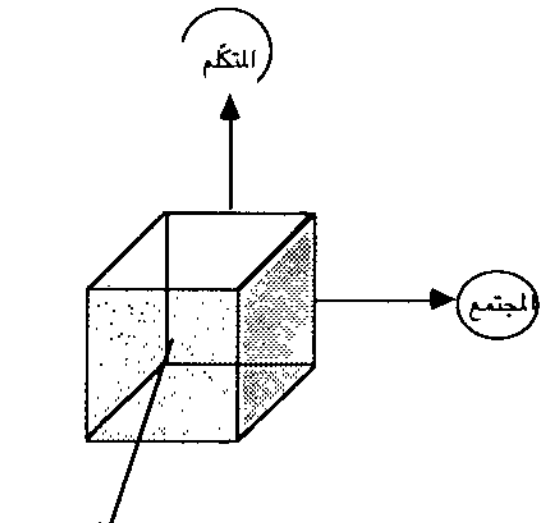

كما أنّ دراسة المعنى تختلف ، كذلك ، باختلاف الوحدة التي يُدْرَسُ المعنى من خلالها ، وهي ما تُعْرَف في علم الدلالة بالوحدة الدلاليّة (Semantic Unit) ؛ إذ قد يدرس المعنى من خلال الكلمة ، أو الجملة ، أو الصيغة الصرفيّة ، أو العبارة ، أو النصّ كاملاً [١]، ولكلّ قسم من هذه الأقسام مناهج مختلفة متنوّعة ، ودراسات مستقلّة متباينة .

وسنعرض في هذا المبحث لجوانب مختلفة من المعنى اعتماداً على التقسيمات التالية :

١- *المعنى من خلال وظائف اللغة :*

يميّز علماء الدلالة بين ثلاث وظائف أساسيّة للغة اعتماداً على محاور رئيسة تربطها بثلاثة عناصر خارجيّة تؤثر تأثيراً عميقاً في تكوين جوانب مختلفة من

[١] انظر في هذا الجانب من الموضوع : أحمد مختارعمر ، علم الدلالة ، ٣١-٣٤ . وبالإنجليزيّة :
Nida , A . Eugene , Componential Analysis of Meaning , Mouton , Paris , 1975 , p11 .
Ullman , Stephen , Meaning and Style , Basil Blackwell , Oxford , 1973 , p 2-22 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعنى ، ويتوجّه اهتمام علماء الدلالة إلى فرز هذه الجوانب وتصنيفها وبيان الفروق الدلاليّة بينها [١].

ويتمثّل المحور الأوّل في العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي (الموجودات ، والأحداث ، والحالات) الذي تصفه ، فوظيفة اللغة في هذا البعد وظيفة وصفيّة (Descriptive Function) .

ويتمثّل المحور الثاني في العلاقة بين اللغة والمتكلّم ، وتتحدّد وظيفة اللغة في هذا البعد بالتعبير عن حالات المتكلّم النفسيّة والعاطفيّة ، فوظيفتها هنا وظيفة تعبيريّة (Expressive Function) .

أمّا المحور الثالث فيتمثّل في العلاقة بين اللغة والعوامل الخارجيّة أو الاجتماعيّة غير اللغويّة التي تؤثر في استعمال اللغة وفهمها ، فوظيفة اللغة في هذا البعد وظيفة اجتماعيّة (Social Function) . وباعتماد الوظائف السابقة يميّز علماء الدلالة بين أنواع ثلاثة للمعنى :

١- *المعنى الوصفي (Descriptive Meaning) :*

وهو المعنى الذي يصوّر أو يصف شيئاً أو حالة أو وضعاً في العالم الخارجي ، ويمكن أن يصدُق أو يكذب أو يؤكّد أو يُنْكَر . ويسمّى أحياناً بالمعنى المرجعي (Refrential Meaning) . وعلم الدلالة يشترك ، في دراسة هذا النوع من المعنى ، مع الفلسفة وعلم المنطق ، ولكن بمنهجيّة مختلفة وهدف مغاير .

٢- *المعنى التعبيرى (Expressive Meaning) :*

---

[١] انظر في تفصيل هذا الموضوع :

Lyons, , Semantics , p 50-57 .

Crystal, Adictionary of Linguistics and Phonetics , (meaning)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو الذي يصوّر أو يعكس حالة المتكلّم النفسيّة أو العاطفيّة أو المعرفيّة ؛ كالمعنى المفهوم من أسلوب التعجّب ، مثلاً ، أو التحذير أو الإغراء ، أو المعنى الذي يفهم من بعض المظاهر الصوتيّة المخصوصة ؛ كالتنغيم والنبر ، التي قد توحي بخلاف ما تعنيه الجملة في تركيبها اللغوي المجرّد . ويعدّ هذا النوع من المعنى من الموضوعات التي يهتمّ بها علم النفس ، ويقع هذا النوع ، أيضاً ، ضمن اهتمامات علم الأسلوب وعلم البلاغة .

٣- *المعنى الاجتماعي (Social Meaning)* :

وهو المعنى الذي يعكس جانباً من العلاقات الاجتماعيّة وما تفرضه من قيود على استعمالات اللغة ، أو هو المعنى الذي يفهم من السياق غير اللغوي ويكون له دور في تشكيل بنية مخصوصة للغة المستعملة ، بحيث يتغيّر بناء اللغة المستعملة بتغيّر السياقات الخارجيّة التي تكتنفها وتلابسها ، كما يرتبط جانب من المعنى ، في هذا البعد ، بمعتقدات المجتمع وحضارته وتصوّراته المختلفة عن الحياة والعالم الخارجي والعلاقات الاجتماعيّة بين الأفراد ...الخ . و تشترك في الاهتمام بهذا النوع من المعنى علوم مختلفة ؛ كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم الرموز .

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعنى التعبيري والمعنى الاجتماعي يتداخلان بشكل يصعب معه وضع حد فاصل حاسم بينهما ؛ ذلك أنّ كثيراً من الأساليب والصور التركيبيّة المخصوصة التي يختارها المتكلّم ليعبّر عن أفكاره ومشاعره ترتبط ارتباطاً قويّاً بطبيعة علاقاته الاجتماعيّة بالمخاطبين ومكانتهم وتأثيرهم فيه[١] . انظر شكل (١)

---

[١] انظر في هذا : Lyons, . Semantics , p 50-53

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

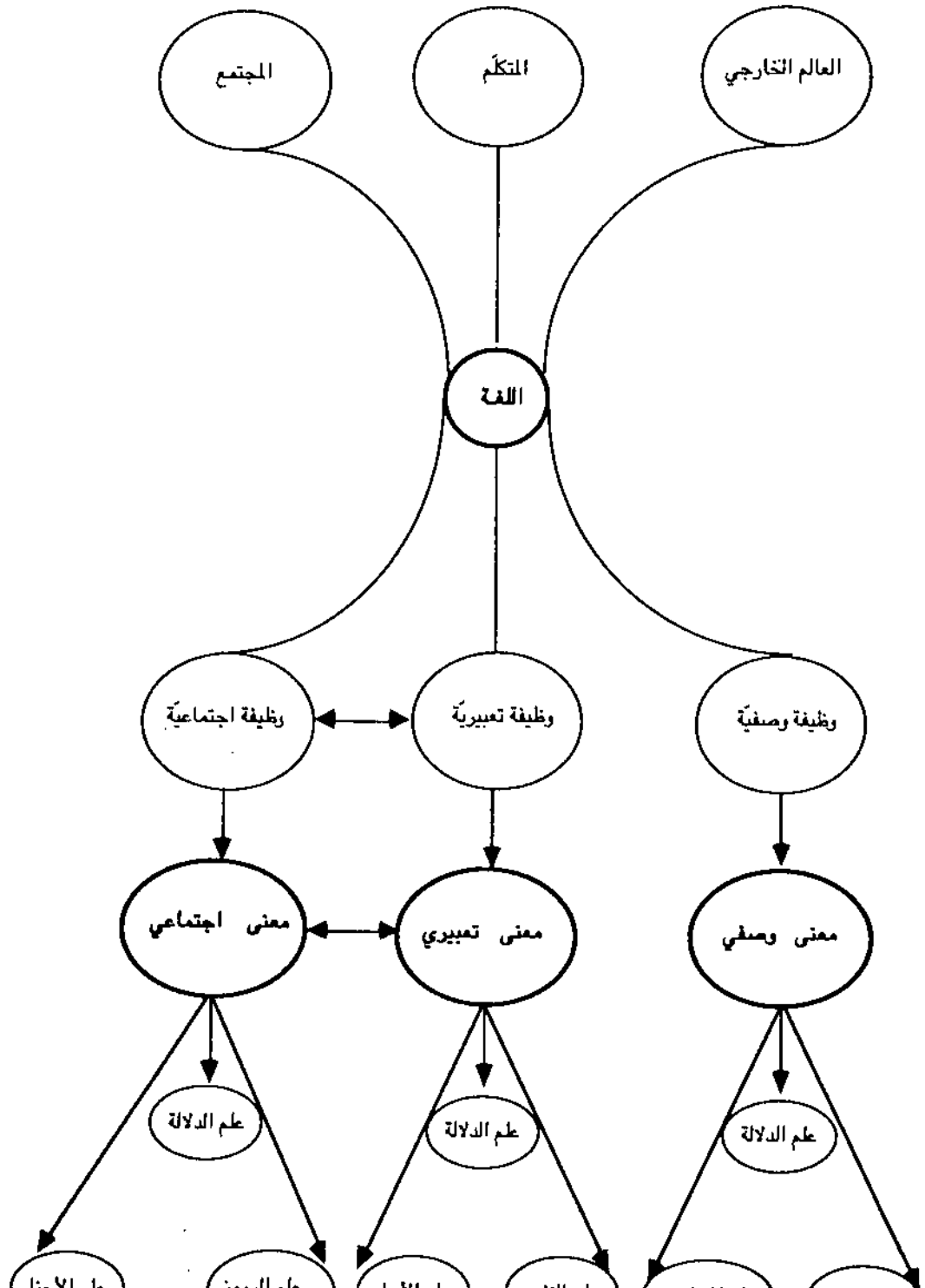

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهناك خلاف واسع بين علماء اللغة حول حدود علم الدلالة ؛ فمنهم من يرى أنّ البحث في دلالة العناصر اللغويّة يجب ألا يتعدى النوع الأول من أنواع المعنى (المعنى المرجعيّ) . أمّا المعنى التعبيريّ والمعنى الاجتماعي فليس من همّ عالم الدلالة أن يبحث فيهما . ومنهم من يرى أهميّة البحث في جميع أنواع المعنى السابقة ؛ إذ يشكّل الاقتصار على دراسة المعنى المرجعي وحده تضييقاً لمجال البحث في علم الدلالة ، ويُسْقِط جانباً مهماً جداً من المعنى لابدّ من الالتفات إليه لرسم صورة شاملة تفصيليّة لأبعاده المتنوّعة .

ونتيجة لهذا الخلاف ميّز علماء اللغة بين نوعين من أنواع المعنى : معنى الجملة (Sentence Meaning) ومعنى القول أو المنطوق (Utterance Meaning) . وهذا أمر سنعود للتفصيل فيه في التقسيم الرّابع من تقسيمات المعنى .

٢- *المعنى من خلال مستويات اللغة :*

تختلف دراسة المعنى في هذا التقسيم عن دراسته في التقسيم السابق في اقتصارها على البعد الداخليّ للغة في دراسة المعنى ، ولا يعني هذا أنّ هناك انفصالاً واضحاً بين القسمين ؛ إذ يتداخل القسمان في بعض المستويات حتى يغدو الفصل بينهما صعباً ، بل مستحيلاً .

ويمثّل تقسيم اللغة إلى مستويات مختلفة اتّجاهاً واضحاً تميّز به علم اللغة الحديث ؛ إذ يدعو هذا الاتّجاه إلى اعتبار اللغة نظاماً مستقلاً شأنه في ذلك شأن الأنظمة الأخرى التي يدور حولها النّشاط الإنساني ، وهو ينظر إلى اللغة على أنّها نظامٌ كلّيٌّ يتكوّن من أنظمة جزئيّة متداخلة يرتبط بعضها ببعض بعلاقات مُحْكَمَة ، والفصل بين هذه الأنظمة لا يتمّ إلا نظرياً لغايات البحث والدّراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأشهر تقسيم لمستويات اللغة هو التقسيم الرّباعي الذي يرى أنّ اللغة تتكوّن من أربعة مستويات رئيسة ، هي :

- المستوى الصوتيّ .
- المستوى الصرفيّ .
- المستوى النحويّ .
- المستوى الدلاليّ .

ويستمدّ المعنى ، في إطار المستويات اللغويّة السابقة ، جوانب مختلفة من مكوّناته الأساسيّة :

* **فالمستوى الصوتي** يمدّ المعنى بالعناصر الأوليّة (الأصوات) التي تتكوّن منها الوحدات الدلاليّة المختلفة ، ويتمثّل دور الأصوات في تحديد معاني الكلمات من خلال وظيفتين[١] :

١- وظيفة إيجابيّة ، وذلك حين يساعد الصوت على تحديد معنى الكلمة التي تحتوي عليه .

٢- وظيفة سلبيّة ، وذلك حين يحتفظ بالفرق بين كلمة ما والكلمات الأخرى ؛ كما في الفرق بين " قام " و " نام" .

وهناك جانب آخر مهمّ من المعنى يُستَمدّ من بعض الظواهر الصوتيّة التي تعبّر عن معانٍ مخصوصة ومقاصد متنوّعة ؛ كالنبر والتنغيم وإعلاء الصوت أو خفضه ...الخ . وهذا الجانب يشكّل فرعاً آخر من فروع الدراسة الصوتيّة ، وهو ما يعرف في علم الأصوات الحديث بـ Suprasegmental Phonology (فونولوجيا فوقطعيّة)، وهو أكثر ارتباطاً بالمعنى وتأثيراً فيه ، ويُدْرَس ، عادةً ، ضمن الظواهر غير

---

[١] حلمي خليل ، العربيّة وعلم اللغة البنيوي ، دار المعرفة الجامعيّة ، الاسكندريّة ، ١٩٨٨ ، ١٠٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللغويّة المصاحبة للكلام والمؤثّرة في تكوين معناه[١] ، وهو ، بذلك ، يشكّل جانباً من أحد فروع علم اللغة المعروف باسم " علم اللغة المحاذية " (Paralinguistics) [٢] .

أمّا المستوى الصرفي فيسهم في تكوين جانب مهمّ جداً من المعنى ؛ إذ يعكس تعدّدُ صيغ الوحدات الصرفيّة تعدّداً في دلالاتها، وهي دلالات لها دور كبير في تحديد معنى الوحدة اللغويّة ؛ إذ لا يكفي الاقتصار في بيان معنى الفعل "استغفر" ، مثلاً ، على معناه المعجمي المرتبط بمادّته اللغويّة (غ ف ر) ، بل لابدّ من النظر في معنى صيغته الصرفيّة (استفعل) التي تدلّ على الطلب . كما أنّ للمعاني الصرفيّة المختلفة تأثيراً كبيراً في تشكيل الجمل وتكوين البنية النحويّة للّغة [٣] .

وللمعنى النحويّ دور مهمّ جداً في رسم الصورة النهائيّة للوحدة الدلاليّة المدروسة ؛ فهو يمثّل المعنى الذي تكتسبه الكلمة داخل السّياق ، أي المعنى الناتج عن وضع الكلمة في علاقة مخصوصة مع سائر الكلمات في الجملة ؛ كمعنى الفاعليّة والمفعوليّة والحاليّة ... الخ .

أمّا المعنى الدّلالي فيمثّل نقطة الالتقاء بين المعنى ضمن الإطار اللغوي الخالص (الصوتي والصرفي ، والنحوي) ، والمعنى المتمثّل في علاقة اللغة بالعالم الخارجي (المعنى المعجمي بمفهوم عام) ؛ إذ يتشكّل معنى الجملة من اتّحاد أو التقاء المعاني اللغويّة السابقة (والمعنى النحوي بشكل خاص) بالمعنى المعجمي للكلمات المكوّنة لها . (انظر : شكل ٣)

---

[١] انظر Crystal, Adictionary of Linguistics and Phonetics , (Suprasegmental Phonology) .

[٢] انظر في تعريف هذا العلم : رمزي منير بعلبكي ، معجم المصطلحات اللغويّة ، مادّة Paralinguistics وفي بيان علاقته بعلم الدلالة : Lyons, , Semantics , p 61-65 .

[٣] انظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ١٣ . ولطيفة النّجار ، دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها ، ط١ ، دار البشير ، عمّان – الأردن ، ١٩٩٢ ، ، ٩٣ وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

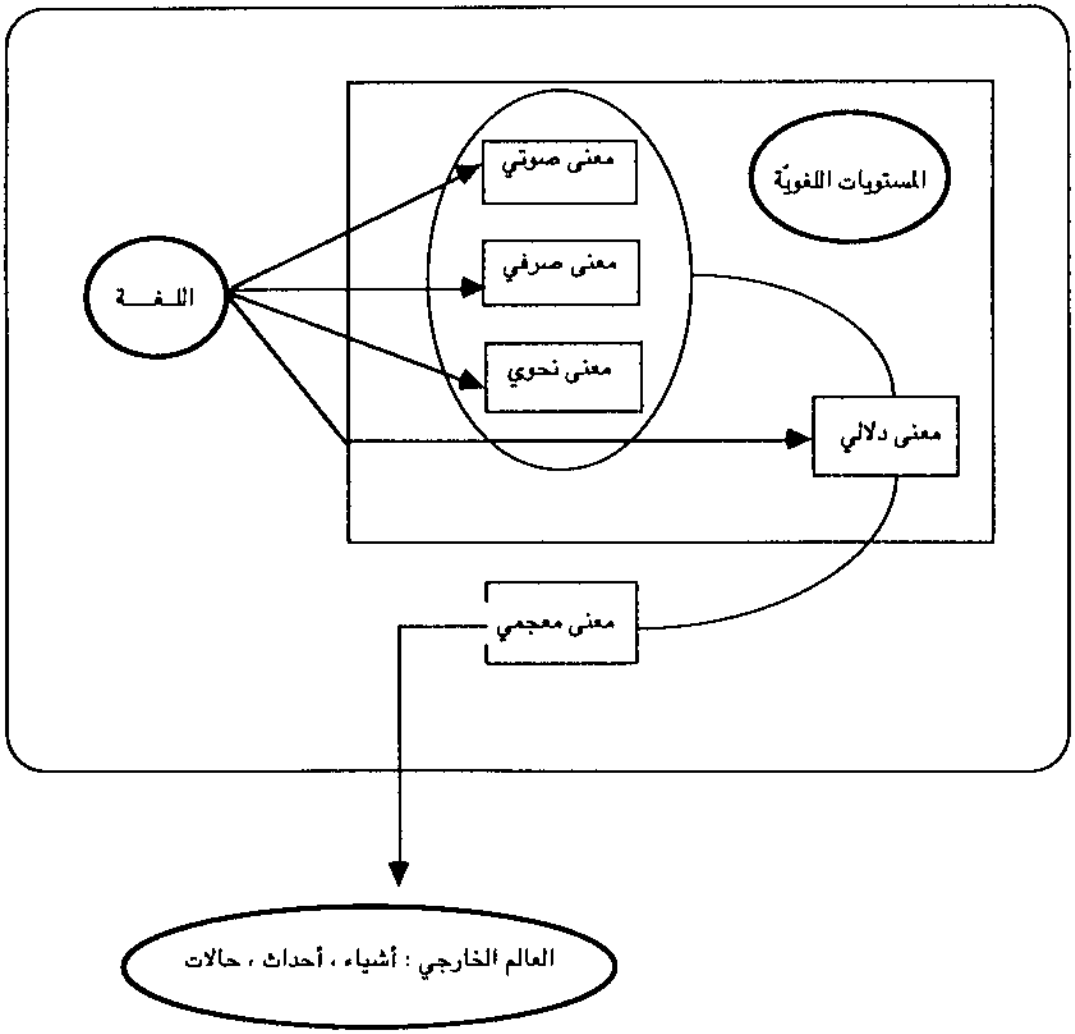

٣- *المعنى من خلال العلائق الدلاليّة بين العناصر اللغويّة* :

يميل بعض علماء الدّلالة في العصر الحديث إلى دراسة معاني العناصر اللغويّة (وبخاصّة الكلمات) من خلال العلائق الدلاليّة (Sense Relations) التي تربطها بعضها ببعض ؛ كعلاقات الترادف والتّضاد والاشتراك اللفظي . وهذا الاتّجاه يقابل اتّجاهاً آخر ، سبق أن أشرنا إليه ، يدرس المعنى من خلال علاقة العناصر اللغويّة بالعالم الخارجي ، وهو ما اصطلح على تسميته بالمعنى المرجعي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أو الوصفي .

وعليه ، فإنّ علم الدلالة يمكن أن يقسم ، اعتماداً على الاتّجاهين السابقين في دراسة المعنى ، إلى قسمين [١]:

- قسم يهتمّ بالبحث في البنية الدلاليّة (Semantic Structure) للغة من خلال العلائق الدلاليّة بين عناصرها .

- وقسم آخر يهتمّ بالبحث في معنى العناصر اللغويّة من خلال علاقاتها بالعالم الخارجي الذي تصفه .

وقد حاول بعض المهتمّين بدراسة المعنى من خلال العلائق الدلاليّة بين العناصر اللغويّة أن يحصر مجال علم الدلالة في هذا الإطار وأن يُخْرِجَ منه الدراسات التي تمتدّ في تناولها المعنى إلى خارج حدود اللغةِ والعلائقِ الداخليّةِ بين عناصرها ، ولم يقتصروا في دعوتهم تلك على دراسة الكلمات ، بل إنّهم حاولوا أن يدرسوا معنى الجمل من خلال النظر في العلائق الدلاليّة بين كلماتها ؛ كما فعل بيرويش (Bierwisch) عندما بيّن أنّ النظريّة الدلاليّة لأي لغة يجب أن تشرح البنية الدلاليّة لبعض الجمل ؛ كالجمل التالية [٢]:

1- His typewriter has bad intentions .

2- My unmarrid sister is married to a bachelor .

3- John was looking for the glasses .

اعتماداً على العلائق الدلاليّة بين عناصرها ؛ فالجملة الأولى شاذّة ؛ لعدم

[١] انظر : Palmer , Semantics , p 30 .

[٢] انظر : Bierwisch , M. , Semantics , in : New Horizons in Linguistics , Penguin Books , 1970 , p167 . ويلاحظ أنّ Bierwisch لا يسقط من النظريّة الدلاليّة العلاقة بين الكلمات والأشياء في العالم الخارجي ، ولكنّه يقدّم عليها دور العلاقات الدلاليّة والتركيبيّة بين الكلمات في الجملة لتحديد معناها . وانظر أيضاً للمؤلف نفسه : On Classifing Semantic Features , in : Semantics , Cambridge University Press , 1974 , p , 410-435 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجود علاقة دلاليّة بين (الآلة الكاتبة) و (القصد أو النيّة) ، أمّا الجملة الثانية فمتناقضة ؛ للتناقض الواضح بين الكلمات (غير المتزوّجة ، ومتزوّجة ، وأعزب) التي تتكوّن منها ، أمّا الجملة الثالثة فهي غامضة ؛ لتعدّد معنى كلمة (glasses) في الإنجليزيّة . وعليه فإنّ التناقض أو تعدّد المعاني للجملة الواحدة أو الشّذوذ أو غيرها من المظاهر اللغويّة التي قد ترد في بعض جمل اللغة يمكن معرفتها وتحديدها منعزلة عن السياق غير اللغوي الذي ترد فيه أو المرجع (Reference) الذي تصفه .

ولكنّ هذا التوجّه في دراسة المعنى تقابله صعوبات كثيرة ؛ منها على سبيل المثال ما ذكره بالمر[١] (Palmer) في سياق حديثه عن أهميّة السياق غير اللغوي والعلاقة بين اللغة والعالم الخارجي في دراسة المعنى ؛ إذ بيّن أنّ تكوين مجموعة من العلاقات المجرّدة بين العناصر اللغويّة لتحديد معناها من غير النظر فيما تصفه في العالم الخارجي شبيه بذكر علاقات التساوي بين بعض المقاسات كأن نقول : إنّ في القدم اثنتي عشرة بوصة ، وفي الياردة ثلاثة أقدام ، وفي الميل ١٧٦٠ ياردة من دون الإشارة إلى الكم الذي يبلغه طول البوصة ، والقدم ، والميل .

كما أنّ الفصل بين اللغة والعالم الخارجي الذي تصفه صعبٌ جداً ، إن لم يكن مستحيلاً ؛ إذ كيف لنا أن ندرك عدم وجود علاقة تربط " الآلة الكاتبة " بـ " القصد " إذا لم تكن لدينا معلومات عن طبيعتها وأوصافها[٢] .

وقد أدّت هذه النظرة الداخليّة في تناول المعنى ورصد العلائق الدلاليّة بين الكلمات في اللغة إلى ظهور كثير من المقولات النظريّة التي تتبنى وجهات نظر تربط اللغة بالفكر ، وتُحيل فهمنا للعلائق الدلاليّة بين العناصر اللغويّة وقبولنا إيّاها (كعلاقات المجاز والترادف والتضاد) أو رفضنا لها (كعلاقات التناقض ،

---

[١] انظر : Palmer , Semantics , p 48 .

[٢] السابق ، ٤٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والشذوذ) إلى معرفتنا و تصوّراتنا للعالم الخارجي وللأشياء والموجودات من حولنا ، وعليه فإنّ مثل هذه المقولات تبيّن « أنه لا يمكننا ، بأيّة كيفيّة مبدئية ، أن نميّز بين التأويل الدلالي لجملة ما وبين التمثيل المعرفي ، ومن ثمّة ، عندما ندرس اللغة فإننا ندرس بالضرورة بنية الفكر . فرصد العلاقات المعجميّة الدلاليّة يعني إذن رصد السبب الذي يجعل الناس يعتبرون بعض الأشياء متعالقة دون البعض الآخر ، ولا معنى لأن نتساءل عمّا إذا كانت هذه الأشياء متعالقة في الواقع دون أن نأخذ المعرفة بعين الاعتبار »[١] .

إنّ مثل هذه المقولات تؤكّد عدم إمكانيّة الفصل بين المعنى وما يرتبط به من عوامل خارجيّة مختلفة تسهم بشكل أو بآخر في تكوين عناصر مختلفة منه [٢].

وتحديد العلائق الدلاليّة بين العناصر اللغويّة ؛ كعلاقات التضادّ والترادف والاشتراك اللفظي يعتمد ، في الأصل ، على معرفتنا بالعالم الخارجي والعلاقات بين الأشياء والموجودات التي تصفها اللغة . ولكنّ دراسة المعنى من خلال النظر في مثل هذه العلائق يمدّ علم الدلالة بجانب مهمّ من جوانب المعنى يوضّح البنية الدلاليّة للغة .

وقد ظهرت ، باعتماد النظرة الداخليّة للغة في دراسة المعنى ، اتّجاهات مهمّة أسهمت في تكوين تصوّر دقيق لجوانب كثيرة من معنى العناصر اللغويّة والبنية الدلاليّة للغة .

ومن أهمّ هذه الاتّجاهات : دراسة المعنى باعتماد ما يعرف في علم اللغة الحديث بالحقول الدلاليّة (Semantics Fields) ، ويعرّف علماء الدلالة الحقل الدلالي

---

[١] محمّد غاليم ، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ط١، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧ ، ٩٣ .

[٢] يقول جاكندوف في توضيح ذلك : « إنّ المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلّمون ، تتعلّق بتأوليهم للعالم الخارجي ، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخلياً » . انظر : محمّد غاليم ، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ٩١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بأنّه « قطاع متكامل من المادّة اللغويّة يعبّر عن مجال معيّن من الخبرة »[١] ، وعليه فإنّ معرفة معنى كلمة من الكلمات يعتمد ، انطلاقاً من هذه النظريّة ، على معرفة مجموعة الكلمات المتّصلة بها دلاليّاً ، فمعنى أيّ كلمة لا يكتمل تماماً إلا بالنظر في معاني الكلمات التي تنتمي إلى الحقل الدلاليّ نفسه[٢] .

ويعدّ التوجّه إلى عمل معاجم لغويّة تعتمد الحقول الدلاليّة أساساً لها من أهمّ ما أسفرت عنه هذه النظريّة في مجال علم الدلالة ؛ إذ كان لمثل هذه الأعمال دور عميق في رسم صورة دقيقة ومتكاملة للبنية الدلاليّة للغة المدروسة ، وعلاقات الترادف والتضاد والتنافر والاشتمال بين الكلمات . كما أنّ تأثير هذه النظريّة امتدّ إلى النحو ودراسة العلائق التركيبيّة بين الكلمات في الجمل ، وهذا أمر سنعود لتوضيحه في المبحث التالي .

وهناك اتّجاه آخر يعتمد العلائق الدلاليّة بين الكلمات في دراسة معانيها ، وهو ما يعرف بتحليل الكلمات إلى مكوّنات وعناصر (Componential Analysis)[٣] ، ويتّجه في دراسة المعنى إلى تحليله إلى مجموعة محدّدة من العناصر اصطلح على تسميتها بالمكوّنات الدلاليّة (Semantic Components) ، ويسعى هذا الاتّجاه إلى إظهار عالميّة هذه العناصر في اللغات المختلفة ؛ فكلمة " رجل " ، مثلاً ، تحلّل إلى العناصر التالية : + حيّ ، + ذكر ، + بالغ ، وكلمة " امرأة " تحلّل بالشكل التالي : + حيّ ، - ذكر ، + بالغ . وهكذا بالنسبة لبقيّة الكلمات[٤] .

---

[١] . Ullman , Meaning and Style , p 26-27 . وانظر أيضاً ، أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٧٩ .

[٢] انظر ، Lehrer. A , Meaning in Linguistics , in : Theory of Meaning , Prentice-Hall ,Inc , Englewood. Cliffs. New Jersey , 1970 , p 15 .

[٣] لا شكّ أنّ هذا التحليل يعتمد علاقة اللغة بالعالم الخارجي ؛ إذ لا يمكن أن نقسّم الكلمة إلى عناصر أو مكوّنات دلاليّة صغرى من دون أن نربط هذه المكوّنات بأشياء أو عناصر خارجيّة تعود إليها أو تعبّر عنها . وهذا من أوضح الأدلّة على عدم إمكانيّة الفصل بين البنية الداخليّة للغة والعالم الخارجي الذي تصفه .

[٤] هذه صورة مبسّطة جداً عن التحليل المتبّع ضمن هذا الاتّجاه . ولمزيد من التفاصيل انظر : أحمد مختار عمر ، من الاتّجاهات الحديثة في دراسة المعنى ، تحليل الكلمات إلى مكوّنات وعناصر ، المجلّة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ظهرت بدايات هذا النوع من التحليل في مقال بعنوان (بنية النظريّة الدلاليّة) لكاتز وفودر (Katz & Fodor)[١] اللذين وجّها اهتمامهما لدراسة الجمل من خلال بعض الظواهر اللغويّة المخصوصة كظاهرة الشذوذ (Anomaly) ، والغموض (Ambiguity) ، وإعادة الصّياغة (Paraphrase) ؛ إذ اتّضح ، بناء على تحليلهما للكلمات إلى مكوّنات دلاليّة صغرى ، أنّ الظواهر السابقة تنتج ، عادة ، عن عدم توافق بين بعض المكوّنات الدلاليّة لبعض الكلمات في الجمل .

وقد كان لهذا الاتّجاه في تحليل الكلمات أثر كبير في مجالات مختلفة من الدراسات الدلاليّة ؛ كدراسة علاقات المجاز والمشترك اللفظي والتضاد وغيرها . كما كان لها تأثير واسع في الدراسات النحويّة والنظريّات التي قامت لوصف البنية النحويّة للغات المختلفة ، وهذا جانب سنشير إليه في المبحث التالي .

٤- *المعنى من خلال النظام اللغوي والاستعمال اللغوي :*

اتّسمت الدراسات اللغويّة الحديثة بالعلميّة والموضوعيّة في مناهجها وطرائق تحليلها للظاهرة اللغويّة ، وقد نتج عن محاولة التمسّك بالعلميّة والموضوعيّة التامّة خلاف واسع جداً بين علماء اللغة حول حدود علم اللغة وموضوعاته .

وربّما شكّل التمييز الذي عقده دي سوسير بين اللغة (Langue) والكلام (Parole) الخطوة الأولى على طريق تحديد موضوع علم اللغة بالنظام اللغوي المجرّد[٢] . وتلاه ، بعد ذلك ، التمييز الذي عقده تشومسكي بين القدرة (Competence)

العربيّة في العلوم الإنسانيّة ، جامعة الكويت ، مج ١ ، ع٣ ، ١٩٨٣ ، ١١-٣٤ .

[١] انظر :

Katz , J & Foder, J , " The Structure of Semantic Theory " , Language , Vol 39 , No 2 , 1963 .

[٢] انظر : فردينان دي سوسير ، دروس في الألسنيّة العامّة ، ترجمة صالح القرمادي ومحمّد الشاوش

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأداء (Performance) [١] ؛ إذ ركّز في كثير من كتاباته على تحديد موضوع علم اللغة بالقدرة التي حدّدها بمعرفة المتكلّم بلغته ؛ أي بنظام القواعد الذي يملكه ، والذي يجعله قادراً على إنتاج عدد غير متناهٍ من الجمل وفهمها ، ويمكّنه من تمييز الأخطاء النحويّة ومظاهر الغموض في بعض جمل اللغة . أمّا الاستعمال فإنّه ، بعكس القدرة ، يرتبط بكثير من العوامل التي تخرجه عن إطار التجريد والوصف الموضوعي ؛ كالعوامل النفسيّة الاجتماعيّة المتعدّدة التي تحيط بالمتكلّم والمخاطب في أثناء الحديث .

إنّ دراسة القدرة اللغويّة هي دراسة الاستعمال بعد استخراج الجوانب القابلة للتجريد في صورة مجموعة متماسكة من القوانين ، أمّا العناصر التي لا تخضع للتجريد والتقعيد فتخرج من إطار الدرس اللغوي . فالفرق بين الاثنين يكمن في أنّ « المستَعْمَل متعدّد والنظريّ واحد . والمستَعْمَل مرتبط بقائله وسامعه والسّياق المحيط والثاني مجرّد من القائل والسّامع والمحيط . والمستَعْمَل منقطع عن غيره من النصوص المستعملة في الحاضر والماضي والمستقبل مما قيل في غير ظرفه أو قاله غير قائله أو سمعه غير سامعه ، والثاني شكل مجرّد لا يأخذ قيمته إلا بوجوده ضمن أشكال أخرى من نوعه أو من نوع مخالف ، ترتبط به ارتباطاً خاضعاً لعلاقات معيّنة تجعل من الجميع نظاماً متكاملاً متناسقاً ... » [٢] .

وقد تبع التمييز السابق بين " اللغة " و " الكلام " ، و بين " القدرة " و " الاستعمال " تصنيفات مختلفة تميّز بين ما هو جزء من النظام وما هو عنصر من الاستعمال ، ومن أهمّ هذه التصنيفات التي ترتبط بالمعنى وتحديد عناصره المختلفة التصنيف الذي يميّز بين معنى الجملة (Sentence Meaning) ، ومعنى القول

ومحمّد عجينة ، الدار العربيّة للكتاب ، تونس ، ١٩٨٥ ، ٢٧ وما بعدها .

[١] انظر : Chomsky . N . Aspect of The Theory of Syntax . The M . I . T . Press . 1990 . p 3-14 .

[٢] محمّد صلاح الدّين الشريف ، خواطر شكٍّ نظريّة حول كفاية القراءة اللغويّة ، ندوة القراءة والكتابة ، أعمال الندوة المنعقدة بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، ٣٠مارس -٢إبريل ، ١٩٨٢ ، منشورات جامعة تونس الأولى ، ١٩٨٨ ، ٢٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(Utterance Meaning) ؛ إذ يرى بعض اللغويين الذين يتبنّوْن تمثيلاً ضيّقاً لعلم الدلالة أنّ معنى الجملة يقع ضمن مجال هذا العلم ، أمّا معنى القول فإنّه يعدّ جزءاً مما يسمّى بالبراجماتيّة (Pragmatics) [١].

فالفرق بين الجملة و القول أنّ الأولى تنتمي إلى النظام المجرّد للغة ولا ترتبط بأي عناصر خارجيّة ، فمعناها يتحدّد ببنيتها النحوية وعناصرها المعجميّة ، بينما يرتبط القول بالعوامل الخارجيّة التي تكتنفه .

إنّ معنى القول يتكوّن من معنى الجملة مضافاً إليه العوامل غير اللغويّة التي تصاحب استعماله وتلابسه وتشكّل جانباً مهمّاً منه ، وهي متعدّدة متنوّعة تشمل الظروف الخارجيّة التي تحيط بالمتكلّم والمخاطب في أثناء الحديث ، وحالة المتكلّم والمخاطب النفسيّة والذهنيّة والعاطفيّة ...الخ ، والعلاقة بينهما ، بل إنّها تمتد ، كذلك ، لتشمل حركات اليد وتعابير الوجه[٢] . وهذه العوامل هي التي تسمح للمتكلّم أن يحذف عنصراً أو أكثر من عناصر الجملة ، أو أن " يقول " شيئاً و " يعني " شيئاً آخر . يقول ليونز معبّراً عن ذلك : « إنّه يمكن لشخصين أن ينطقا الجملة ذاتها دون أن يقولا الشيء ذاته بالضرورة ، كما يمكنهما أن يقولا الشيء ذاته دون أن ينطقا الجملة ذاتها بالضرورة »[٣] .

وعلى ذلك نستطيع أن نبيّن العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية [٤] :

---

[١] Lyons. , Semantics , p . 164 .

[٢] Lyons. , Semantics , p 61-63 .

[٣] ليونز ، اللغة والمعنى والسّياق ، ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ١٩٥ .

[٤] Lyons. , Semantics , p . 164-165 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

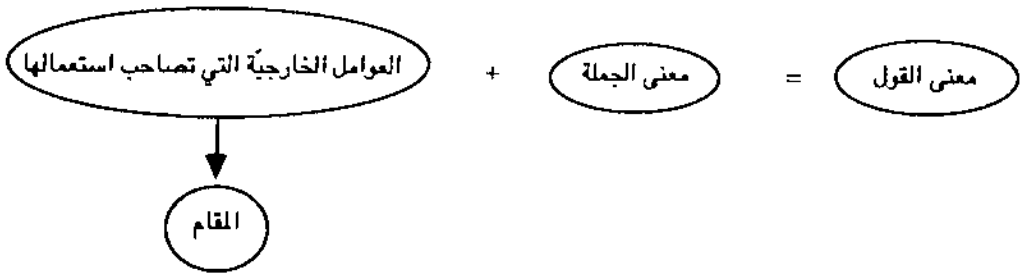

وكثير من اللغويين ، اليوم ، يرى أهميّة هذا الجانب من المعنى وضرورة دراسته وإدخاله ضمن إطار علم الدلالة ، وهم ، بذلك ، يتجاوزون الأسباب التي تمسّك بها غيرهم لإخراجه من الدراسة اللغويّة ، بل إنّهم يسعون إلى فرز المظاهر غير اللغويّة التي تسهم في تكوين هذا الجانب من المعنى وتصنيفها وفهرستها ضمن تقسيمات محدّدة لتكوين بناء نظريّ مجرّد يصفها ويقعّد لها[1] .

* *المعنى مادّةً في الدراسات العربيّة*

لعلّه يجدر بنا قبل أن ننهي هذا المبحث أن نتبيّن التناول العربي للمعنى من خلال أطر عامّة وأبعاد كليّة :

تختلف دراسة المعنى في الإطار العربي القديم عنها في الإطار الغربي الحديث ؛ إذ إنّ أيّ نظريّة أو أيّ فكر مخصوص تتحدّد معالمه ومنهجه وطرائق وصفه وتحليله بمجموعة الأسئلة التي ينطلق منها ويبحث عن إجابات لها . ولا شكّ أنّ غايات البحث العربي في دراسة المعنى وفي دراسة اللغة بوجه عام تختلف عن

---

[1] انظر في بيان جانب من هذا : مصطفى غلفان ، نحو علاقة جديدة بين اللسانيّات ومناهج تحليل النصّ الأدبي – ملاحظات حول تحليل لغة النص – ، حوليّات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة الحسن الثاني ، ع٣ ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غايات البحث الغربي على اختلاف مناهجه ونظريّاته[١] .

ولكنّ هذا لا يعني أنّ الاثنين لا يلتقيان وأنّ النتائج التي خرجا بها تختلف وتتناقض ، بل إنّ نقاط الالتقاء والتوحّد كثيرة متداخلة ، وهذا ، أيضاً ، أمر طبيعي ما دام الموضوع الذي يتعرض له الاثنان واحداً ، وهو اللغة .

* ولعلّ أهمّ جانب عرض له علماء العربيّة في دراسة المعنى مسألة العلاقة بين الكلمة وما تدلّ عليه ، وهو موضوع واسع جداً دارت حوله مناقشات عميقة عكست جوانب أصيلة في الفكر العربي ؛ فقد « تسنّى لجلّ روّاد الفكر اللغوي أن يقفوا على حقيقة العلاقة القائمة بين ألفاظ اللغة ومعانيها والتي هي ضربٌ من الاقتران الوضعي الذي لا يستند في منشئه لا إلى سبب طبيعي ولا إلى قرينة منطقيّة »[٢] . وهذا جانب من الدّرْس نظريّ يؤصّل للقضيّة في إطارها العام المبدئي ، ويضع اللغة في مقابل الأبعاد الخارجيّة المتنوّعة التي تتداخل وإيّاها وتؤثر في تشكيل بنيتها التركيبيّة والدلاليّة .

* أمّا الجوانب التطبيقيّة الأخرى فقد تجلّى فيها عمق النظر وشموليّة التحليل و الوصف ، ويتّضح ذلك في المحاور التالية :

ـ *في إطار البحث في معاني الكلمات والعلائق الدلاليّة بينها :*

استطاع علماء العربيّة في هذا الإطار أن يحيطوا بجوانب كثيرة تُشكّل

---

[١] وهو أمر لا يسعنا التفصيل فيه ؛ فهذا يخرج البحث عن إطاره النظري وأبعاده العامّة .

[٢] عبدالقادر المهيري ، وحمادي صمود ، وعبدالسلام المسدي ، النظريّة اللسانيّة والشعريّة في التراث العربي من خلال النّصوص ، الدار التونسيّة للنشر ، تونس ، ١٩٨٨ ، ٣٢ . وانظر في تفصيل هذه المسألة : عبدالسلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربيّة ،ط٢ ، الدار العربيّة للكتاب ، تونس ، ١٩٨٦ ، الفصل الأول والثاني . و محمّد عابد الجابري ، بنية العقل العربي (دراسة تحليليّة نقديّة لنظم المعرفة في الثقافة العربيّة ، ط٤ ، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت ، ١٩٩٢ ، الفصل الأوّل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أبعاداً مختلفة للعلاقات بين المفردات في اللغة ؛ فبالإضافة إلى المعاجم التي اتّخذت من الترتيب الألفبائي منطلقاً لها ، يجد الباحث دراسات مختلفة تتّخذ العلائق اللغويّة بين المفردات منطلقاً نظرياً تعتمده في رسم إطار دلاليّ داخليّ يحيط بمجموعة محدّدة من الألفاظ تجمعها علاقة دلاليّة مخصوصة ؛ كعلاقات الترادف والاشتراك اللفظي و التضاد والمجاز ، والكتب المؤلّفة في هذا المجال كثيرة متنوّعة ، يجد الدّارس في مقدّماتها إشارات ذكيّة توحي بتفطّن علماء العربيّة لدور العلائق الدلاليّة المختلفة في تشكيل بنية اللغة ورسم حدودها الداخليّة الذاتيّة وما يكون بينها من تداخل أو تباعد حسب نوع العلاقة الدلاليّة الرابطة بين عناصرها[١] .

وتشكّل معاجم الموضوعات والرسائل الكثيرة التي أُلّفت في هذا الإطار بعداً آخر يلتقي في أصله النظريّ مع الأصول النظريّة الحديثة التي قام عليها اتّجاه دراسة الكلمات حسب الحقل الدّلالي الذي تنتمي إليه ؛ « فكلاهما يقسم الأشياء إلى موضوعات ، وكلاهما يعالج الكلمات تحت كلّ موضوع ، وكلاهما قد سبق بنوع من التأليف الجزئي المتمثّل في جمع الكلمات الخاصّة بموضوع واحد ودراستها تحت عنوان واحد »[٢] .

ـ *في إطار البحث في معاني العناصر اللغويّة من خلال المستويات اللغويّة :*

استطاع علماء العربيّة أن يميّزوا ، في دراستهم اللغة ، بين مستوياتها المختلفة على الرغم من أنّهم لم يصرّحوا بذلك تصريحاً مباشراً[٣] ، وقد عالجوا

---

[١] انظر في بيان جانب من هذا : فايز الدّاية ، علم الدلالة العربي النظريّة والتطبيق ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠ ، الفصل الأول والخامس .

[٢] أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ١٠٨ .

[٣] انظر في بيان جوانب من هذا : بوشتي العطار ، النظريّة اللغويّة عند ابن جنّي في ضوء منهج اللسانيّات الحديثة ، ضمن قضايا المنهج في اللغة والأدب ، ط١ ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧ ، ٤١-٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كثيراً من المسائل اللغويّة انطلاقاً من هذا الأصل النظري الذي يرى تعدّد أوجه الظاهرة اللغويّة وانقسامها على الصعيد النظريّ ، إلى مستويات تتمايز في طبيعة وحداتها اللغويّة ، والعلائق التي تربط هذه الوحدات بعضها ببعض .

ولعلّ الدراسات العربيّة في علم الصرف والنحو تشير إلى تفطّنهم إلى وجود مستويات مختلفة من المعنى ؛ فهناك المعنى الصرفي الذي يتشكّل وتتعدّد دلالاته بتنوّع الوحدات الصرفيّة المختلفة ، وقد بلغوا في هذا المجال حداً من الدّقة والإحاطة هيّأ لهم أن يضعوا الأبنية الصرفيّة المختلفة في تصنيفات مخصوصة ضمن فهرسة متقنة شكّلت أبعاد هذا العلم ورسمت أطره وحدوده ، وبيّنت خصوصيّة المعنى الصرفيّ ودوره في الإسهام في تكوين جانب مهمّ من المعنى العام للوحدة اللغويّة .

كما أنّهم تفطّنوا ، كذلك ، للمعنى النحوي وعرفوا مميّزاته التي تفصله عن المعنى المعجمي للكلمة ، وأدركوا أنّ المعنى الدلالي للجملة لا يكتمل إلا بمعرفة هذين النوعين والربط بينهما في إطار نظريّ يشترط أن يوافق المعنى المعجمي لعناصر التركيب المعنى النحويّ الذي تعبّر عنه .

ـ *في إطار الربط بين اللغة والأبعاد الخارجيّة التي تكتنفها وتلابسها :*

يشكّل الخروج بالبحث اللغوي ، في دراسة المعنى وتجلياته المختلفة ، من بعده الذاتيّ الخاصّ إلى أبعاده الخارجيّة المتنوّعة ملحظاً رئيساً وأصلاً نظرياً عاماً قامت عليه الدراسات اللغويّة في الفكر العربيّ في مختلف فروعه ومجالاته ؛ فقد كثرت إشارات علماء العربيّة إلى أنّ فهم معنى النصّ اللغوي لا تكتمل صورته الكليّة إلا بمعرفة أبعاده الخارجيّة التي تكتنفه وتتداخل وإيّاه بشكل يُكسبُها قوّةً موثّرةً جديرة بأن تلاحظ وتدرس .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويكفي في هذا الموضع ، من العرض العام ، أن نجتزئ نصاً لابن جنّي يقرّر فيه عمق تأثير عناصر المقام الخارجي في فهم المعنى وتحديده . يقول في ذلك : « فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين ، مجزئاً عنه لما تكلف القائل ، ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه ، والإصغاء إليه .....وعلى ذلك قالوا : « ربّ إشارة أبلغ من عبارة » ... وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن أن أكلّم إنساناً في الظلمة »[1] . ولعلّ في عبارة البلاغيين المأثورة (لكلّ مقام مقال) إشارة أخرى توضّح تفطّنهم لدور عناصر المقام الخارجي في تحديد معنى النصّ اللغوي .

وقد شكّل البعد الخارجي للّغة بتجلّياته المتنوّعة نقطة التقاء لأهمّ علوم العربيّة ؛ فعلم البلاغة يعالج هذا البعد من خلال توظيف عناصره المختلفة في إنتاج النصّ بحيث يتلاءم التركيب اللغويّ الذاتيّ مع امتداداته الخارجيّة في نفس المتكلّم ومتلقّيه وموقف الكلام الجامع بينهما ، وعلم الأصول يعالج هذا البعد من خلال توظيف عناصره في فهم النصّ واستبطان قصد المتكلّم في تحديد المعاني الثاوية وراء عناصرالتركيب اللغوي وعلاقاتها النحويّة والدلاليّة الداخليّة .

إنّ الالتفات إلى جوانب مختلفة من المعنى في الدراسات اللغويّة العربيّة منبثقٌ ، في صورته العامّة ، من التصوّر الذي كوّنه علماء العربيّة عن الظاهرة اللغويّة ؛ إذ تُرَدُّ التعريفات التي وضعوها للظاهرة اللغويّة إلى ضربين « ضربٌ تتّجه معه وجهة النّظر إلى العناصر المركّبة لمادة اللغة في خصائصها الطبيعيّة وسماتها العضويّة ومميّزاتها التركيبيّة بحيث يأتي التعريف أكثر التصاقاً بما ينبني عليه الكلام البشري في ذاته ، وضربٌ يتّجه فيه النّظر صوب ما يقترن به الكلام من دوافع إحداثه وملابسات استخدامه ومرامي الإنسان في تعاطي أنشطته ، وعندئذٍ تأتي تعاريف اللغة متّصلة بوظائفها المتنوّعة عبر تجلّياتها

---

[1] ابن جنّي ، الخصائص ، تحقيق محمّد علي النجّار ، دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ٢٤٧/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المختلفة لدى الفرد ولدى الجماعة »[١] .

وقد شكّل هذا الأصل النظريّ في تصوّر اللغة ، عندهم ، قاعدة عامّة انطلقوا منها في دراسة المعنى بعناصره المختلفة ، وإن كان اختلاف المواقع الفكريّة والمنطلقات النظريّة قد خصّص لكل علم من علوم العربيّة جانباً مخصوصاً من المعنى يرتبط به ويهتمّ بدراسته .

[١] النظريّة اللسانيّة والشعريّة في التراث العربي من خلال النّصوص ، ١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني : المعنى ضابطاً للدراسة والتحليل

تتخذ الدراسات اللغويّة ، على اختلاف مناهجها ومنطلقاتها النظريّة ، ضوابط ومقولات نظريّة عامّة تتبنّاها وتستخدمها معاييرَ وموجّهاتٍ في وصف اللغة وتفسير كثير من مظاهرها المتنوّعة ، ومستوياتها المتعدّدة .

ولا شكّ أنّ اختلاف هذه الضوابط مرهونٌ باختلاف الغاية أوالهدف الذي تسعى الدراسة اللغويّة لتحقيقه والوصول إليه ، ولا شكّ ، كذلك ، أنّ اختلاف النتائج والنظريّات مرتبط بطبيعة هذين الأمرين : الهدف ، والضوابط .

وبما أنّ موضوع البحث يقع بين المعنى (ضابطاً) والنحو (مادّة) ؛ فإنّنا سنعرض في هذا المبحث موقف أهمّ الاتّجاهات اللغويّة الحديثة من اتّخاذ المعنى ضابطاً في وصف الظاهرة النحويّة ؛ ولا شكّ أنّ طبيعة النماذج النحويّة التي تتبنّاها النظريّات اللغويّة المختلفة تعكس جانباً من الموقف الذي تتّخذه كلّ نظريّة بصدد بنية اللغة عموماً :

فالنظريّة التي ترى أنّ بنية اللغة تتحدّد ، فقط ، بالمعطيات الملاحظة التي يمكن وصفها وتصنيفها ضمن تقسيمات محدّدة ؛ تتّخذ من المعنى موقفاً يختلف عن النظريّة التي تنظر إلى اللغة من الدّاخل وتُحدّد بنيتها بإطار ذاتيّ داخليّ مجرّد يعبّر عن " قدرة " ابن اللغة على استعمال لغته الخاصّة وفهمها[١] ، وهذه تختلف ، كذلك ، عن نظريّة ثالثة ترى أنّ بنية اللغة لا تكتمل إلا بإدخال العوامل غير اللغويّة التي تلابسها وتؤثر في تكوين أنظمتها المختلفة .

والعلاقة بين المعنى والنظام النحويّ معقّدة جداً ، ولا يمكن وصفها بشكل يضع حدوداً حاسمة في المنطقة التي ينتهي عندها النحو ويبدأ المعنى ؛ فالاثنان

---

[١] انظر : Robins, R.H , A Short History of Linguistics,Third Edition ,Longman ,London ,1990 ,p239 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتداخلان ويؤثّر كلّ واحد منهما في تكوين جانب من بنية الآخر ، وفي طبيعة العلائق اللغويّة التي تربط مكوّناته بعضها ببعض .

وقد أدرك علماء اللغة المحدثون هذا الأمر وأحسّوا بصعوبة الفصل بين المعنى والنظام النحويّ . يقول ليونز في ذلك : « إنّ طبيعة العلاقة المتبادلة بين البنية النحويّة والبنية الدلاليّة من الصعوبة البالغة أن نوضّحها »[١] . كما أنّ التقدّم الواضح في النظريّات اللغويّة التي تصف اللغة وتفسّر كثيراً من مظاهرها ؛ جعل اللغويّين يدركون أنّ عمليّة وصف اللغة والتنظير لها لا يمكن أن تتمّ بالاعتماد على التفسير النحويّ فقط ؛ فقد « أصبح من الصعب ، بل من المستحيل ، الفصل بين العمليّة النحويّة والعمليّة الدلاليّة ، وحتى إذا كان هناك قدر من الاتّفاق ضئيل حول وجود نوع من التميّز والانفصال بين هاتين العمليّتين النفسيّتين ؛ فإنّ ذلك ليس بكافٍ لكي نفترض أنّ إدراك أيّ قول أو فهمه يتوقّف على التحليل النحوي الكامل له دون التحليل الدلالي »[٢] .

وقد وقفّ التداخل العميق بين المعنى والنحو حائلاً منيعاً أمام تلك النظريّات التي أخرجت الأوّل منهما من حدود الثاني ، فحاولت أن تنظّر للنظام النحوي وأن تصفه دون الرجوع إلى المعنى بمختلف عناصره ، فكان وصفها قاصراً وكانت مقولاتها سطحيّة ذات وجه واحد لا يضع الباحث أمام الطبيعة الخلاّقة للغة ، وهذا أمر جعل بعض العلماء يصرّح بـ « أنّ الكلام عن التحليل اللغوي من غير الإشارة إلى المعنى ؛ هو كمن يصف طريقة صنع السفن من غير إشارة إلى البحر »[٣] .

---

[١] . Lyons , Language and Linguistics , p160 .

[٢] جون ليونز ، نظريّة تشومسكي اللغويّة ، ترجمة وتعليق حلمي خليل ، ط١ ، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندريّة ، ١٩٨٥ ، ٢٢٥ .

[٣] . Crystal . , D . Linguistics , Penguin , 1971 , 211 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونستطيع أن نعرض لرحلة المعنى في الدراسات اللغويّة الحديثة من خلال ثلاثة أبعاد عامّة توضّح اختلاف العلماء حول دور المعنى في التحليل اللغوي ، والنحوي ، بخاصّة ، وتباينهم في تحديد الموقع الذي يحتلّه المعنى في منظومة الوصف النحويّ ، والتفسير اللغوي للظاهرة النحويّة بمختلف تجليّاتها .

١- في البنيويّة (*Structuralism*) :

البنيويّة ، كما هو متعارف ، منهج في النظر اللغوي يتّخذ من مقولات "فردينان دي سوسير" حول موضوع علم اللغة والمنهج الآني (Synchronic)في الدراسة اللغويّة أصلاً نظرياً مهمّاً لدراسة اللغة وتحليل ظواهرها المختلفة[١] .

وتركّز مقولات سوسير ، الأب الحقيقي للبنيويّة [٢] ، على تحديد موضوع علم اللغة باللغة وحدها « معتبرة في ذاتها ومن أجل ذاتها »[٣] ، وعلى توجيه الدراسات اللغويّة إلى اعتماد المنهج الآني والابتعاد عن الدراسات التاريخيّة المقارنة التي كانت سائدة آنذاك .

و تتّسع البنيويّة لتشمل مناهج تفترق في بعض أصولها ومنطلقاتها إلا أنّها تلتقي في موضوعها (اللغة) وفي منهجها العام (الدراسة الآنيّة) . ونحن في هذا الموضع لن نعرض إلا لما يتّصل بموضوع بحثنا من العلاقة بين المعنى (ضابطاً) والنحو (مادّة) .

---

[١] انظر في تفصيل القول في أصول البنيويّة : زكريا إبراهيم ، مشكلة البنية ، مكتبة مصر بالفجّالة ، مصر ، ١٩٧٦ ، ٤٧ وما بعدها . وعبدالرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسانيّات الحديث ، اللسانيّات ، مج٢ ، ج١ ، ١٩٧١ ، ٣٤ وما بعدها .

[٢] زكريا إبراهيم ، مشكلة البنية ، ٤٧ . ونهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ط١ ، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ٢٣ .

[٣] مشكلة البنية ، ٤٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولعلّ في الإشارة إلى تصريحات العالم الأمريكي "بلومفيلد" فيما يتعلّق بهذا الموضوع ما يفي بالغرض ؛ ذلك أنّ "بلومفيلد" يعدّ من أكثر العلماء الذين تبنّوا مقولات البنيويّة[١] وانطلقوا ، في دراستهم اللغة ، من الأصول النظريّة التي قامت عليها ، كما أنّه أثّر في كثير من الباحثين والدارسين ، وكانت له وجهات نظر خاصّة أثّرت بشكل مباشر في رسم تصوّر محدّد عن العلاقة بين المعنى والدراسة النحويّة لوقت طويل من تاريخ الدراسات اللغويّة الحديثة .

أراد "بلومفيلد" أن يبني الدراسة اللغويّة على أسس علميّة تجريبيّة مضبوطة تعتمد المنهج الاستقرائي Inductive في جمع المادة اللغويّة ووصفها وصفاً دقيقاً ، فأتخذ من السلوكيّة Behaviourism منطلقاً نظرياً اعتمده في بناء نظريّته اللغويّة[٢] .

فالبنيويّون يرون ، اعتماداً على النظريّة السلوكيّة ، أنّ اللغة « عادة من العادات تكتسب بالمحاكاة والقياس »[٣] ، ومعيار القياس هذا هو الذي جعل "بلومفيلد" يصرّح بأنّه من الأفضل أن نقتصر في دراسة اللغة على المعطيات التي يمكن ملاحظتها وتجربتها وقياسها ، الأمر الذي حدّد الدراسة اللغويّة بالمجالات التي تحقّق تلك الشروط كالدراسات الصوتيّة والصرفيّة والنحو الشكلي .

---

[١] يمثّل بلومفيلد " علَم " البنيويّة الأمريكيّة في مقابل دي سوسير الذي وُلِدَ الاتّجاه البنيوي في أوربا على يديه ، والاتّجاهان يلتقيان في الأصول العامّة ، ولكنّهما يفترقان في بعض الأسس والخصائص ، ولعلّ التأكيد على الصوريّة والشكليّة التامّة في البنيويّة الأمريكيّة هو الفارق الرئيس الذي يميّزها عن البنيويّة الأوربيّة .

[٢] انظر في بيان آراء بلومفيلد وتفصيل القول فيها : Bloomfield . L . Language . Holt . Rinehart and Winston . 1963 . و مازن الوعر ، قضايا أساسيّة في علم اللسانيّات الحديث ، ط١ ، دار طلاس ، دمشق للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ٦٤ وما بعدها ، ومحمّد أحمد خضير ، الدلالة والتركيب ، ٦٧ وما بعدها . وبالإنجليزيّة :

Robins . A Short History of Linguistics .p237 -240 .

[٣] عبدالسلام المسدّي ، اللسانيّات وأسسها المعرفيّة ، الدار التونسيّة للنشر ، تونس ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٦ ، ١٤٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا المعنى فإنّه ، في رأي "بلومفيلد" وأتباعه ، أضعف نقطة في الدّراسةاللغويّة [١] ؛ لأنّه لا يحقّق شروط الدراسة العلميّة ؛ فهو غير قابل للملاحظة والقياس ، فلا يمكن وصفه وصفاً علمياً دقيقاً ، أو تصنيفه وفق أسس محدّدة واضحة ؛ لأنّنا ، لكي نعرف معنى كلمة أو جملة ونحدّده تحديداً علمياً دقيقاً ، نحتاج إلى معرفة عدد هائل من الأشياء التي ترتبط بعالم المتكلّم والسامع ؛ كالمعرفة والعواطف والقصد والأفكار والمخاوف والآمال ...الخ ، وهذه أمور لا يمكن أن نسيطر عليها بشكل علميّ محكم[٢] ؛ فقد عرّف "بلومفيلد" ، انطلاقاً من ثنائيّة المثير – الاستجابة ، معنى الصيغة اللغويّة بأنّه « الموقف الذي يقوم فيه المتكلّم بقول كلمة أو جملة والاستجابة التي يتطلّبها ذلك من المستمع »[٣] وبيّن أنّ « المواقف التي تدفع الناس للكلام تشمل كلّ شيء وكل حدث في هذا الكون فإذا أردنا أن نعطي تعريفاً علمياً دقيقاً لمعنى أي شكل من أشكال اللغة يجب أن تتوافر لدينا معرفة علميّة دقيقة عن كلّ شيء في كلام المتكلّم ، ولكن مدى المعرفة البشريّة محدود جداً بالنسبة لهذا الأمر »[٤] .

وعلى الرغم من أنّ بعض الباحثين دافع عن "بلومفيلد" وبيّن أنّه لم يقصد أن يُخْرِجُ المعنى من الدراسة اللغويّة ، وأنّه لم يهاجم المعنى إلا بمفهوم النظريّتين الإشاريّة والتصوّريّة[٥] فإنّ تصريحات "بلومفيلد" السابقة أثرت بشكل قويّ في اتّجاه الدراسات اللغويّة ، وأدّت إلى إهمال المعنى « وإلى تبنّي بعض الباحثين منهجاً يقوم على اعتبار الخصائص الشكليّة للّغة – وبخاصّة التركيبات النحوية – كجوهر للّغة .... وبذلك أهملوا دراسة المعنى على اعتبار أنّه ليس مظهراً خارجياً

---

[١] Bloomfield . L . Language . p140 .

[٢] Bloomfield . L . Language . 139 . & Robins . A Short History of Linguistics . p238 .

[٣] Bloomfield . L . Language . 139 . وانظر : نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة ، ٣٢١ .

[٤] السابق ، الصفحة نفسها .

[٥] انظر في بيان هذا الأمر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٢٥ –٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يمكن النظر فيه بالمنهج العلمي الموضوعي المستخدم في العلوم الطبيعيّة »[١] .

ولعلّ أهمّ ما أفرزته مقولات بلومفيلد وأتباعه ، في مجال الدراسة النحويّة للغة ، ما عرف بمنهج التحليل إلى المكوّنات المباشرة (Immediate Constituent Analysis) وهو منهج يقوم على تحليل الجملة على أساس أنّها « مؤلّفة من طبقات من مكوّنات الجملة بعضها أكبر من بعض إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأوليّة من الكلمات وحتى المورفيمات »[٢] .

وهناك منهج آخر اعتمدته مدرسة بلومفيلد في تعيين القسم الذي تنتسب إليه الكلمة وهو ما عرف بالتوزيع(Distribution) ، ويتمثّل هذا المنهج في استبدال وحدة لغويّة بأخرى لمعرفة القسم الذي تنتمي إليه كل وحدة ، فهو منهج يعُدّ الموقع ضابطاً في تحديد أقسام الكلام ، ولا يعتدّ بالتعريفات التي تعتمد معنى الوحدات اللغويّة[٣] .

وعلى الرغم من أنّ المناهج التي اتّبعتها مدرسة بلومفيلد في التحليل النحوي قد أسهمت بشكل فاعل في وضع تصوّر دقيق لكثير من المفاهيم النحويّة وصورة العلائق بين الكلمات في الجمل إلا أن تحليلها ظلّ قاصراً ، وعجز عن تفسير كثير من التراكيب والعلاقات اللغويّة التي تنطوي وراء مظاهر مهمّة في الدرس النحوي ؛ كالغموض التركيبي (Structural Ambiguity) ، وتعدّد المعنى للتركيب الواحد ، وتوحّد المعنى للتركيبين المختلفين ....

وقد أدّى هذا القصور في مقولات "بلومفيلد" النظريّة وتحليلاته العمليّة إلى

---

[١] محمّد أحمد خضير ، الدلالة والتركيب ، ٦٨-٦٩ .

[٢] نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة ، ٢٩٠ . وانظر : نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ٢٥-٣٢ .

[٣] انظر : نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ٣٢-٤٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إعادة النظر فيها ، ومحاولة بناء صياغة جديدة تسدّ الثغرات التي خلّفها منهجه . وكان ذلك على يد العالم الأمريكي "تشومسكي" (N . Chomsky) الذي اقترح منهجاً مغايراً للدراسة اللغويّة انطلاقاً من نظرة مختلفة تماماً ، ومسوّغات تنظر إلى اللغة من زاوية أخرى .

٢- في التوليديّة (*Generativism*) :

لم يجعل تشومسكي المعنى عنصراً رئيساً في بناء نظريّته النحويّة التي قدّم لها في كتابه الأوّل : البنى النحويّة (Syntatic Strutures) ؛ فقد جعل النحو مستقلاً عن الدلالة ، وبيّن أنّه من الأفضل أن يصاغ علم النحو على أنّه « دراسة قائمة بذاتها مستقلة عن علم الدلالة ؛ فلا يمكن أن تشخّص فكرة القواعديّة (Grammaticality) بالشيء الذي له معنى »[١] .

وقد بُنِيَتْ هذه النظرة ، عنده ، انطلاقاً من إحساسه بصعوبة دراسة المعنى والرّبط بين النحو والدلالة ؛ فهو يرى أنّ « ما في الدراسة اللغويّة من جانب عانى من الإرباك وهو بحاجة إلى التوضيح والصياغة الدقيقة ، أكثر من ذلك الذي يعالج مسائل الربط بين النحو والدلالة »[٢] .

كما أنّ تطلّعه إلى بناء نظريّة مُحْكَمَة في وصف اللغة جعله ، مع إدراكه أهميّةَ المعنى في الدراسة اللغويّة ، يقتصر على الأساس الشكلي ؛ إذ يقول : إنّه « لا يمكن البرهنة على أن المفاهيم الدلالية لا أهميّة لها في نظام القواعد ، كما أنّه لا يمكن البرهنة على عدم فائدة أي مجموعة أخرى من المفاهيم لهذا الموضوع . بيد أنّ البحث في مثل هذه المقترحات يؤدي بنا - دائماً على ما يبدو - إلى نتيجة مفادها أن الأساس الشكلي المحض فقط يمكن أن يوفر لنا ركيزة ثابتة مثمرة لبناء

---

[١] Chomsky , N , Syntactic Structures , Mouton , The Hague , Paris , 1985 , p 106 .

[٢] السابق ، ٩٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظريّة القواعد »[١] .

ولكنّ هذه المقولات لم تصمد ، أيضاً ، وبدأ تشومسكي وأتباعه يشعرون بافتقار نظريّتهم إلى جانب مهمّ وركن حيويّ لا يمكن للدراسة اللغويّة التي يتطلّعون إليها أن تكتمل إلا به ؛ فقد أدركوا أنّ التفسير النحويّ الخالص عاجز عن تقديم تصوّر دقيق لتراكيب اللغة ، وأنّ هناك منطقة مخصوصة في بنية اللغة يندمج فيها النّحو بالدلالة ويتداخلان بشكل يصعب فيه الحكم على الجمل المنحرفة أو غير الصحيحة اعتماداً على أحدهما من دون الآخر[٢] ، ولا يمكن لأيّ نظريّة لغويّة تتمتّع بكفاية الوصف والتفسير أن تقتصر على أحدهما في وضع قواعد اللغة المدروسة .

وقد ظهر الاهتمام بدور المعنى في التحليل النحويّ من خلال دراسة بعض الجمل غير النحويّة (Ungrammatical) أو غيرالمقبولة (Unacceptable) لأسباب غير نحويّة ؛ فقد أصبح التحليل اللغوي يميّز بين الجمل المنحرفة لأسباب نحويّة ، و الجمل غير المقبولة لأسباب دلاليّة . وبرزت المشكلة بشكل أعمق في الجمل التي لا يمكن ردّ صور الانحراف فيها إلى النحو أو الدلالة بشكل قاطع[٣] ، ولعلّ التمثيل بالجمل الثلاث التالية يوضّح هذا الجانب من تداخل النحو بالدلالة في تركيب بعض الجمل :

- * ذهب أختك إلى المنزل — جملة منحرفة لأسباب نحويّة : (عدم التطابق في الجنس بين الفعل (ذهب) والفاعل (هند : مؤنث) .

---

[١] السابق ، ١٠٠ .

[٢] Palmer , Semantics , 120-121 .

[٣] السّابق ، ١٣٠-١٣٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- * شرب الولد الخبز	جملة منحرفة لأسباب دلاليّة : عدم التوافق الدلالي بين الفعل (شرب) الذي يتطلّب مفعولاً يتميّز بخاصيّة السيولة ، والمفعول به (الخبز) الذي لا يملك هذه الخاصيّة .
- * عَلِمَ زيدٌ عمراً	جملة منحرفة لأسباب نحويّة : لأنّ الفعل (عَلِم) يتعدّى إلى مفعولين ولا يمكن الاقتصار على أحدهما دون الآخر . أو لأسباب دلاليّة : لأنّ العلم يقع في المفعول الثاني ولابدّ من ذكر الأوّل ليُعْلَم على مَنْ وقع العلم : أي عُلِمَ ماذا بشأن من .

وقد ظهر تفطُّنُ تشومسكي لدور المعنى في النظريّة النحويّة في كتابه الثاني : مظاهر النظريّة التركيبيّة (Aspects of The Theory of Syntax) وفي كتاباته الأخرى التي تلت كتابه السّابق ؛ فأصبح النحو ، عنده ، يتكوّن من ثلاثة مكوّنات[١] : المكوّن التركيبي (Syntactic Component) ، والمكوّن الفونولوجي (Phonological Component) ، والمكوّن الدلالي (Semantic Component) ، و« يحتلّ التركيب موضع القلب من هذا النحو ، في حين تشكل الفونولوجيا ودراسة الدلالة مجرد قسمين تأويليّين بمعنى أنهما يصفان صوت ومعنى الجمل التي أنشأها التركيب ، بيد أنّهما لا يولدان الجمل بحد ذاتها »[٢].

---

[١] انظر في تفصيل المكوّنات الثلاثة السابقة : Radford , A . Transformational Syntax . Camridge University Press , 1982 , chpters 2-6 .

[٢] جون سيرل ، تشومسكي والثورة اللغويّة ، الفكر العربي ، ع٨-٩ ، طرابلس - ليبيا ، ١٩٧٩ ، ١٢٨ . والأصح أن يقال : صوت الجمل التي أنشأها التركيب ومعناها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستطاع تشومسكي ، وغيره من العلماء الذي تبنّوا مناهج أخرى مخالفة في التحليل النحويّ [١] ، أن يوظّفوا منهج تحليل الكلمات إلى مكوّنات وعناصر في وصف عمل المكوّن الدلالي ؛ فالمكوّن الدلالي يشرح أو يفسّر العلائق الدلاليّة بين الكلمات في الجمل اعتماداً على توافق مكوّناتها أو عناصرها الدلاليّة الصغرى .

أمّا الجمل المنحرفة ، لأسباب دلاليّة ، فإنّ موقف العلماء منها يختلف باختلاف مناهجهم وأصولهم النظريّة ؛ فبينما يُخْرِجُ "كاتز" و"بوسطل" الجملَ المنحرفة من البنية النحويّة للغة ؛ فهي ، عندهم ، تراكيب من دون قراءة دلاليّة ، يحاول تشومسكي وأتباعه أن يحدّدوا مواطن الانحراف في مثل هذه التراكيب بالنظر إلى مقابلاتها السليمة « ويتمّ ذلك من خلال مقياس درجة النحويّة ، الذي يقيس ابتعاد تعبير معيّن عن مجموعة الجمل السليمة ، للدلالة عن موطن الانحراف في التعبير المذكور . فتأويل الجمل المنحرفة يتمّ دائماً بالعودة إلى مقابلاتها السليمة »[٢] .

أمّا "ليونز" فيميّز بين صور الانحراف الناتجة عن تناقض في الصفات الدلاليّة للكلمات ، والأخرى الناتجة عمّا أسماه بتنافر الفصيلة (التنافر بين الفصائل النحويّة) ، ومثّل له بالجملة

- * عاش صديقي قريةً جديدةً بكاملها .

---

[١] كالمنهج الذي يعرف باسم : النحو المعجمي الوظيفي (Functional Lexical Grammar) الذي ينطلق من المعجم ؛ فيجعل المداخل المعجميّة للكلمات تحدّد علائقها النحويّة المختلفة .

[٢] محمّد غاليم ، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ٦٠ . ويظهر الفرق بين المنهجين في التراكيب المجازيّة ؛ إذ تعدّ بالنسبة لكاتز وبوسطل تراكيب منحرفة من دون قراءة دلاليّة ، أمّا تشومسكي فيُخضعها ، قياساً على مقابلاتها السليمة ، لقواعد التأويل التي تتضّح في « خرق القيود الانتقائيّة الذي يُنتج تهميشاً لبعض السمات ، وإبرازاً لأخرى تكون أهم من الناحية السياقيّة » المرجع السابق ، ٦٣ . وانظر في البيان عن مناهج لغويّة أخرى : المرجع السابق ، ٦٥-٩٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالفعل (عاش) لا يتعدى إلى مكان (قرية) ، ولكنه يتعدى إلى زمان ، « وهذا بحدّ ذاته عنصر أو فصيلة دلاليّة ، وبذلك يتبيّن وجود صلة وثيقة بين الفصائل النحويّة والفصائل الدلاليّة . أمّا الفرق بين التناقضات وتنافر الفصائل فهو أنّ التناقضات ذات معنى ولكنّها خاطئة ، أمّا تعابير التنافر فلا معنى لها »[1] .

كما شكّل الالتفات إلى المعنى في بناء النظريّة النحويّة جانباً مهمّاً من نظريّةٍ للعالم الأمريكي "فيلمور" (Charles Fillmore) عرفت باسم قواعد الحالة الإعرابيّة Case Grammar ، وهي نظريّة تنطلق من أساس دلاليّ ؛ إذ ترى أنّه على الرّغم من الاختلاف المتنوّع في الوظائف النحويّة التي يمكن للكلمة الواحدة أن تعبّر عنها ؛ فإنّ هناك أدواراً دلاليّة ثابتة تتخذّها الكلمة في التراكيب المختلفة ؛ فالكلمات : " رجل " و" مفتاح " و "باب" تتّخذ أدواراً دلاليّة ثابتة في التراكيب التالية على الرّغم من تعدّد وظائفها النحويّة[2] : وهي على التوالي : العامل) (Agent) ، والآلة (Instrumente) ، والهدف (Opjecte)

- فتح الرّجل الباب بالمفتاح .
- فتح المفتاح الباب .
- انفتح الباب .

إنّ "فيلمور" يركّز على الأدوار الدلاليّة (أو الوظائف الموضوعيّة Thematic

---

[1] محمّد أحمد خضير ، الدلالة والتركيب ، ١٠٨ ، وانظر : جون ليونز ، اللغة والمعنى والسّياق ، ١٧٣-١٧٤ . وفي التمييز بين الانحراف الناتج عن تناقض دلالي والانحراف الناتج عن تنافر بين الفصائل أو عن أسباب نحويّة يقول هاس Hass : « إنّ القيود المعجميّة ليست مسألة قوانين ولكنّها مسألة ميول ، فهي ليست من نوع نعم / لا ، ولكنّها من نوع أكثر / أقل » . ولعل هذا يفسّر وجود المجاز في اللغة . انظر : Hass , W, " Meaning and Rules ". Proceeding of Aristotelian Society , 1973 , p147-148 .

[2] انظر : جون ليونز : نظريّة تشومسكي اللغويّة ، ١٦٩ وما بعدها . و Crystal , D , ADictionary of Linguistics and Phonetics , (Case Grammar)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Functions) ويجعلها الأساس في بناء الجملة ، فالمفاهيم « أو العلاقات التي يفترضها فيلمور أعمق من العلاقات التي أبرزها تشومسكي وتلاميذه فيما دعوه بالبنية العميقة للجملة ، بمعنى أنّها علاقات معنويّة لا نحويّة . ولذلك فإنّ الشكل العام لنظريّة فيلمور يضع المعاني في الدرجة الأولى من الأفضليّة ، أي أنها تأتي أولاً في التحليل اللغوي ، ثم تتحوّل بواسطة قواعد نحويّة وصرفيّة وتحويليّة وصوتيّة إلى الشكل الخارجي الظاهر للجمل »[١] .

وعلى الرّغم من أنّ هذه النظريّة وُجهت بكثير من الاعتراضات ، أهمّها أنّها تقترب من المنطق في تحليلها للتراكيب المختلفة ، وأنّ الوظائف الموضوعيّة من الممكن أن تختلف من لغة إلى أخرى ، وأنّها لا ترتبط ، في النظريّة ، بشكل محكم ودقيق بالبنية النحويّة والصرفيّة للجملة[٢] ، فإنّها أسهمت بشكل كبير في إضافة تعديلات كثيرة على نظريّة تشومسكي التحويليّة .

إنّ التنامي المتسارع لدور المعنى في النظريّات اللغويّة الحديثة جعل اللغويّين يلتفتون إلى المعجم في بناء نظريّاتهم النحويّة ؛ فقد أنيطت به أدوار مهمّة جداً ؛ إذ وُسّعت مداخله المعجميّة لتشمل معلومات مختلفة تصاغ على شكل مجموعات من المميّزات (بالشكل : + كذا ، أو - كذا) ، و نستطيع أن نلخصّها فيما يلي[٣] :

- ملامح تبويبيّة (مقوليّة) (Categorial Featurs) :

وهي تشير إلى القسم النحوي العام (اسم ، فعل ، حرف ...) والأقسام الفرعيّة الأخرى (معدود ، غير معدود ، نكرة ، معرفة ...) التي ينتمي إليها كلّ

---

[١] نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة ، ٢١٠ .

[٢] انظر : جون ليونز : نظريّة تشومسكي اللغويّة ، ١٦٩ وما بعدها . و
Crystal , D , ADictionary of Linguistics and Phonetics , (Case Grammar)

[٣] انظر في تفصيل هذا الموضوع الفصل الرابع من : Radford , A , Transformational Syntax
والفصل السابع من كتاب Transformational Grammar للمؤلف نفسه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عنصر في المعجم ؛ فكلمة (أسد) ستعرّف من خلال هذه المعلومات بالشكل التالي :

- أسد : [+ اسم ، - فعل ، + نكرة ، + معدود]

- تبويب فرعي (Subcategorization) :

وهي المعلومات التي تحدّد أقسام الكلام التي يمكن لعنصر مّا أن يرتبط بها ؛ فالفعل (جاء) سيعرّف بالشكل التالي :

- جاء : ملامح تبويبيّة : [+ فعل ، - اسم]

ملامح فرعيّة : +[ـــــ اسم]

- قيود الانتقاء (Selection Restrictions) :

وهي المعلومات التي تبيّن الشروط الدلاليّة لأقسام الكلام التي يمكن للعنصر أن يرتبط بها ؛ فالفعل (أكل) سيعرّف بالشكل التالي :

- أكل : ملامح تبويبيّة : [+ فعل ، - اسم]

- ملامح فرعيّة : +[ـــــ اسم ، اسم]

- قيود انتقائيّة : < حيّ ، صلب >

فالسطر الأخير يعلمنا أنّ الاسمين اللذين يرتبط بهما الفعل (فاعل + مفعول) يجب أن يتصّفا بالصفات الدلاليّة المذكورة .

وقد حاول بعضهم أن يدخل المفاهيم الدلاليّة (الوظائف الموضوعيّة) التي اقترحها فيلمور في المداخل المعجميّة للكلمات في المعجم ؛ فالفعل (أعطى) سيعرّف بالشكل التالي [1]:

- أعطى : ملامح تبويبيّة : [+ فعل ، - اسم]

---

[1] السابق ٢٨٢-٢٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- وظائف موضوعيّة : [عامل ، هدف ، موضوع]

أعطى زيدٌ عمراً الكتاب

وما زالت الاقتراحات والتعديلات تضاف لبنية المعجم ؛ فبعضها يحاول أن يقلّل من هذه المداخل ويختصرها ، وبعضها الآخر يحاول أن يضعها في صياغة أخرى تسهّل استخدامها وفهمها .

وهكذا أصبح للمعنى بأبعاده الصرفيّة والنحويّة والمعجميّة والدلاليّة موقع مخصوص في بناء النظرية النحويّة في علم اللغة الحديث ، وإن كان الخلاف ما يزال قائماً بين العلماء حول طبيعة العلاقة بين المستوى الدلالي والمستوى النحوي في النظريّة اللغويّة ، وحول استقلاليّة النحو عن الدلالة ، وطبيعة المكوّن الدلالي ؛ هل هو مكوّن توليدي (Generative Component) أو مكوّن تأويليّ (Interpretive Component) ؟

ويمكن لنا أن نوضّح أهمّ التطوّرات التي لحقت النظريّات اللغويّة الحديثة في تناولها للمعنى وتحديد العلاقة بين المستوى الدلالي والمستوى النحوي من خلال الجدول التالي[1] :

---

[1] عن : Howard Maclay في مقدّمته لمجموعة من الأبحاث قدّمت تحت عنوان :
. The Role of Semantics in Grammar , p 158 . وهي تقع ضمن كتاب بعنوان :
Semantics . Cambridge Universty Press. 1974 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

	الدلالة جزءٌ من الوصف اللغوي؟	النحو مستقلٌ عن المعنى ؟	الدلالة تأويليّة؟	استقلاليّة البنية النحويّة العميقة	التأويل الدلالي يعتمد ، كلياً، على البنية العميقة؟
البنيويّة بلومفيلد(١٩٣٣) هاريس(١٩٥١)	لا	نعم	–	–	–
التوليديّة –١ تشومسكي(١٩٥٧)	لا	نعم	–	–	–
التوليديّة – ٢ تشومسكي(١٩٦٥) كاتز وبوستال (١٩٦٤)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
التوليديّة – ٣ أ تشومسكي(١٩٧٤)	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
التوليديّة – ٣ ب لاكوف وماكولي (١٩٧٤)	نعم	لا	لا	لا	–

٣– في الوظيفيّة (*Functionalism*) :

" الوظيفيّة " مدرسة من مدارس الفكر اللغوي المعاصر ، تنضوي تحتها مجموعة من الاتّجاهات والنظريّات التي « ينتظمها محور واحد مشترك هو أنّها « توسّع » في التحليل ، إلى ما وراء حدود النظر اللغويّ الذاتيّ الخالص ، وتعوّل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على عناصر إضافيّة ومتغيّرات خارجيّة تلابس المادّة اللغويّة الخالصة ! »[١] . وهي بذلك تقع في موقع يقابل " التوليديّة " وما يندرج تحتها من اتّجاهات تعتمد التحليل اللغوي الصرف في وصف اللغة .

وقد ظهرت هذه النظريّة في السبعينات بديلاً للنظريّة التجريديّة التي تبنّاها التحويليّون التوليديّون ؛ فقد صوّر هؤلاء النحوَ بإنّه عمليّة آليّة « تتحقّق عناصره بشكل آليّ حينما نتّبع القواعد الموضوعة لابتداء تلك العمليّة »[٢] ، كما أنّهم لم يقدّموا « أيّ تبرير وظيفيّ لحدوث التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة »[٣] ولا سيّما الجانب التداولي (Pragmatic) الذي تعطيه الوظيفيّة جلّ عنايتها .

وتقوم " الوظيفيّة " على مجموعة من المبادئ النظريّة ؛ أهمّها :

« ١- وظيفة اللغات الطبيعيّة الأساسيّة هي وظيفة التواصل .

٢- موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصليّة (Communicative Competence) للمتكلّم – المخاطب[٤] .

٣- النحو الوظيفي نظريّة للتركيب والدلالة منظوراً إليهما من وجهة نظر تداوليّة »[٥] .

وبذا تتميّز " الوظيفيّة " ، من بين النظريّات الأخرى في الدراسات اللغويّة،

---

[١] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ٨١ .

[٢] يحيى أحمد ، الاتّجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، مجلّة عالم الفكر ، مج ٢٠ ، ع ٣ ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ٧٠ .

[٣] السابق ، ٧٢ .

[٤] يوضع مفهوم القدرة التواصليّة ، عادةً ، في مقابل القدرة اللغويّة كما عرّفها تشومسكي . ويعرّف اللغويّون القدرة التواصليّة بأنّها : قدرة ابن اللغة على إنتاج الجمل وفهمها بحيث تحقّق (أي الجمل) شروط الملاءمة مع المقام الخارجي الذي تظهر فيه . انظر :

Crystal , D , ADictionary of Linguistics and Phonetics . (Competence)

[٥] أحمد المتوكّل ، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ط١ ، دار الثّقافة ، الدّار البيضاء ، ١٩٨٥ ، ١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بأنّها تربط اللغة : بالوظيفة التي تؤدّيها ، وبالأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة وتضافر عناصر اللغة مجتمعة ؛ لتسهم في أداء الفكرة التي يريد المتكلّم توصيلها . والتحليل اللغوي الوظيفي يكون من منظور يهدُف إلى بيان الوظائف التي تؤدّيها اللغة في البيئة اللغويّة ، « أمّا الإطار النظري الذي يتمّ من خلاله التحليل ؛ فهو مصمّم لهذا الغرض العام ؛ لذلك لا يحفل الوظيفيّون بجدليّة النظريّة اللغويّة ، وإلى أيّ حدّ تتمثّل فيها الكفاية الوصفيّة (Descriptive adequacy) والكفاية التفسيريّة (Explanatory adequacy) ، فالنظريّة ليست هدفاً ، وإنّما هي إطار يتمّ من خلاله الكشف عن الخيارات المتاحة أمام المتكلّم »[١] .

وانطلاقاً من مثل هذه المبادئ يحاول الوظيفيّون أن يبيّنوا أنّ التحليل اللغوي الذي يتجاهل وظيفة اللغة الأساسيّة (التواصل) يُسْقِط ضابطاً أساسياً مهمّاً من ضوابط الوصف والتفسير اللغويّين ؛ ذلك أنّ النظر في اللغة من هذه الزاوية يحتّم على الباحث أن يضع الأبعاد الخارجيّة التي تلابسها ضمن الأدوات التي يستعين بها لتمثيل بنية اللغة ووصفها ؛ فكثير من الظواهر اللغوية ، كما يرى الوظيفيّون ، « تحكمها في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحويّة »[٢] ، كما أنّ الشكل الذي يتّخذه النظام النحويّ للغةٍ ما مرتبط ، بإحكام ، بالحاجات الاجتماعيّة والشخصيّة المختلفة التي يجب على اللغة أن تعبّر عنها وتصفها ؛ فالنظريّة اللغويّة يجب ألا تقتصر ، في دراستها اللغةَ ، على النظر في بنيتها (Language Stucture) ، بل يجب أن يصاحب ذلك نظر في وظائفها (Language Functions)[٣] .

---

[١] يحيى أحمد ، الاتّجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، ٧٢ .

[٢] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ، ٨٢ .

[٣] انظر في شيء من هذا : .

Halliday .M . A. .K , Language Structure and Language Function , p.140-165 . & Campbell . R & Wales . R , The Study of Language Acquisition , p. 242-260 . in : Lyons . J , New Horizons in Linguistics . Penguin Books , 1970 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعليه ، فإنّ الوظيفيّين يرون أنّ النموذج اللغوي الذي يحاول أن يصف نظام اللغة بوضع قوانين تولّد جميع الجمل الصحيحة في تلك اللغة متمسّكاً ، لتحقيق غايته هذه ، بمنهج الأمْثَلَة (Idealization) والتجريد (Abstruction) يمكن أن يُنْظَر إليه مندمجاً في نموذج أشمل وأوسع يضع جمل اللغة في سياقاتها الملائمة ويُخرِجها من إطارها الذاتي الداخلي إلى عالمها الخارجي الذي تتفاعل معه وتتأثر به ، فيربطها بأبعادها الخارجيّة وفق شروط توافق مخصوصة[١] .

ولا يعنينا ، في هذا الموضع ، التفصيلات الكثيرة التي أقامها الوظيفيّون لتوضيح أثر العوامل الخارجيّة ؛ كقصد المتكلّم ، وحال المخاطب ، وطبيعة العلاقة بينهما ، والمتغيّرات الخارجيّة المختلفة ، والبعد الحضاري والاجتماعي للغة ....الخ في تكوين بنية اللغة وتشكيل عناصرها ؛ لأنّ هذا من شأنه أن يخرجنا عن موضوع البحث الذي سبق أن حددّناه بالعلاقة بين النحو (مادّة للدراسة) والمعنى (ضابطاً لها) .

إنّ أثر البعد الخارجي ، بعناصره المختلفة ، في تشكيل بنية النحو ، يتّضح من خلال بعض الظواهر النحويّة الرئيسة التي لا يكتمل وصفها إلا بتجاوز البعد اللغوي الذاتي الخالص ؛ فظاهرة الحذف ، مثلاً ، لا يمكن أن تفسّر (من وجهة النظر التي ترى أنّ « اللغات الطبيعيّة بنيات تحدِّد خصائصَها (جزئياً على الأقل) ظروفُ استعمالها في إطار وظيفتها الأساسيّة ، وظيفة التواصل »[٢]) بوجود بعض التحويلات التي تحذف بعض الكلمات من التركيب الأساسي ؛ إذ لابدّ أن ترتبط مثل هذه الظواهر بظروف استعمالها ومقاصد أبناء اللغة من اختيارها . إنّ مثل هذا الرّبط من شأنه أن يقدّم فهماً أعمق لطبيعة اللغة البشريّة ووظيفتها

---

[١] ولا يعني هذا أنّ المنهج المتبّع في النحو الوظيفي لا يتّخذ من التمثيل والتجريد أساساً للوصف والتفسير ؛ فالفرق يكمن في موضوع الدرس . انظر لمزيد من التفصيل :
Lyons , Semantics , p570-591 .

[٢] أحمد المتوكّل ، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأساسيّة .

واللغة غنيّة بكثير من الظواهر الأخرى التي تُخْرِج الجمل من استقلالها البنيويّ وتجعلها معتمدةً على سياقاتها الخارجيّة وشروط استعمالها وما يلابسها من متغيّرات ومقاصد ؛ فبالإضافة إلى ظاهرة الحذف ترتبط ظاهرة التقديم والتأخير (أو إعادة الترتيب) ارتباطاً قويّاً بمقاصد المتكلّمين والمتغيّرات الخارجيّة التي تُزامِن النطق بالجمل . كما أنّ استعمال أدوات التعريف مقيّد بقيود خارجيّة لا يتضمّنها النموذج التجريديّ الذي يعزل اللغة عن مثل هذه القيود والشروط فيحكم على جملة مّا بالصحّة المطلقة على الرغم من أنّ تلك الصحّة مرتبطة بأوضاع وسياقات مخصوصة .

كما أنّ اللغة مليئة بالعناصر اللغويّة التي لا تنفك عن امتداداتها الخارجيّة ؛ إذ لا يمكن ، لفهم مثل هذه العناصر ، أن نفصل اللغة عن البعد الخارجي الذي تمثّله وترتبط به ؛ فأسماء الإشارة ، مثلاً ، تشكّل نمطاً خاصّاً من عناصر اللغة ؛ ترتبط استخداماتها بما تشير إليه في العالم الخارجي ، ولا يمكن للتحليل اللغوي أن يتجاهل مثل هذه العناصر وما تتميّز به من خصائص تربط اللغة ببعدها الخارجي[١] .

وعلى الرغم من أنّ الاتّجاهات الوظيفيّة في دراسة اللغة تركّز على دراسة المعنى مادّةً ، فتسعى لتحليله ضمن أبعاد تراعي الطبيعة التواصليّة للغة إلا أنّ النتائج التي خرجت بها هذه الاتّجاهات لفتت أنظار الباحثين إلى مواقع مهمّة للأبعاد الخارجيّة للغة في بنية النظريّة النحويّة .

وهكذا عاد المعنى ليتبوأ مكاناً مميّزاً في الدراسات النحويّة الحديثة ،

---

[١] انظر في بيان خصوصيّة هذه العناصر وارتباطها الوثيق بالبعد الخارجي للغة : Palmer , Semantics , 60-62. و Lyons , Semantics , p589- 595 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأصبح من أهمّ الضوابط التي يُلتفت إليها في تحليل التراكيب ووضع وصف تجريديّ لبنيتها العامّة .

وإن كان هذا حال " المعنى " في الدراسات اللغويّة الحديثة فإنّ علماء العربيّة خصّصوا للمعنى مواقع متميّزة في بناء نظريّتهم النحويّة ، سواء على مستوى الوصف أو على مستوى التنظير العام ، وهذا ما سنراه في الفصلين القادمين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

المعنى في الذكر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول : منزلة المعنى في وضع حدّ الباب النحوي

اتّخذ نحاةُ العربيّةِ ، في وصْفِ الظاهرةِ النّحويّةِ وتقعيدِ قواعدِها ، منهجاً متميّزاً يكاد يطّردُ في معظم مصنّفاتهم ، وبخاصّة المتأخرة منها ؛ فقد قام هذا المنهجُ على وصفِ التراكيبِ في العربيّةِ ، وقوانين نظمها ، وتحديد العلاقات بين مفرداتها من حيث الإعرابُ والرّتبةُ والحذفُ .... الخ ، من خلال إفرادِ كل وظيفة نحويّة بابٍ خاصٍّ يُفَصّلُ القولُ فيه عن طبيعة هذه الوظيفة من حيث معناها وإعرابُها وشروطُها الصرفيّة وأبعادُها الدّلاليّة وأوضاعُها المختلفة من تقديم وتأخير وحذف وتقدير ...الخ [١] .

ولعلّه يجدر بنا ، قبل أن نفصّل القولَ في الأبعاد المعنويّة للوظائف النحويّة ، أن نذكر أنّ الأبوابَ التي نجدها في كتب النحاة لا تمثّل كلها وظائف نحويّة مستقلّة بشروطها الصرفيّة والموقعيّة والدلاليّة : فبعضها يمثّل ظواهر عامّة لا تختصّ بمعنى نحويّ ثابت ؛ كالذي نجده في باب الاشتغال والتنازع ، وبعضها الآخر يختصّ بوصف العلائق التركيبيّة بين عناصر النظام النحويّ ؛ كالذي نجده في الأبواب التي تتناول حروف الجرّ وعوامل نصب الفعل المضارع وجزمه [٢]. وسيقتصر حديثنا في هذا المبحث على الأبواب التي تمثّل وظائف مستقلة ، كباب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز ...الخ .

و تنقسم الوظائف في هذه الأبواب ، على المستوى النحويّ الخالص ، إلى قسمين رئيسين :

---

[١] انظر : لطيفة إبراهيم النّجار ، دور البنية الصرفيّة في وصف الظّاهرة النّحويّة وتقعيدها ، ط١، دار البشير ، عمّان ، ١٩٩٤م ،ص١٤٣-١٥٠ .

[٢] يلاحظ أنّ ترتيب الأبواب النحويّة عند النّحاة العرب ، وخاصة عند سيبويه في " الكتاب " قائم أصلاً على أساس من نظريّة العامل ، وسنعود للتفصيل في هذا الموضوع في الفصل الثالث من الرّسالة ، إن شاء الله .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- يتمثّل القسم الأول فيما يسمّى ، عندهم ، بالعُمَدِ بحكمِ أنّها لوازمُ للجملة وعمدةٌ فيها ؛ فبنيةُ الجملة تقوم على وظيفتين سمّاهما سيبويه المسند والمسند إليه ، وحدّهما بقوله : « وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدّاً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه . وهو قولك عبدالله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك يذهب عبدالله ، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ للآخر في الابتداء »[١] . ولابدّ للجملة ، في هذا المستوى (النحويّ الخالص) من وجود هذين العنصرين إن لم يكن لفظاً فتقديراً .

٢- ويتمثّل القسم الثاني فيما يسمّى بالفضلات ، وحدّوها بأنّها « ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحويّ »[٢] ؛ ويكون ذلك على مستوى الوظائف النحويّة المجرّدة (عمدة - فضلة) بغضّ النظر عن الأبعاد الدّلاليّة التي قد تتضمّنها الوظيفة وتجعل منها أصلاً لا يستغنى عنه . لذلك كان ترتيب الوظائف عندهم على النحو التالي : المرفوعات (العمد) ، ثم المنصوبات (الفضلات) ، ثم المجرورات (ما لا يصلح أن يكون عمدة أو فضلة) . وفي هذا يقول ابن يعيش معللاً تقديم الزمخشري المرفوعات على غيرها : « اعلمْ أنّه قَدَّمَ الكلامَ في الإعْرابِ على المرْفوعات لأنّها اللوازمُ للجُملةِ ، والعُمْدةُ فيها والتي لا تَخْلو منها ، وما عداها فَضْلةٌ يَسْتَقِلُّ الكلامُ دونها »[٣] .

ويلي هذا التقسيمَ سائرُ الوَظائفِ النّحْويّة الأخرى التي تتمايز فيما بينها في أبعادها الدّلاليّة وشروطها الصرفيّة والموقعيّة المختلفة . ولذا نجد أنّ تصنيف الوظائف بعد المستوى السابق (عمدة - فضلة) يعتمد اللحظ الدلالي للوظيفة ، أو

---

[١] سيبويه ، (عمرو بن عثمان) الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط٣ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ٢٣/١ .

[٢] الصّبّان ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على الألفيّة ، دار إحياء الكتب العربيّة ، بيروت ، ١٦٩/٢ .

[٣] ابن يعيش (موفّق الدين) ، شرح المفصّل ، عالم الكتب ، بيروت ، ٧٤/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العلائق الدلاليّة التي تربطها بالعامل ، وهذا أمرٌ سنعود للتفصيل فيه لاحقاً[١] .

هذا ، ويلاحظ أنّ البعد الدّلالي يختلف ، في الوظائف النحويّة ، أهميّةً وتفصيلاً ؛ فبينما نجده في المنصوبات واضحاً مفصّلاً ، نجده في المرفوعات عاماً ؛ ولعلّ ذلك يرجع إلى طبيعة الوظيفة نفسها ؛ فالمرفوعات « المسند والمسند إليه » تُكَوِّنُ نواةَ الجملة « العُمَد » وتشترك فيما بينها في كونها من اللوازم التي لا يُسْتَغْنى عنها ؛ فهي التي تحمل المعنى الأصلي للجملة المتمثل في إخبار عام مجرّد من أيّ أبعاد دلاليّة إضافيّة قد تمدّ في معنى الجملة أو تقيّده أو توجهّه وجهة معيّنة . أمّا المنصوبات فإنّها تمثّل تلك الإضافات الجديدة ، وتتمايز فيما بينها في الأبعاد الدلاليّة التي تضيفها للجملة ؛ فالبعد الدلالي الذي يضيفه المفعول له ، مثلاً ، يختلف عن البعد الدلالي الذي يضيفه المفعول المطلق ، والبعد الدّلالي في وظيفة المفعول معه يختلف عنه في وظيفة المفعول فيه ... وهكذا الأمر بالنّسبة لبقيّة المنصوبات . وقد يتقيّد معنى الجملة بارتباطات نحويّة من نوع آخر تتمثّل في الأدوات والحروف ، ولكلّ منها أبعادٌ دلاليّةٌ متميّزة .

وهناك أمر آخر ، مهمّ ، نجد النّحاة قد اعتدّوه في وضع حدّ الباب النحوي ؛ وهو أنّ الوظائف النحويّة تختلف فيما بينها في البعد المعنويّ الذي تعبّر عنه : فهناك وظائف يبرز فيها دور المعنى الوظيفي (النحوي) ، ووظائف أخرى يعتمد تعريفُها الملحظَ الدلاليَّ ، ومجموعة ثالثة يقوم تصوّرها على البعد التداولي (المعنى الاجتماعي / الخارجي)[٢] . وكثيراً ما تجمع الوظيفة الواحدة بين بعدين من تلك الأبعاد السابقة ، خاصّة الدّلاليّ منها والتّداولي .

وبناء على هذا التّمايز اختلفت طريقة النّحاة في تعريف الوظائف

---

[١] انظر : المبحث الأوّل من الفصل الثالث .

[٢] يلتقي هذا التقسيم في عمومه وبعض تفصيلاته بالتقسيم الذي اعتمده الدكتور أحمد المتوكّل في كتابه الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ط ١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النحويّة ؛ فأحياناً نراهم يركّزون على المعنى النحوي ، وأحياناً أخرى يبدؤون الباب ببيان الملحظ الدلالي[١] ، وأحياناً ثالثة ينطلقون من مقام مخصوص يعرضون فيه البعد التداولي للوظيفة المقصودة .

وقد تميّز منهج النّحاة ، أيضاً ، بطريقة تكاد تتّحد في جميع مصنّفاتهم ؛ فهم يبدؤون الباب بوضع حدّ عامّ للوظيفة النحويّة يذكرون فيه الشرط الصرفي ، والأصل الموقعي (الرّتبة) ، والبعد المعنوي (نحوياً كان أو دلالياً أو تداولياً) ، ثمّ يتجاوزون ذلك إلى أبعاد دلاليّة أو تداوليّة تفصيليّة دقيقة يتفرّع عنها الحدّ العام ، يتميّز كل بعد فيها بخصوصيّة معنويّة تحدّد له مجالات معيّنة للاستخدام والتعبير . وفي ثنايا التفصيل في أبعاد الوظيفة الواحدة يلجؤون إلى وسيلة أخرى للتوضيح ، وهي المقارنة بين الوظائف المختلفة من خلال الأبعاد المعنويّة لكل منها . وسأعرض في هذا المبحث لمنزلة المعنى في وضع حدّ الباب النحوي من خلال بعدين يتكاملان في توضيح الوظائف النحويّة المختلفة :

١- *البعد المعنويّ للوظائف النحويّة من خلال الحدود :*

يلاحظ الباحث في مصنّفات النحاة أنّ حدود الأبواب النحويّة ، تختلف عندهم باختلاف زمنهم ، فبينما نجد الأبواب النحويّة عند المتقدّمين منهم كسيبويه والمبرّد تُفْتَتَح ، في أحيانٍ كثيرة ، بالأمثلة الدالّة ، والمقارنات المقرِّبة ، والشرح المستفيض ، نجدها عند من تلاهم تزداد وضوحاً ودقّة وصرامة ، وقد تختلط ، خاصّة عند المتأخرين منهم كشرّاح الألفيّة ، بالمنطق[٢] .

---

[١] بل إنّ سيبويه يعتمد الملحظ الدّلالي في وضع عنوان للباب النحوي ، كقوله مثلاً في باب المفعول له « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر » الكتاب ٣٦٧/١ . وانظر أيضاً ٣٧٠/١ .

[٢] انظر في شيء من هذا : عبدالقادر المهيري ، كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، ع١١ ، ١٩٧٤م ، ١٢٥-١٣٩. و كذلك عبدالقادر المهيري ، خواطر حول علاقة النّحو العربي بالمنطق واللغة ، حوليّات الجامعة التونسيّة ع٣ ، ١٩٦٦م ، ٢١-٣٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد كان الملحظ الدّلالي بارزاً بشكل واضح عند متقدّمي النحاة ؛ فكانوا يبدؤون الباب ببيان البعد الدّلالي فيه والإفاضة في شرح ما يتميّز به الباب ، من حيث المعنى ، عن غيره من الأبواب النحويّة . أمّا عناصر الحدّ الأخرى كالشروط الصرفيّة والحالة الإعرابيّة والمميّزات الموقعيّة فقد كانت ترد في ثنايا الحديث هنا وهناك[١] . ثمّ بدأت عناصر الحدّ ، عند المتأخرّين من النّحاة ، تتّضح وتأخذ مواقع مخصوصة فيه فكانوا ، في الغالب ، يبدؤون حدّ الباب ببيان الشرط الصرفيّ والحالة الإعرابيّة ثمّ يوضّحون البعد الدلالي فيه .

وتجدر الإشارة إلى أنّ النّحاة كانوا يركّزون ، في حدودهم ، على الأصول العامّة للباب النحويّ . أمّا ما يتفرّع عن تلك الأصول من أبعاد أو استثناءات أو صور مخصوصة فإنّها تذكر لاحقاً بعد أن تستوي صورة الباب الأصليّة .

وسنحاول في هذا الموضع أن نعرض للأبعاد المعنويّة في الأبواب النحويّة من خلال الحدود ، لذلك سيكون تركيزنا على الأصول ، أي على البعد المعنويّ العام الذي يعبّر عنه الباب .

المبتدأ والخبر :

يرتبط المبتدأ بالخبر ارتباطاً وظيفياً ودلالياً وثيقاً ؛ لذلك لا نكاد نجد للمبتدأ تعريفاً مستقلاً عن الخبر ، فهما يمثلان ، في أبسط تصوّر لهما ، جانبين متقابلين ؛ فالمبتدأ ما يعرفه المخاطب ، والخبر ما لا يعرفه المخاطب ويستفيده من المتكلّم . لذلك يقول سيبويه في حدّ المبتدأ « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام . والمبتدأ والمبنيّ عليه رفع . فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه »[٢] . ففي قوله

---

[١] انظر مثلاً : تعريف الحال عند سيبويه ٤٤/١ ، والمبرّد (محمّد بن يزيد) ، المقتضب ، تحقيق محمّد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ١٦٦/٤ . ثم قارنه بما ورد في شرح المفصّل ٥٥/٢ ، وما ورد عند الرضيّ الاستراباذي ، شرح الكافية ، دار الكتب العلميّة بيروت ، ١٩٨٥ ، ١٩٨/١ .

[٢] الكتاب ١٢٦/٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

« ليبنى عليه كلام » إشارة إلى توقّف المبتدأ على الخبر ، وإلى انحصار الفائدة في الثاني منهما ، لذلك يبيّن ابن السرّاج أن القصد في المبتدأ « أن يكون أوّلاً لثانٍ »[١] . ولذلك ، أيضاً ، اشْتُرِط في المبتدأ أن يكون معرفة لأنّه « مُخْبَرٌ عنه ، والإخبار عمّا لا يعرف لا فائدة منه »[٢] .

أمّا الخبر فهو « الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً »[٣]. فهنا يبرز جانبان ؛ جانبٌ تداوليّ (في قوله يستفيده السّامع) وجانبٌ دلاليّ (في قوله يصير به المبتدأ كلاماً) .

فالمبتدأ والخبر يمثّلان نموذجاً دقيقاً للوظائف التي يبرز في حدّها المعنى التداولي ؛ فمعرفةُ المخاطبِ المبتدأ واستفادته الخبرَ بعدان رئيسان لابدّ من تمثّلهما عند تعريف هاتين الوظيفتين .

الفاعل والمفعول به :

يعتمد النّحاة في تعريفهم الفاعلَ والمفعول به البعدَ النحويَّ الخالصَ ؛ فالفاعل « في عرف أهل هذه الصّنعة أمر لفظي ، يدلّ على ذلك تسميتهم إيّاه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام »[٤] . لذلك يقول ابن السراج في حدّه « الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُنِيَ للفاعل . ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم

---

[١] ابن السرّاج (محمّد بن سهل) ، الأصول في النحو ، تحقيق عبدالحسين الفتلي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ٥٨/١ .

[٢] ابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمّد) ، أسرار العربيّة ، تحقيق محمّد بهجة البيطار ، مطبعة الترقّي ، دمشق ، ١٩٥٧م ، ص ٦٩ .

[٣] الأصول في النحو ٦٢/١ .

[٤] شرح المفصّل ٧٤/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يكن »[١] .

أمّا المفعول به فهو « ما وقع عليه فعل الفاعل ..... أو ما جرى مجرى الواقع »[٢] ليدخل في حدّه كذلك الصور المختلفة من النفي والاستفهام وغيرها . فالمعنى النحويّ الوظيفيّ الخالص هو المعوّل عليه في تعريف هاتين الوظيفتين ، بغضّ النظر عن البعد الدلالي أو التداولي الذي قد تعبّران عنه .[٣]

المفعولات الأربعة الأخرى :

ترتبط هذه الوظائف ارتباطاً تركيبياً ودلالياً وثيقاً بالفعل (العامل فيها) . أمّا الارتباط التركيبيّ فيتحقّق في الإعراب (النصب) ، وأمّا الارتباط الدلالي فيتحقّق بملحظٍ دلاليّ مخصوص تضيفه كل وظيفة منها للجملة ، ويتمثّل في علائق دلاليّة تربطها بالعامل . وهي ، بهذا الارتباط ، تُخْرِج الفعل من دلالته المطلقة على الحدث والزمان إلى دلالة مقيّدة بحدث موصوف (أو مؤكد) ، وزمن مخصوص ، ومكان معيّن ، وعلّة مقصودة .

كما تمتاز هذه الوظائف أيضاً بارتباط الملحظ الدّلالي فيها بالشرط الصرفي ؛ فالبعد الدلالي الإضافيّ الذي تضيفه للجملة لا يتحقّق إلا ببنية مخصوصة . وقد أدرك النّحاة هذا الارتباط فبرز في حدودهم لهذه الوظائف الملحظ الدّلالي من خلال البنية الصرفيّة .

---

[١] الأصول١/٧٢ . وانظر :ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) ، الخصائص ،١/٢٥٠ . وخالد بن عبدالله الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربيّة ، مصر ، ١/٢٦٧ .

[٢] شرح الكافية ، ١/١٢٧ .

[٣] انظر في شيء قريب من هذا : أحمد المتوكّل ، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي ، ط١، دار الثّقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦م ، ص ٢٥ وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالمفعول المطلق « اسمٌ يؤكّد عامله أو يبيّن نوعه أو عدده »[١] .

أمّا المفعول فيه فهو « ما فُعِل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان »[٢] . لذلك سمّيت الأزمنة والأمكنة ظروفاً « لأن الافعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها »[٣].

أمّا المفعول له فلا « يكون إلا مصدراً ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه ، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك : فعلت ذاك حذار الشر ، وجئتك مخافة فلان »[٤].

وقد فصّل النحاة في ماهيّة هذه العلّة ، فقسموها قسمين[٥] :

- علّة يُراد تحصيلها ؛ فهي غاية يسعى المتكلّم لتحقيقها بواسطة الفعل ؛ كقول القائل : أقْرأ رغبةً في الاستزادة من العلم ، وأعمل الخير ابتغاءً للأجر .

- علّة موجودة تكون هي السبب في الإقدام على الفعل ؛ كقول القائل : أقرأ إيماناً منّي بأهميّة ذلك ، وأعمل الخير اقتناعاً به .

أمّا المفعول معه فيختلف عن سابقيه في ارتباط اللحظ الدّلاليّ فيه بوجود الواو الدّالة على المصاحبة ، وفي عدم وجود بنية مخصوصة تمثّل شرطاً صرفياً للباب . لذلك يبرز في حدّه الشرط الموقعيّ لأنّ اللحظ الدّلاليّ فيه لا يتحقّق

---

[١] شرح التصريح ٣٢٣/١ .

[٢] شرح الكافية ١٨٣/١ . وانظر : المقتضب ٣٢٨/٤ .

[٣] شرح المفصّل ٤١/٢ .

[٤] الأصول في النحو ٢٠٦/١ . وقد حدّه الزمخشريّ اعتماداً على اللحظ الدّلالي ، فقال « هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب له » ابن يعيش ، شرح المفصّل ٥٢/٢-٥٣

[٥] انظر : شرح المفصل ٥٢/٢-٥٣ . وشرح الكافية ١٩٤/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلا به ؛ فهو « المذكور بعد واو لمصاحبة معمول فعل لفظاً ومعنى »[١] وقيل في حدّه أيضاً « اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعيّة مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه »[٢] .

* الحـــــال :

تشابه الحالُ الوظائف السابقة في كونها تضيف بعداً دلالياً جديداً للجملة من خلال تقييد العامل فيها (الفعل) بهيئة مخصوصة ، كما أنّها يرتبط فيها اللحظ الدّلالي بالشرط الصرفيّ ارتباطاً واضحاً ؛ لذلك يحدّها النحاة بقولهم « هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متّصفة غير ملازمة »[٣] .

* التمييز :

تمثّل هذه الوظيفة نموذجاً واضحاً للوظائف التي يشترك في بيان حدّها بعدان متمايزان من أبعاد المعنى ؛ إذ يبرز في حدّها اللحظ الدّلالي مرتبطاً ، في الغالب ، بالشرط الصرفيّ ، كما يعوّل في بيان الغرض منها على المعنى التداولي الخارجي ؛ فالتمييز هو « رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصّ على أحد محتملاته »[٤] . يشرح ابن يعيش حدّ الزمخشري السابق مبيّناً كيف يتحقق رفع الإبهام وإزالة اللبس بواسطة التمييز ، فيقول « وذلك نحو أن تخبرَ بخبرٍ أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها ، فتنبهه على المراد بالنصّ على أحد

---

[١] شرح الكافية ١٩٤/١-١٩٥ .

[٢] ابن هشام ، شرح قطر الندى ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر العربي ، ٣٢٣ .

[٣] الأصول في النحو ، ٢١٣/١ ، وانظر : شرح المفصل ٥٥/٢ . أمّا ابن الحاجب وشارح كافيته الرضيّ فلم يشترطا في الحال الاشتقاق ، واعتمدا في ذلك دلالة الكلمة مطلقاً ؛ فقالا إنّ كل ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً . انظر : شرح الكافية ٢٠٧/١ .

[٤] شرح المفصّل ٧٠/٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتملاته تبييناً للغرض»[١] .

ويبيّن الصبّان الغرض من تمييز النسبة بقوله : « وإنّما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثمّ تفصيل فيكون أوقع في النفس لأنّ الآتي بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا طلب »[٢] . فالملحظ الدّلالي لهذه الوظيفة مرتبط ببعد تداوليّ واضح يتجلّى في مقاصد مخصوصة للمتكلّم ، أو مواقف ملبسة قد يقع فيها المخاطب .

* *المستثنى :*

تمثّل هذه الوظيفة نموذجاً واضحاً للاعتماد المطلق على الملحظ الدلالي في وضع الحدود ؛ فالنّحاة يعرّفون الاستثناء بأنّه « صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ، وحقيقته تخصيص صفة عامة ، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء ، فاذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، تبيّن بقولك : (إلا زيداً) أنّه لم يكن داخلاً تحت الصدر ، إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً ، وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل ؛ أي إخراجه من أن يتناوله الصدر »[٣]. ويعرّفون الاستثناء المنقطع بأنّه « ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه »[٤] .

* *المنـــادى :*

المنادى من الوظائف التي يُعتَمَد في تعريفها المعنى التداولي ، ويتّضح ذلك ببيان الغرض من النداء ؛ فالنداء في اصطلاح النحاة هو « طلب الإقبال بحرف

---

[١] السابق نفسه .

[٢] حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ١٩٥/٢.

[٣] شرح المفصّل ٧٥/٢-٧٦ .

[٤] الكتاب ، ٣١٩/٢ . وجدير بالذكر أنّ النّحاة يذكرون ، بعد ذلك ، مقاصد مخصوصة ترتبط بأسلوب الاستثناء ، إلا أنّ ذلك لا يرد في حدودهم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدّر »[١]. وبناء على ذلك يُحَدّ المنادى عندهم بأنّه « مُخْتَصٌ تَخْتَصُّهُ فتناديه مِنْ بَيْنِ مَنْ بحَضْرَتِك لأمْرِك ونَهْيِك أو خَبَرِك ، ومعنى اخْتصاصِك إيّاهُ أنْ تَقْصده وتختصّه بذلك دون غيره »[٢] . وللارتباط الشديد بين هذه الوظيفة والمقام الخارجي ميّز النحاة بين المنادى والمندوب اعتماداً على اختلاف المقاصد في كلّ واحد منهما ؛ فالمندوب « مدعوّ ولكنّه متفجّع عليه »[٣] . إلا أنّ دور الملحظ الدلالي يبرز في اشتراطهم العقل والتمييز في المنادى ؛ فإنما « ينادى المميّز ، وأما نحو "يا جبال" و "يا أرض" فقيل إنّه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميّز في الانقياد ..... ولك أن تقول من الجائز أنّ اللّه خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزاً فلم يقع النداء إلا لمميّز »[٤].

* *المضـــاف إليــه :*

تتحقّق علاقة الإضافة في ارتباط تركيبيّ ودلاليّ بين اسمين ؛ فهي « نسبة تقييديّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ »[٥]؛ فالبعد المعنويّ في هذه الوظيفة يتمثّل في التقييد الدلاليّ الذي يضيفه اسم إلى اسم آخر، لذلك قالوا في حدّ المضاف إليه «كل اسم نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطة حرف جرّ لفظاً أو تقديراً مراداً »[٦]

ويختلف التقييد الدلالي الذي يكتسبه الاسم بالإضافة باختلاف المضاف

---

[١] حاشية الصبّان ١٣٣/٣ .

[٢] شرح المفصّل ١٧/٢ .

[٣] الكتاب ٢٢٠/٢ . وتجدر الإشارة إلى أنّ أحمد المتوكّل يعتبر المنادى من الوظائف التداوليّة (الخارجيّة) في اللغة التي لا ترتبط دلالياً أو نحوياً بعناصر الجملة (الحمل) ؛ انظر في ذلك الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ص ١٦٠ وما بعدها.

[٤] حاشية الصبّان ١٣٣/٣ .

[٥] حاشية الصبّان ٢٣٧/٢ .

[٦] شرح الكافية ١/ ٢٧٢ . وقوله : بواسطة حرف الجرّ لفظاً أو تقديراً . يعكس خلاف النّحاة في تعيين عامل المضاف إليه ؛ إذ العامل عند سيبويه هو المضاف ، وعند الزّجاج حرف جر مقدّر . انظر في هذا : حاشية الصبّان ٢٣٧/٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إليه من حيث التعريف والتنكير ؛ فهي تفيد تعريفاً مع المعرفة ، وتخصيصاً مع النكرة ؛ فالمضاف ، في قولنا : كتاب عمر، متعيّن معروف . وهو في قولنا : كتاب رجل ، غير متعيّن ، إلا أنّه خرج من عمومه المطلق وتخصّص بالإضافة .

وقد ميّز النّحاة ، في معنى النسبة التي تستفاد من الإضافة ، بين ثلاثة معانٍ : الملكيّة والاختصاص ؛ وتكون الإضافة فيها بمعنى اللام ، كما في قولنا : بيت الأمير . وبيان النوع وتكون بمعنى " من " ، كما في قولنا : ثوب خزّ . والظرفيّة وتكون بمعنى " في " ، كما في "صوم رمضان" [١] .

كما ميّز النّحاة ، اعتماداً على المعنى بين الإضافة المعنويّة المذكورة أعلاه ، والإضافة اللفظيّة التي يكون فيها المضاف صفة مضافة إلى معمولها ، كقولنا : قارئ القرآن . فهذه لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، فيفترق فيها ظاهر اللفظ عن باطنه ، وهذا أمر سنعود للتفصيل فيه في مبحث آخر .

* *التـــوابـــع* :

ترتبط التوابع بمتبوعاتها ارتباطاً تركيبياً ودلالياً ؛ لذلك يحدّها النّحاة اعتماداً على هذا الارتباط بحدّ عام يجمعها ؛ فهي « الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل ، ومعنى قولنا ثوانٍ أي فروع في استحقاق الإعراب ؛ لأنّها لم تكن المقصود وإنّما هي من لوازم الأول كالتتمّة له »[٢].

وهي ، وإن تشابهت في ارتباطها التركيبي بمتبوعاتها ، تختلف من حيث الارتباط الدلالي ؛ فكلّ تابع منها يضيف لمتبوعه بعداً دلالياً متميّزاً يعكس مقاصد

---

[١] هذا أمر مختلف فيه بين النّحاة . انظر في شيء منه : شرح الكافية ٢٧٣/١ وما بعدها . والخضري (محمّد الدمياطي الشافعي) ، حاشية الخضري ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٤٠ ، ٣/٢ .

[٢] شرح المفصّل ٣٨/٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معيّنة ويناسب مقامات مخصوصة :

فالتوكيد « تابع يقرّر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول »[١] يشرح الرضيّ معنى التقرير فيقول « أن يكون مفهوم التأكيد ومؤدّاه ثابتاً في المتبوع ، ويكون لفظ المتبوع يدلّ عليه صريحاً ، كما كان معنى نفسه ثابتاً في زيد في قولك : جاءني زيد نفسه ، إذ يُفْهَم من زيد نفس زيد ، وكذا كان معنى الإحاطة الذي في كلّهم مفهوماً من القوم في جاءني القوم كلّهم ؛ إذ لابدّ أن يكون القوم إشارة إلى جماعة معيّنة فيكون حقيقة في مجموعهم ، ثمّ إنّ التأكيد يقرّر ذلك الأمر ؛ أي يجعله مستقراً متحقّقاً بحيث لا يُظَنّ به غيره »[٢] ، لذلك ترتبط وظيفة التوكيد بأبعاد تداوليّة كثيرة تعكس أحوالاً مختلفة من الشكّ أو عدم التصديق أو الغفلة قد يمرّ بها المخاطب فتحمل المتكلّم على استخدام هذه الوظيفة . يقول ابن يعيش مبيّناً هذا الجانب في وظيفة التوكيد « فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وازالة الغلط في التأويل ؛ وذلك من قِبَل أن المجازَ في كلامهم كثيرٌ شائعٌ يعبّرون بأكثرِ الشيءِ عن جميعِه ، وبالمسبَّب عن السبب ، ويقولون : قام زيد ، وجاز أن يكون الفاعلُ غلامه أو ولده ، وقام القوم ، ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن ينطلق عليه اسم القوم ، وإذا كان كذلك ، وقلت : جاء زيد ، ربما تتوهم من السامع غفلةً عن اسم المُخْبَر عنه أو ذهاباً عن مراده فيحمله على المجاز ، فيُزال ذلك الوهمُ بتكرير الاسم فيقال : جاءني زيد زيد ، وكذلك النفس والعين إذا قلت جاءني زيد نفسه أو عينه ، فيُزيل التأكيد ظنَّ المخاطب من إرادة المجاز ويؤمن غفلة المخاطب »[٣] .

---

[١] شرح الكافية ٣٢٨/١ .

[٢] نفسه .

[٣] شرح المفصّل ٤٠/٣-٤١ . وانظر : شرح الكافية ٣٢٨/١ وما بعدها ؛ حيث يقدّم الرضيّ تحليلاً تفصيلياً دقيقاً يميّز فيه بين طبقات مقاميّة مختلفة ، وأحوال نفسيّة وذهنيّة متنوّعة قد يمرّ بها المتكلّم أوالمخاطب فتؤدي إلى استخدام التوكيد في الكلام . بل إنّه يميّز بين المقامات التي يصلح فيها التوكيد اللفظي والمقامات التي يناسبها التوكيد المعنويّ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا النعت فهو « تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً »[١]. ويفيد تخصيص متبوعه في النكرات وتوضيحه في المعارف ، وله استخداماتٌ أخرى عديدةٌ ترتبط بمقاصدَ مخصوصةٍ سنذكرها في موضع آخر .

أمّا عطف البيان فهو « اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها وذلك نحو قوله :

× أقْسَمَ باللّهِ أبو حفْصٍ عُمَر ×

أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فهو كما ترى جارٍ مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها »[٢]. فهو يلتقي مع النّعت في اللحظ الدّلالي ؛ إذ يوضّح متبوعه كما هو الحال في النعت ، إلا أنّه يفترق عنه في الشرط الصرفيّ ؛ فهو جامد غير مشتق ؛ وبناء على هذا الاختلاف تختلف حقيقة التوضيح في " عطف البيان " عنها في " الصّفة " ؛ فالتوضيح بالجامد يكون بعين الشيء نفسه ، أمّا التوضيح بالمشتق فيكون ببيان جانب من جوانبه .

أمّا البدل فقد ربطه سيبويه ، وكثير من النحاة بعده ، بمقاصد مخصوصة للمتكلّم ؛ إذ يقول فيه : « هذا بابٌ من الفعل يُسْتعمَل في الاسم ثمّ يُبْدَل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول : وذلك قولك رأيت قومَك أكثرَهم ، ورأيت بني زيد ثلثيهم ، ورأيت بني عمّك ناساً منهم ، ورأيت عبداللّه شخصَه ، وصرفت وجوهها أوّلها . فهذا يجيء على وجهين : على أنّهُ أراد : أكثر قومك ، ورأيت ثلثي قومك ، وصرفت وجوه أولها ، ولكنه ثنّى الاسم توكيداً ..... ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك ، وهو أن يتكلّم فيقول : رأيت قومك ، ثمّ يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثلثيهم أو ناساً منهم . ولا يجوز أن تقول :

---

[١] شرح الكافية ٣٠١/١ . وانظر : شرح المفصّل ٤٦/٣ . وشرح الأشموني ٥٩/٣ .

[٢] شرح المفصّل ٧١/٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رأيت زيداً أباه ، والأب غير زيد ، لأنك لا تبيّنه بغيره ولا بشيء ليس منه . وكذلك لا تثنّي الاسم توكيداً وليس بالأوّل ولا شيء منه ، فإنّما تثنّيه وتؤكده مثنّى بما هو منه أو هو هو . وإنما يجوز رأيت زيداً أباه ورأيت زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول : رأيت عمراً أو رأيت أبا زيد ، فغلط أو نسي ، ثمّ استدرك كلامه بعد ، وإمّا أن يكون أضرب عن ذلك فنحّاه وجعل عمراً مكانه »[1].

فالتوابع يتّضح في حدّها الملحظ الدّلالي لارتباطها بمتبوعاتها بعلائق دلاليّة مخصوصة ، كما يتّضح في بعضها الجانب التداوليّ للمعنى لارتباط الملحظ الدّلالي فيها بشروط مقاميّة ومقاصد نفسيّة مختلفة .

٢- *البعد المعنويّ للوظائف النحويّة من خلال أبعاد دلاليّة - تداوليّة تفصيليّة يتفرّع عنها الحدّ .*

أشرت في موضع سابق[2] إلى أنّ الأبعاد المعنويّة لبعض الوظائف النحويّة قد تتفرّع عنها أبعادٌ تفصيليّة أخرى تمثّل جوانب دلاليّة أو تداوليّة تختص بها تلك الوظيفة ، وتتحدّد في ضوئها المقامات المناسبة لاستخدامها ، وتُبَيّن الشروط اللغويّة وغير اللغويّة التي تسمح باستعمالها . وتعدّ هذه الأبعاد امتداداً للأصل العام المذكور في الحدّ أو صوراً مخصوصة منه .

* في الابتداء : ضمير الشأن :

يمثّل " ضمير الشأن " صورة مخصوصة من صور المبتدأ التي تستخدم

---

[1] سيبويه ١/١٥٠ - ١٥٢ . ويلاحظ أنّ سيبويه لم يذكر في نصّه السابق بدل الكلّ من الكلّ ، وقد أشار الرضيّ إلى عدم وجود فرق جليّ بينه وبين عطف البيان . انظر في ذلك : شرح الكافية ١/ ٣٣٧ . وانظر في الفروق بين البدل وعطف البيان : ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله ، ط٦ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٥م ، ص٥٩٣ وما بعدها .

[2] انظر صفحة ٥٢ من المبحث نفسه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لبيان مقاصد معيّنة في ظروف مقاميّة مميّزة ؛ إذ لا تستخدم هذه الصورة إلا في مواضع التفخيم والتعظيم . ولمّا كان المرادُ بهذا الضميرِ الشأنَ أو القصّةَ ألزموه الإفرادَ والغيْبةَ .

ويوضّح الرضيّ خصوصيّة هذا الضمير بردّه إلى سياق خارجيّ مفترَضٍ يرسم فيه مواضعَ استعماله ومقاصدَ ذكره ، فيقول : « وهذا الضمير كأنّه راجعٌ في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤالٍ مقدّرٍ ، تقول مثلاً : " هو الأمير مقبل " ؛ كأنه سمع ضوضاءً وجلبةً فاستبهم الأمرَ فيسأل : ما الشأن والقصة ؟ فقلت : هو الأمير مقبل ، أي الشأن هذا ..... والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن فعلى هذا لابد أن يكون مضمون الجملة المفسّرة شيئاً عظيماً يُعتنَى به ؛ فلا يقال مثلاً : " هو الذباب يطير " »[1] .

كما أنّ استخدام ضمير الشأن يفيد التأكيد والتأثير في نفس المخاطب ؛ إذ « ليس إعلامُك الشيءَ بغتةً مثل إعلامِك له بعد التنبيه عليه والتقدمةِ له ؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام ، في التأكيد والإحكام ، ومن ههنا قالوا : إن الشيء إذا أُضْمِرَ ثم فُسِّرَ كان ذلك أفخمَ له مِنْ أنْ يُذْكَر من غير تقدُّم إضمارٍ ، ويدلُّ على صحة ما قالوه أنّا نعلم ضرورة في قوله تعالى : «فإنّها لا تَعْمى الأبْصارُ» فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئا في قولنا : فإن الأبصار لا تعمى . وكذلك السبيل أبداً في كل كلام كان فيه ضمير قصة »[2] .

* *في الخبـــــر : تعريف الخبـــر :*

---

[1] شرح الكافية ٢٧/٢ . ويلاحظ أنّ الرضيّ يضع قيوداً دلاليّة ومقاميّة تحدّد مقبوليّة التركيب ؛ فالجملة " هو الذّباب يطير " صحيحة نحوياً إلا أنها غير مقبولة ، وهذا أمر سنعود للتفصيل فيه في مبحث آخر . وانظركذلك : شرح المفصّل ١١٤/٣ ، والعلوي (يحيى بن حمزة) ، كتاب الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ١٤٢/٢ . وفاضل صالح السّمرّائي ، معاني النّحو ، ٦٢/١ .

[2] عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق محمّد رضوان الدّاية وفايز الدّاية ، ط١ ، مكتبة سعد الدّين ، دمشق ، ١٩٨٧م ، ١٥٣-١٥٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة ، ولكن قد يجيء الخبر في بعض التراكيب معرفة ، كما في قولنا : اللّه ربّنا ، ومحمّد رسولنا ، وكما في : محمّد الكريم ، والكريم محمّد ...الخ[١] .

ومجيء الخبر معرفة يعبّر ، أحياناً ، عن مقاصدَ مخصوصةٍ للمتكلّمين ؛ فهو يمثّل صورة من صور القصر في العربيّة ؛ فقولنا :

- زيد منطلق . يفيد ثبوت الانطلاق لعمر من دون أن ينفيه عن غيره .

أمّا قولنا :

- زيد المنطلق

فإنّه يصوّر وضعاً مخصوصاً بين المتكلّم والمخاطب ؛ فهو يفيد قصر الانطلاق على زيد ، وهذا يكون حين يظنّ المخاطب أنّ الانطلاق كان من شخص آخر غير زيد . يقول الجرجاني في بيان هذا الفرق : « اعلم أنك إذا قلت « زيد منطلق » كان كلامُك مَعَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أنّ انطلاقاً كان لا من زيدٍ ولا من عمرو فأنت تفيده ذلك ابتداءً ، وإذا قلت : « زيد المنطلق » كان كلامُك مَعَ مَنْ عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد وإما من عمرو فأنت تُعْلِمه أنه كان من زيد ودون غيره . والنكتة : أنك تُثْبِت في الأول الذي هو قولك : "زيد منطلق" فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثاني الذي هو "زيد المنطلق" فعلاً قد علم السامع أنه كان ولكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك »[٢] .

وقد يعْكِس ، أحياناً ، قصدُ المتكلّم المبالغةَ والادّعاء ؛ وذلك كما في : زيدٌ هو

---

[١] اختلف النّحاة في تحديد المبتدأ والخبر في مثل هذه التراكيب . انظر في ذلك : ابن هشام ، المغني ٥٨٨ .

[٢] دلائل الإعجاز ١٨٥-١٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكريم ، وعمرو هو الشجاع . فكأنّ المتكلم يقصر جنسَ المعنى على المخبَر عنه ، ويوهِم أنّ الشجاعة لا توجد إلا في عمر ، وأنّ الكرم لا يعرف إلا من محمّد[١] .

* *في المفعول المطلق : النائب عن المصدر :*

يذكر النّحاة في باب المفعول المطلق أنّه قد ينوب عن المصدر ما يدلّ عليه ككلّيته أو بعضيّته أو نوعه أو صفته أو هيئته أو مرادفه أو ضميره أو المشار به أو وقته أو آلته[٢] أو عدده ، هذا في المصدر المبيّن للنوع ، أمّا المصدر المؤكد فقد ينوب عنه مرادفه أو ملاقيه في الاشتقاق[٣] .

ولا شكّ أن النائب عن المصدر يتضمّن أبعاداً دلاليّة مختلفة لا يمكن فهمُها من المصدر نفسه ؛ إذ لا يمكن التعبير عن نوع الحدث أو صفته أو هيئته بالمصدر مجرّداً :

- فقولنا : رجع القهقرى يختلف في البيان والمعنى عن قولنا :رجع رجوعاً .

- وقولنا : نام الآمن ملءَ جفونه يختلف عن قولنا : نام الآمن نوماً ...

- وقولنا : يموت الكافر ميتة سوءٍ يتضمّن معاني لا نجدها في قولنا : يموت الكافر موتاً .[٤]

وقد تدلّ بعض صور النيابة على مقاصد مخصوصة للمتكلّم ، كالرغبة في

---

[١] انظر : دلائل الإعجاز ١٨٦ وما بعدها . ولا شكّ أنّ لضمير الفصل ، هنا ، دوراً في الدلالة على ذلك .

[٢] دلالة الآلة على الحدث بعيدة ، وهي بذلك تفترق عن صور النيابة الأخرى التي يتّضح فيها معنى الحدث دون تكلف . انظر : ياسين بن زين الدين الحمصي ، حاشيته على شرح التصريح ، ، دار إحياء الكتب العربيّة ، مصر ،١/٣٢٥ .

[٣] انظر : شرح الأشموني ١١٣/٢ وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتّضح ذلك في الصور التالية [١]:

- سعد الأطفال أيّما سعادة بالألعاب الجديدة	- سعد الأطفال سعادة بالألعاب الجديدة
- حاولت كلّ المحاولة	- حاولت محاولة / محاولتين ..
- استجاب الطفل للنصيحة بعض استجابة	- استجاب الطفل للنصيحة استجابة ..

كما أنّ النيابة عن المصدر قد تغني التركيب وتضيف إليه أبعاداً دلاليّة احتماليّة ، تكون من باب التوسّع في المعنى ، أو من باب تعدّد المعنى على توحّد المبنى ؛ فقوله تعالى (فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً)[٢] يحتمل صورتين من صور النيابة : النيابة عن المصدر ، أو النيابة عن الزمان « وقد يكون المعنيان مرادين في آنٍ واحد فكسبهما من أيسر طريق وأوجز تعبير ، فبدل أن يقول : فليضحكوا ضحكاً قليلاً وقتاً قليلاً وليبكوا بكاءً كثيراً وقتاً كثيراً قال (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) فأدى المعنيين معا »[٣] .

في المفعـــول به :

بيّنت فيما سبق أنّ وظيفة المفعول به من الوظائف التي يبرز في حدّها المعنى النحويّ ؛ إذ تشكّل العلاقة التركيبيّة التي تربطها بالعامل محوراً رئيساً يقوم عليه تعريف الوظيفة .

وقد وردت في العربيّة صور من استعمال المفعول به تعكس مقاصد مخصوصة للمتكلّمين وتصوّر مقامات بعينها . وهي ما عرفت عند النّحاة بأساليب

[١] قد تدل بعض المظاهر الصوتيّة ، كالتنغيم والنبر على ما يدل عليه النائب عن المصدر أحياناً .

[٢] التوبة ٨٢ .

[٣] معاني النحو ٢/٥٨٥ . وانظر في تفسير قوله تعالى : « وتبتّل إليه تبتيلاً » ابن القيّم ، التفسير القيّم ، جمع محمد أويس الندوي ، مطبعة السنّة المحمديّة ، ١٩٤٩ ، ٥٠١-٥٠٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مخصوصة للمتكلّمين وتصوّر مقامات بعينها . وهي ما عرفت عند النّحاة بأساليب التحذير والإغراء ؛ ففي مثل هذه الصور يبرز البعد الخارجي للغة ، وتحمّل وظيفة المفعول به ، إضافة إلى البعد النحويّ التركيبيّ الذي تعبّر عنه ، بعداً تداولياً واضحاً ، إذ يصبح استخدامها مشروطاً باقترانها بأوضاع معيّنة ، وبتعبيرها عن مقاصد محدّدة . بل إنّ بنية التركيب الذي ترد فيه تتشكّل بصورة تناسب هذا البعد الخارجي الإضافي :

فمن أساليب التحذير قولنا :

- إيّاك والكذبَ .

- يدَك والنارَ . أو رأسَك والحائطَ .

- النارَ النارَ .

- النّارَ . أو احذر النار

ومن أساليب الإغراء قولنا :

- أخاك أخاك .

- الصدقَ والشجاعةَ .

وقد فصّل النّحاة في أحكام هذا اللون من التعبير ، فذكروا أنّ عامل الاسم المنصوب (المفعول به) يجب حذفه إذا كرّر أو عطف عليه أو جاء مع (إيّا) ، ويجوز حذفه إذا لم يكرّر[١] .

ويبدو إدراكهم العلاقة بين هذه الصور المخصوصة لوظيفة المفعول به والبعد

---

[١] ذكر الرضيّ في شرح الكافية أن قوماً أجازوا إظهار العامل مطلقاً وعلّل ذلك بقوله « نظراً إلى أنّ تكرير المعمول لا يوجب حذف العامل » انظر شرح الكافية ١٨١/١ . وهذا الرأي أقرب إلى الصواب ؛ فإنّ حذف العامل أو ذكره يرتبط ارتباطاً قوياً بقصد المتكلّم ووضع المخاطب وحاجة الموقف .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخارجي الذي تصوّره واضحاً عميقاً ؛ فهم يربطون بين الحال المشاهدة وبنية التركيب ، فيبيّنون أنّ من أسباب حذف العامل « التنبيه على أنّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأنّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهمّ وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء »[١] .

* *في الحـــال :*

ذكرنا في حدّ الحال أنّها ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول وقت حدوث الفعل ، إلا أنّ وظيفة الحال لا تقتصر على ذلك ؛ فكثيراً ما يصاحب هذا الملحظ أبعاد دلاليّة أخرى ، بل إنّ الحال في بعض التراكيب تتضمّن مقاصد مخصوصة للمتكلّمين تعكس جوانب أخرى من المعنى تختلف تماماً عن بيان الهيئة ، وقد أدرك النحاة هذا التنوّع المعنويّ في وظيفة الحال ففصّلوا القول فيه ، وقسموا الحال إلى أنواع متباينة اعتماداً على الاختلاف في العلائق الدلاليّة التي تربطها بعاملها أو صاحبها أو زمانها :

- فقد تأتي مؤكدة لعاملها ، كما في قوله تعالى (ولّى مُدْبِراً)[٢] .

- وقد تأتي مؤكدة لصاحبها، كما في قوله تعالى (ولوْ شاءَ ربُّك لآمن مَنْ في الأرض كلّهم جميعاً)[٣] . أو مبيّنة له ، وهو ما يغلب عليها ، كما في :

- جاء زيدٌ راكباً .

- كما أنّها تنقسم بحسب الزّمان إلى :

- مقارنة ، ويكون تحققها في زمن تحقق عاملها ،كما في قوله

---

[١] السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، المكتبة الثقافيّة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ٢/٥٧ . وانظر : شرح الكافية ١/١٨٢ .

[٢] النمل ١٠ .

[٣] يونس ٩٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعالى (وهذا بعلي شيخاً)[١]

- ومقدّرة ، و هي التي يتحقّق معناها بعد تحقّق معنى عاملها ، وذلك كما في قوله تعالى (ادخلوها بسلام آمنين)[٢] .

- ومحكيّة ، وهي الماضية ، كما في نحو : جاء زيد أمس راكباً .

وأحياناً يكون تقسيمهم معتمداً المعاني التفصيليّة الإضافيّة التي تتفرّع عن الملحظ الدلاليّ العام كالدلالة على سعر ؛ كما في : "بعت الدار ذراعاً بدينار" ، أو تشبيه ، نحو : "بدت قمراً "، أو ترتيب كادخلوا رجلاً رجلاً ...الخ .[٣]

وكما تفطّن النحاة إلى تلك التقسيمات القائمة على تفريعات دلاليّة تفصيليّة متنوّعة ، تفطّنوا ، كذلك ، إلى بعض الأبعاد التداوليّة التي تؤديها هذه الوظيفة ، يتّضح ذلك في نصوصهم ، مثلاً ، عن الحال المؤكدة لمضمون الجملة . يقول سيبويه في هذا الجانب من هذه الوظيفة : « وقد تقول : هو عبدالله ، وأنا عبدالله ، فاخِراً أو موعِداً ، أي اعرفني بما كنت تعرف وبما كان بلغك عنّي ، ثمّ يفسّر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول : أنا عبدالله كريماً جواداً ، وهو عبدالله شجاعاً بطلاً . وتقول : إنّي عبدالله ، مصغّراً نفسه لربّه ، ثمّ تفسّر حال العبيد فتقول : أكلاً كما تأكل العبيد »[٤]. وواضح أنّ الحال ، هنا ، ترتبط ببعد خارجيّ وتمتدّ في دلالتها لتعبّر عن مقاصد مخصوصة يريد المتكلم تأكيدها .

× *في التّمييز :*

تمتزج الأبعاد الدّلاليّة والتداوليّة بصورة واضحة في هذه الوظيفة ، وقد

---

[١] هود ٧٢ .

[٢] الحجر ٤٦ .

[٣] انظر في ذلك مثلاً : شرح الأشموني ١٧٠/٢ وما بعدها . وشرح الكافية ١٩٨/١ وما بعدها . وانظر في تفصيل أقسام الحال عامة : مغني اللبيب ٦٠٢-٦٠٦ .

[٤] الكتاب ٨٠/٢ . وانظر : المقتضب ٢١٠/٤-٢١١ . وشرح المفصل ٦٤/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أشرنا إلى طرف من ذلك عند حديثنا في حدّ الباب . وقد ورد التّمييز في بعض التراكيب والاستعمالات الخاصّة التي تعكس جانباً من مقاصد المتكلّمين تختلف عن تلك التي ذكرناها في الحدّ ؛ فكثيراً ما يستعمل التّمييز في مواطن التفخيم والمبالغة والتعجّب كما في : " للّه درُّهُ فارساً، وحسبك به رجلاً ، ويا لها قصةً "، وكذلك في قولنا : "نِعْمَ رَجُلاً عبدُاللّه ، وبِئْسَ عَبْداً ، وساءَ مَثَلاً " ... يقول سيبويه في بيان مقاصد استعمال هذه التراكيب « ومع هذا أيضاً أنّك إذا قلت وَيْحَهُ فقد تعجّبْتَ وأبْهَمْتَ ، مِنْ أيّ أمور الرجل تعجّبت ، وأيّ الأنواع تعجبت منه . فإذا قلت فارساً وحافظاً فقد اخْتَصَصْت ولم تُبْهِمْ »[1] .

× *في الصّفـــــة :*

الصّفة في أصلها العام تبيّن متبوعها ، فتوضّحه إن كان معرفة ، وتخصّصه إن كان نكرة . ومعنى التوضيح رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ، أمّا التخصيص فهو تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات .

وهذا الملحظ الدّلالي العام في الصّفة تتفرّع عنه أبعاد دلاليّة تفصيليّة دقيقة مشروطة بمواطن مخصوصة ، واستعمالات محدّدة ، وقد يصاحب ذلك شروط في البنية الصرفيّة المعبّرة عن هذه الوظيفة .

فمن المقاصد التي يستعمل النّعت لبيانها والتعبير عنها الثّناء والذّم والتأكيد « وإنّما يكون لمجرد الثناء والذم إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو "بسم الرحمن الرحيم" إذ لا شريك له تعالى في اسم الله ، ونحو " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" أو كان مما له شريك فيه نحو "أتاني زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث" ، إذا عرف المخاطب زيداً الآتي قبل وصفه وإن كان له شركاء في هذا الاسم ، وإنّما يكون الوصف للتأكيد إذا

---

[1] الكتاب ١٧٤/٢ . وانظر : شرح الكافية ٢١٨/١ . وجدير بالملاحظة أنّ معنى المبالغة والتعجّب مفهوم من الجملة كلّها وليس من وظيفة التمييز فيها ، إلا أنّ ربط هذا المعنى بوظيفة التمييز معتمد على أنّه هو الذي يكشف أو يحدّد الجانب أو الأمر المتعجب منه أو المبالغ في وصفه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً بالتضمّن نحو (نفخة واحدة ، وإلهين اثنين) »[١].

وقد يُستَعمَل النّعت للتعبير عن المبالغة والتعجّب من حال الموصوف في كماله وجمعه الصّفات الحسنة الحميدة ؛ فمن ذلك قولك « أنت الرجلُ كلُّ الرجل ، ومَرَرْتُ بالرّجلِ كُلِّ الرّجلِ . فإن قلت : هذا عبدُ اللّه كلُّ الرجل ، أو هذا أخوك كل الرجل ، فليْسَ في الحُسْن كالألف واللام ، لأنّك إنّما أرَدْت بهذا الكلام : هذا الرجل المبالغ في الكمال ، ولم ترد أن تجعل كُلَّ الرّجل شيْئاً تُعَرِّفُ بِهِ ما قبْلَه وتُبَيِّنُه للمخاطَب ، كقولك : هذا زيد . فإذا خفت أن يكون لم يعرف قلت : الطويل ، ولكنك بَنَيْتَ هذا الكلامَ على شيءٍ قَدْ أثبتّ مَعْرفتَه ثم أخبرت أنه مُسْتَكْمِلٌ للخصال . »[٢] .

ومن ذلك أيضاً قول القائل : مررت برجل أيِّما رجل ، ومررت برجل أيّ رجل ؛ إذ يبيّن النّحاة أنّ (أيّ) تدرّجت من الاستفهام إلى الصفة ؛ فالأصل فيها « (اي رجل هو ؟) على الاستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل ، وإنّما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهارَ العَجْزِ والإحاطة لوَصْفه فكأنه مما يُسْتَفْهَمُ عنه بجهل كُنْهِه فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوعٌ لما يُجْهَل »[٣] . وغالباً ما تتحقّق هذه المعاني بالجوامد ، بألفاظ مخصوصة منها كل الرّجل ، وهمّك من رجل ، وحقّ الرجل ، وحسبك من رجل ...الخ[٤] .

وممّا استُعْمِل فيه النّعتُ للمدح أو الذم أو الترحّم ما اصطلح عليه النّحاة بالنّعت المقطوع ؛ وهو أن تأتيَ بالنّعت مخالِفاً للمنعوت في الإعراب ، وقد بيّن

---

[١] شرح الكافية ٣٠٢/١-٣٠٣ . ويأتي النعت كذلك للترحّم والتعميم والتفصيل . انظر في ذلك : حاشية الصبّان ٥٩/٣ .

[٢] الكتاب ١٢/٢ .

[٣] ابن قيّم الجوزيّة ، بدائع الفوائد ، إدارة الطباعة المنيريّة ، القاهرة ، ١٥٩/١ . وانظر شرح الكافية ٣٠٤/١.

[٤] انظر : الكتاب ٤٢٣/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النّحاة الغرض من ذلك ؛ فهذه المخالفة توجب « إيقاظَ السامعِ وتَحْريكه إلى الجدّ في الإصْغاءِ ؛ فإنّ تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصَرْفَهُ عن سنن السلوك يُنْبِئُ عن اهتمامٍ جديد من المتكلّم ، ويستجلب مزيدَ رغْبةٍ فيه من المخاطب »[١] .

ويُشْتَرَطُ في هذا النّعت أن يكون معلوماً عند المخاطب لأنّ « القطعَ يدلُّ على أنّ الموصوف مُشْتَهِرٌ بهذه الصفة معلومٌ بها عند السامع كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها »[٢] ، ويُشْتَرَطُ فيه كذلك أن يكون ممّا يعظّم به الموصوف فليس « كل موضعٍ يجوز فيه التعظيم ، ولا كل صفة يحسُن أن يعظم بها . لو قلت : مررت بعبدالله أخيك صاحبَ الثياب أو البزاز ، لم يكن هذا مما يُعَظّم به الرجل عند الناس ولا يفخم به . وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس ، ولا معروف بالتعظيم ثم تُعَظّمه كما تُعَظّم النبيه »[٣] .

وقد يؤتى بالنّعت لإعلام المخاطب أنّ «المتكلم عالمٌ بحال المنعوت كقولك : جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك ولم تقصد مجرّد المدح ، بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف»[٤] .

فالنّصوص السّابقة تتضمّن إشارات دقيقة ربط النّحاة فيها بين البعد اللغويّ الخالص والبعد الخارجي الذي قد يكتنف التركيب ويضيف إليه مقاصد مخصوصة لم تكن لتُعْرَف لو اقتصر النّحاة في وصفهم للوظائف النّحويّة المعبّرة عنها على الدائرة اللغويّة المجرّدة بأبعادها النحويّة والدّلاليّة .

---

[١] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١/ ٢٩-٣٠. وانظر : جلال الدين السّيوطي ، معترك الأقران في إعجاز القرآن ، تحقيق محمّد علي البجاوي ، دار الثقافة العربيّة للطباعة ، ١/ ٣٥٤ .

[٢] معاني النحو ١٨٩/٣ . وانظر : شرح الكافية ٣١٦/١ . و شرح قطر النّدى ٢٨٨ .

[٣] سيبويه ٦٩/٢ .

[٤] حاشية الصبّان ٥٩/٣ . و ذكر الأشموني ، أيضاً ، أنّ النّعت يستعمل أحياناً للإبهام كما في : " تصدّقت بصدقة كثيرة أو قليلة ، وأضاف الصبّان " الشكّ " ومثّل له بالمثل السابق ، وقال إذا كان المتكلّم لا يعرف حقيقة الأمر وكان شاكاً به .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثّاني : منزلة المعنى في المنع والتجويز

يُعَدُّ المعنى من أهمّ الضوابط التي اعتمدها النّحاة في منع التراكيب في العربية و تجويزها ، بل إنّ الناظرَ في تحليلات النّحاة ليظنّ أنّ النحوَ العربيَّ قائم أساساً على المعنى بمختلف صوره وأقسامه ، فقد كان اعتمادهم المعنى ضابطاً وأصلاً عامّاً ينطلقون منه في وصف التراكيب وتحليلها ، أمراً ظاهراً وواضحاً ، وبخاصّة في كتابات المتقدّمين منهم ، كسيبويه والمبرّد ، ثمّ امتدّ هذا الأصل في مصنّفات من جاء بعدهم ، على الرّغم من الاختلاف الواضح في طرق التّناول وأساليب التحليل .

وكان الاحتكام إلى المعنى يتقدّم ، في كثير من الأحيان ، على الضوابط والأصول الأخرى ، ولعلّ الأمر يتّضح فيما قاله المبرّد في هذا الشأن ؛ فقد « اعتدّ المعنى فيصلاً في تصحيح النحو »[١] ووضع في ذلك مبدأ عامّاً يستطيع المتتبّع لآراء النّحاة أن يلحظه دون عناء أو تعسّف ؛ فقد ذكر أنّ « كل ما صلح به المعنى فهو جيّد ، وكل ما فسد به المعنى فمردود »[٢].

والحكم على التراكيب من حيث الجواز وعدمه لا يقتصر عندهم على البعد اللغوي الخالص بقسميه النّحويّ والدّلاليّ ، بل يتّسع ليشمل المقام وما يكتنف اللغة من أبعاد خارجيّة تمتدّ لتعبّر عن مقاصد المتكلّمين ، ومقاييس أهل اللغة الخاصّة في صورها العقديّة والاجتماعيّة والثقافيّة المختلفة . وبناء على ما سبق فإنّ التركيب قد يُجَوّز (أو يمنع) في المستوى النحوي الخالص ، وعند انتقاله إلى المستوى الدلالي قد يُعْكَس الحكمُ مراعاةً لأبعاد جديدة أضيفت إلى التركيب ، فإذا انتقلنا إلى البعد الخارجي للغة كانت هناك معايير أخرى يجب

---

[١] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث ٦٥ .

[٢] المقتضب ٣١١/٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مراعاتها والنّظر فيها[١].

ولم تكن التراكيب ، عندهم ، تنقسم انقساماً ثنائيّاً بين الواجب والممنوع ؛ بل إنّها تتدرّج في صحتّها وقبولها ؛ فالواجب والممنوع يشكّلان قطبين تتوزّع بينهما التراكيب حسب درجة تطابقها مع قواعد اللغة ، والمتتبّع لمصطلحات " الكتاب " يجدها تتنوّع وتتعدّد معبّرة عن الاختلاف بين التراكيب في درجة الصّحة والقبول .

وقد أفرد سيبويه لهذه المسألة باباً خاصّاً في كتابه بيّن فيه تمايز التراكيب من حيث الصّحّة النحويّة والدلاليّة ، ووضع فيه مقاييسَ لغويّة عامّة للحكم على الجمل ؛ يقول في هذا الباب : « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة : فمنه مستقيمٌ حسنٌ ، ومحالٌ ، ومستقيمٌ كذبٌ ، ومستقيمٌ قبيحٌ ، وما هو محالٌ كذبٌ . فأما المستقيم الحسن فقولك : " أتيتك أمس وسآتيك غداً " . وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : " أتيتك غداً ، وسآتيك أمس " . وأما المستقيم الكذب فقولك : " حملت الجبل ، وشربت ماء البحر " ، ونحوه . وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : " قد زيداً رأيت ، وكي زيداً يأتيك " وأشباه هذا . وأما المحال الكذب فأن تقول : " سوف أشرب ماء البحر أمس " »[٢] .

إنّ معايير الحكم على الجمل عند سيبويه ، في النصّ السابق ، تُستَمَدّ من

---

[١] لعلّ هذا يشابه ، في بعض الوجوه ، الأصل الذي جرّده تشومسكي في التمييز بين صورتين من صور " القدرة " : القدرة النحويّة بأقسامها الثلاثة : النحويّ والدلالي والصوتي التي تمكّن ابن اللغة من تمييز الجمل الصحيحة من غيرها . والقدرة البراجماتيّة المتمثّلة في دور المعلومات غير اللغويّة في فهم التراكيب واستعمالها . انظر في ذلك :

Chomsky , Essays on Form and Interpretation ,North–Holland ,p. 40 .

وجدير بالذّكر أنّ اهتمام تشومسكي منصبّ على النوع الأول فقط . انظر :

Radford. Andrew , Transformational Syntax , p. 3 .

[٢] الكتاب ١/٢٥ ــ٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قواعد النحو في مستواه المجرّد مضافاً إليها الشروط الدلاليّة للوظائف النحويّة متمثّلة في التوافق الدلالي بين الوظيفة واللفظ ، والتوافق الدلالي بين الألفاظ المختلفة في الجملة[١] . ويمكن تمثيل نصّ سيبويه السابق بالرّسم التوضيحي التالي :

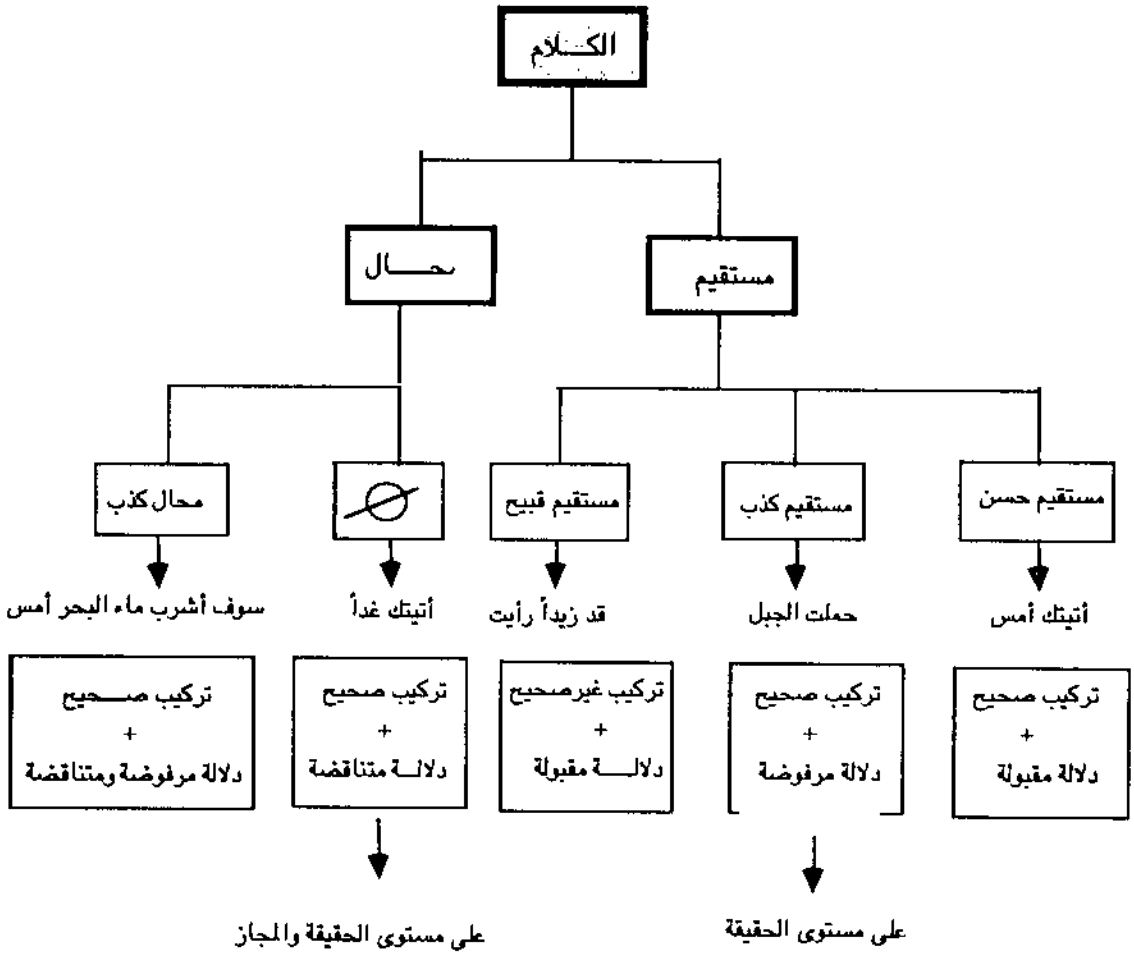

---

[١] انظر في تفسير مصطلحات النصّ السابق : نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ١٠٣ . و سعيد حسن بحيري ، عناصر النظريّة النحويّة في كتاب سيبويه : محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتّجاه المعجمي الوظيفي ، ط١، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ١٥٠ وما بعدها . ومحمد حماسة عبداللطيف ، النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ٦١ وما بعدها . ومحمود سليمان ياقوت ، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ٣٧١ وما بعدها . ومحمّد عابد الجابري ، بنية العقل العربي ٤١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ التراكيب عند سيبويه في النصّ السّابق تُصَنّف في مجموعات اعتماداً على توافقها أو تعارضها مع قواعد النّحو وقوانين الدلالة ، بل إنّ التّركيز ، في الأمثلة السابقة ، كان منصبّاً على المستوى الدلالي أكثر من المستوى النحوي ؛ فقد مثّل سيبويه بمثال واحد للتركيب الذي تكسر فيه قاعدة من قواعد النّحو :

- قاعدة حفظ الرّتب والمواقع ---› (تركيب مستقيم قبيح) : قد زيداً رأيت ، كي زيداً يأتيك

ومثّل بثلاثة أمثلة مختلفة للتراكيب التي تخالَف فيها قوانين الدلالة :

- قانون التوافق الدّلالي بين عناصر الجملة الذي ينتج عنه دلالة متناقضة وهي دلالة مرفوضة على مستوى الحقيقة والمجاز ---› (تركيب محال) : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس[1] .

- قانون التوافق الدّلالي بين عناصر الجملة الذي ينتج عنه دلالة مرفوضة على مستوى الحقيقة دون المجاز ---› (تركيب مستقيم كذب) : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر .

- قانون التوافق الدّلالي بين عناصر الجملة الذي ينتج عنه دلالة متناقضة و مرفوضة ---› (تركيب محال كذب) : سوف أشرب ماء البحر أمس .

ولعلّ ذلك يرجع إلى محدوديّة قواعد النحو وانحصارها في صور معروفة مخصوصة ، أهمّها قاعدة حفظ الرّتب والمواقع ؛ لأنّ « المعنى النحوي متّصل

---

[1] وهذا قريب ممّا أسماه ليونز بتنافر الفصائل ، انظر المبحث الثاني من الفصل الأوّل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالموضع والمحل وحركة العوامل وانعكاساتها على المحلات وما يشغلها من مركبات نحويّة »[١] . أمّا قوانين الدّلالة فإنّ دائرتها تتسع كثيراً وصورها تتعدّد لتشمل العلاقة بين المعنى المعجمي للفظ والملحظ الدّلالي للوظيفة ، والعلائق الدلاليّة المختلفة التي تربط عناصر الجملة بعضها ببعض ، والعلاقة بين الحقيقة والمجاز، وتعدّد المعاني للفظ الواحد ، وتميّز بعض ألفاظ اللغة بخصوصيّة دلاليّة تؤهلّها للتعبير عن وظائف تُمْنع مثيلاتُها (المنتمية للحقل الدلالي نفسه) من التعبير عنها .... الخ .

وسأعرض لمنزلة المعنى في المنع والتجويز من خلال بعدين رئيسين ؛ يتمثّل الأوّل منهما في ظاهرة المنع (أو رفض التراكيب) ويتمثّل الثاني في ظاهرة التجويز (أو قبول التراكيب) ، وذلك من خلال محاور عامّة تمثّل معايير مستمدّة من المعنى تعمل على ضبط عمليّة وصف اللغة وتقعيد قواعدها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المقصود بظاهرة التجويز في هذا المبحث هو تجويز تركيب كان الأصل فيه أن يُمْنَع . أمّا التراكيب الجائزة التي جاءت مطابقة لأصولهم وقواعدهم فليست موضع بحث هنا ، ولا يُسأل عنها ، في العادة ؛ لأنّ « من تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل »[٢] .

١- في المنع :

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى خروج الجملة من دائرة الصّحّة اللغويّة ، ولعلّنا نستطيع أن نجمعها في أصل عام يتمثّل في مخالفة الأصول .

---

[١] المنصف عاشور ، نظريّة العامل ودراسة التركيب ، ٥٩ ، ضمن : صناعة المعنى وتأويل النّصّ ، أعمال الندوة التي نظّمها قسم اللغة العربيّة من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١ ، جامعة تونس ، كليّة الآداب بمنوبة .

[٢] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ، ط٤ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٦١ ، ١/٣٠٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتمثّل الضوابط المستمدّة من المعنى أصولاً تتوزّع في مستويات مختلفة ، وتشكّل في كل مستوى غربالاً يفصل التراكيب الصحيحة من غير الصحيحة ؛ فقد يكون التركيب صحيحاً في صورته النحويّة المجرّدة المتمثّلة في الوظائف النحويّة فإذا انتقل التركيب إلى المستوى الدّلالي ، أي إذا ملئت الوظائف النحويّة المجرّدة بألفاظ لها معانيها المعجميّة المخصوصة ، شكّلت تلك المعاني قيوداً تقيّد اللفظ فلا تسمح له بالدخول في مواقع (وظائف) معيّنة ، وتقيّد التركيب فلا تسمح له بقبول طائفة مخصوصة من الألفاظ ، فإذا خولفت تلك القواعد نتج عن ذلك تركيب غير صحيح .

كما أنّ الاعتبارات العقديّة والاجتماعيّة والثقافيّة تمثّل ، هي الأخرى ، غربالاً من خارج اللغة قد يمنع تراكيب تعدّ وهي في الدائرة اللغويّة الخالصة صحيحة ومقبولة .

وبناء على ما سبق فإنّه يمكننا أن نتصوّر ظاهرة منع التراكيب عند النّحاة العرب من خلال محورين اثنين :

١- ***المحور الأول : في البعد اللغوي الدّاخليّ :***

تتشكّل العناصر الموجِّهة التي تحدّد طبيعة التركيب من حيث المنع والتجويز في هذا البعد في محاور عامّة ، أهمّها :

١- التعارض بين الملحظ الدّلاليّ للوظيفة النحويّة ودلالة البنية الصرفيّة المعبّرة عن تلك الوظيفة:

رأينا في المبحث السّابق كيف اهتمّ النّحاة بتحديد ملحظ دلاليّ مخصوص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لكلّ وظيفة نحويّة ، ومن خلال هذا الملحظ تتمايز الوظائف في أبعادها الدّلاليّة ؛ فيُشترط في البنية الصرفيّة المعبّرة عنها شروطٌ صرفيّةٌ محدّدة تمثّل أبعاداً دلاليّة عامّة ، ثمّ يمتدّ تأثير تلك الأبعاد الدلاليّة إلى المعجم فيُشترط في المفردة المعبرّة عن الوظيفة النحويّة شروطٌ معجميّة مخصوصة أخرى .

فالملحظ الدّلالي للوظيفة النّحويّة يشترط أبنية وألفاظاً مخصوصة تتوافق في دلالاتها معه ، لذلك لا يحسن أن تقع كلمة مّا في موقع نحويّ إلا إذا توافقت في دلالتها مع الملحظ الدّلالي للوظيفة النحويّة الممثّلة له . ويمكن أن نصوّر العلاقة بين هذين العنصرين بالمعادلتين التاليتين :

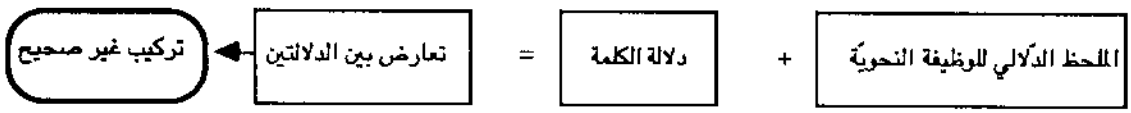

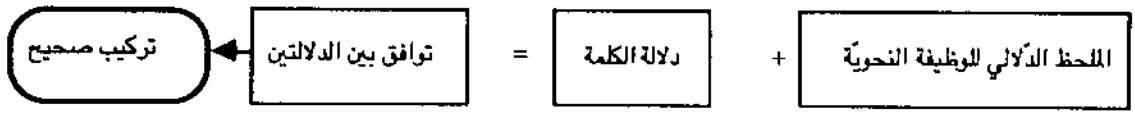

ومن يتتبّع نصوص النّحاة ، على اختلاف زمنهم ، يجد هذا المعيار ماثلاً فيها ، إلا أنّ ذلك يرد عرضاً في أثناء الحديث عن الوظيفة النحويّة ؛ فمن الأمثلة عليه : تمييزهم بين ظرف المكان وظرف الزّمان ؛ إذ يشترطون في الثاني منهما الإبهام . يقول سيبويه في تفسير ذلك : « وإنما جعل (أي الفعل) في الزّمان أقوى لأن الفعل بُني لما مضى منه وما لم يمض ، ففيه بيان متى وقع ، كما أنّ فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث . والأماكن لم يُبْنَ لها فعلٌ ، وليست بمصادر أخذ منها الأمثلة ، والأماكن إلى الأناسيّ ونحوهم أقرب . ألا ترى أنهم يخصّونها بأسماء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كزيد وعمرو ، وفي قولهم مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خِلَقٌ لا تكون لكل مكان ولا فيه ، كالجبل والوادي والبحر . والدهر ليس كذلك ، والأماكن لها جثّة ، وإنما الدهر مضيّ الليل والنهار ، فهو إلى الفعل أقرب »[١] .

فسيبويه ، في النصّ السابق ، يستعين بالدلالة العامّة للفعل ، والزمان ، والمكان في تفسير تعدّي الفعل إلى أسماء الزمان على اختلافها ، واقتصار تعدّيه إلى أسماء المكان المبهمة فقط .

وفي "الحال" ، مثلاً ، يتمّ التّمييز بين الأبنية والألفاظ اعتماداً على الملحظ الدّلالي ؛ فلا يجوز أن تكون الحال « إلا صفة متصفة غير ملازمة . ولا يجوز أن تكون خِلقة . لا يجوز أن تقول : جاءني زيدٌ أحمر ولا أخوك ، ولا جاءني عمرو طويلاً ، فإن قلت : متطاولاً أو متحاولاً ، جاز ؛ لأن ذلك شيء يفعله وليس بخلقة »[٢] .

كما أنّ الحال لا يجوز ، في رأي البصريّين ، أن تقع فعلاً ماضياً غير مسبوق بقد ؛ لأنّ الفعل الماضي لا يدلّ على الحال ، ولا يصلح أن يقال فيه " الآن " أو "السّاعة" ؛ إذ من الشروط الدلاليّة في الحال أن تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول وقت حدوث الفعل[٣] .

ويشترط النّحاة في الحال المؤكدة لمضمون الجملة أن تكون بألفاظ تدلّ على التوكيد أو الفخر أو الوعيد كما في قول الشاعر[٤] :

---

[١] الكتاب١/٣٦ .وانظر : المقتضب ٣/٢٦١ . وشرح الكافية ١/١٨٥ .

[٢] الأصول في النحو ١/٢١٣-٢١٤ .

[٣] انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٥٤ .

[٤] هو سالم بن دارة ، ودارة أمّهُ ، سُمّيَت بذلك لجمالها . والبيت من شواهد الكتاب ٢/٧٩ . وانظر : الخصائص ٢/٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/٦٠ ، والبغدادي (عبدالقادر بن عمر) ، خزانة الأدب ولب لباب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أنا ابْنُ دَارَةَ مَعْروفاً بها نَسَبي وَهَلْ بِدارةَ يا لَلناس مِن عارِ

إذ لا « يجوز أن يقع في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف مما يعرّف ويؤكّد لو قلت : هو زيد منطلقاً ، لم يجز لانه لو صحّ انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله كما أوجب قوله : معروفاً بها نسبي ، أنه ابنها »[١] .

ومن الأمثلة الدّالّة على اعتبار التوّافق بين دلالة اللفظ ودلالة الوظيفة النّحويّة ما يشترطونه في باب التعجّب ؛ إذ لا يُتعجّب من الألوان والعيوب ؛ فلا يقال ما أحمره ولا ما أعوره . وإنّما امتنع هذا من أن يتعجّب منه لأنّه أمر « قد ثبت واستقرّ ، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان . فهو - وإن كان مشتقا من الفعل - بمنزلة اليد ، والرجل لا تقوله ؛ كما لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجله . وإنما أقول : ما أشد يده . فعلى هذا : ما أشد حمرته ، وما أشد عوره ، وكذلك جميع بابها »[٢] .

ويتّخذ النّحاة الاختلاف بين الوظائف النّحويّة في الملحظ الدّلاليّ معياراً دقيقاً في بيان ما يجوز ويمتنع في كل وظيفة ؛ ففي قولنا : " مررت ببرّ قفيزٌ بدرهم " لا يجوز أن نجعل القفيز تابعاً للبرّ على النعت ؛ إذ لا ينعت بالجوهر « لأن النعوت تحلية ، والجواهر هي المنعوتات »[٣] . ولكن يجوز لنا أن نقول :" العجب من برّ مررنا به قفيزاً بدرهم "، على الحال ؛ لأنّ الحال مفعول فيها ، فالشيء « قد يكون حسناً إذا كان خبراً (أي حالاً) وقبيحاً إذا كان صفة »[٤] .

العرب ، ط بولاق ، ١٢٢٩هـ ، ١/٥٥٣ ، وشرح الأشموني ٢/١٨٥ .

[١] شرح المفصّل ٢/٦٤-٦٥ .

[٢] المقتضب ٤/١٨١-١٨٢ .

[٣] المقتضب ٣/٢٥٨ .

[٤] الكتاب ١/٣٩٦. وانظر في تفسير ذلك مفصّلاً : المقتضب ٣/٢٥٨-٢٦٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ شرط التوافق بين الملحظ الدّلالي للوظيفة ودلالة البنية المعبّرة عنه هو الذي قاد النّحاة ، في كثير من الأحيان ، إلى تصنيف بعض التراكيب ، ووضعها في ترتيب تنازلي حسب درجة الصّحة النحويّة والتوافق الدّلالي بين الألفاظ والوظائف ؛ فاشتراطهم في اللفظ المعبّر عن الصّفة أن يكون مشتقّاً مراعىً فيه التوافق بين اللفظ والوظيفة ؛ فالتحلية لا تكون بالجوامد إلا على التأويل ، وفي هذا يقول سيبويه أيضاً : « هذا بابٌ الرفعُ فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة : وذلك قولك : مررت بسرج خزٍّ صفته ، ومررت بصحيفة طينٍ خاتمها ، ومررت برجل فضةٍ حلية سيفه . وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة . لو قلت : له خاتمٌ حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طينٌ ، كان قبيحا ، إنما الكلام أن تقول : هذا خاتمُ حديدٍ وصُفّة خزٍّ ، وخاتم من حديد وصفة من خز . فكذلك هذا وما أشبهه ..... وقد يكون في الشعر : هذا خاتمٌ طينٌ وصُفّةٌ خزٌّ ، مستكرها. فالجر يكون في : مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمها على هذا الوجه . ومن العرب من يقول : مررت بقاعٍ عرفجٍ كله ، يجعلونه كأنه وصف »[1]

وكذلك لا تقع الجملة صفة إلا إذا كانت خبريّة ؛ « لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركه في اسمه ، والأمر والنهي والاستفهام ليس بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها »[2]. أمّا قول الشاعر[3] :

حتى إذا جَنّ الظلامُ واخْتَلطْ جَاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئْبَ قطْ

---

[1] الكتاب ٢/٢٣-٢٤ . وانظر كذلك ٢/٢٧ .

[2] شرح المفصّل ٣/٥٣ .

[3] الشاهد لراجز غير معروف ، وينسبه بعضهم إلى العجّاج بن رؤبة . وفي رواية أخرى له : جاؤوا بضيح . والمذق أو الضيح هو اللبن المخلوط بالماء والشاهد في : الإنصاف ١/١١٥ . وشرح المفصّل ٣/٥٣ . ومغني اللبيب ٢٢٥ و٧٦١ . وشرح الأشموني ٣/٦٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهو استفهام على إضمار قول ؛ كأنّه قال جاؤوا بمذق مقول فيه ذلك . وقال ابن عمرون في تفسير ذلك : « الأصل بمذق لون الذئب . هل رأيت الذئب ؟ »[١] ولعلّ هذا الرأي أقرب إلى الصّحة لأنّه يظهر أن القصد من استعمال هذا التعبير هو التشبيه[٢] .

٢- *الاعتماد على دلالة اللفظ في تحديد ما يرتبط به من عناصر :*

يتّخذ النّحاة ، في الغالب ، الوظيفة النحويّة بأبعادها الدلاليّة وشروطها الصرفيّة والتركيبيّة منطلقاً لتحديد الأوجه الجائزة والممنوعة في استخدامها . ولكنّهم ، أحياناً ، يتّخذون دلالة اللفظ منطلقاً آخر لتحديد العناصر التي يجب أن ترتبط به بعلاقة نحويّة معيّنة ، بل إنّهم يعتمدون ، أحياناً ، محدِّداً مخصوصاً من محدّدات اللفظ الدّلاليّة في بيان ذلك[٣]. كما أنّهم لاحظوا وجود طائفة من ألفاظ العربيّة تتطلّب دلالتها ارتباطها بعناصر معيّنة في صور تركيبيّة مخصوصة .

فالأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين تصنّف في مجموعتين اعتماداً على المعنى المرجعيّ[٤] لدلالة كلّ منهما ؛ فالأولى منها تتعدى إلى مفعولَيْن الثاني فيهما غير

---

[١] شرح التصريح ١١٢/٢ .

[٢] انظر : معاني النحو ١٨٦/٣ .

[٣] هناك اتّجاه حديث في دراسة دلالة الكلمات يعمل على تحليلها إلى مكوّنات جزئيّة ، ومن أهم هذه المكوّنات أو المحدّدات :
المحدِّد النحويّ : وهو الذي يحدّد قسم الكلام الذي ينتمي إليه اللفظ كالاسم مثلاً ، والفعل ، والحرف . والمحدّد الدّلالي : وهو الذي يحدّد بعض الملامح الدّلاليّة العامّة للفظ مثل : حيوان / إنسان ، ذكر / أنثى ..... ، و المميّز : ويمثّل الوحدة المعجميّة الأساسيّة للفظ . انظر :أحمد مختار عمر ، من الاتّجاهات الحديثة في دراسة المعنى : تحليل الكلمات إلى مكوّنات وعناصر ، ص ١١-٣٤ . وقد ذكرنا طرفاً من هذا المنهج في الفصل الأوّل .

[٤] المعنى المرجعي : هو المعنى الذي يمثّل العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي ، أي بين الكلمة والمسمّيات الماديّة أو المجرّدة ؛ فهو يمثّل ما تشير إليه الكلمة إشارة مباشرة في العالم الخارجي . انظر : منير رمزي بعلبكي ، معجم المصطحات اللغويّة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأول ، كقولنا : أعطيت زيداً درهماً ، والثانية تتعدّى إلى مفعولين الثاني فيهما هو الأول في المعنى ، كقولنا : ظننت زيداً قائماً . واعتماداً على هذا الاختلاف في العلاقة الرابطة بين المفعولين اختلفت الأفعال في درجة ارتباطها بمفعوليْها ؛ إذ يجوز في المجموعة الأولى أن نقتصر على أحد المفعولين لتغايرهما ، ولعدم طلب الفعل لهما ، ولحصول الفائدة . أمّا المجموعة الثانية فلا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين ؛ لأنّنا إذا قلنا : ظننت زيداً أخاك أو علمت زيداً ذا مال فإنّ « الشك والعلم إنما وقعا في الثاني . ولم يكن بدّ من ذكر الأول ليعلم من الذي عُلِمَ هذا منه أو شك فيه من أمره ؟ فإذا قلت : ظننت زيداً . فأنت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت : (منطلقا) ففيه وقع الشك ، فذكرت (زيداً) ؛ لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره »[1] . فدلالة اللفظ توجب أحياناً تركيباً مخصوصاً وعدداً معيّناً من العناصر ترتبط به في علاقة نحويّة تامّة المعنى . فإذا كان للفظ أكثر من معنى تغيّر التركيب بتغيّر معنى اللفظ ؛ لذلك يجوز لنا أن نقول : ظننت زيداً ، إذا كان بمعنى اتّهمت ، وهذا ممّا تتميّز به "ظنّ" دون سائر أخواتها « لأنّ من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله »[2] .

ومن الأفعال التي تتطلّب بنية مخصوصة في العناصر المرتبطة بها " عسى " و " كاد " ؛ فكلاهما يطلب الفعل في خبره إلا أنّ الأول منهما يقترن معه الفعل بأن في الغالب ، والثاني يكون الفعل معه مجرّداً من أن ؛ لاختلافهما في المعنى « والفصل بين معنيي "عسى" و"كاد" أنّ عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطّمع ، تقول : عسى الله أن يشفي مريضك . تريد أنّ قرب شفائه مرجوّ من عند الله مطموع فيه . وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول ؛ تقول : كادت

---

[1] المقتضب ٢/٣٤٠-٣٤١ . وبعده يقول « فإذا قلت ظننت أن زيداً منطلق -لم تحتج إلى مفعول ثان ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنيت » .

[2] الكتاب ١/١٢٦ . وانظر في تغيّر التركيب لتعدّد معنى الكلمة : الكتاب ١/٤٠ . والمقتضب ٤/٩٦-٩٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشمس تغرب . تريد أنّ قربها من الغروب حصل »[١] . لذلك لا يجوز أن تقول : كاد زيد أن يذهب بعد عام ؛ لدلالتها على أنّ الفعل شديد القرب من الحال ، ويجوز أن تقول : عسى زيد أن يحجّ ، وزيد لم يغادر مكانه[٢] .

وهناك طائفة من الأسماء تستلزم دلالتها أن ترتبط ارتباطاً تركيبياً مخصوصاً بعناصر معيّنة ؛ فبعض الأسماء لازم الإضافة ، وقد قسمها النحاة قسمين : ظروفاً وغير ظروف ، فمن الظروف الجهات السّت « وإنما لزمت الإضافة هذه الأشياء لانها أمور نسبية ؛ فإن فوقاً يكون بالنسبة إلى شيء فوقاً وتحتاً بالنسبة إلى شيء آخر ، وكذلك أمام وسائرها فلزمتها الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة »[٣] . فالإبهام في دلالة هذه الظروف جعل حاجتها للإضافة واجباً فلا يصحّ وقوعها في الجملة إلا مضافة إلى ما يخصّصها ويحدّدها .

وميّز النّحاة ، في أسماء المكان ، بين صنفين ، اعتماداً على محدِّدٍ من محدِّداتها الدلاليّة ، فما كان مبهماً جاز أن يكون ظرفاً . أمّا المختصُّ فلا يحسن فيه ذلك ؛ وعليه لا يجوز أن نقول : هو جوفَ الدار ، ولكن يجوز ويحسن أن نقول : هو خلف الدّار . يفسّر سيبويه هذا الاختلاف فيقول « وإنما فرق بين خلف وما أشبهها وبين هذه الحروف ، لأن خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها ، على هذا جرت عندهم ، والجوف والخارج عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد ، وصارت خلف وما أشبهها تدخل على كل اسم فتصير أمكنة تلي الاسم من نواحيه وأقطاره ، ومن أعلاه و أسفله »[٤] .

---

[١] شرح المفصل ١٢٤/٧ .

[٢] انظر : أسرار العربيّة ١٢٩ . والجمل للزجاجي ٢٠١ .

[٣] شرح المفصّل ١٢٦/٢ .

[٤] الكتاب ٤١٠/١ . وانظر : الأصول في النحو ١٩٧/١ . و شرح المفصّل ٤٣/٢-٤٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن ذلك أيضاً اتّخاذُهم محدِّدات الجنس والعدد ضابطاً دلالياً مطّرِداً في تحديد بنية العناصر التي ترتبط بها الكلمات ؛ فالمؤنّث ينقسم ، عندهم ، إلى مؤنّث حقيقي ومؤنّث غير حقيقي . وهذا الاختلاف الدلاليّ يَسْتَوْجِبُ اختلافاً في طبيعة الفعل المرتَبِط بكل نوع من النوعين السابقين ؛ إذ يجب تأنيث الفعل في النوع الأول منهما فقط ، إذا لم يفصله عن فعله فاصل . يقول المبرّد في ذلك « أما ضَرَبَ جارِيَتُكَ زيداً ، وجاءَ أمَتُك ، وقام هِنْدٌ فغير جائز ؛ لأنّ تأنيثَ هذا تأنيثٌ حقيقي . ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيداً ؛ نحو : هُدِمَ دارك ، وعمر بلدتك ؛ لأنه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته »[1].

أمّا محدّد العدد فيتّضح تأثيره في طبيعة العلائق التركيبيّة التي قد يحتاجها اللفظ ، من الاختلاف الدلالي بين المفرد والمثنى من ناحية والجمع من ناحية أخرى ؛ فالمفرد والمثنّى يجتمع فيهما معرفة النوع ومعرفة العدد ، أمّا الجمع فلا يكون فيه إلا معرفة النوع ، وقد كان « قياس هذا أن تقول : واحد رجال . واثنا رجال . ولكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران . ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت : رجلان ، وغلامان ، ولم يحسن ذلك في الجمع ، لأنه غير مخطور ، ولا موقوف على عدة ، ولا يفصل بعضه من بعض »[2].

وتتمتّع بعض الألفاظ ، عندهم ، بخصوصيّة دلاليّة تمنع من استعمالها باطّراد في كل تركيب ؛ فحاشا كلمة تفيد التنزيه ؛ ولا تُسْتَعْمَل إلا في مواطنَ يستفاد منها هذا المعنى ؛ فهي تستعمل « للاستثناء فيما ينزّه عن المستثنى منه ، كقولك : ضربت القوم حاشا زيداً . ولذلك لم يحسن : صلى الناس حاشا زيداً ؛

---

[1] المقتضب ١٤٦/٢ . وانظر : ٣٤٨/٣-٣٤٩ .

[2] المقتضب ١٥٥/٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لفوات معنى التنزيه »[١] .

٣- *التّعارض الدلالي بين عناصر التركيب الواحد :*

ترتبط العناصر في الجملة بعلائق نحويّة مختلفة ؛ كالعلاقة بين الفعل والفاعل ، والفعل والمفعول به ، والمبتدأ والخبر ...الخ . ويتبع هذا الارتباط ارتباط دلاليّ يتشكّل في بعدين :

- الأوّل منهما يتمثّل في العلاقة بين الملحظ الدّلالي للوظيفة النحويّة والمعنى المعجمي (بمختلف مكوّناته) للفظ المعبّر عن تلك الوظيفة . وهذا ما عرضنا لجانب منه في النقطتين السابقتين .

- أمّا الثاني فيتمثّل في العلائق الدّلاليّة بين دلالات الألفاظ في التركيب الواحد . وهذه العلائق قد تكون متوافقة فينتج عنها تركيب صحيح ، وقد تكون متعارضة فينتج عنها تركيب خاطئ . ويمكن أن نمثّل لهذا النّوع من العلائق بالشكل التالي :

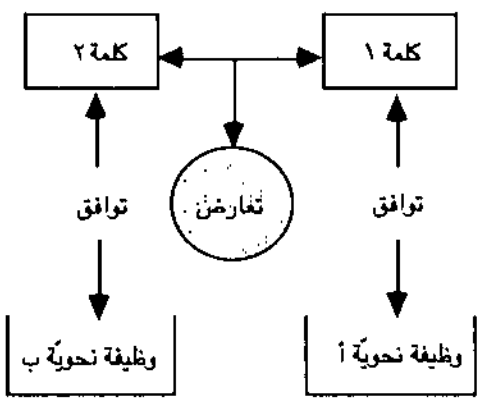

[١] الكفوي (أبو البقاء الحسيني) ،الكلّيّات ، ط٢ ، مطبعة بولاق ، ١٦٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالكلمتان ١و٢ تتوافق دلالة كل واحدة منهما مع الملحظ الدلالي للوظيفة التي تمثّلها أ و ب ، ولكن عند ارتباطهما بالعلاقة النحويّة الممثّل لها هنا فإنّ ذلك ينتج عنه ارتباط دلالي مرفوض بين الكلمتين[١] .

وقد عرض النّحاة ، في وصفهم العربيّة ، لهذا الجانب وفصّلوا القول في كثير من صوره وأشكاله ، وإن كان ذلك يرد عرضاً في أثناء الحديث عن الوظائف النحويّة .

فمن ذلك ، مثلاً ، تمييزهم ، في الخبر ، بين اسم الزّمان واسم المكان وتمييزهم ، في المبتدأ ، بين الجثّة والحدث ، فاسم المكان يصلح أن يكون خبراً عن الجثّة والحدث ، أمّا اسم الزّمان فلا يكون خبراً إلا عن الحدث « والعلة في ذلك أنّ الجثّة قد تكون في مكان دون مكان ، فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره ، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان ، مثال ذلك أن تقول : "زيد خلفك" ، فـ "خلفك " خبر عن زيد وهو مكان معلوم يجوز أن يخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما، فإذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده ، وكذلك " القتال أمامك " يجوز أن يقع في مكان غير ذلك . وأمّا ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد ؛ لأنّ الأحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كلّ الأحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت ، فإذا قلت : " القتال اليوم أو الخروج بعد غد"

---

[١] إنّ هذا البعد يشابه في كثير من الوجوه ما تعارف التحويليّون على تسميته بقيود الانتقاء Selection Restrictions الذي ينص على أنّ كل كلمة تشترط دلالات مخصوصة في الكلمات التي ترتبط بها بعلاقات نحويّة ؛ فمثلاً الفعل " أقنع " يُشترَط في مفعوله أن يكون إنساناً ، فلا يجوز ، اعتماداً على ذلك ،أن نقول : لقد استطعت أن تقنع الحاسوب بفكرتك . وقد يكون لقيود الانتقاء أبعاد براجماتيّة ؛ فما لا يُقبل في لغة مّا قد يقبل في غيرها . انظر في شيء من هذا :

Radford. Andrew , Transformational Syntax , p.369 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ، وأمّا الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها ، لا اختصاص بحلولها في زمان دون زمان ؛ إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة ، فإذا أخبرت وقلت : " زيد اليوم أو عمرو السّاعة " لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده ؛ لأنّ التقدير : " زيد حالّ أو مستقرّ في اليوم" ، وذلك معلوم ؛ لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم ؛ إذ كان الزمان لا يتضمّن واحداً دون واحد »[1] .

فالعلّة ليست في وقوع اسم الزّمان خبراً ، فهذا ممّا يجوز ويكثر ، ولكن في وقوعه خبراً عن جثّة ، أي في العلاقة الدّلاليّة الناتجة عن الارتباط النحوي بين اسم العين واسم الزّمان .

وقد ذكرت في موضع سابق أنّ الحال المؤكدة لمضمون الجملة لابدّ أن تكون بألفاظ تدلّ على التوكيد أو الفخر أو الوعيد .. ليتمّ التوافق بين دلالة اللفظ والقصد من الوظيفة ، فإذا جاءت بألفاظ أخرى كمنطلق أو قائم حصل التعارض بين الوظيفة واللفظ فامتنع التركيب . ولكن هناك ، أيضاً ، سبباً آخر لمنع مثل هذه التراكيب ؛ إذ ينشأ عن مثل هذه التراكيب علائق دلاليّة واضحة التناقض ؛ لذلك منع النّحاة الجملتين التاليّتين وأمثالهما :

- × زيد أخوك قائماً .

- × عبدالله أبوك ضاحكاً .

---

[1] شرح المفصّل ١/٨٩-٩٠ . ويبرز في النصّ اعتماد بعد خارجي إضافيّ في تفسير منع مثل هذه التراكيب ؛ فاستفادة المخاطب ما ليس عنده ضابط آخر يتداخل مع الضابط الدلالي . وهذا شأن اللغة ، لا تنفصل عن ملابساتها الخارجيّة . وتجاهل هذه الحقيقة قد يقودنا إلى خطأ في التحليل وانظر : المقتضب ٤/٣٢٩-٣٣٠ . و الأصول في النحو ١/٦٣-٦٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لأنّه «لا يستقيم أن يكون أباه أو أخاه من النسب في حال ، ولا يكون أباه أوأخاه في أخرى »[١] فالاقتصار على البعد النحوي الخالص قد يجوّز مثل هذه التراكيب ، وإذا قلنا بمنعها في المستوى النحوي ، ابتداءً ، أدّى ذلك إلى منع تراكيب صحيحة ؛ مثل[٢] :

- المال لك قائماً ،

-والمال لك يوم الجمعة .

فكل التراكيب السابقة تتكوّن من البنية النحويّة التاليّة : [مبتدأ + خبر + حال] إلا أنّ الفرق بينها يكمن في العلائق الدلاليّة الرابطة بين عناصرها .

وباعتماد الدّلالة ، أيضاً ، فرّق سيبويه بين قولنا :

- × هو زيد منطلقاً . - و هذا زيد منطلقاً .

فالمخاطب ، في التركيب الأوّل ، لا يعرف زيداً ، ويريد المتكلّم أن يوضّحه ويبيّن أنّه معروف غير مجهول ، فلا يجوز أن نذكر في هذا الموضع « إلا ما أشبه المعروف ، لأنّه يعرف ويؤكد ، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ، لأنّ الانطلاق لا يوضّح أنّه زيد ولا يؤكده »[٣] . أمّا التركيب الثاني فالمخاطب يعرف زيداً ، والمتكلّم يشير إليه وهو منطلق ليخبر المخاطب عن حاله تلك[٤] .

---

[١] الأصول في النحو ، ٢١٨/١ . وانظر : المقتضب ٢٧٤/٣ .

[٢] انظر : المقتضب ٢٧٤/٣ .

[٣] الكتاب ، ٧٨/٢-٧٩ .

[٤] وهنا أيضاً يتداخل البعد الخارجيّ مع البعد اللغوي في تفسير منع هذه التراكيب أو تجويزها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهذه فروق بين التراكيب مستمدّة من بنيتها الدلاليّة ، وليس للمعاني النحويّة دور فيها ؛ لذلك يقول سيبويه بعد أن وضّح الفروق بين الجملتين السابقتين « وإنّما ذكر الخليل رحمه اللّه هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن ، فإنّ النحويّين ممّا يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب »[١] .

وبالاعتماد على الروابط الدلاليّة بين عناصر التركيب وما ينشأ عنها من علائق دلاليّة متوافقة أو متعارضة جوّز جمهور النّحاة أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة ، سواء كانت متضادة كقولنا : اشتريت الرّمّان حلواً حامضاً ، أو غير متضادّة كقوله تعالى (اخْرُجْ منها مذْؤوماً مدْحوراً)[٢] . ومنعوا مثل ذلك في الزّمان والمكان . يقول الرضيّ في تفسير ذلك « لأنّ وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال ، نحو جلست خلفك أمامك ، وضربت اليوم أمس . بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وأمامك ، وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان نحو جلست خلفك أمس وقت الظهر وأمامك وسط الدار ، وأما تقييد الحدث بقيْدين مختلفيْن كما في قوله تعالى (مذؤوماً مدحوراً) أو بمتضادّيْن في محلّين غير ممتزجيْن كما في اشتريته أبيض أسود ، وممتزجيْن كما في اشتريته حلواً حامضاً فلا بأس به »[٣].

وفي الحال الدّالة على تحوّل لا يجوز ، اعتماداً على البنية الدلاليّة للتركيب ، أن تكون الحالان إلا من نوع واحد كما في " هذا عنباً أطيب منه زبيباً " لأنّ العنب يتحوّل إلى زبيب « ولو قلت : هذا عنباً أطيب منه تمرًا لم يجز ؛ لان العنب لا يتحول تمراً »[٤] . فهذا التركيب جائز في المستوى النحويّ الخالص ،

---

[١] الكتاب ، ٢/٨٠ .

[٢] الأعراف : ١٨ .

[٣] شرح الكافية ١/٢٠٠ . وانظر : شرح المفصّل ٢/٥٦ .

[٤] شرح المفصّل ٢/٦١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فإذا انتقل إلى المستوى الدّلالي شكّلت دلالات الألفاظ وما ينشأ عنها من علائق مرفوضة ضابطاً يحكم على التركيب بعدم الجواز .

ويُشْتَرَط في متبوع التوكيد المعنوي أن يكون ممّا يتبعّض وتصحّ تجزئته كقولنا : سهرتُ الليلَ كلّه ، وجاء القوم كلّهم . وعليه ، يمتنع قولنا : قام زيد كلّه ؛ لأنّ المتبوع فقد شرطه الدّلالي . ولكن إذا كان الفعل (العامل) مما يقبل التجزئة استغني عن الشرط السابق ؛ كما في : رأيت زيداً كلّه ، لأنّ وقوع الرؤية ببعضه جائزة[١] .

والبدل من الفعل مشروط بأن يكون الثاني منهما بمعنى الأول ، كما في قولنا : إنْ تأتني أعطك أحسنْ إليك ، لأنّ العطيّة إحسان . وكما في قوله تعالى (ومَنْ يَفْعَلْ ذلك يَلقَ أثاماً يُضاعَفْ لَهُ العَذابُ يوْمَ القيامة ويخْلد في مهاناً)[٢] .

وقد تغني دلالة اللفظ ، أحياناً ، عن جانب من الجوانب الدلاليّة التي تؤديها وظيفة نحويّة مّا ؛ فيمنع في اللفظ المعبّر عنها أن يشتمل على ذلك الجانب الدّلالي المخصوص ؛ لئلا يتسبّب ذلك في تكرار لا حاجة فيه ، أو تناقض مخلّ بالقصد من الوظيفة النحويّة :

فتمييز أفعل التفضيل يختلف عن تمييز العدد في أنّ الأوّل يجوز فيه الإفراد والتثنية والجمع ، أمّا الثاني فلا يجوز فيه إلا الإفراد والفرق بينهما « أنك إذا قلت : "زيد أفره الناس عبداً " فإنما تعني عبداً واحداً وإذا قلت عبيداً فإنما تعني جماعة . فلولا جمع المفسِّر لما عرف مرادك ، ومنه قوله تعالى (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكم

---

[١] انظر : شرح المفصّل ٤٤/٣ . وشرح الكافية ٣٣٤/١-٣٣٥ .

[٢] الفرقان ٦٨، ٦٩ . وانظر : المقتضب ٦٢/٢ . وانظر كذلك : المقتضب ٦٥/٢-٦٧ في مسألة : ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك ، وكيف اعتمد فيها على العلائق الدلاليّة بين الأفعال .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالأخْسَرينَ أعْمالا) جمع المميِّز للإيذان بأن خسرانهم إنما كان من جهات شتى لا من جهة واحدة . وأما إذا قلت عندي خمسة عشر عبداً فالعدة معلومة من العدد ولم يبق إلا بيان الجنس فأغنى فيه الواحد عن الجمع »[١] .

وفي باب البدل ، أيضاً ، لا يجوز أن يقع البدل ضميراً للمتكلّم أو المخاطب « لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني ، لأنك لست تحدث عن غائب »[٢]. فوظيفة البدل التوضيح والبيان ، وضمير المتكلّم والمخاطب أوضح من أن يحتاجا إلى بيان . فمنعت دلالتهما أن يرتبطا ، نحوياً ، بالبدل .

والأمثلة على أهميّة هذا الجانب في البعد الدلالي كثيرة مستفيضة لا يمكن حصرها في هذا الموضع[٣] .

٢- *المحور الثاني : في البعد الوظيفيّ الخارجي :*

استطاع النّحاة ، في وصفهم العربيّة ، أن يداخلوا بين المادّة اللغويّة الخالصة والبعد الخارجي للغة ؛ فقد تفطّنوا إلى أنّ الاقتصار على البعد اللغوي المجرّد لا يمدّ الدّارس بتصوّر تفصيليّ لاستخدامات بعض التراكيب ، ولا يسعفه في فهم ما تستبطنه من مقاصد ، ولا يوضّح ما تصوّره من معايير تعكس طبيعة التفكير العربيّ وتوجهّاته في استخدام اللغة استخداماً مخصوصاً .

وقد كان الخروج من الدّائرة اللغويّة والامتداد بالنحو إلى ما يكتنفه

---

[١] شرح المفصّل ٢١/٦ . وانظر : المقتضب ٣٤/٣ و ١٦٥/٢ . والأصول في النّحو ٢٢٣/١ .

[٢] الكتاب ٧٦/٢-٧٧ .

[٣] من ذلك ، مثلاً ، منعهم إضافة الصفة إلى موصوفها ، وإضافة الاسم إلى مسمّاه . والتمييز بين أفعال الظنّ واليقين في اتّصال أن الثقيلة أو الخفيفة بهما . وغير ذلك كثير جداً .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتداخل معه ويؤثر فيه من عوامل خارجيّة متنوّعة « أصلاً آخر جديراً بأن يضاف إلى أصول نظريّة النّحاة العرب ، فإنّه أصل مستأنسٌ لديهم باطّراد مستشعرٌ في تحليلاتهم على نحو يمثّل استخراجه إحياءً لأصل من أصولهم صدروا عنه وإن لم يصرّحوا به تصريح اللّسانيّات الاجتماعيّة والحقول الملابسة لها في هذه الأزمنة »[١] .

إنّ الضوابط اللغويّة وغير اللغويّة تتداخل في نصوصهم وتحليلاتهم بشكل يُخرِج اللغة من إطارها الذاتيّ المجرّد ، ويضفي على النّحو صبغة من الحيويّة تسهم بدور فعّال في رسم تصوّر دقيق لفهم طبيعة اللغة وأبعادها المتنوّعة وتجليّاتها المختلفة .

وهذا التداخل لا يعني اضطراباً في المنهج ، ولا خطأً في التصوّر بقدر ما يعكس فهماً صحيحاً للغة في بعديها الذاتيّ الداخليّ ، والوظيفيّ الخارجيّ ؛ إذ يبدو واضحاً في نصوصهم أنّ الالتفات إلى الملابسات الخارجيّة للّغة واعتمادها ضوابط إضافيّة في تفسير كثير من صورها المتنوّعة لا يصطدم ولا يتناقض مع الضوابط اللغويّة الداخليّة . بل إنّه ، على العكس من ذلك ، يساهم في الإحساس باللغة والتفاعل معها[٢] .

ويبرز دور البعد الخارجي في دراسة اللغة من حيث ما يجوز فيها وما لا يجوز من خلال ردّ التراكيب إلى مواقفها ومقاصدها المخصوصة التي تقف ، في أحيان كثيرة ، حائلاً دون قبولها بسبب التعارض الواضح بينها وبين ما يثوي

---

[١] نهاد الموسى ، الأعراف أو نحو اللسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة ، الملتقى الدولي الثالث في اللّسانيّات ، الجامعة التونسيّة ، مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، سلسلة اللسانيّات ، ع٦ ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٢ .

[٢] ولا ريب أنّ هذا المنهج يتوافق وغايتهم من وضع النحو وتقعيد القواعد ؛ إذ يظلّ فهم اللغة وتعلمّها رهين بإدراك أبعادها المختلفة ، الدّاخليّة منها والخارجيّة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وراءها من غايات وما يكتنفها من ملابسات .

من ذلك ، مثلاً ، أنّ سيبويه يمنع قول القائل : "هذا أنت" معتمداً على بعد خارجيّ محض ؛ إذ يقول في تعليل ذلك : « لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ، وإنما تشير له إلى غيره . ألا ترى أنك لو أشرت إلى شخصه فقلت : هذا أنت ، لم يستقم »[١] . فهذا التعليل قائم عنده على تحليل موقف الإشارة ؛ « فقد لاحظ أنّه يقوم في المواضعات المتعارفة على جهات ثلاث : المتكلّم (المشير) ، والمشار إليه ، والمخاطب (المشار له) ، ولاحظ أنّ المخاطب جهة لازمة في هذه الجهات ، ولكنّه جهة واحدة ، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجيّ للعبارة أن يكون المخاطب مشاراً إليه ومشاراً له في آنٍ معاً . ولو وقف سيبويه عند حدّ النظرة الدّاخليّة المجرّدة لكان حقًّا عليه أن يجيز قول القائل : هذا أنت ، كما يجيز قولنا : هذا سور القدس ، هذا جوابهم ... »[٢] .

وهكذا نرى أنّه قد يُحكم على التركيب بالصّحة المطلقة إذا اقتصر ، في ذلك ، على الضوابط الدلاليّة والقواعد النحويّة المجرّدة . ولكن الالتفات إلى مواقف استعماله قد يضع قيوداً تحدّ من تلك الصحّة المطلقة وتستثني منه صوراً مخصوصة ترتبط بموقف كلاميّ معيّن لا يجوز أن يستعمل فيه ذلك التركيب؛ فجملة : "قال زيد" ، صحيحة مستقيمة إلا في حالة واحدة تعدّ فيها مرفوضة تماماً ،

---

[١] الكتاب ١٤١/١ .

[٢] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ، ٩٢ . ويقول السيرافي في هذا الشأن ، رابطاً هذا التركيب بموقف استعماليّ مخصوص «إنما يقول القائل ها أنا ذا ، إذا طلب رجل لم يدر أحاضر هو أم غائب ، فقال المطلوب : ها أنا ذا ، أي الحاضر عندك أنا . وإنما يقع جوابا . ويقول القائل : أين من يقوم بالأمر؟ فيقول له الآخر : ها أنا ذا ، أو ها أنت ذا ، أي أنا في الموضع الذي التمست فيه من التمست ، أو أنت في ذلك الموضع ... ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذي ذكرناه . فقال : هذا أنت وهذا أنا ، يريد أن يعرفه نفسه كان محالا ، لأنه إذا أشار له إلى نفسه فالإخبار عنه بأنت لا فائدة فيه ؛ لأنك إنما تعلمه أنه ليس غيره . ولو قلت: ما زيد غير زيد كان لغوا لا فائدة فيه » الكتاب ٣٥٣/٢-٣٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وذلك عندما يكون المخاطب هو زيد نفسه[١] .

وتمتدّ مقاصد استخدام الوظائف النحويّة وملابسات استعمالها لتسهم بشكل مباشر في وضع قاعدة من قواعد الباب الرّئيسة ؛ إذ يمنع في باب الاستغاثة والتّعجّب حذف ياء النداء ؛ « لأن المستغيث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهّمه في المستغاث به الغفلة والتراخي »[٢] . ولذلك أيضاً امتنع عندهم أن تقول : " يا لَزيد " لمن هو مقبل عليك و قريب منك[٣] .

وتلزم يا النّداء المندوب أيضاً « لأنهم يحتلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم »[٤] . ولمّا ارتبطت النّدبة عندهم بحالة نفسيّة مخصوصة منعوا أن يُنْدَبَ المبهم أو النكرة ؛ لأنّها « عذرٌ للتفجع ، وبها يخبر المتكلم أنه قد ناله أمرٌ عظيمٌ ، ووقع في خطبٍ جسيم . ألا ترى أنك لا تقول : وامن لا يعنيني أمره ، ولا وامن لا أعرفه »[٥] .

وتشكّل الحال المشاهدة ، عندهم ، عنصراً يوازي في أهميّته العناصر

---

[١] انظر : المقتضب ٢٠٤/٤. ونهاد الموسى ، الأعراف أو نحو اللسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة ، ١٥٢ .

[٢] شرح المفصّل ١٦/٢ .

[٣] انظر : الكتاب ٢١٨/٢ . والأصول في النحو ٣٥٢/١ . وقد بلغ من أمر التفاتهم لمقاصد المتكلّمين وملابسات اللغة الخارجيّة أن ميّزوا بين أدوات النداء من حيث المقامات التي تستعمل فيها . يقول المبرّد « وأما (أيا) ، و (هيا) فلا يكونان إلا للنائم ، والمستثقل ، والمتراخي عنك ؛ لأنهما لمد الصوت » انظر : المقتضب٢٣٥/٤ . ويقول سيبويه أيضاً « إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعلمونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، والإنسان المعرض عنهم ، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل . وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها . وقد يجوز ذلك أن تستعمل هذه الخمسة غير وا إذا كان صاحبك قريبا منك ، مقبلا عليك ، توكيدا » الكتاب٢٢٩/٢-٢٣٠ .

[٤] الكتاب ٢٣١/٢ .

[٥] المقتضب ٢٦٨/٤ . هذا رأي البصريين ، انظر في تفصيل المسألة : شرح المفصّل ١٤/٢ . والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٣/١-٣٦٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدّاخليّة المكوّنة للتركيب ، فتعدّ ضابطاً آخر من ضوابط منع حذف عنصر من عناصر الكلام أو تجويز حذفه ؛ إذ لا يحذف الفعل إلا إذا كان عليه دليل ؛ فلا يجوز « أن تقول : زيداً ، وأنت تريد أن تقول : لِيُضْرَبْ زيدٌ ، أو لِيَضْرِبْ زيداً إذا كان فاعلاً ، ولا زيداً وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً . ولا يجوز : زيدٌ عمراً ، إذا كنت لا تخاطب زيداً ، إذا أردت ليضرب زيدٌ عمراً وأنت تخاطبني ، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيدٌ وعمروٌ غائبان ، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب . وكذلك لا يجوز : زيداً ، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيداً ؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت : زيداً أنك تأمره هو بزيد »[١] .

وتتدخّل المقاييس الدينيّة والعقديّة ، أيضاً ، في تصنيف التراكيب من حيث المنع والتجويز ؛ فليس « كل شيء من الكلام يكون تعظيماً للّه عزّ وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين : لو قلت : " الحمد لزيد " تريد العظمة لم يجز ، وكان عظيما »[٢] .

فمن النصوص السابقة يتّضح أنّ الاقتصار على البعد اللغويّ الدّاخلي في وصف اللغة وتقعيد قواعدها من الممكن أن يؤدي إلى تجويز تراكيب تتعارض والملابسات الخارجيّة لها والمقاصد الخاصّة من استعمالها ، وقد تصطدم أحياناً بأصول من عقيدة أهل اللغة ومقاييسهم الخاصّة . وهذا أمر أدركه النّحاة العرب فاتّخذوا من البعد الخارجيّ أصلاً إضافيّاً يوجّهون به الاستعمال توجيهاً يتوافق مع وظيفة اللغة ، ويمدّها بأبعاد تضعها في محيطها الحيويّ ، ويخرجها من عموميّات الحكم اللغوي الخالص فيقيّدها ويستثني منها ما لا يتوافق مع مقاصد أهل اللغة

---

[١] الكتاب ١/٢٥٤-٢٥٥ .

[٢] الكتاب ٢/٦٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومقاييسهم[١] .

٢- في التجويز :

ذكرت فيما سبق أنّ منع التراكيب منضبطٌ بضابط عام يتمثّل في مخالفة الأصول ؛ فكلّ ما خالف الأصل يمُنَع وكلّ ما وافق الأصل يُجَوّز .ولكن ترد في اللغة أحياناً تراكيبُ تخالف الأصل فتُجَوّز . وهذا الأمر منضبطٌ ، أيضاً ، بضابطٍ عام يتمثّل في الاستثناء على الأصول ، أو العدول عن القاعدة ، كما يقول تمّام حسّان[٢] .

وللاستثناء على الأصول أسباب ودواعٍ تتوزّع هي أيضاً في محورين : الأول هو البعد اللغوي الداخلي ، والثّاني هو البعد الوظيفيّ الخارجي :

١- في البعد اللغويّ الداخليّ :

يشكّل المستوى الدّلالي المتمثّل في معاني الألفاظ والعلائق الدلاليّة بين عناصر التركيب في بعض صوره قيوداً على نواتج المستوى النحويّ المجرّد ، فتصبح الصحّة النحويّة مقيّدة بالاستقامة الدلاليّة . إلا أنّ تلك القيود الدّلاليّة قد تكسر أحياناً ويُتجاوَز عنها ، ويكون الضّابط المعتمد في ذلك مستمدّاً أيضاً من دلالة الألفاظ والأبنية ؛ فقد يتضمّن اللفظ بعداً دلالياً مخصوصاً يجوّز له ما لا يجوز لأمثاله من الألفاظ التي تشاركه في أبعاد دلاليّة أخرى . أو قد يستمدّ من ارتباط تركيبيّ يقع فيه اللفظ فيكتسب منه دلالة جديدة تخرجه من دائرة الممنوع

---

[١] انظر : فارس عيسى ، المعنى اللغوي وعناصر تحديده في ضوء الدرس اللغوي الحديث ، البلقاء للبحوث والدراسات ، مج١ ، ع٢ ، جامعة عمّان الأهليّة ، ١٤١٢هـ- ١٩٢٢ ، ص ١١٣-١٤٠ .

[٢] انظر : تمام حسان ، الأصول في النحو ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ١٤٣ وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى دائرة الجائز المقبول فتتحقّق به الفائدة .

فالابتداء بالنّكرة أصل مرفوض ؛ لعدم الفائدة ، ولكن قد يُتجاوز عن هذا الأصل إذا تضمّنت النكرة معنى خاصاً يسوّغ وقوعها مبتدأ ؛ وذلك كما في قول القائل :

- سلام عليك .

- وويل لك .

- وكما في قول العرب : أمْتٌ في الحجر لا فيك . فهذه كلّها ابتدئ بها لتضمّنها معنى الدّعاء والمسألة [١] .

ويمكن أن تمثّل هذه المسألة في معادلة لغويّة تقعّد لهذا الأصل وما يستثنى عليه ، كما في الشكل التالي :

---

[١] انظر : الكتاب ١/٣٢٠ . والخصائص ١/٣١٨-٣١٩ . وشرح المفصّل ١/٩١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

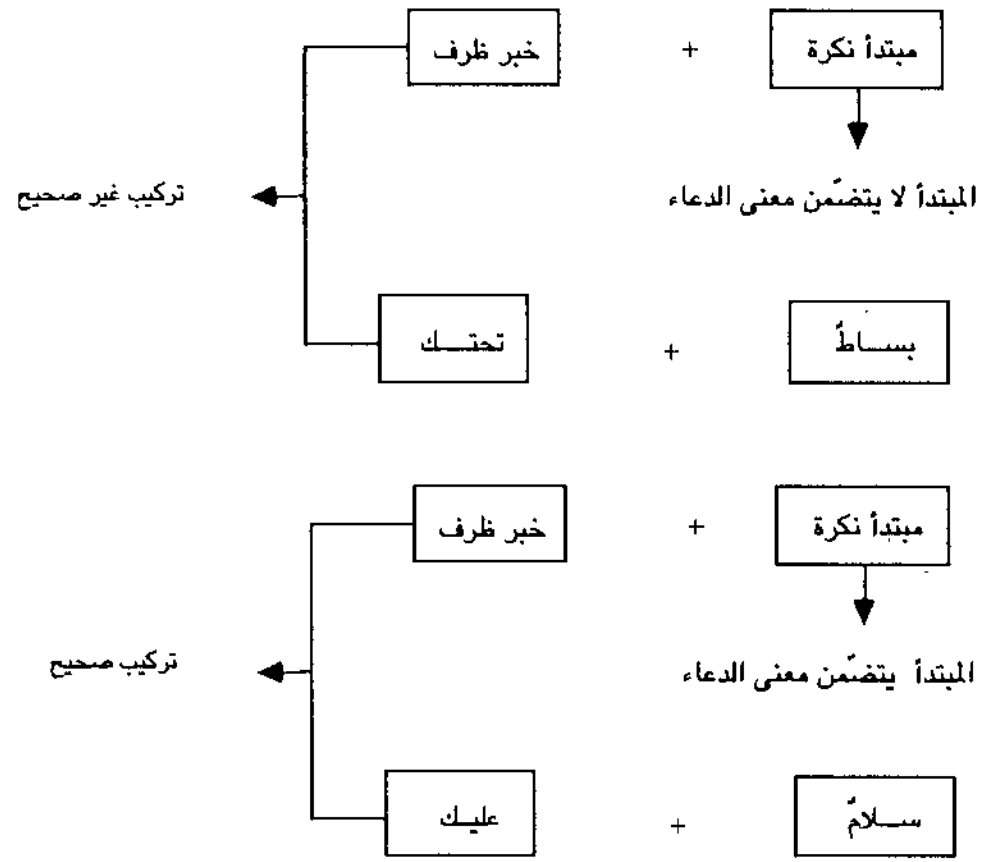

وقد تأتي النكرة في سياق تركيبيّ معيّن يكسبها دلالة تخرجها من دائرتها المطلقة إلى دائرة تقيّدها بمعنى مخصوص يصلح أن يخبر عنه ؛ من ذلك ، مثلاً ، وقوعها في سياق النفي كقولنا : ما أحد حاضرٌ ، أو موصوفة كصاحب لك زارني ... « فإنّ الابتداءَ فيه بالنكرة حَسُنَ بحصول الفائدة بها ... وإنما يراعى في هذا الباب وغيرِه الفائدةُ فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز ... وجملة هذا أنه إنما يُنْظَرُ إلى ما فيه فائدة ، فمتى كانت فائدةٌ بوجهٍ من الوجوه فهو جائز وإلا فلا »[١].

ويربط سيبويه الفائدة بحاجة المخاطب فيقول : « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ، وذلك قولك ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان أحدٌ خيراً منك ، وما كان

[١] الأصول في النحو ٥٩/١ . وانظر : المقتضب ١٢٧/٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أحدٌ مجترئاً عليك . وإنما حَسُنَ الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا . وإذا قلت كان رجلٌ ذاهباً فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله . ولو قلت : كان رجلٌ من آل فلان فارساً حسُنَ ، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله . ولو قلت كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقلٌ وأن يكون من قوم ، فعلى هذا النحو يَحْسُنُ ويَقْبُحُ »[١] .

ولظرف الزّمان ألفاظٌ مخصوصة تدلّ عليه ، ولكن قد يقع المصدر حيناً فيقال : كان ذاك مقدم الحاجّ وخفوق النجم ، وجئتك صلاة العصر ، وغيرها . وقد جاز هذا عندهم على السّعة « واختص هذا التوسّع بالأحداث لانها منقضية كالازمنة وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتاً للافعال وظروفاً لها كأسماء الزمان »[٢] .

وهناك أسماء ليست بمصادر استعملت ظروفاً للمكان كما في قول العرب : هو منّي منزلة الشّغاف، وأنت منّي مزجر الكلب ، وهو منك مناط الثّريّا « وذلك لأنّها أماكن ومعناها ... هو منّي في المكان الذي نيط به الثّريّا ، فإنّما أراد هذا المعنى ولكنّه حذف الكلام ، وجاز ذلك كما جاز دخلت البيت وذهبت الشام لأنّها أماكن وإن لم تكن كالمكان »[٣] .

والأصل في الفعل أن يذكّر إذا كان فاعله مذكّراً كما في قولنا : جاء بعض الطّلبة . إلا أنّ هذا الأصل قد يتجاوز عنه في تراكيب مخصوصة يكون فيها اللفظ

---

[١] الكتاب ٥٤/١ . وهذا بعد خارجي ، ولكنّا وضعناه هنا لتكتمل وجوه المسألة . وانظر كيف ربط ابن جنّي الابتداء بالنكرة في قولهم : "شرّ أهرّ ذا ناب " بمقاصد مخصوصة للمتكلّمين .

[٢] شرح المفصّل ٤٤/٢-٤٥ .

[٣] الكتاب ٤١٤/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المذكّر مضافاً إلى مؤنّث هو منه ، كما في قوله تعالى (تلتقطه بعض السيّارة)[١] ، وكما في قولهم ذهبت بعض أصابعه « وإنّما أنّث البعض لأنّه أضافه إلى مؤنّث هو منه »[٢] . وكذلك في قول العرب : اجتمعت أهل اليمامة « لأنّه يقول في كلامه : اجتمع اليمامة ، فأنّث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام .... وتركُ التّاء في جميع هذا الحدُّ والوجهُ .. فإن قلت : مَنْ ضربَتْ عبدُ أمّك، أو هذه عَبْدُ زينب لم يجز؛ لأنّه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تلفظ بها وأنت تريد العبد »[٣].

فسيبويه ينصّ على أنّ ترك التّاء في مثل هذه التراكيب هو الأصل ، ولكنه جوّز التأنيث فيها لما ذكرناه . وواضح أنّ العلاقة المرجعيّة التي تربط المضاف بالمضاف إليه هي التي سوّغت هذا الأمر .

فالأصول التي وضعها النّحاة لوصف التراكيب كانت تتوافق مع قواعد النحو وقوانين الدلالة في العربيّة . وكان من منهجهم أنّ ما خالف الأصل يمنع إلا إذا كان هناك ما يسوّغ تجويزه . وكان المعنى بصوره المختلفة من أهمّ الضوابط التي اعتمدها النّحاة في تجويز ما لا يجوز ، وهذا ما عبّروا عنه أحياناً بالحمل على المعنى . وهو أمر سنأتي للتفصيل فيه في المبحث التالي .

---

[١] يوسف : ١٠ .

[٢] الكتاب ٥١/١ .

[٣] الكتاب ٥٣/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- في البعد الوظيفيّ الخارجيّ :

ذكرت ، في موضع سابق[١] ، أنّ البعد الخارجيّ للغة يشكّل ، في بعض الأحيان ، قيوداً تقيّد الصّحة المطلقة لبعض التراكيب ، وقد يجاوز هذا الدّور إلى ما هو أكثر تأثيراً فيشكّل ضابطاً أساسياً يُعتمد في وضع قواعد الباب الرئيسة ، ومثّلنا لذلك ببعض الأمثلة الدّالة .

وقد ينعكس دور هذا البعد فيشكّل ، في مواضع مخصوصة ، قنواتٍ تعبر منها بعض التراكيب من دائرة الممنوع المرفوض إلى حدود الجائز المقبول ؛ فبعض الأصول المرفوضة في البعد اللغويّ تصبح ضروريّة للتعبير عن مقاصد معيّنة للمتكلمين ، ولا يمكن استبدال صور أخرى بها ؛ لأنّها لا تقوم مقامها في التعبير عن تلك المقاصد .

فالأصل في الخبر أن يكون بلفظ مخالف للمبتدأ ؛ لأنّه محطّ الفائدة وبه يستفيد المخاطب ما ليس عنده . ولكنّ النّحاة استثنوا من هذا الأصل صوراً جاء بها الاستعمال ، وكانت عندهم « للدّلالة على الشهرة أو عدم التغيّر »[٢] . وذلك كما في قول الشاعر [٣]:

× أنا أبو النّجم وشعري شعري ×

أي وشعري المعروف المتناهي في الجودة .

فذكرُ الخبر بلفظ المبتدأ يستبطن أغراضاً للمتكلّمين لا يصوّرها تعبير آخر ،

---

[١] انظر : صفحة ٩٤ من المبحث نفسه .

[٢] شرح الكافية ٩٧/١ .

[٣] انظر : خزانة الأدب ٢١١/١ . والخصائص ٣٢٧/٣ . وشرح المفصل ٩٨/١-٩٩ ،وشرح الكافية ٩٧/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولولا « هذه الأغراض وأنّها مرادة معتزمة لم يجز شيء من ذلك ؛ لتعرّي الجزء الآخر من زيادة الفائدة على الجزء الأوّل . وكأنّه إنّما أعيد لفظ الأوّل لضرب من الإدلال والثّقة بمحصول الحال »[١] .

ولا يُخْبَرُ في العربيّة بالمصدر عن الذّات ولا بالذّات عن المصدر ، فلا يقال : مُحَمَّدٌ ضَحِكٌ ، ولا زَيْدٌ لَعِبٌ ، ولا العِلْمُ عبدُاللّه ، هذا هو الأصل . وهو أصل منظور فيه إلى معاني الألفاظ وما ينتج عنها من علائق دلاليّة ؛ إذ يشترط في الخبر ، إذا كان مفرداً ، أن يكون هو المبتدأ في المعنى أو منزّلاً منزلته ؛ كقولنا في الأوّل : محمّدٌ منطلِقٌ ، وفي الثاني : أبو يوسف أبو حنيفة . وفي الإخبار بالمصدر عن الذّات أو بالذّات عن المصدر تجاوز عن هذا الأصل ، إذ تنعدم العلاقة الدّلاليّة المذكورة بين المبتدأ والخبر .

ولكن وردت في العربيّة تراكيب خولف فيها هذا الأصل ، وكان للمخالفة أغراض ومقاصد ذكرها النّحاة ، واتّخذوها ضابطاً يوجهّون به تلك الصّور التي خرجت عن الأصل المتّبع ؛ فالقصد من ذلك تجسيد المعاني المجرّدة أو تحويل العين إلى معنىً مبالغة وتعبيراً عن « لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى غدا كأنّه هو »[٢] .

ومن الأمثلة الدّالة على ذلك قوله تعالى في ابن نوح (إنّه عمل غير صالح)[٣] فقد جعل ذاته « عملاً غير صالح مبالغة في ذمّه »[٤] . ومنه كذلك قول

---

[١] الخصائص ٣/٢٣٧-٢٣٨ . وانظر : الكتاب ٢/٣٥٩-٣٦٠ ، و شرح المفصّل ١/٩٨-٩٩ .

[٢] شرح الكافية ١/٩٦ . وفي الصفحة نفسها يقسم الرضي الخبر أقساماً مختلفة ، كل قسم منها يتفرّع إلى أقسام فرعيّة أخرى . وتقسيمه قائم على متابعة الخصائص الدلاليّة للخبر وتصنيفها حسب نوع العلاقة الدلالية القائمة بينه وبين المبتدأ . وكأنّه يطبّق وجهاً من وجوه التحليل عند أصحاب المنهج المعجمي الوظيفي .

[٣] هود : ٤٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخنساء[١] :

ترتَع ما رتَعَتْ حتّى إذا ادّكرت فإنّما هي إقبالٌ وإدْبارُ

وقريب منه ، أيضاً ، الوصف بالمصدر ؛ كقولنا : رجلٌ عدلٌ ، وماءٌ غورٌ (أي غائر) وهو مخالف للأصل « وإنّما انصرفت العرب عنه (أي الأصل) في بعض الأحوال .... لأنّه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه »[٢] .

فبعض الأصول المرفوضة في البعد اللغوي الخالص تشكّل نماذج مثاليّة لتصوير مقاصد مخصوصة للمتكلّمين ممّا يسوّغ فتح معبرٍ استثنائيّ إليها ، واستعمال صور محدّدة منها ؛ فالأصل في "إنْ" الشرطيّة أن تكون للشكّ ، فلو « قلت : آتيك إن احمر البسر كان محالا ؛ لأنه واقع لا محالة »[٣] ، ولكنّ العرب قد تستعملها « وإن لم يكن هناك شك ، جرياً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ... ومنه قولهم : إن كنت إنساناً فأنت تفعل كذا، وإن كنت ابني فأطعني . وإن كان لا يشك في أنه إنسان وأنه ابنه ، ومعناه أن من كان إنساناً أو ابناً فهذا حكمه »[٤] .

---

[١] الزمخشري ، الكشّاف ، تحقيق محمّد القمحاوي ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٧٣، ٢٧٣/٢ وقد ذكر النحاة في تفسير هذه المخالفة وجهين آخرين كتقدير محذوف مضاف إلى الخبر ، أو تأويل المصدر بالمشتق ، ولكنّهم ذكروا أنّ ذلك يخلو من معنى المبالغة . انظر : الكتاب ٣٣٧/١ . والمقتضب ٢٣٠/٣ . وشرح الكافية ٩٦/١ .

[١] تصف بقرة فقدت ولدها . فإذا غفلت عنه رتعت ، وإذا تذكرته حنّت إليه فاقبلت وادبرت. انظر : الكتاب ٣٣٧/١ . والمقتضب ٢٣٠/٣ . وشرح الكافية ٩٦/١ .

[٢] الخصائص ٢٥٩/٣ .

[٣] المقتضب ٥٥/٢-٥٦ .

[٤] الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٣٤/٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن صور اعتبار موقف الاستعمال أو مقاصد المتكلّمين ما ذكره النّحاة في باب البدل ، وهو ما عرف عندهم ببدل الغلط . يقول سيبويه في هذا الباب : « هذا باب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر : وذلك قولك : مررت برجل حمارٍ . فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن . فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول : حمارٍ ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك . ومثل ذلك قولك : لا بل حمارٍ . ومن ذلك : قولك : مررت برجل بل حمارٍ ، وهو على تفسير مررت برجل حمار »[١] .

وواضح أنّ سيبويه يضع الجملة في إطار غير لغويّ ، ثم يحاكم صوابيّتها انطلاقاً من ملابساتها الخارجيّة التي تكتنفها أو من مقاصد المتكلّمين وأحوالهم الذهنيّة والنفسيّة المختلفة . فاللغة عنده « لا تنفكّ عن ملابسات استعمالها ، ومقاييس اللغة عنده تستمدّ من معطيات النّظام الدّاخلي للبناء اللغويّ كما تستمدّ من معطيات السياق الاجتماعيّ التي تكتنف الاستعمال اللغويّ »[٢] .

وقد يشكل الموقف الكلاميّ ، أحياناً ، لوحة تستدعي تفاصيلُها صورة تركيبيّة تعدّ مرفوضة على المستوى اللغوي الخالص ؛ « وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال : أنا عبد اللّه منطلقاً ، وهو زيد منطلقاً كان محالا ؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ، لأن هو وأنا علامتان للمضمر ، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني . إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط ، أو في موضع تجهله فيه

---

[١] الكتاب ١/١٥١-١٥٢ .

[٢] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ، ٩٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقلت من أنت؟ فقال : أنا عبد اللّه منطلقا في حاجتك ، كان حسنا »[١] .

فكما اتّخذ سيبويه ، في موضع سابق ، من الموقف الكلاميّ الواحد ضابطاً للتمييز بين تركيبيّن مختلفين (× هو زيد منطلقاً / هذا زيدٌ منطلقاً) فحكم على أحدهما بالجواز وعلى الآخر بالمنع . اتّخذ ، في النصّ السابق ، من موقفين مختلفين ضابطاً للحكم على تركيب واحد مرّة بالمنع وأخرى بالجواز .

ولو أردنا أن نمثّل للجملة السابقة بمعادلة لغويّة لكانت بالشكل التالي :

---

[١] الكتاب٢/٨٠-٨١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

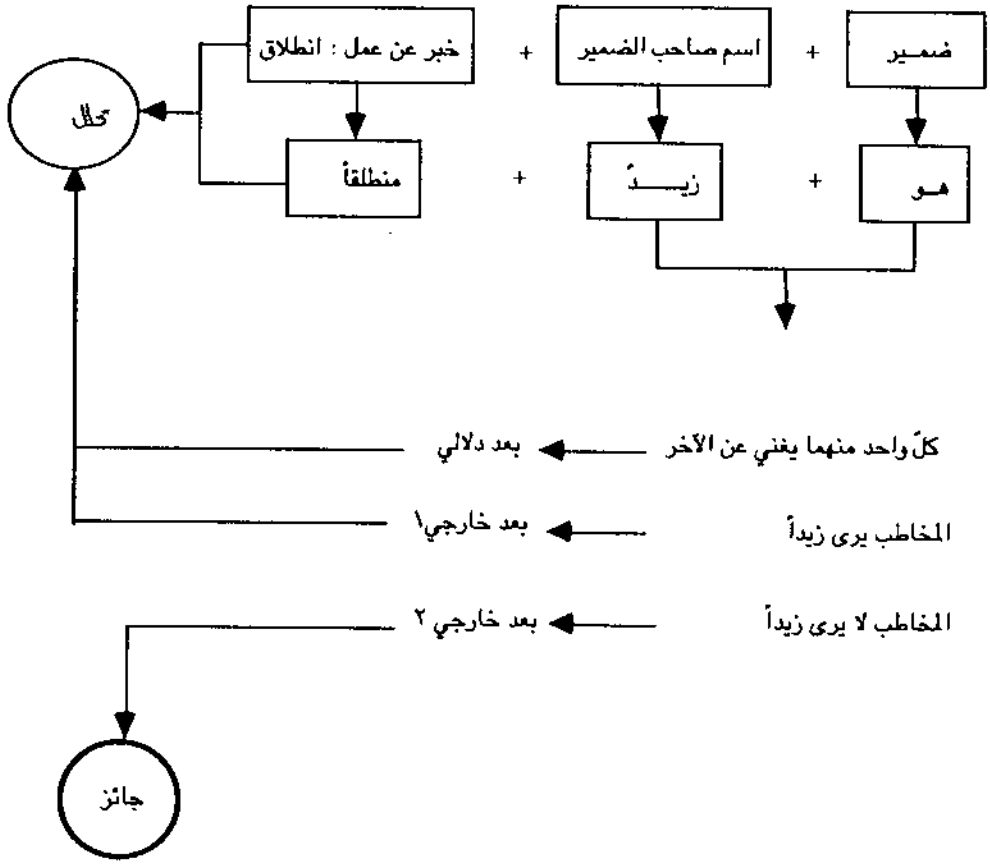

فمن النصوص السّابقة نلاحظ أنّ هناك أصولاً عامّة مضبوطة ، في الغالب ، بضوابط لغويّة مستمدّة من المستوى الدّلالي ، ويقابلها استثناءات مضبوطة بضوابط خارجيّة مستمدّة من عناصر المقام وتشكّلاته المتنوّعة ، أو من مقاصد المتكلّمين وصورها المتعددة . ولعلّ صورة المسألة تتّضح أكثر إذا وضعت تلك الأصول والاستثناءات بعضها في مقابل بعض دون الخوض في تفاصيل المسائل وأمثلتها المختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأصـــل	استثنـــــاء	الســـبب/المقصد
لا يخبر عن المبتدأ بلفظه	يخبر عن المبتدأ بلفظه	الدلالة على الشهرة عدم التغيّر / المبالغة
لا يخبّر بالمصدر عن الذّات	يخبر بالمصدر عن الذّات	المبالغة
لا يخبر بالذّات عن المصدر	يخبر بالذّات عن المصدر	المبالغة/ تجسيد المعاني
لا يوصف بالمصدر	يوصف بالمصدر	المبالغـــة
لا تستخدم " إنْ " الشرطية إلا في الشكّ	تستخدم في غير الشك	إخراج الكلام مخرج الشك لمقاصد ....
لا يكون البدل إلا نفس المبدل منه	يكون البدل غير المبدل منه	نسيان / غلط / إضراب .....
لا تستخدم الحال المؤكدة إلا بألفاظ تدل على التوكيد	تستخدم بألفاظ أخرى	المخاطب لا يرى المتكلم.....

وقد يمثّل ما تعارف عليه أهل اللغة اتّفاقاً ضمنياً يجوّز بعض ما يمنع في المستوى اللّغويّ الخالص ؛ فعندما وضع سيبويه ضوابط عامّة نعتمدها للحكم على التراكيب من حيث الصّحّة النحويّة والاستقامة الدّلاليّة كانت هاتان الجملتان مرفوضتين عنده : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر . وذكرنا أنّ سبب ذلك هو التعارض الدّلالي بين الفعل (حمل/شرب) والمفعول (الجبل/ماء البحر) . وهو ما تمّ بحثه في أثناء الحديث عن قيود الاختيار . وقد ترد في اللغة تراكيب مقبولة على الرغم من تضمّنها علائق دلاليّة متعارضة كتلك التي مثّلنا لها في الجملتين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السابقتين . وهذا أمر تفطّن له النّحاة ، وهو ما اصطُلح على تسميته فيما بعد بالمجاز . فمثل هذه التراكيب تخالف الأصل ، ولكنّها لا ترفض لأنّها تمثّل أسلوباً من أساليب العربيّة ؛ فكسر «دلالة المفردات الأولية يؤدي إما إلى الخطأ الدلالي مع الصحة النحوية ــ والصحة النحوية تجريدية ــ ولذلك لا يحكم على الجملة هنا بأنها من اللغة (كما في حملت الجبل)... وإما أن يؤدي كسر دلالة المفردات الأولية إلى الانتقال إلى المستوى المجازي في التعبير وذلك باستخدام المفردات في غير مواضعها التي يحددها لها معدل الاستعمال بل في مواضع جديدة ومقبولة في الوقت نفسه»[١] .

وهذه المسألة ترد عند سيبويه تحت مصطلح الاتّساع في الكلام ، فمنه قوله « ومن ذلك : قولهم : أكلت أرض كذا وكذا ، وأكلت بلدةَ كذا وكذا ، إنما أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب »[٢] .

ومنه قوله أيضاً « وممّا جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه (واسْأَلِ القَرْيَةَ التي كُنّا فيها والعيرَ التي أقبلنا فيها) إنّما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا . ومثله (بَلْ مَكْرُ اللّيلِ والنّهار) وإنّما المعنى : بل مكركم في الليل والنّهار »[٣] .

والأمثلة على ذلك كثيرة عنده ، وهو يربطها جميعاً بعلم المخاطب ؛ إذ يقول « ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى »[٤] .

---

[١] محمد حماسة عبداللطيف ، النحو والدلالة ، ٥٣-٥٤ .

[٢] الكتاب ١/٢١٤ .

[٣] الكتاب ١/٢١٢ .

[٤] الكتاب ١/٢١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ هذه الأمثلة ، وغيرها كثير ، تشير إشارة واضحة إلى إدراك النّحاة أهميّة المعنى المعجمي للفظ في تصنيف التراكيب النحويّة التي يقع فيها من حيث الصّحة والخطأ على مستوى الحقيقة والمجاز ، كما أنّها تبيّن تفطّن النّحاة للدور الذي يؤديه أبناء اللغة في تجاوز بعض القيود اللغويّة والقواعد النحويّة ؛ فالانتقال « من مستوى إلى مستوى ، أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عادة ، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوّغه إلا فهم المخاطب . ومعنى ذلك أن هناك اتفاقاً بين المتكلم والمخاطب أبرمه الاتفاق اللغوي ونظامه وقوانينه على علاقات لغوية معينة عندما تجري في مجالها المألوف يكون لذلك دلالة خاصة ، وعندما لا تجري في مجالاتها المألوفة ــ ويكون ذلك أيضاً بقانون خاص ــ فإنه يشترط أن يكون المخاطب فاهماً للمعنى ، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوّز أو كسر الاختيار من العرف اللغوي »[١] .

---

[١] محمد حماسة عبداللطيف ، النحو والدلالة ، ٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أوّلاً في توجيه الإعراب :

يرتبط الإعراب في العربيّة بالمعنى ارتباطاً واضحاً وثيقاً ؛ فهو في اصطلاح النحاة الإبانة عن المعنى. يقول الزّجّاجي في ذلك : « والإعْرابُ أصْلُهُ البَيانُ . يُقال : أعْرَبَ الرجلُ عن حَاجَتِه ، إذا أبان عنها ، ورَجُلٌ مُعْرِبٌ أيْ مُبينٌ عن نفسه ... ثمّ إنّ النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلّ على المعاني ، وتبين عنها سمّوها إعراباً ، أي بياناً . وكأنّ البيان بها يكون »[١] . فالإعراب ، بذلك ، هو « الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ »[٢] .

وواضح أنّ المعنى الذي يدلّ عليه الإعراب هو المعنى النحويّ ، فهو يحدّد الوظيفة النحويّة التي يمثّلها لفظ ما في تركيب معيّن . " فالمعاني المتكافئة في اللفظ " هي الوظائف المحتملة التي يجوز للفظ أن يعبّر عنها .

وقد عرضتُ في المبحث السّابق لبعض الأصول العامّة التي تتناول دلالات الأبنية و العلائق التركيبيّة التي يصحّ أن تُعْقَدَ بينها ، وتشكّل تلك الأصول قاعدة مهمّة يقوم عليها توجيه الإعراب في العربيّة ؛ فهي تمثّل قوانين كليّة مطّردة تنظّم علاقات الألفاظ في التركيب بغضّ النظر عن المعاني المعجميّة الخاصّة بكلّ لفظ على حدة . وهي ، بذلك ، تشكّل مستوىً أوّل من الضوابط أو الموجّهات التي يخضع لها توجيه الإعراب[٣] . إلاّ أنّ تحديد إعراب كلمة مّا يخضع لمستويات مختلفة من

[١] الزّجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ط٥ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٩١ .

[٢] ابن فارس ، الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ٤٢ .

[٣] تلتقي هذه الضوابط ، في كثير من جوانبها ، بما هو معروف ، اليوم ، بقواعد التبويب الفرعيّ "SUBCATEGORIZATION" : وهي التي تحدّد أقسام الكلام التي يجوز ارتباطها بعلائق نحويّة في تركيب ما ، أو تحدّد بنية التركيب الذي يصحّ لعنصر مّا الدخول فيه . انظر في شيء من هذا: Radford, Andrew , p 339-443 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الضوابط ولا يقتصر ذلك على طبيعة العلاقة بين دلالة البنية ووظيفتها النحويّة .

وقد استطاع ابن هشام أن يجرّد جانباً كبيراً من تلك الضوابط في الفصل الذي عقده لذكر "الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها" ؛ إذ صنّف فيه تلك الضوابط تصنيفاً يقوم على تمييز مستوياتها : فردّ بعضها إلى المعنى المعجمي للفظ أو المعنى الدلالي للتركيب ، وحصر جانباً آخر منها في قواعد النّحو (وهو ما سمّاه بالصّناعة) التي تحدّد طبيعة العلائق التركيبيّة بين العناصر وصورة المواقع التي تشغلها ، وما يضبط حركة العناصر في التركيب فيعطي بعضها حريّة الحركة ويقيّد بعضها بمواقع مخصوصة محدّدة ...الخ .

ومعظم هذه الضوابط مستمدّة من نظريّة العامل وما ترتّب عليها من قواعد وأصول ، وعرض أيضاً لضوابط مستمّدة من المستوى الصرفيّ وما تمثّله الشروط الصرفيّة من موجّهات بنيويّة يستعان بها في تحديد الإعراب أو ترجيحه أو فتح باب التعدّد والاحتمال فيه[١] ، كما بيّن أهميّة السّياق (سياق المقال) وضرورة التلاؤم بين دلالات الجمل في النص وأهميّة الالتفات إلى عنصر التوافق الدّلالي في تحديد الوجه الإعرابي الراجح ، بل إنّه جاوز ذلك إلى ضرورة الالتزام بضابط السّماع فلا يَخْرُجُ المعرب على ما لم يثبت في العربيّة من صور الاستعمال .

ويبيّن ابن هشام في سياق حديثه عن ضابط المعنى أنّ « أوّ ل واجب على المعْرِب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركّباً »[٢] ؛ فإنّ عدم النّظر في موجب المعنى قد يؤدي إلى الاعتماد على الصورة السطحيّة لنظم العناصر في الجملة وما توحي به من علائق تركيبيّة وترتيبٍ في المواقع يفرضها النظام النحويّ للغة ، وهذا أمر يقود ، في كثير من الأحيان ، إلى الخطأ في الإعراب والوقوع في

---

[١] انظر في شيء من هذا الفصل الثاني من الباب الثاني من كتاب : لطيفة النجار ، دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها .

[٢] مغني اللبيب ، ٦٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التناقض وإنتاج معنى مرفوض . لذلك يجب على المعرب أن يتجاوز البنيةَ السطحيّةَ للجملة والصورةَ التي يكون عليها نظم العناصر في التركيب إلى ما يستبطنه التركيب من علائق دلاليّة تفرضها معاني الألفاظ والدلالة العامّة للجملة . ونستطيع أن نصنّف الضوابط المعنويّة التي يجب مراعاتها عند الإعراب إلى ثلاثة مستويات مختلفة :

* أولاً : المعنى المعجمي للكلمة :

يختلف تناول النّحاة لهذا الضابط عن تناولهم لضابط البنية الصرفيّة وما تعبّر عنه من دلالات عامّة ؛ فقد استطاعوا في دراستهم لدور البنية الصرفيّة أن يضعوا كثيراً من القواعد التفصيليّة التي شكّلت أصولاً مجرّدة كليّة أدرجت ، فيما بعد ، ضمن الهيكل البنيويّ للنّحو العربيّ، وقد عرضنا جانباً من تلك القواعد في المبحث السّابق .

أمّا دراسة المعنى المعجمي للفظ فكانت تتمّ ، في الغالب ، من خلال المواقع التي يحتلّها اللفظ في التركيب ، وهذا منهج نجده واضحاً عند معربي القرآن الكريم .

وكان الأصل الذي جرّده ابن هشام ، في بيان دور المعنى المعجمي للفظ ، أصلاً عاماً ، درست التراكيب على هدْيٍ منه ، من دون أن يُتّخذ ذلك منطلقاً لدراسة دلالة الألفاظ دراسة تفصيليّة شاملة تقوم على تحديد طبيعة الوظائف التي يمكن للفظ أن يعبّر عنها ، ورصدِ العلائق التركيبيّة التي يصح أن يكون طرفاً فيها[١] .

ولعلّ ذلك يرجع إلى أسباب أهمّها :

---

[١] ويمثّل هذا النوع من الدراسة اتّجاهاً جديداً في دراسة النّحو لدى بعض المحدثين ، وهو ما يعرف بالاتّجاه المعجمي الوظيفي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الاختلاف في طبيعة كلّ ضابط منها ؛ فالأبنية الصرفيّة محصورة العدد واضحة الأقسام محدّدة الدّلالة ؛ ممّا يسهّل عمليّة التأصيل لها وتجريد قواعد عامّة تصفها .

- طبيعة المنهج الذي اعتمده النحاة في دراسة العربيّة ؛ فقد اتّخذوا التركيب وما يتضمّنه من علائق نحويّة منطلقاً لدراستهم . أمّا المعنى المعجمي للفظ فكان بمثابة الملحظ الإضافي الذي يستعان به عندما يتخلّف البعد النحوي الخالص عن تقديم وصف صحيح للتراكيب .

- الانفصال الواضح بين الدراسات النحويّة والأعمال المعجميّة في تاريخ العربيّة .

لذلك لا نرى حديثاً عن دور المعنى المعجمي للفظ ، عندهم ، إلا من خلال تركيب مخصوص ، ونصّ محدّد ، ولكنّ الباحث في مصنّفاتهم يلحظ بوضوح أنّ النظر في معاني الألفاظ يصدر عن إدراك عميق بالارتباط الوثيق بين الوظائف النحويّة ودلالات العناصر التي تعبّر عنها .

فمن الأمثلة الدّالّة على دور المعنى المعجمي للفظ وتأثيره في تحديد وظيفته النحويّة ما نجده عند سيبويه في أبواب متفرّقة من " الكتاب " : فهو يتّخذ دلالة اللفظ معياراً أساسيّاً في تحديد الوجه الإعرابي المختار ؛ من ذلك ، مثلاً ، اختياره النصب في مثل :

- مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار .

- ومررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقول في تعليل ذلك : « فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه . ولكنك لما قلت : له صوتٌ ، علم أنه قد كان ثَمّ عمل ، فصار قولك له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوّت ، فحملت الثاني على المعنى »[١] .

ولعلّ اعتماد المعنى المعجمي للفظ يبرز بصورة أوضح عندما نرى سيبويه يختار الرّفع في تركيب يتطابق تماماً مع التركيب السّابق من حيث عدد العناصر ، ونظمها ، والعلائق التركيبيّة التي تربط بعضها ببعض ؛ إذ يقول « هذا بابٌ يُختار فيه الرفع : وذلك قولك : له علمٌ علمُ الفقهاءِ ، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء . وإنما كان الرفع في هذا الوجهَ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والفضل ، ولم ترد أن تخبر أنك مررت برجل في حال تعلم أو تفهم ، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه ، وأن تجعل ذاك خصلة قد استكملها ، كقولك : له حسبٌ حسب الصالحين ، لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات »[٢].

فالفرق بين التركيبين أنّ الأول يتضمّن مصدراً علاجياً يتصوّر معه العمل والحركة فكان ارتباطه بالفعل أولى وأقوى . أمّا الثاني فمصدر غير علاجي لا يفهم منه عمل أو علاج فكان ارتباطه بالفعل ضعيفاً بعيد التأويل . يقول سيبويه « وإنّما فرق بين هذا (أي العلم والرأي) وبين الصوت ؛ لأنّ الصوت علاج ، وأنّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل »[٣] .

---

[١] الكتاب ٣٥٦/١ . وانظر كيف تتداخل الضوابط في اختيار الوجه الإعرابي عند سيبويه ؛ فهو يعتدّ المقام الخارجي (مررت به في حال تصويت) وقصد المتكلّم (لم ترد أن تجعل ..) ، ودلالة اللفظ (عُلم أنّه قد كان ثمّ عمل) معايير يلتفت إليها في توجيه الإعراب وتحليل التركيب .

[٢] الكتاب ٣٦١/١ . وتجدر الإشارة إلى أنّه يجوز عند سيبويه النصب في مثل هذه التراكيب ، والرفع في مثل : له صوت صوت حمار . إلا أنّ هذا يعدّ وجهاً مرجوحاً عنده ، ولكنّه يبرّره اعتماداً على قصد المتكلّم ، وهذا ضابط آخر سنوضّحه فيما بعد .

[٣] الكتاب ٣٦١/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وباعتماد هذا الملحظ الدلاليّ يفرّق سيبويه بين إعراب " زيد " في الجملتين التاليتين :

- ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيداً .

- ما أظنّ أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ .

ففي الجملة الأولى لا يكون إلا النصب « لأنّك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقوع فعلك ، ولم ترد أن تخبر أنّه ليس يقول ذاك إلا زيد ، ولكّنك أخبرت أنّك ضربت ممن يقول ذاك زيداً »[١] ، أمّا الجملة الثانيّة فليس فيها إلا الرفع ؛ لأنّك « أردت أنّه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ ، ولكنّك قلت رأيت أو ظننت أو نحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت .**ولو جعلت "رأيت" رؤية العين كان بمنزلة ضربت**»[٢] .

ومن الأمثلة الدّالّة على ذلك أيضاً ما أورده ابن هشام في سياق استدلاله على أهميّة هذا الضابط وضرورة النظر في دلالة الكلمة قبل تحديد إعرابها وبيان وظيفتها النحويّة :

فمن ذلك ما أورده في قوله تعالى (فخُذْ أربعةً مِنَ الطّير فصُرْهُنّ اليك)[٣]؛ إذ يبيّن أنّ الجار والمجرور في قوله " إليك" لا يصحّ أن يتعلّق بالفعل "صُرْهنّ " إذا كان بمعنى ، ويصحّ أن يتعلّق به إذا كان بمعنى آخر ، فيقول : «فإن المتبادر تعلّق «إلى» بصُرْهُنّ ، وهذا لا يصح إذا فسّر صُرْهنّ بقَطِّعْهُنّ ، وإنما تعلقه بخذ ، وأما إن

---

[١] الكتاب ٢/٣١٣-٣١٤.

[٢] الكتاب ٢/٣١٤ . وانظر كيف يربط سيبويه الإعراب بقصد المتكلّم أيضاً .

[٣] البقرة ٢٦٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فسر بأملِهُنَّ فالتعلق به ، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف ، أي إلى نفسك»[١] . فالعلاقة النحويّة نفسها تُرْفَض إذا كان اللفظ بمعنى ما وتُقبل إذا كان اللفظ بمعنى آخر .

فصورة نظم العناصر في الجملة وظهور بعض المواقع متتالية فيها قد يوحي بوجود علائق نحويّة بين عناصر معيّنة ، إلا أنّ النظر في دلالة الكلمات في الجملة كثيراً ما يؤدي إلى رفض تلك العلائق الظاهريّة .

وباعتماد هذا الأصل أيضاً يرفض ابن هشام أن تكون " مئة " في قوله تعالى : (فأماتَهُ اللّهُ مئةَ عام)[٢] منتصبة بالفعل " أمات " مع الإبقاء على معناه الوضعي «لأن الإماتةَ سلبُ الحياة وهي لا تمتد ، والصواب أن يُضَمَّن أماته معنى ألبثه ، فكأنه قيل : فألبثه اللّه بالموت مئة عام ، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين ، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث ، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد»[٣] .

إنّ العلائق التركيبيّة بين الأبنية في الأمثلة السّابقة صحيحة تماماً . فها هنا لا يمدّنا المستوى الصرفيّ المجرّد ، بدلالاته العامّة ، بمعايير الصحّة النحويّة وبضوابط تحديد العلائق التركيبيّة بين العناصر في الجملة ، ممّا يوضّح أهميّة الربط بين تحديد إعراب الكلمة ومعناها المعجمي . وهذا أمر وعاه النّحاة وصدروا عنه في دراستهم اللغة ، حتى جاء ابن هشام فجرّده أصلاً مهمّاً من أصول التحليل في منهجهم .

ثانياً : المعنى الدلالي للتركيب :

---

[١] مغني اللبيب ٦٨٩ .

[٢] البقرة ٢٥٩ .

[٣] مغني اللبيب ٦٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لم يقتصر اعتماد النّحاة المعنى ضابطاً في توجيه الإعراب على المعاني المعجميّة للألفاظ وما تتطلّبه من علائق تركيبيّة مخصوصة ، بل جاوزوا ذلك إلى المعنى الدّلالي العام للتركيب ، وما ينتج عن العلائق التركيبيّة فيه من أبعاد دلاليّة يمكن أن تصنّف في مستويات من حيث القبول أوالرّفض .

وأوّل ما يطالعنا في ذلك ما نجده عند سيبويه من ترجيح وجه إعرابيّ على آخر اعتماداً على التمييز بين أبعاد دلاليّة معيّنة تؤدّيها علائق نحويّة مخصوصة ؛ فهو يفرّق بين العلاقة النحويّة التي تربط الصّفة بالموصوف مثلاً ، وتلك التي تربط المضاف بالمضاف إليه ، ويجعل الملحظ الدلاليّ الذي تعبّر عنه كلّ علاقة منهما موجّهاً في اختيار وجه إعرابيّ معيّن .

من ذلك ، مثلاً ، أنّه يرجّح النصب في مثل : "له صوتٌ صوتَ حمارٍ "، كما ذكرنا سابقاً . ولكنّه يرجّح الرّفع في مثل : "له صوتٌ صوتٌ حسنٌ " ؛ لأنّ التضايف يقع ، عادةً ، بين شيئين مختلفين في الواقع ؛ فـ" صوت حمار " ليس بالصّوت الأوّل ، كما يقول سيبويه . أمّا الصّفة والموصوف فإنّهما شيء واحد في الحقيقة ، لأنّهما يعودان لعين واحدة ، فـ"صوت حسن " هو الصوت الأوّل .

إنّ سيبويه يتجاوز ، هنا ، عن البعد الذي اعتمده في ترجيح النصب حين يكون المصدر علاجيّاً ، لوقوع هذا المصدر في علاقة تركيبيّة تجعل الرّفع أولى وأرجح ؛ لذلك يقول : « هذا باب **ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً وذلك إذا كان الآخر هو الأوّل** . وذلك نحو قولك : له صوت صوتٌ حسنٌ ؛ لأنّك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوت حسن ، وإنّما ذكرت الصوت توكيداً ولم ترد أن تحمله على الفعل ، لمّا كان صفة ، وكان الآخر هو الأول ، كما قلت : ما أنت إلا قائم وقاعد ، حملت الآخر على أنت لمّا كان الآخر هو الأوّل .....وأمّا : له صوتٌ صوتُ حمار ، **فقد علمت أنّ صوت حمار ليس بالصّوت الأول** ، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أنت إلا سيرٌ »[١] .

إنّ العلائق النحويّة بين العناصر في التركيب تعكس جوانب دلاليّة تتنوّع باختلاف هذه العناصر ؛ فالعلاقة النحويّة بين المبتدأ والخبر ، مثلاً ، هي علاقة نحويّة ثابتة إلا أنّها ، من حيث البعد الدّلالي الذي تعبّر عنه ، تتنوّع باختلاف طرفي العلاقة . وهذا التنوّع الدّلالي له دور ملحوظ في توجيه إعراب بعض العناصر التي ترتبط بأحد طرفي العلاقة المذكورة .

فالبعد الدلالي الذي تعبّر عنه العلاقة النحويّة التالية : " له صوتٌ " يختلف عن البعد الدلالي الذي تعبّر عنه العلاقة النحويّة نفسها في قولنا : " هذا صوتٌ " . وباعتماد هذا الاختلاف يرجّح سيبويه نصب " صوت حمار " إذا ارتبط بالجملة الأولى ورفعه إذا ارتبط بالجملة الثانية . يقول في ذلك : « هذا بابُ ما الرفعُ فيه الوجه : وذلك قولك : هذا صوتٌ صوتُ حمار ، **لأنك لم تذكر فاعلاً ، ولأنّ الآخر هو الأول حيث قلت : هذا . فالصوت هو هذا** ، ثم قلت : هو صوت حمار ، لأنّك سمعت نهاقاً . فلا شكّ في رفعه . وإن شبّهت أيضاً فهو رفع لأنّك لم تذكر فاعلاً يفعله ، وإنما ابتدأته كما تبتدئ الأسماء ، فقلت : هذا ، ثم بنيت عليه شيئاً هو هو ، فصار كقوله : هذا رجلٌ رجل حرب . وإذا قلت : له صوتٌ : **فالذي في اللام هو الفاعل وليس الآخر به** . فلما بنيت أوّل الكلام كبناء الأسماء كان آخره أن يجعل كالأسماء أحسن وأجود ، فصار كقولك : هذا رأسٌ رأسُ حمار ، وهذا رجلٌ أخو حرب ، إذا أردت الشبه »[٢].

وتمثّل الدلالة العامّة للجملة وضرورة التوافق بين عناصرها ضابطاً آخر ينتقل بنا من إطار الكلمة الواحدة أو العلاقة النحويّة المفردة داخل الجملة إلى

---

[١] انظر : الكتاب ١/٣٦٣-٣٦٤ . وسنعود للأوجه الإعرابيّة الأخرى في موضع آخر .

[٢] الكتاب ١/٣٦٥-٣٦٦ . وانظر في الموضع نفسه كيف يفرق بين الجملتين التاليتين : عليه نوحٌ نوحُ الحمام ، ولهنّ نوحٌ نوحَ الحمام . وانظر أيضاً في مثل هذا : المقتضب ٣/٢٣١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إطار الجملة كاملة بما تتضمّنه من علائق نحويّة مختلفة مرتبطة بعضها ببعض بروابط تركيبيّة مخصوصة .

فمن الأمثلة الدّالّة على ذلك ما يورده ابن هشام في بيان أهميّة النظر في المعنى الدلالي العام للجملة قبل تحديد إعراب أحد عناصرها ، وهو ما عبّر عنه بالمعنى المركّب .

فمنها ما أورده في قوله تعالى (ولا تسْأموا أنْ تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله) [١] ؛ إذ توحي البنية السطحيّة للجملة بتعلّق " إلى " بالفعل " تكتبوه " « وهو فاسدٌ ؛ لاقتضائه استمرارُ الكتابة إلى أجل الدّيْن ، وإنما هو حال ، أي مستقراً في الذمة إلى أجله »[٢] .

ومنها ، أيضاً ، ما قد يتبادر إلى الذهن في قوله تعالى (أصلاتُكَ تأمرُك أنْ نتركَ ما يعبُد آباؤنا أو أنْ نفعلَ في أموالنا ما نشاء)[٣] من عطف « أن نفعل » على « أن نترك » . وذلك فاسِدٌ في المعنى ؛ « لأنه لم يأمرْهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون ، وإنما هو عطفٌ على ما ، فهو معمولٌ للترك ، والمعنى أنْ نَتْرُكَ أنْ نَفْعَلَ ... وموجِبُ الوهم المذكور أن المعْرِبَ يرى " أنْ " والفعل مرتين ، وبينهما حرف العطف »[٤] .

ومنه ، أيضاً ، قوله تعالى (يحسبُهُم الجاهلُ أغنياءَ من التعفف)[٥] فإن ترتيب العناصر في الآية يوحي بتعلّق "من" بـ " أغنياء" ؛ « لمجاورته له ، ويفسده

---

[١] البقرة : ٢٨٢ .

[٢] مغني اللبيب ٦٨٧ .

[٣] هود : ٨٧ .

[٤] مغني اللبيب ٦٨٦ .

[٥] البقرة ٢٧٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أنهم متى ظنهم ظانٌ قد استغنوا من تعفّفِهم عَلِمَ أنهم فقراء من المال ، فلا يكون جاهلاً بحالهم ، وإنما هي متعلقة بيحسب ، وهي للتعليل»[١] .

فالعلاقة بين العامل والمعمول منضبطةٌ ، عندهم ، بصحّة المعنى واستقامته ؛ « فالمعاني النحويّة مقترنة بالمحلّ الذي يتسلّط عليه العامل النحويّ في حركته عبر فضاء الجملة »[٢] ، إلا أنّ تسلّط العامل على المعمول مقيّد بشرط مهمّ جداً يتمثّل في صحّة المعنى واستقامة الدلالة ، وانعدام هذا الشرط يؤدي إلى استحالة قيام علاقة نحويّة بينهما . وما التقدير والتأويل ، في كثير من صورهما ، إلا وسائل عمليّة لجأ إليها النّحاة لحلّ الإشكال الناتج عن مثل هذه الصور المرفوضة أو المتناقضة في معناها[٣].

ومتابعة ابن هشام في أمثلته التي يستدلّ بها على ذلك توضّح أهميّة هذا الضابط وعمق تأثيره في توجيه الإعراب أيّما توضيح .

ثالثاً : السّياق اللغويّ :

يمثّل الالتفات إلى سياق المقال ، عند النّحاة ، والخروج من دائرة الجملة الواحدة إلى دائرة الجمل المتعدّدة صورة أوليّة مبدئيّة للخروج من نحو الجملة إلى نحو النصّ ؛ إذ يشكّل الامتداد بالنّظر في محيط الجملة اللغويّ موجّهاً مهمّاً يُعتمد في كثير من الأحيان في إعراب عنصر من عناصر الجملة المذكورة .

ويعدّ التوافق الدّلاليّ في النصّ المدروس من أهمّ الأسباب وراء جعل السّياق اللغويّ ضابطاً من ضوابط توجيه الإعراب في الجملة . ولعلّ النظر في كتب تفسير

---

[١] مغني اللبيب ٦٩٠ .

[٢] المنصف عاشور ، نظريّة العامل ودراسة التركيب ٥٦ .

[٣] وهذا أمر سنفصّل فيه القول في الفصل التالي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القرآن الكريم وإعرابه يدلّ دلالة قاطعة على أهميّة هذا الأمر عندهم .

وقد أورد ابن هشام في حديثه عن أهميّة النظر في المعنى عند الإعراب أمثلة على دور السّياق اللغوي في توجيه إعراب بعض عناصر التركيب . من ذلك ، مثلاً ، ما أورده في قوله تعالى (وحفظاً من كل شيطانٍ مارد لا يسّمعون إلى الملإ الأعلى)[١] إذ يقول في إعراب جملة (لا يسّمعون) « إن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان ، أو حال منه ، وكلاهما باطل ؛ **إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع** ؛ وإنما هي للاستئناف النحوي »[٢] .

ومنه ، أيضاً ، قوله تعالى : (أوَ لمْ يَروا كيف يُبْدئُ اللّهُ الخلقَ ثم يعيده)[٣] إذ يقرّر أنّ جملة (ثمّ يعيده) مستأنفة وليست معطوفة على جملة (يبدئ اللّه الخلق) معلّلاً ذلك تعليلاً يعتمد المعنى العام للنصّ ، فإعادة « الخلق لم تقع بعد فيقرّروا برؤيتها »[٤] . بل إنّه يستعين بما جاء بعد هذه الآية في الدّلالة على صحّة توجيهه ؛ إذ يقول : « ويؤيّد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك (قُلْ سيروا في الأرْضِ فانْظُروا كيْفَ بدأ الخلْقَ ثمّ اللّهُ يُنْشِئُ النّشْأة الأخرى) »[٥] .

ونجده ، لأهميّة هذا الضابط عنده ، يفرد له موضعاً مستقلاً للتفصيل فيه ؛ إذ يجعل الجهة السابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها : أن يحمل المعرِب كلاماً على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموقع بخلافه[٦] ، وهو في هذا الموضع يستعين في توجيه إعراب كلمة مّا في موقع معيّن

---

[١] الصّافّات ٧-٨ .

[٢] المغني ٥٠١-٥٠٢ .

[٣] العنكبوت ١٩ .

[٤] مغني اللبيب ٥٠٣ .

[٥] السابق ٥٠٣ ، والآية هي العشرون من سورة العنكبوت .

[٦] انظر : مغني اللبيب ٧٧٣ - ٧٧٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من القرآن الكريم بالنظر في إعرابها في موقع آخر مشابه للموقع الأوّل ، وهو بذلك يجعل القرآن الكريم بمختلف سوره نصّاً واحداً تتكامل معانيه ودلالاته في تكوين ضابط سياقيّ عام يوجّه إعراب الكلمات في النصّ القرآني على هديٍ منه .

ومن الأمثلة التي أوردها في سياق الحديث في الجهة السابعة المذكورة آنفاً قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولُنّ اللّهُ)[١] إذ يحتمل أن يكون اسم اللّه تعالى مبتدأ أو فاعلاً ، ولكنّه يرجّح الفاعليّة استدلالاً بقوله تعالى في موضع آخر (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ خلقهنّ العزيز العليم)[٢] .

إنّ النّظر في الأبعاد السّابقة واعتمادها ضوابط وموجّهات في إعراب الكلمات في التراكيب يشير إشارة واضحة للتداخل العميق بين المستوى النحويّ والمعنى بقسميه المعجميّ والدلاليّ . كما يبيّن أنّ عمليّة تحديد الإعراب لعنصر من العناصر ، أي عمليّة تحديد الوظيفة النحويّة التي يمثّلها لا يمكن أن تتم بصورة صحيحة دون النظر في معنى ذلك العنصر ومعنى العناصر الأخرى التي يرتبط بها والنظر ، كذلك ، في الدلالة العامّة للتركيب الذي يتضمّنها[٣] .

وقد جاوز النّحاة الضوابط اللغويّة السابقة إلى موجّه خارجيّ مهمّ اعتدّوه ، في كثير من الأحيان، الفيصل في تحديد الصورة الإعرابيّة المختارة في التراكيب التي تحتمل أوجهاً إعرابيّة مختلفة ؛ فقد كانوا يردّون ذلك إلى قصد المتكلّم ، ويتّخذونه ضابطاً إضافيّاً تنتقى الصّورة الإعرابيّة المرادة على هديٍ منه . ولايهمّ ، حينئذ ، أن تقع الصورة المنتقاة في درجة دنيا من درجات الصحّة النحويّة ، ما

---

[١] الزخرف ٨٧ .

[٢] الزخرف ٩ .

[٣] ذهب تمّام حسّان إلى أنّه « إذا اتّضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام » !! معلّلاً ذلك بنجاح عمليّة التعليق ! ولا أظنّ أنّ نجاح عمليّة التعليق يمكن أن يتحقّق من دون النظر في معاني الكلمات في الجملة . وهو ما اتّضح من خلال الأمثلة المذكورة في هذا المبحث . وسنعود لمناقشة آرائه في الفصل الرابع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دامت تعبّر عن قصد مخصوص وتقع ضمن الصور الجائزة في العربيّة[١] .

فمن ذلك ما أورده سيبويه في قول الطرمّاح[٢] :

يا دارُ أقْوَتْ بعدَ أصْرامِها عاماً وما يَعْنيك من عامها

إذ يقول في تعليل بناء المنادى (دار) « إنما ترك التنوين فيه لأنه لم يجعل (أقوت) من صفة الدار ، ولكنه قال : يا دار ، ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها، فكأنه لما قال : يا دار ، أقبل على إنسان فقال : أقوت وتغيرت ، وكأنه لما ناداها قال : إنها أقوت يا فلان . وإنما أردت بهذا أن تعلم أن أقوت ليس بصفة »[٣]

ومن اعتبار قصد المتكلّم واتّخاذه ضابطاً في توجيه الإعراب ما أورده الرضيّ في سياق الحديث عن رفع الفعل المضارع بعد (حتّى) أو نصبه ؛ إذ يذكر أنّه إذا أردنا أن نعرف متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب رددنا ذلك إلى قصد المتكلّم « فإنْ **قصد** الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) إمّا في حال الإخبار أو في الزّمن متقدّم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع ..... وإن **قصد المتكلّم** أنّ مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب... »[٤] . وسيتّضح جانب من دور هذا الضابط في أثناء الحديث في تحليل التراكيب .

ثانياً - في تحليل التراكيب :

كان نحاة العربيّة على وعي بأنّ « اللغة ليست ظاهراً سطحياً متوحّداً ،

---

[١] انظر في شيء من هذا : الكتاب ١/٣٥٦-٣٩٠ . وسترد أمثلة على أهميّة هذا الضابط قريباً .

[٢] الكتاب ٢/٢٠٠ .

[٣] الكتاب ٢/ ٢٠٠-٢٠١ .

[٤] شرح الكافية ٢/٢٤٢ -٢٤٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإنّما قد يتوحّد فيها الظاهر على تعدّد المعنى ، وقد يختلف الظاهر منها على معنى متّفق »[١] .

وقد استطاع النّحاة في دراستهم العربيّة أنْ يتبيّنوا العلاقة بين اللفظ والمعنى ، وأن يتعاملوا مع صورها المتنوّعة ، فلم يقتصر تحليلهم على ظاهر اللفظ ، ولم يقفوا في دراستهم عند حدود الإعراب وتحديد الوظائف النحويّة ، كما أنّه لم يكن التفاتهم إلى طبيعة هذه العلاقة ، وتنوّع مستوياتها سطحياً ؛ فمنذ البدء نجد سيبويه يضع لهذه الظاهرة قاعدة عامّة هي بمثابة الأصول الكليّة التي يتفرّع عنها ما لا يحصى من الصور الاستعماليّة في اللغة ؛ إذ يقول تحت عنوان : هذا باب اللفظ للمعاني « اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين »[٢] .

بل إنّ التفطّن للارتباط القويّ بين اللفظ والمعنى واضح في أقوال النّحاة الأوائل ، قبل سيبويه ، وهو أمر مُلاحَظ جداً عند الخليل ومن سبقه من النحويّين القدامى كما ينقل عنهم سيبويه . ويذهب علماء النّحو إلى أبعد من ذلك فيجعلون سبب وضع النحو العربي مرتبطاً بخطأ في الإعراب ارتكبته ابنة أبي الأسود الدؤلي ؛ إذ قالت له ذات يوم : « يا بِهْ ما أشدُّ الحرِّ ؟ فقال لها : الرمضاء في الهاجرة يا بنيّة .. فقالت له : لم أسألك عن هذا ، وإنما تعجبت من شدّة الحر . فقال لها : فقولي إذن : ما أشدَّ الحرُّ . ثم قال : إنّا لله ، فسدت ألسنة أولادنا ، ... وهمّ أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربيّة »[٣].

وهكذا ارتبط اللفظ بالمعنى في تاريخ النّحو العربي في بواكيره الأولى ،

---

[١] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ٧٦ .

[٢] الكتاب ٢٤/١ .

[٣] الزّجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ٨٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وصار التفطّن للاختلاف المعنويّ الذي ينتجه التغيّر في التركيب اللفظيّ من أبرز المظاهر في الوصف والتحليل عند النّحاة القدامى .

وعلى الرّغم من أنّ الاهتمام بالشكل ومتابعة العلائق النحويّة من خلال نظريّة العامل جانب واضح في عمل النّحاة ، فإنّ الالتفات إلى ما يستبطنه التركيب من علائق دلاليّة ومقاصد مخصوصة ، والتفطّن للفروق الدقيقة بين ظاهر التركيب وباطنه في كثير من استعمالات العربيّة لم يكن قليلاً نزراً .

والنصوص النحويّة التي تعبّر عن هذا الجانب كثيرة متنوّعة ، وهي تصوّر إدراك النحاة طبيعة اللغة وتعدّدَ الضوابط التي تسهم في رسم صورتها النهائيّة .

وسنتّخذ نصّ سيبويه السّابق منطلقاً في عرض هذا الجانب من وصف العربيّة وتحليل تراكيبها عند النّحاة ، ولعلّه يحسن بنا أن نوضّح المقصود بـ " اللفظ " و " المعنى " قبل أن نبسط القول في صور العلاقة بينهما :

- يعبّر مصطلح " اللفظ " عند سيبويه ، في هذا الجانب من وصف العربيّة وتحليل تراكيبها ، عن الصورة النحويّة المجرّدة التي تأتي عليها الجملة ؛ أي عن الوظائف النحويّة المجرّدة والعلائق التركيبيّة بينها من دون الالتفات إلى معناها والعلائق الدلاليّة بين عناصرها .

- أمّا " المعنى " فإنّه يمثّل البعد الدّلالي للتركيب والشروط الدلاليّة التي يجب مراعاتها للربط بين العناصر المختلفة في الجملة .

* اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين :

تتجلى هذه الظاهرة في التراكيب التي تحتمل أكثر من وجهٍ إعرابيّ ؛ إذ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يرتدّ كل وجه منها إلى معنى مخصوص ، وقد عالج النّحاة هذا النوْع من التراكيب في كثير من صوره وزاوجوا بين كلّ صورة والمعاني التي تعبّر عنها ، كما أنّهم بيّنوا الاختلاف بين الصور المحتَمَلة في مدى تطابقها مع قواعد النحو وقوانين الدّلالة : فبعض التراكيب ترتدّ صورها المختلفة إلى نماذج صحيحة تطابق الأصول والقواعد التي وضعوها، فلا نجد بينها تفاوتاً أو تفضيلاً أو ترتيباً ، وبعضها الآخر تنتج صوراً تتباين في استيفائها جميع الشروط النحويّة والدلاليّة ، فهذه ترتّب في سلميّة تنازليّة حسب اتّفاقها مع الأصول والضوابط المختلفة .

وتبرز أوّل صور التحليل التي تتمثّل هذا الجانب في العربيّة عند أبي بشْر في " الكتاب " « إذ ما من مسألة نحويّة يتناولها بالتحليل إلا ونجده يربط فيها بين التغيّرات التي تحدث على مستوى اللفظ وبين ما ينتج عنها من تعديل أو تحوير على مستوى المعنى »[١] .

من ذلك ، مثلاً ، ما نجده في التمييز بين التركيبين التاليين :

- هذا الرّجل منطلق .

- وهذا الرجل منطلقاً .

إذ يبيّن سيبويه أنّ المتكلّم في حال النصب يريد « أن يذكّر المخاطب برجل قد عرفه من قبل ، وهو في الرفع لا يريد أن يذكّره بأحد ، وإنّما أشار فقال هذا منطلق »[٢] .

وواضح أنّ سيبويه يردّ التراكيب إلى سياقاتها الخارجيّة ، فيربطها

---

[١] بنية العقل العربيّ ، ٤٠ .

[٢] الكتاب ٢/٨٦-٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالمعنى الذي تعبّر عنه والمقام الذي تنبثق منه ، ويصوّر حال المخاطب والمتكلّم في كلّ جملة على حدة . وهو، بذلك ، « ينفذ إلى إدراك العلاقة بين اختيار إحدى صور جائزة في تركيب نحويّ واحد ، واختلاف أحوال المتكلّم في موقفه من عناصر ذلك التركيب »[١] وهذا ما سيتّضح بصورة أكثر في الأمثلة التالية :

فهو يفرّق في موضع آخر بين جزم الفعل المضارع ونصبه ورفعه ، فيحدّد لكل صورة تركيبيّة قصداً مخصوصاً ومعنى محدّداً على النّحو التالي :

- كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاك .

- كتبتُ إليه أنْ لا تقولَ ذاك .

- كتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاك .

يقول في التمييز بين الجمل السابقة « فأمّا الجزم فعلى الأمر . وأمّا النصب فعلى قولك لئلا يقول ذاك . وأمّا الرفع فعلى قولك : لأنّك لا تقولُ ذاك أو بأنّك لا تقول ذاك ، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره »[٢] وكأنّه يرتّب التراكيب المختلفة في قائمة ويضع مقابلها قائمة أخرى للمعاني بحيث يقع كلّ تركيب موازياً للمعنى الذي يعبّر عنه .

ومن صور هذا التحليل عند سيبويه ، أيضاً ، تمييزه بين قولنا :

- ما أدري أقام أمْ قعد . وقولنا :

- ما أدري أقام أو قعد .

---

[١] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ٩٣ .

[٢] الكتاب ١٦٦/٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالأولى تصوّر حال الشخص المقصود بالحديث « أنّه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء »[١] والثّانية تعبّر عن حال المتكلّم « كأنّه قال : لا أدّعي أنّه كان منه في تلك الحال قيامٌ ولا قعودٌ بعد قيامٍ . أي : لم أعُدْ قيامه قياماً ولم يستبن لي قعودٌ بعد قيامه »[٢] .

وواضح أنّ الاختلاف في صور التركيب مرتبط ارتباطاً شديداً بقصد المتكلّم ؛ فكلّ صورة تركيبيّة تعكس قصداً مخصوصاً ؛ لذلك نراهم يربطون بين صور التركيب المختلفة وإرادة المتكلّم ؛ فمن ذلك تمييزهم بين العطف على الفعل المنصوب بأنْ والقطع على الاستئناف اعتماداً على ما يصوّره كل وجه من قصد مخصوص .

فالفرق بين التركيبين التاليين يكمن في قصد المتكلّم :

- أريد أن تضربَ زيداً فتُهينَه ⟵ المتكلّم يريد الضرب والإهانة .

- أريد أن تكرم زيداً فتهينُه ؟! ⟵ المتكلّم يريد الإكرام ولا يريد الإهانة .

فالمعنى في الأولّ : أريد أن تضرب زيداً وأن تهينه . أمّا في التركيب الثاني « فالمعنى : أنّه لم يرد الإهانة ، إنّما أراد الإكرام . فكأنّه في التمثيل : أريد أن تُكْرِمَ زيداً فإذا أنت تهينه ؟؟ »[٣].

ومنه ، أيضاً ، أنّهم فرّقوا بين الإضافة والتمييز معتمدين قصد المتكلّم ، فقولنا :

---

[١] الكتاب ٣/١٧١ .

[٢] الكتاب ٣/١٧١-١٧٢ .

[٣] المقتضب ٢/٣٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عندي ذنوبٌ ماءً . يختلف عن :

- عندي ذنوبُ ماءٍ .

وهم يرون أنّ النصب أولى من الجرّ « لأنّ النصب يدلّ على **أنّ المتكلّم أراد** أنّ عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس ، وأمّا الجر فيحتمل أن يكون **مراده** ذلك وأن يكون **مراده** بيان أنّ عنده الوعاء الصالح لذلك »[١] .

ولا يقتصر تحليلهم على ما تؤديه التراكيب المختلفة من معانٍ وما تصوّره من مقاصد ، فهم يجاوزون ذلك إلى حال المخاطب ؛ إذ يعتدّون علمه بالأمر أو جهله به ضابطاً مهمّاً في اختيار صورة مخصوصة للتركيب ؛ فاستخدام (إنّما) في أسلوب القصر يختلف عن استخدام (ما) و (إلا) ؛ إذ تستخدم الصورة الأولى في خبر يعرفه المخاطب ولا يجهله أو يشكّ فيه . أمّا الثانية فتستخدم لأمر ينكره المخاطب ويشكّ في صحّته « فإذا قلت : ما هو إلا مصيب . أو : ما هو إلا مخطئ : **قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته** . وإذا رأيت شخصا من بعيد فقلت : ما هو إلا زيد . لم تقله إلا **وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد وأنّه إنسان آخر ويجدّ في الإنكار أن يكون زيداً**. وإذا كان الأمر ظاهراً ... لم تقله كذلك ، فلا تقول للرجل ترفقه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التّحاب : ما هو إلا أخوك . وكذلك لا يصلح في «إنما أنت والد» : ما أنت إلا والد »[٢] .

ومن اعتبار حال المخاطب ، أيضاً ، واتّخاذها ضابطاً في تحليل التراكيب المختلفة تمييزهم بين الجملتين التاليتين :

---

[١] شرح الأشموني ١٩٧/٢ . وانظر في الفرق بين : (أنت أفره عبدٍ ، وأنت أفرههم عبداً) المقتضب ٣٤/٣.

[٢] دلائل الإعجاز ٣١٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- هذا جاء بالأمس .

- وهذا الذي جاء بالأمس .

فالمتكلّم في الجملة الأولى « مبتدئ خبراً بأمر لم يبلغ السامع ولم يعلمه أصلاً »[١] . أمّا الجملة الثانية فالمتكلّم « معلم في أمر قد بلغه (أي المخاطب) أنّ هذا صاحبه »[٢] فالجملة مع «الذي» ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها .

ونراهم ، في أحيانٍ أخرى ، يعوّلون على الملحظ الدّلالي للوظيفة النحويّة فيتّخذونه منطلقاً لبيان الفوارق الدّلاليّة بين تركيبين يضمّان وظيفتين مختلفتين نتيجة للتغاير في بناء العلائق النحويّة بين عناصرهما ؛ وذلك كالاختلاف الذي يذكرونه بين الجملتين التاليتين :

- جاء زيد الرّاكب .

- جاء زيد راكباً .

فالأولى تكون عندما يريد المتكلّم أن يرفع الاشتراك بين زيد المذكور في الجملة وزيد آخر يعرفه السّامع ؛ ليفصل بين من يعني ومن يخاف أن يلتبس به ، فكأنّه قال : « جاءني زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، وكذلك جاءني زيد بن عمرو ، وزيد النازل موضع كذا »[٣] ، أمّا الثانية فإنّها تستعمل عندما يريد المتكلّم الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه .

---

[١] دلائل الإعجاز ٢٠٤ .

[٢] دلائل الإعجاز ٢٠٥ .

[٣] المقتضب ١٦٦/٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بل إنّهم ، في أحيانٍ أخرى ، يلتفتون إلى الفوارق الدّلاليّة الدّقيقة بين صورٍ مختلفة للوظيفة الواحدة تؤثر في نظم الجملة ، وتعبّر عن مقاصد متنوّعة للمتكلم ، فيجعلونها ضابطاً في تحليل التراكيب ؛ فالحال المفردة ، أو الحال جملةً مجرّدة من الواو تختلفان في دلالتهما عن الحال إذا كانت جملة مسبوقة بالواو ؛ فالثانية تفيد الوقت كثيراً ، فتأتي بمعنى إذ الظرفيّة غالباً ؛ وعليه فإنّ الجملتين التاليتين تختلفان من حيث المعنى[١] :

- كيف وصلت ليس لك مال ؟

- كيف وصلت وليس لك مال ؟

فالأولى سؤال عن سبب فقدان المال ؛ أي " كيف وصلت في هذه الحال ؟ " ، والثانية سؤال عن كيفيّة الوصول مع أنّه ليس لديه مال ؛ أي " كيف وصلت وهذه حالك ؟ " . فالحال في الجملة الثانية معلومة لدى المتكلّم من قبل . أمّا الحال في الأولى فهي مسئول عنها في حال النطق بها . جاء في " الكشّاف" في قوله تعالى (أتمدّونني بمال فما آتاني اللّه خيرٌ ممّا آتاكم) : « فإن قلت : ما الفرق بين قولك : أتمدّني بمال وأنا أغنى منك ؟ وبين أن تقوله بالفاء ؟ قلت : إذا قلته بالواو فقد جعلت مخاطبي عالماً بزيادتي عليه في الغنى واليسار وهو مع ذلك يمدني بالمال . وإذا قلته بالفاء فقد جعلته ممن خفيت عليه حالي ..... فجعل الواو للحال المعلومة »[٢] .

ولطبيعة العلائق التركيبيّة بين عناصر الجملة دور كبير في تنوّع المعنى وتعدّد الدلالة ؛ فقولنا :

---

[١] اقتبست الأمثلة الواردة في هذا الموضع من كتاب : معاني النحو ٢/٧٣٤-٧٣٥ .

[٢] الزمخشري ، الكشّاف ، ط٣ ، دار الريّان للتراث ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ٣/٣٦٦ . والآية هي السادسة والثلاثون من سورة النمل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- بيني وبينك حجاب . يختلف عن قولنا :

- من بيني وبينك حجاب .

جاء في الكشّاف في تفسير قوله تعالى (ومِنْ بيننا وبينك حجابٌ) « فان قلت : هل لزيادة (من) في قوله (من بيننا وبينك حجاب) فائدة ؟ قلت : نعم لانه لو قيل بيننا وبينك حجاب لكان المعنى أن حجابا حاصل وسط الجهتين ، وأما بزيادة (من) فالمعنى أن حجاباً ابتداء منا وابتداء منك فالمسافة المتوسطة لجهتنا وجهتك مستوعبة بالحجاب لافراغ فيها »[١] .

● اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين

تتضمّن اللغة كثيراً من الجمل المتطابقة في بنيتها التركيبيّة وعلائقها النحويّة إلاّ أنّها قد تتغاير في بنيتها الدّلاليّة وما تعبّر عنه من معانٍ . وواضح أنّ الاقتصار على البعد النحوي في التحليل لا يمدّ الدّارس بتصوّر دقيق لمثل هذا النوْع من التراكيب . إذ لابدّ أن يصاحب التحليل النحويّ تحليل دلاليّ يبيّن الفوارق المعنويّة بين التراكيب بغضّ النظر عن تطابقها النحوي .

وقد عرض النّحاة لهذا الجانب من العربيّة ؛ فقدّموا وصفاً دقيقاً لكثير من التراكيب المتطابقة نحوياً المتغايرة دلالياً ، واستطاعوا بذلك أن يخرجوا من إطار المستوى النحويّ المجرّد ، وأن يزاوجوا في دراستهم بين النحو والدّلالة بشكل يسهم في تقديم تصوّر دقيق وفهم متكامل للظاهرة اللغوية .

فقد بيّنوا أنّ بعض التراكيب في العربيّة تتمتّع بخصوصيّة دلاليّة تميّزها عن سائر التراكيب التي تطابقها نحوياً ؛ فمن ذلك قولهم « يعلمُ اللّهُ لأفعلَنّ ، وعلم

---

[١] الزمخشري ، الكشّاف ١٨٥/٤ . والآية هي الخامسة من سورة فصّلت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللّهُ لأفعلَنّ ؛ فإعرابه كإعراب يذهب زيد ، وذهب زيد ، والمعنى : والله لأفعلن . وذا بمنزلة يرحمك اللّه وفيه معنى الدعاء ، وبمنزلة : اتقى الله امرؤ وعمل خيراً ، إعرابه إعراب فعل ، ومعناه معنى ليفعل وليعمل»[١] .

وبيّنٌ أنّ التحليل النحويّ للجمل السّابقة (فعل + فاعل) يعجز عن تقديم وصف دقيق للفروق الدّلاليّة بينها « فمخارج الأفعال واحدة في الإعمال ، والمعاني تختلف »[٢] . وهذا مردود في الواقع إلى علم السّامع ومعرفة ابن اللغة بخصوصيّة بعض التراكيب فيها .

ومن ذلك أيضاً ما نجده في باب تمييز النسبة ، إذ يتطابق كثير من التراكيب في البنية النحويّة والعلائق التركيبيّة التي تربط التمييز بالعناصر الأخرى في الجملة ، إلا أنّها تتغاير من حيث العلائق الدّلاليّة التي تربطه بالاسم الذي انتصب عنه[٣] ؛ فالجمل التاليّة تتكوّن من العناصر النحويّة نفسها ، إلا أنّ بينها فروقاً دلاليّة دقيقة :

---

[١] الكتاب ٣/٤، ٥ . وانظر : المقتضب ٢/١٣٢ ، ١٣٥ ، ٣٢٥ .

[٢] المقتضب ٤/١٧٧ .

[٣] أي بين التمييز والاسم الذي أقيم مقامه ؛ ففي قوله تعالى (وفجّرنا الأرض عيوناً) أقيمت الأرض مقام العيون .انظر : شرح الكافية ١/٢٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- أن يكون التمييز نفس ما انتصب عنه :

كفى زيداً رجلاً

الرجل هو زيد

- آن يصلح أن يكون نفسه أو متعلقه :

طاب زيداً أباً

الأب : هو زيد
: هو أبو زيد

- آلا يصلح أن يكون هو نفسه بل يكون صفة فيه :

طاب زيداً علماً

العلم : صفة في زيد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- أن يصلح أن يكون صفة فيه أو في متعلّقه :

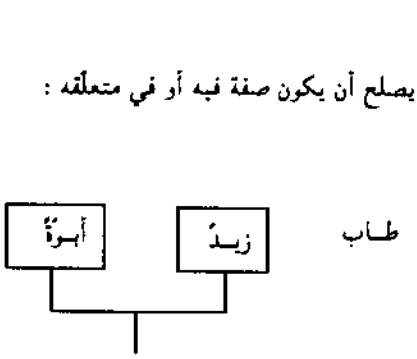

- أن لا يصلح أن يكون نفسه ولا صفة فيه ، بل يكون متعلّقاً له لا غير :

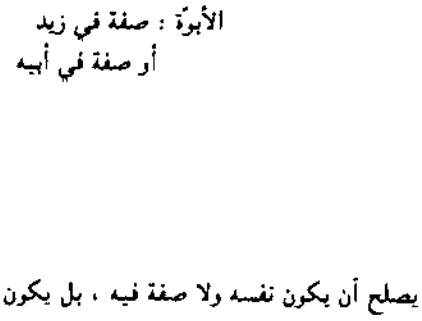

وبتجاوز ظاهر التركيب واختراق بنيته السطحيّة يفرّق النّحاة بين التركيبيّن التاليين :

- هذا حسنُ الوجهِ .

- هذا ضاربُ الرّجلِ .

فعلى الرّغم من اتّفاق اللفظين فيهما ؛ أي اتّحاد بنيتهما النحويّة (مبتدأ +

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خبر ‹ مضاف › + مضاف إليه) فإنّ بينهما اختلافاً دلالياً دقيقاً ؛ فالحسن في المعنى للوجه والضرب لـ(هذا) [١] . وهكذا تفترق إضافة اسم الفاعل عن إضافة الصّفة المشبهّة من هذا الباب .

وفي باب الإضافة ، أيضاً ، تتغاير الجملتان التاليتان في معناهما :

- هذا مثلُ زيدٍ .

- هذا ضيفُ زيدٍ .

فبعض الأسماء كمثل وغير وشبه لا تتعرّف ، وإن أضفن إلى معرفة ، « وذلك لأن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ؛ ألا ترى أن كل من عداه فهو غيره ، وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة »[٢] .

ويتّضح منهج النّحاة في تجاوز البنية التركيبيّة الواحدة إلى البنى الدلاليّة المتغايرة المرتبطة بها في باب نصب الفعل المضارع بعد الفاء ؛ فإنّ « ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على إضمار أن ، إلا أن المعاني مختلفة »[٣] ؛ فمن ذلك قولنا :

- ما تأتيني فتحدّثني .

فالتركيب يحتمل وجهين « أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدّثني ، أي لو أتيتني لحدّثتني . وأمّا الآخر : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدّثني ، أي منك إتيان كثير

---

[١] انظر : الكتاب ١/١٩٥ .

[٢] شرح المفصّل ٢/١٢٥ .

[٣] الكتاب ٣/٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا حديث منك »[١] .

ويقسم النّحاة الأفعال المتعديّة إلى مفعولين قسمين متغايرين اعتماداً على طبيعة العلائق الدّلاليّة بين الفعل ومفعوليْه . فعلى الرّغم من التطابق التركيبيّ بين الجملتين التاليتين فإنّ بينهما فروقاً معنويّة كبيرة ناتجة عن الاختلاف في دلالة الفعل في كل جملة :

- كسا عبدالله الفقير ثوباً .

- ظنّ عبدالله خالداً أخاك .

فالفعل في الجملة الأولى يتعدى إلى مفعولين ، ويجوز فيه أن نقتصر على أحدهما دون الآخر ؛ إذ نستطيع أن نقول في الجملة الأولى :

- كسا عبدالله الفقير .

والمفعول الأوّل في هذا النوع من الجمل هو فاعل في المعنى ؛ فمعنى قولنا : كسا عبدالله الفقير ثوباً : أنّ الفقير اكتسى الثوب ولبسه[٢] .

أمّا الفعل في الجملة الثانية فلا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر ؛ لأنّ أفعال القلوب لا تتعدى في الحقيقة « إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا إلى الاول ، فالمعلوم في : علمت زيداً قائماً ، قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ، ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر مع أنهما في الاصل مبتدأ وخبر ؛ لأنك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة »[٣] .

---

[١] الكتاب ٣/٣٠ .

[٢] انظر : الأصول في النّحو ١/١٧٧ .

[٣] شرح الكافية ١/١٢٧ . وانظر أيضاً : المقتضب ٤/٤٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد يؤدي اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، في بعض الأحيان ، إلى اللّبْس ؛ كما في إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله[١] ؛ إذ تشكّل البنية التركيبيّة التي تضم هذه العلاقة مثالاً نموذجيّاً للتراكيب التي يتعيّن عند تحليلها اعتبار المعنى و « التنصيص على طبيعة إضافة المصدر : هل كانت إلى فاعله أو إلى مفعوله »[٢] . وهذا موضع تفطّن له النّحاة « فضمّنوا قواعدهم تقريراً ينفي اللبس ويومئ إلى وجوه (البنية العميقة) . فهم يذكرون للمصدر المضاف خمسة أحوال منها على وجه التحديد: أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة) وعكسه أي أن يضاف إلى المفعول ثمّ لا يذكر الفاعل ، نحو (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير »[٣] .

٭ اختلاف اللفظين والمعنى واحد

إنّ الأصل في اللغة أنّ اختلاف صور التركيب فيها يفضي إلى اختلاف المعاني المرتبطة بكلّ صورة منها ؛ لذلك قال القدماء : كلّ زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى . ولعلّ في الحديث الذي دار بين المبرّد والكندي ما يدلّ دلالة واضحة على هذا الجانب من اللغة ؛ إذ تورد الكتب أنّ الكندي قال : إنّي أجد في كلام العرب حشواً ، أجد العرب تقول : عبدالله قائم ، ثمّ تقول : إنّ عبدالله قائم ، ثم تقول : إنّ عبدالله لقائم . فردّ عليه المبرّد قائلاً : « بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ؛ فقولهم : عبدالله قائم إخبار عن قيامه . وقولهم : إنّ عبدالله قائم جواب عن سؤال سائل . وقولهم إنّ عبدالله لقائم جواب عن إنكار منكرٍ لقيامه »[٤] .

---

[١] كما في قولنا : نقد تشومسكي نقدٌ مبرر ؛ لا يعرف هنا هل تشومسكي المنتقِد أم المنتقَد . انظر : جون سيرل ، تشومسكي والثورة اللغوية ، الفكر العربي ، ع٨-٩ ، طرابلس - ليبيا ، ١٩٧٩ . ص ١٢٦ . ونهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ٧٢ وما بعدها .

[٢] نظريّة النحو العربي ٧٤ .

[٣] نظريّة النحو العربي ٧٣ . وانظر : شرح الأشموني ٢٨٩/٢ .

[٤] فخر الدين الرّازي ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، ط٣ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، مج ١ ، ج٢ ، ٤١-٤٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالأمثلة الدّالة على هذا الوجه كثيرة مستفيضة تشكّل النسبة العظمى من استعمالاتها ، وتمثّل الجانب الأكبر منها[١] . ولكن ترد على هامش هذا الجانب صور من الاستعمال يتعدّد فيها اللفظ ويتوّحد المعنى .

وقد تنبّه النّحاة لهذا النوع من التراكيب فعالجوا صوراً منها وأشاروا إلى أنّ الاختلاف الظاهر بينها يستبطن أصلاً مشتركاً يوحّد المعنى الذي تدلّ عليه .

من ذلك ، مثلاً ، ما أورده سيبويه في باب النائب عن الفاعل إذ يقول « واعلم أن المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل في التعدي والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل ، **لأن معناه متعدياً إليه فعل الفاعل وغير متعدّ إليه فعله سواء** ، ألا ترى أنك تقول : ضربتُ زيداً ، فلا تجاوز هذا المفعول . وتقول : ضُرِب زيدٌ ، فلا يتعداه فعله ؛ **لأن المعنى واحد** . وتقول : كسوت زيداً ثوباً ، فتجاوز إلى مفعول آخر ، وتقول : كُسِيَ زيدٌ ثوباً ، فلا تجاوز الثوب ؛ لأن الأول بمنزلة المنصوب ، **لأن المعنى واحد وإن كان لفظه لفظ الفاعل** »[٢] .

ومنه ، أيضاً ، ما أورده في باب عمل اسم الفاعل ؛ إذ يقول : « هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في " يفعل " كان نكرةً منوّناً »[٣]. وعليه فإنّ التركيبين التاليين يلتقيان في معناهما على الرغم من الاختلاف في طبيعة العناصر التي يضمّها كل واحد منهما[٤] :

---

[١] وقد وردت بعض صور هذا الجانب في أثناء الحديث في : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين .

[٢] الكتاب ٤٢/١ . لاحظ أنّ سيبويه يسمي النائب عن الفاعل مفعولاً معتمداً أصل المعنى . انظر : سعيد بحيري ، عناصر النظريّة النحويّة في كتاب سيبويه ١٤٢ . وجديرٌ بالذكر أنّ توحدّ المعنى بين التركيبين لا يعني تطابقاً كلياً في القصد منهما ؛ فلكل تركيب مقاصد مخصوصة . وقد كان هذا الجانب من اللغة محطّ اهتمام البلاغيين . وهو موضع لا يعنينا التفصيل فيه في هذا الموضع .

[٣] انظر : الكتاب ١٦٤/١ .

[٤] جدير بالملاحظة ، هنا، أنّ وجود ظرف الزّمان (غداً) في التركيب الثاني ضروريّ جداً لتوحّد المعنى بين التركيبين ، فغياب هذا العنصر قد يفهم اختلاف التركيبين في الزّمن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- هذا ضاربٌ زيداً غداً .

- هذا يضرب زيداً غداً .

ومن أوضح ما يستدلّ به على هذا الجانب ما يرد في باب الإضافة اللفظيّة ؛ إذ يردّها النّحاة إلى أصل تلتقي فيه مع شكل آخر من أشكال التركيب يجعل المعنى فيهما واحداً على الرغم من الاختلاف الظاهري بينهما ، بل إنّ سيبويه يسمّي المضاف إليه في مثل هذا النوع من الإضافة مفعولاً باعتبار الأصل ، يقول في ذلك : « وليس يُغَيِّرُ كَفُّ التنوينِ ، إذا حذَفتَه ، مُسْتَخَفّاً ، شيئاً من المعنى ، ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : « كُلُّ نفْسٍ ذائِقَةُ الموتِ » و « إنّا مُرْسِلو النّاقَةِ » و « وَلَوْ تَرى إذْ المجْرِمونَ ناكِسُو رُؤوسِهِم » و « غَيْرَ مُحِلّي الصَّيْدِ » فالمعنى معنى « ولا آمّينَ البَيْتَ الحرام » ويَزيدُ هذا عندك بياناً قوله تعالى جدّه « هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ » و « عارضٌ مُمْطِرُنا » فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة »[١] .

❖ تقدير الإعراب وتفسير المعنى ❖

وهي صورة أخرى من صور العلاقة بين اللفظ والمعنى لم يذكرها سيبويه في نصّه السابق ، ولكنّ النّحاة تمثّلوها ووقفوا على أمثلة منها ؛ وهي ما أورده ابن جنّي في الخصائص تحت عنوان " باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى " .

ومن أدلّ الأمثلة على ذلك ما أورده المبرّد في باب التعجّب ؛ إذ يذكر أنّ من شروط المتعجب منه أن يكون مختصاً ؛ فلا يصحّ أن نقول : ما أحسن رجلاً ، أو ما أجمل إنساناً إلا أن نقيّده بقيد يخرجه من الإبهام إلى الاختصاص ، فمن صور ذلك

---

[١] الكتاب ١/١٦٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قولنا :

- ما أحسن رجلاً إذا طُلِب ما عنده أعطاه .

فقد جاز ذلك لأنّنا أخرجنا (رجلاً) من العموم إلى صورة مخصوصة « **ولم يكن (أحسن) وإنْ نصب (رجلاً) واقعاً عليه . إنّما هو واقع على فعله** . وإنّما جاز أن يوقع التعجّب عليه وهو يريد فعله ؛ لأنّ فِعْلَهُ به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم »[١] . فها هنا افترق تفسير المعنى عن ظاهر الإعراب .

ومنه ، أيضاً ، تحليلهم لجملة :

- ما شأنك قائماً ؟

فتقدير الإعراب فيها « ما أمرك في هذه الحال . **فهذا التقدير ، والمعنى : لم قمت ؟** »[٢]

ومنه ، كذلك ، تحليلهم لجملة :

- كلّ رجلٍ وصنعتُه . أو جملة :

- أنت وشأنُك .

فإنّ معناه : كلّ رجل مع صنعته ، وأنت مع شأنك . وقد يوهم هذا التفسير « أنّ الثاني خبر عن الأول ، كما أنّه إذا قال : أنت مع شأنك فإنّ قوله : (مع

---

[١] المقتضب ٤/١٧٥ .

[٢] المقتضب ٣/٢٧٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شأنك) خبر عن أنت . وليس الأمر كذلك ، بل لعمري إنّ المعنى عليه ، غير أنّ تقدير الإعراب على غيره . وإنّما (شأنك) معطوف على (أنت) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكإنّه قال : كلّ رجل وصنعته مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحبان »[١] .

ومنه ما ورد في تفسير قوله تعالى (فَلَعَلّك تاركٌ بعض ما يوحى إليك) فإنّ المراد منه « الزجر، والعرب تقول للرجل إذا أرادوا إبعاده عن أمر: لعلك تقدر أن تفعل كذا مع أنه لا شك فيه، ويقول لولده لو أمره لعلك تقصر فيما أمرتك به. ويريد توكيد الأمر **فمعناه لا تترك** »[٢] .

ومن هذا الباب أيضاً استخدام الاستفهام لا لغرض طلب الإجابة وإنما لأغراض أخرى كالتوبيخ أو الإنكار أو التعجب ... الخ ؛ كما في قولنا

- أطرباً ؟! .

فظاهر اللفظ استفهام والمعنى على غير ذلك ، فأنت « تعلم أنّه قد طرب (ولكنّك تسأله) لتوبّخه وتقرّره »[٣] .

ومنه ، أيضاً ، تحليله لقوله تعالى : (أم اتّخذ ممّا يخلق بناتٍ وأصفاكم بالبنين)[٤] ، فإنّه يتجاوز عن ظاهر التركيب النحوي (الاستفهام) إلى ما يستبطنه من مقاصد ودلالات ، يقول في ذلك : « فقد علم النبيّ ، صلّى اللّه عليه وسلّم ، والمسلمون أنّ اللّه عزّوجل لم يتّخذ ولداً ، ولكنّه جاء على حرف الاستفهام

---

[١] الخصائص ٢٨٣/١ .

[٢] التفسير الكبير ، مج ١٠ ، ج١٧ ، ص٢٠١ . والاية هي الثانية عشرة من سورة هود .

[٣] الكتاب ١٧٦/٣ . (بتصرّف بسيط)

[٤] الزخرف ١٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ليُبَصِّروا ضلالتَهم . ألا ترى أنّ الرجل يقول للرجل : السعادة أحبّ إليك أم الشقاء ؟ وقد علم أنّ السعادة أحب إليه من الشقاء ، وأنّ المسؤول سيقول : السعادة ، ولكنّه أراد أن يُبَصِّر صاحبه وأن يعلمه »[١] . وهكذا يلاحظ سيبويه « كيف ينصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير ، في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي »[٢] .

وقد وضع ابن جنّي في هذا الباب قاعدة عامّة صرّح فيها تصريحاً لا لبس فيه بأنّ تركيب الاستفهام يَسْتَبْطِنُ مقاصد أخرى للمتكلّم لا يمثلها ظاهر اللفظ وما جرى عليه الأصل في استعمال هذا النوع من الأساليب ، يقول في ذلك : إنّ « المسْتَفْهِمُ عَنْ الشّيْءِ قَدْ يَكونُ عارِفاً بِهِ مَعَ اسْتِفْهامِهِ في الظّاهِرِ عَنْهُ ، لكِنّ غَرَضَهُ في الاستفهام عنه أشْياءُ ، منها :

- أنْ يُرِيَ المسْؤولَ أنّهُ خَفِيَ عليه ليَسْمَعَ جَوابَهُ عَنْهُ . ومنها :

- أنْ يَتَعَرَّفَ حالَ المسْؤولِ : هَلْ هُوَ عارِفٌ بما السّائلُ عَارِفٌ بِهِ . ومنها :

- أنْ يُرِيَ الحاضِرَ غَيْرَهُما أنّهُ بصورةِ السّائلِ المسْتَرْشِدِ ؛ لِما لَهُ في ذلك من الغرض . ومنها :

- أنْ يُعِدَّ ذلك لما بعده مما يتوقعه ، حتى إن حلف بعد أنه قد سأله عنه حلف صادقا ، فأوضح بذلك عذراً . و(لغير ذلك) من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها »[٣] .

وبعد ، فهذه أمثلة توضّح أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى لا تأخذ شكلاً ثابتاً

[١] الكتاب ٣/١٧٣ .

[٢] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ٨٩ .

[٣] الخصائص ٢/٤٦٤-٤٦٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مستقراً ، بل تتشكّل في صور عدّة فتفترق حيناً و تلتقي أحياناً أخرى ، وهذا أمر وعاه النّحاة واعتمدوه في وصف النظام النحوي للعربيّة ، والنّصوص المذكورة آنفاً تدلّ دلالة واضحة على ذلك . كما تدلّ على أنّ الاقتصار على البعد النحويّ المجرّد والشكل الخارجي للتراكيب لا يقدّم وصفاً شاملاً ودقيقاً للنظام النحويّ للغة . وأنّه لابدّ لتحقيق هذه الغاية من استبطان التراكيب والتجاوز عن ظاهر العلاقات والنظر فيما يثوي وراءها من معانٍ خفيّة وعلائق دلاليّة لا يمكن الوصول إليها ، في أحيان كثيرة ، إذا توقّف التحليل عند ظاهر العبارة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابع : منزلة المعنى في نظم الجملة

تُعَدّ الجملةُ الوحدةَ الأساسيّةَ في التحليل النحويّ ؛ فجُلّ الدراسات النّحويّة تتّخذها منطلقاً للوصف والتقعيد ، وتجعل من أهمّ أهدافها وضع أصول مجرّدة للبنية الأساسيّة للجملة ووصف الصور المنبثقة عن تلك البنية ، وما يرتبط بكل صورة من دلالات ومقاصد وشروط .

وقد أولى النحاة القدامى الجملة اهتماماً واضحاً ؛ فدرسوا أنماطها وأحوالها وترتيب العناصر فيها وصور العلائق بينها ، إلا أنّ دراستهم لم تكن دراسة مستقلّة شاملة[١] ؛ فقد جاءت تحليلاتهم لبنية الجملة في العربيّة موزّعة على الأبواب النحويّة ، وكان انطلاقهم في النظر في طبيعة العلائق بين عناصر الجملة قائماً على أساسٍ من نظريّة العامل التي أسهمت ، بشكل واضح ، في تكوين الإطار العام الذي قدّمت من خلاله أشكال الجملة في العربية .

وقبل أن نفصّل القول في صور النّظم وأشكاله ومنزلة المعنى في وضع قواعده وأصوله يجدر بنا أن نحدّد المقصود بـ " النظم " لغةً واصطلاحاً :

- فأمّا لغةً :

فيعني : التأليف ، يقال : نظمت اللؤلؤ ؛ أي : جمعته في السلك ، وكلّ شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته[٢] .

---

[١] يعدّ ابن هشام أوّل من عرض للجملة في باب مستقلّ، في كتابه مغني اللبيب ، وفصّل القول في أقسامها وأنواعها والعلائق الدلاليّة والنحويّة التي تربطها بسائر العناصر في التركيب . وانظر في شيء من هذا : عبدالقادر المهيري ، الجملة في نظر النّحاة العرب ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، تونس ، ع٣ ، ١٩٦٦ ، ٣٥-٤٦ .

[٢] ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، (نظم) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- وأمّا اصطلاحاً :

فهو «تأليف الكلمات والجمل مترتّبة المعاني ، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل »[١] .

فالنظمُ في اللغة يتعلّق بكلّ ما له صلة بكيفيّة ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض في تراكيب صحيحة نحوياً ، فهو يمثّل القواعد التي تُرَتَّب الكلمات بناء عليها ؛ كقواعد التقديم والتأخير ، والحذف والزيادة ، كما يتضمّن الوسائل التي يستعان بها لتأليف الجمل والربط بين عناصرها وفق قوانين اللغة المدروسة .

وظاهرة النّظم تمثّل نقطة التقاءٍ بين مستوى المعاني النحويّة المجرّدة (الوظائف) والمقاصد التي يريد ابن اللغة أن يعبّر عنها مرتبطة بالمقام والمخاطب ؛ إذ تتشكّل وفقاً لهذه الظاهرة المعاني النحوية في الجملة تشكّلاً مخصوصاً تمتزج فيه الوظائف بالمقاصد ، وترتدّ فيه هيئة النظم إلى معنى محدّد . يقول الجرجاني في ذلك : « وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذًا نظم فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق »[٢] .

وتنقسم ظواهر النّظم ، التي تتمثّل في الحذف و الزيادة و التقديم والتأخير ، قسمين :

- واجبة : وهذه ، في الغالب ، ترتبط بعناصر النظريّة النحويّة وما أصّله النّحاة في وصف العلائق بين العامل والمعمول ، و تحديد بنية الجملة الأساسيّة

---

[١] الشريف الجرجاني ، التعريفات (نظم) ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ .

[٢] دلائل الإعجاز ٢١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعنصرين رئيسين (المسند والمسند إليه) لابدّ من وجودهما ، إن لم يكن لفظاً فتقديراً ، وهذا جانب سنعود للتفصيل فيه لاحقاً ، ولن نعرض في هذا القسم إلا للصور التي ترتبط بالمعنى وتقوم عليه ، أمّا الصور التي تتعلق بعناصر النظريّة النحويّة فستعرض في الفصل الثالث .

- وجائزة : وهذه ترتبط ، في معظم صورها بالمعنى ؛ فترتدّ في حقيقتها إلى مقاصد مخصوصة ودلالات محدّدة . وهذا ما سيدور الحديث عنه في هذا المبحث .

والجامع بين القسمين ، الواجب والجائز ، أنّهما يمثّلان عدولاً عن البنية الأساسيّة للجملة في العربيّة ؛ فمعلوم أنّ النّحاة وضعوا ، وهم يدرسون الأبواب النّحويّة المختلفة ، أصولاً مجرّدة لبنية الجملة ؛ فالبنية الأساسيّة للجملة الاسميّة تتكوّن من المبتدأ والخبر بشرط تقدّم الأوّل فيها على الثاني ؛ كما في الشكل التالي :

مبتدأ + خبر ⟵ جملة اسميّة

وقد تتعدّد الصور التي يأتي عليها كلّ من المبتدأ أو الخبر ؛ فالمبتدأ قد يكون مفرداً مجرداً أو مضافاً أو موصوفاً أو معطوفاً عليه.... الخ ، والخبر أيضاً ، كما أنّه يأتي جملة أو شبه جملة ، وكلّ صورة من الصور السابقة تشكّل صورة جديدة للبنية الأساسيّة للجملة الاسميّة .

أمّا الجملة الفعليّة فتتكوّن بنيتها الأساسيّة من الفعل والفاعل ؛ كما في الشكل التالي :

فعل + فاعل ⟵ جملة فعليّة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والفاعل ، أيضاً ، تتعدّد صوره كما تتعدّد صور المبتدأ في الجملة الاسميّة ؛ ممّا يغيّر في شكل البنية الأساسيّة للجملة الفعليّة .

ويكون الخروج عن صور البنية الأساسيّة للجملة في العربيّة : إمّا بحذف عنصر من العناصر الأساسيّة فيها (العمد) ، أو بتغيير الترتيب الأصليّ لمواقع تلك العناصر ، أو بزيادة عنصر جديد يمدّ في بنية الجملة فيضيف معنى أو يعبّر عن قصد مخصوص .

ويلاحظ أنّ نظم العناصر في الجملة يرتبط ارتباطاً قوياً بالبعد الخارجيّ للغة متمثّلاً في المقام وقصد المتكلّم وحال المخاطب ؛ إذ يمثّل هذا البعد ، بعناصره المختلفة ، مُسَوِّغاً ثابتاً للتغيير في بنية الجملة والتشكيل في صورها المحتمَلة ، وعلى الرّغم من الاختلاف الواضح في دور كلّ عنصر من عناصر هذا البعد في تشكيل بنية الجملة وهيئة النظم فيها ؛ فإنّها جميعاً تلتقي في « أنّها تصلح مستأنساً عند تحليل الظاهرة اللسانيّة تحليلاً مباشراً تفصيلياً وخاصّة مستوى التركيب النحويّ ، إذ إنّها جميعاً تُقَدِّمُ أدواتٍ إجرائيّةً في وصف الظاهرة النحويّة وتفسيرها »[١] ، كما أنّها تشكّل مدخلاً للانتقال بالنحو من إطاره البنيويّ المجرّد إلى إطار يتفاعل فيه مع محيطه الخارجي ، فتُخْرِج الجملةَ من دائرة الهيكليّة الثابتة إلى دائرة الاستعمال المتغيّر .

وقد عرض النّحاة ، وهم يصنّفون صور التركيب في العربيّة ويحلّلون هيئة النّظم فيها ، إلى جانب كبير من ضوابط تشكيل الجملة ورسم بنيتها التركيبيّة والدلاليّة ، بل إنّهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظم الجملة وضوابط تحكمها وتسوّغها : فالحذف مرتبط ، في الغالب ، بالحال المشاهدة وعلم المخاطب والسّياق

---

[١] نهاد الموسى ، الأعراف أو نحو اللسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة ، أشغال الملتقى الدّولي الثالث في اللسانيّات ،تونس ١٨-٢٣ فبراير ١٩٨٥ م ، سلسلة اللسانيّات ، ع٦ ، الجامعة التونسيّة ، تونس ، ١٩٨٦ ، ص١٤٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللغوي المتقدّم ، تقابله الزّيادة التي تُرَدّ في أكثر صورها إلى قصد المتكلّم ورغبته في التوكيد والتأثير في السّامع ، أمّا التغيير في ترتيب عناصر الجملة وتقديم ما حقّه التأخير فمردّه ، في الغالب ، إلى قصد المتكلّم أيضاً ورغبته في التركيز على العنصر المتقدّم ولفت الانتباه إليه .

ولتوضيح هذا الجانب في النحو العربي وبيان منزلة المعنى في تشكيله سنعرض للنظم من خلال بعدين :

*** أوّلا - الحذف :**

يستطيع دارس العربيّة أن يلحظ نوعين من أنواع الحذف في العربيّة :

- حذف من عمل المتكلّمين ، وهذا النوع يستدلّ عليه بمسوّغاتٍ لغويّة أو غير لغويّة تلابس التركيب وتدلّ على المحذوف فيه .

- و حذف من تفسير النّحاة ، وهذا النوع يستدلّ عليه بضوابط نظريّة تشكّل أصولاً مهمّة في صناعة النحو . يقول ابن هشام موضّحاً ذلك « دليل الحذف نوعان ؛ أحدهما : غير صناعي ، وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ ... والثاني : صناعي ، وهذا يختصّ بمعرفته النحويّون ؛ لأنّه إنّما عرف من جهة الصناعة »[١].

والنوع الأوّل هو الذي يعنينا في هذا الموضع ؛ لارتباطه بالمعنى ، وبخاصّة المعنى المقامي وما يرتبط بالتركيب من أبعاد خارجيّة تؤثر فيه .

وقد وضع النّحاة لظاهرة الحذف في العربيّة مسوّغات تطّرد في تفسيرها وبيان ما يبرّرها ؛ فقد نصّوا على أنّه لا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً

---

[١] مغني اللبيب ٧٨٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عند المخاطب أو مدلولاً عليه بمتقدّم خبر أو مشاهدة حال ، وعلّلوا ذلك بقولهم إنّ « الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فُهِمَ المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ، ويكون مراداً حكماً وتقديراً »[١] .

وهكذا ينوب السّياق اللغوي المتقدّم أو الحال المشاهدة أو علم المخاطب عن اللفظ المحذوف في الدلالة على المعنى المراد ، فيمتزج البعد الخارجي للغة بنظامها الداخليّ الخاص ؛ إذ تقوم عناصر من الأوّل بوظائف هي من اختصاص عناصر البعد الثاني ؛ فالدلالة على المعنى المراد تكون بالألفاظ وتكون بغير الألفاظ ممّا يكتنف التركيب ويلابسه ويتداخل وإيّاه بشكل يكسبه القدرة على تأدية وظيفة اللفظ المحذوف في التعبير عن المعنى . والأمثلة على ذلك كثيرة متنوّعة :

* فمن اعتبار السّياق اللغويّ المتقدّم ، مثلاً ، ما حذف في قولهم : كلُّ شيء ٍ ولا شتيمةَ حرّ ، فالتقدير فيه : كلّ شيءٍ ولا ترتكب شتيمة حرّ ، فحذف الفعل بعد لا « لأنّه يستدلّ بقوله : "كلّ شيء" أنّه ينهاه »[٢] . فسيبويه يتّخذ من دلالة اللفظ (كلّ شيء) مؤشراً يوحي بوجود عنصر محذوف في التركيب .

ومنه ، أيضاً ، قوله تعالى : (انتهوا خيراً لكم)[٣] ، وقول العرب : وراءك أوسعَ لك ، وحسبُك خيراً لك ، يقول سيبويه في تفسير انتصاب " خيراً " و " أوسع " في التراكيب السابقة « وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك ، لأنك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر . وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خيرٌ لك ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انته ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل

---

[١] شرح المفصّل ١٩٤/١ .

[٢] الكتاب ٢٨١/١ . وسيبويه يجعل كثرة الاستعمال مسوّغاً ثابتاً أيضاً في حذف ما يحذف في مثل هذا التركيب .

[٣] النّساء ١٧١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمولٌ على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً لك ، وادخل فيما هو خير لك »[١] .

فالسّياق اللغوي أوالمجال الذي تقع فيه العناصر اللغويّة يشكّل إطاراً دلالياً عاماً يسمح ، في بعض الأحيان ، بحذف عنصر أو أكثر من العناصر ؛ لأنّ في دلالات العناصر الباقية ما يوحي ، ضمنياً ، بوجوده .

* **أمّا الحال المشاهدة فهي** ، عندهم ، بمثابة الإطار الخارجي الذي يقف بمختلف معطياته عنصراً يوازي في دلالته العناصر اللغويّة المكوِّنة للتركيب ، فيُغني ، في أحيان كثيرة ، عن بعض تلك العناصر ويحلّ مكانها في الدلالة على المعنى المراد .

فالحذف ، على هذا ، لا يجوز إلا « إذا عَلِمْتَ أنَّ الرَّجُلَ مُسْتَغْنٍ عَنْ لَفْظِكَ »[٢] كما يقول سيبويه ، والاستغناء عن اللفظ يتحقّق ، كثيراً ، بقيام الحال المشاهدة نائبة عنه ؛ فمن ذلك ، مثلاً ، ما يجري في باب الأمر والنهي ؛ كقولك : « زيداً ، وعمراً ، ورأسه . وذلك أنّك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل **فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله** ، فقلت : زيداً ، أي أوقع عملك بزيد »[٣] .

ومن ذلك « **أن ترى رجلا قد أوقع أمراً أو تعرض له** فتقول : مُتَعَرِّضاً لعَنَنٍ لم يعنه كأنّه قال : فعل هذا مُتَعَرِّضاً لعَنَنٍ أو دنا من هذا الأمر متعرضا ، والعَنَنُ ما عَنَّ لك أي عَرَضَ لك ، والمعنى أنه دخل في شيء لا يعنيه »[٤] .

---

[١] الكتاب ١/٢٨٢-٢٨٣ .

[٢] الكتاب ١/٢٥٣ .

[٣] الكتاب ١/٢٥٣ .

[٤] شرح المفصّل ٢/٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومثله قولك : « **إذا رأيت رجلا قد سدد سهما فسمعت صوتا** : القرطاسَ والله ، أي : أصاب القرطاس ، أو **رأيت قوما يتوقعون هلالا ، ثم سمعت تكبيراً** قلت : الهلالَ والله ، أي : رأوا الهلال »[١] .

بل إنّه « على نحو ما يلاحِظ سيبويه أنّ الكلام يتألف من عناصر لغويّة خالصة ، يلاحِظ أنّه قد يقوم على عناصر لغويّة ، وعناصر أخرى من العالم الخارجي نراها ، أو نسمعها ، أو نمسّها ، أو نشمّها ، أو نذوقها . وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواسّ عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغويّة الخالصة من الألفاظ »[٢] .

فمن الاعتداد بهذه العناصر في منهج سيبويه ما أورده في " الكتاب " في بابٍ « يكونُ المبتدأ فيه مُضْمَراً والمبْنيُّ عليه مُظْهراً : وذلك أنّك رأيْتَ صورةَ شخصٍ فصار **آيةً لك على معرفة الشخص** فقلت : عبدُاللّه وربي ، كأنك قلت : ذاك عبداللّه ، أو هذا عبد الله . أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت **فصار آية لك على معرفته** فقلت : زيْدٌ وربِّي . أو **مَسَسْتَ جَسَداً أو شَمَمْتَ ريحاً** فقلت : زيْدٌ ، أو المسْكُ . أو **ذُقْتَ طَعْماً** فقلت : العسلُ . ولو حُدِّثْتَ عن شمائل رجل **فصار آية لك على معرفته** لقلت : عبد الله . كأن رجلا قال : مررت برجل راحم للمساكين بار بوالديه ، فقلت : فلان واللّه »[٣] .

ولا يُشْتَرَط في الحال الملابسة للتركيب أن تكون مرئية مشاهدة ؛ فقد تنوب بعض الظواهر الصوتيّة ؛ كالتنغيم أو النبر في الدلالة على المحذوف ، وهذه تُعَدّ ، عندهم ، من عناصر المقام الخارجيّة التي تمدّ التركيب بإشارات دالّة توحي بوجود عنصر محذوف . يقول ابن جنّي في بيان ذلك : « وقد حُذِفَت الصفة ودلّت

---

[١] المقتضب ٤/١٢٩ .

[٢] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ٩٠ .

[٣] الكتاب ٢/١٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب "الكتاب" من قولهم : سِيرَ عليه ليلٌ ، وهم يريدون : ليل طويل . وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة **لما دل من الحال على موضعها** ؛ وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك . وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته ؛ وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان واللّه رجلا ! فتزيد في قوة اللفظ بـ(اللّه) هذه الكلمة ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) ، أي : رجلاً فاضلاً أوشجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك . وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ! وتُمَكِّنُ الصوت بـ "إنسان" وتفخمه ، **فتستغني بذلك عن وصفه بقولك** : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك . وكذلك إن ذَمَمْتَه ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ! **وتزوي وجهك وتقطّبه** ، فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لحزًا أو مبخلاً أو نحو ذلك »[1].

والأمثلة على اعتبار هذا الملحظ تتنوّع بتنوّع الحال التي تلابس التركيب ، ولكنّها ، جميعاً ، تلتقي في الدلالة على أنّ النظام اللغويّ لا يجيز حذف عنصر من عناصر التركيب إلا إذا كان المعنى الذي يعبّر عنه مفهوماً مدلولاً عليه من بعد آخر .

* ويمثّل " **علم المخاطب** " بعداً خارجياً آخر يمتدّ تأثيره إلى الدائرة اللغويّة الخالصة ، فيصبح « مسوّغاً ثابتاً للحذف ، وهو يجري في كتبهم كالأصل الثابت المتواتر ، وهم يصرّحون به تصريحاً غير ملتبس »[2] .

والأمثلة على دور هذا البعد كثيرة ، أيضاً ، وجميعها تشترك فيما أصّله النّحاة في هذا الباب من أنّ « **كلُّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند**

---

[1] الخصائص ٢/ ٣٧٠-٣٧١ .

[2] نهاد الموسى ، الأعراف أو نحو اللسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة ١٥٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب »[١] .

فمن ذلك قولهم : البُرُّ بخمسين ، والسّمن منوان ، فحذفوا الكرّ والدرهم « لعلم السّامع ، فإنّهما اللذان يسعّر عليهما »[٢] .

ومنه ما أورده سيبويه في باب حذف جواب الشرط ؛ كما في قوله تعالى : (حتّى إذا جَاؤُوها وَفُتِحَتْ أبْوابُها)[٣] ، وقوله : (ولوْ يَرَى الذين ظلموا إذْ يَرَوْن العذاب)[٤] ، فالعرب « قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم المُخْبَرِ لأيِّ شيْءٍ وُضِعَ هذا الكلامُ »[٥] .

بل إنّ الحذف يطّرد في بعض الأبواب النحويّة اطّراداً شبهَ ثابتٍ اعتماداً على علم المخاطب ، وكأنّ علم المخاطب يعكس اتّفاقاً ضمنيّاً بين أبناء اللغة يسمح بمثل هذا الاطّراد في حذف بعض العناصر .

فمن ذلك حذف المستثنى في قولنا : ليس غير ، وليس إلا . فالأصل فيه : ليس غيرَ ذاك ، وليس إلا ذاك . ومنه ، أيضاً ، حذف اسم لا النافية للجنس ؛ كما في : لا عليك . فالأصل فيه : لابأس عليك ، ولا ضرّ عليك ، «ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني »[٦].

ويُتّخذ " علم المخاطب " ، عندهم ، معياراً تفسيرياً لبعض التراكيب التي تأتي على هيئة مخصوصة من النظم ؛ كما في باب التنازع ، ففي قولنا : قرأت

---

[١] المقتضب ٣/٢٥٤ .

[٢] المقتضب ٤/١٢٩ .

[٣] الزّمر ٧٣ .

[٤] البقرة ١٦٥ .

[٥] الكتاب ٣/١٠٤ .

[٦] الكتاب ٢/ ٣٤٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأعجبني كتابك فقد « يعلم السامع أن الأول قد عمل ؛ كما عمل الثاني ، فحذف لعلم المخاطب . ونظير ذلك في الحذف قول اللّه عزّ وجلّ : (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين اللّه كثيراً والذاكرات) ، فقد يعلم المخاطبون أن الذاكرات متعديات في المعنى ، وكذلك الحافظات ؛ لأن المعنى : والحافظاتها ، والذاكراته »[١] .

وقد يبلغ من تأثير هذا الضابط أن يُتجاوز في الحذف عن الحدّ المتعارف عليه حتّى لا يبقى من المحذوف إلا حرف واحد ، ولكنّ الحذف يُجَوّزُ لما بين المتكلّمين باللغة من معرفة ضمنيّة واتّفاق معهود . يقول سيبويه في هذا : « وسمعت من العرب من يقول : «ألا تا ، بلى فا » ؛ فإنما أرادوا ألا تفعل وبلى فافعل»[٢] .

ويلاحظ أنّ الحذف في التراكيب السابقة يقع ضمن دائرة الجائز في العربيّة ، فالعناصر المحذوفة يمكن ذكرها على الرغم من وجود ما ينوب عنها في الدلالة على المعنى المراد ، وقد تنبّه النّحاة لهذا الأمر ، وجعلوا ذكر العناصر المحذوفة مرهوناً برغبة المتكلّم وقصده . فكأنّ الحذف مرتبط ، عندهم ، بالمخاطب بالدرجة الأولى ، وكأنّ الذكر مرتبط عندهم بالمتكلّم .

يقول سيبويه في بيان ذلك : « وأما ذكرهم لك بعد " سقياً " فإنما هو ليبينوا المعنيّ بالدعاء ، وربما تركوه استغناء ، إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعني ، **وربما جاء به على العلم توكيداً** ، فهو بمنزلة قولك : بك ، بعد قولك : مرحباً ، يجريان مجرى واحداً فيما وصفت لك »[٣] .

ومن ذلك ، أيضاً ، ما أورده سيبويه في لحاق " الكاف" كلمة " رويْد " ؛ إذ

---

[١] المقتضب ٤/٧٢ .

[٢] الكتاب ٣/٣٢١ .

[٣] الكتاب ١/٣١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يَقْرِنُ بين حذف الكاف وعلم المخاطب ، وبين ذكرها وخوف اللبس . بل إنّه يوازي بين حذف الكاف وحذف جملة النداء في بداية الحديث استغناءً بإقبال المخاطب ، وبين ذكرها وذكر جملة النداء للغافل غير المنتبه ، ولكنّه لا يكتفي بهذا ، فيذكر جانباً آخر تُذْكَرُ فيه الكاف أو جملة النداء على الرغم من إقبال المخاطب ، ويردّ ذلك إلى قصد المتكلّم . يقول : « واعلم أن رويداً تلحقها الكاف وهي في موضع افعل ، وذلك قولك : رويدَك زيداً ، ورويدكم زيداً . وهذه الكاف التي لحقت " رويداً " إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص ، لأن " رويد " تقع للواحد والجميع ، والذكر والأنثى ، **فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني ، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره** . فلحاق الكاف كقولك : يا فلان للرجل حتى يُقْبِلَ عليك . وتركها كقولك للرجل : أنت تفعل ، إذا كان مُقْبِلاً عليك بوجهه مُنْصِتاً لك . فتركت يا فلان حين قلت : أنت تفعل ، استغناء بإقباله عليك . وقد تقول أيضاً : رويدَك ، لمن لا يُخاف أن يلتبس بسواه ، **توكيداً** . كما تقول للمقبل عليك المنصت لك : أنت تفعل ذاك يا فلان ، **توكيداً** »[١] .

وكما أنّ قصد المتكلّم يؤدي ، أحياناً ، إلى ذكر ما يجوز حذفه فإنّه ، في أحيانٍ أخرى يؤدى إلى حذف ما يجوز ذكره . وهذا جانب آخر عرض له النّحاة . فكأنّهم في دراسة هذه الظاهرة ينتقلون بين قطبين متقابلين : علم المخاطب ، وقصد المتكلّم ؛ فعلم المخاطب يسوّغ الحذف ، وقصد المتكلّم يفرضه ، أحياناً . وبين هذين القطبين تقع المسوّغات الأخرى ؛ كالمقام والسياق اللغوي التي بها يتحقّق علم المخاطب أو يتكوّن قصد المتكلّم .

فمن اعتبار قصد المتكلّم في حذف بعض عناصر الجملة ما أورده ابن جنّي في حذف مميّز العدد ؛ إذ يقول : « وقد حُذِفَ المميِّز . وذلك إذا عُلِمَ من الحال حُكْمُ ما كان

---

[١] الكتاب ١/٢٤٤ .

All Rights-Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعلم منها به . وذلك قولك : عندي عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين . فإن لم يُعْلَمْ المرادُ لَزِمَ التمييزُ **إذا قَصَدَ المتكلمُ الإبانةَ . فإنْ لَمْ يُرِدْ ذلك وأرادَ الإلغاءَ وحذف جانبَ البيانِ لم يوجِبْ على نفسه ذِكْرَ التمييز . وهذا إنّما يُصْلِحُهُ ويُفْسِدُهُ غَرَضُ المتكلمِ ، وعليه مدار الكلام** »[١] .

ومنه ، أيضاً ، ما أشار إليه ابن الأنباري في حذف جواب القسم ؛ إذ بيّن أنّ الحذف أشد تأثيراً في نفس السّامع وأبلغ في المعنى . يقول في ذلك : « ألا ترى أنك لو قلت لعبدك : " واللّه لَئِنْ قمت إليك ... " وسكتّ عن الجواب ، ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تَمَثَّلَتْ في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي ؛ فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يُكره منه »[٢] . وهذا أمر يردّ إلى قصد المتكلّم ورغبته في التأثير في السّامع .

وأحياناً يُرَدّ سبب الحذف إلى قيمة المحذوف في نفس المتكلّم أو السّامع ؛ كما في مفعول فعل المشيئة ، فمتى « كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر . يقول الرجل يُخْبِرف عن عِزَّةِ نفسه : لو شئت أن أردّ على الأمير رددت ، ولو شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيت . فإذا لم يكن مما يكبره السامع فالحذف كقولك : لو شئت خرجت ولو شئت قمت ولو شئت أنصفت ولو شئت لقلت »[٣] .

---

[١] الخصائص ٢/٢٧٨ .

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٦١ .

[٣] دلائل الإعجاز ١٧٥-١٧٦ . ويلاحظ أنّ البحث في أغراض الحذف ومقاصده أقرب إلى علم البلاغة من النحو . انظر : مغني اللبيب ٨٥٣ . ولكن ذلك لا يعني أنّ هذا الأمر مقصور على البلاغة وحدها ؛ فالعلوم اللغويّة لابدّ أن تتداخل وتلتقي في بعض مناطق البحث فيها ، ولعلّ ذلك يوجب على الباحثين ، وهم يعيدون صياغة النّحو العربي وفق أصول جديدة ، أن يتفطّنوا لمثل نقاط الالتقاء هذه ، وأن يؤصلوا لها أصولاً مشتركة تجعل دارس النّحو لا يشعر بالانقطاع التّام عن بقيّة فروع العربيّة . انظر في شيء من هذا : نهاد الموسى ، الأعراف أو نحو اللسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ سياق الحدث الكلامي ومحيطه الخارجي والمتغيّرات التي تكتنف مادّة الكلام تؤثر، بالضّرورة ، في تشكيل الجمل وبنائها . وما التعدّد في بنية الجملة والتنوّع في صورها المستعملة إلاّ صدى للتنوّع اللانهائي في مقامات استعمالها وانعكاسٌ لمقاصد متكلّميها وأحوال مستمعيها .

ولعلّ دور هذا البعد في تشكيل بنية الجملة وإعادة نظمها سيتّضح أكثر بعد إتمام الحديث في التقديم والتأخير .

ثانيـــاً - التقديم والتأخير أو إعادة الترتيب :

تمثّل الرّتبة ملحظاً رئيساً من الملاحظ التي يقوم عليها تحديد الوظائف النحويّة في العربيّة ؛ إذ تشكّل مع المعنى النحويّ والشرط الصرفيّ والملحظ الدّلالي للوظيفة النحويّة وسائل تعيّن تلك الوظيفة وتميّزها من غيرها .

والمقصود بالرّتبة في الدراسة النحويّة الموقع الأصليّ الذي يجب أن تتّخذه الوظيفة النحويّة بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحويّة تركيبيّة .

و تنقسم الرّتبة في العربيّة قسمين[١] :

- رتبة محفوظة ، وهذه لا يطرأ عليها تغيير أو تبديل ؛ كما في اشتراط تقدّم الموصوف على الصفة ، والموصول على الصّلة ، واشتراط تقدّم أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض والعرض .

- ورتبة غير محفوظة ، وهذه تُكْسِبُ بناء الجملة مرونة بحيث يستطيع ابن اللغة أن يغيّر في مواقع العناصر بما يتّفق وقصده ، فالأصل في الخبر ، مثلاً ، أن

١٧٢-١٧٣ .

[١] انظر : تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ص٢٠٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتلو المبتدأ ، إلا أنّ هذا الأصل لا يُلْتَزَمُ به دوماً ؛ فقد يأتي الخبر متقدّماً على المبتدأ ؛ كما يقول ابن مالك في ألفيّته :

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا

وللعدول عن الموقع الأصلي للوظيفة النحويّة أسباب وضوابط رصدها النّحاة وذكروها في سياقات متفرّقة ، بل إنّهم وضعوا تفسيرات للالتزام بالأصل الموقعي في باب الرّتب المحفوظة .

أمّا دور المعنى في هذه الظّاهرة ، وهو ما يعنينا ، فإنّه يتجلّى ، في الغالب ، في البعد الخارجي للغة بما يتضمّنه من مقامات مختلفة ومقاصد مخصوصة . بل إنّه يرتبط ، بقوّة ، بقصد المتكلّم ورغبته في لفت انتباه المخاطب للعنصر المقدّم الذي عادةً ما يكون محور الحديث .

وقد وضع سيبويه في " الكتاب " أصلاً عاماً أشار فيه إلى ارتباط ظاهرة التقديم والتأخير بمقاصد المتكلّمين ، فقال : « **كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه اهم لهم وهم ببيانه اعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم** »[١] .

فمن الأمثلة الدّالّة على ذلك ما أورده في باب العطف بـ" أم " ؛ إذ يرجّح تقديم المسؤول عنه ، فإن كان السؤال عن الاسم قُدِّم على الفعل ؛ كما في قولنا :

- أزيداً لقيت أم عمراً ؟

إذ يجوز أن نقول :

---

[١] الكتاب ١/٣٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ألقيت زيداً أم عمراً ؟

ولكنّه رجّح الأول على الثاني ، وقال في تفسير ذلك : « وإنّما كان تقديمُ الاسم ههنا أحْسَنَ ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخّراً ؛ **لأنّه قَصَدَ قَصْدَ أحد الاسمين** ، فبدأ بأحدهما ؛ **لأنّه حاجتَه أحدُهما** ، فبدأ به مع القصّة التي لا يسأل عنها ؛ لأنّه إنّما يسأل عن أحدهما من أجلها ، **فإنّما يَفْرُغ ممّا يَقْصِدُ قَصْدَه بقصّته ثمّ يعدله بالثاني** »[١] .

ومنه ، أيضاً ، ما أورده في باب إعمال " ظنّ وأخواتها " أو إلغائها ؛ فقد ربط في هذا الباب بين العمل والموقع وقصد المتكلم ، فجعل هذه العناصر تشكّل ثلاثيّة متداخلة تؤثّر في بناء الجملة وترتيب العناصر فيها ؛ فقصد المتكّلم يحدّد الموقع ، والموقع يحدّد العمل . وقد يكون العكس أيضاً ؛ فالعمل يحدّد الموقع ، والموقع يحدّد القصد . يقول في ذلك : « فإن ألغيت قلت : عبدُاللّه أظنّ ذاهبٌ ، وهذا إخالُ أخوك ، وفيها أرَى أبوك . **وكلما أردت الإلغاء فالتاخير أقوى** . وكلٌّ عربيٌّ جيّد . وقال اللعين يهجو العجاج :

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُني وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخَوَرُ

أنشدناه يونس مرفوعاً عنهم . **وإنما كان التاخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يَمضي كلامُهُ على اليقين ، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك** ، كما تقول : عبدُاللّه صاحب ذاك بلغني ، وكما قال : من يقول ذاك تدري ، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه . وإنما جعل ذلك بعدما مضى كلامه على اليقين ، وفيما يدري . **فإذا ابتدأ كُلامَه على ما في نيّتِه من الشك أعمل الفِعلَ قَدُمَ أو أخّر** ، كما قال : زيداً رأيت ، ورأيت زيداً . وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قولك : زيداً أخاك أظنُّ ، فهذا ضعيف

[١] الكتاب ٣/١٧٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما يضعف زيداً قائماً ضربت ؛ لأن الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل »[١] .

وهكذا يدور سيبويه مع الظاهرة اللغويّة بأبعادها المختلفة ، وينظر إليها من زواياها المتعدّدة ، وكلّ زاوية ، عنده ، تمثّل ضابطاً من ضوابط فهم اللغة وتفسيرها ، ولكلّ ضابط دور لا يمكن إهماله ، وإلا فإنّ ذلك سيؤدّي بنا إلى نظر محدود وفهم قاصر .

وقد يتحقّق بمخالفة الرتبة ، أحياناً ، غرض أو دلالة لا يحقّقها الالتزام بالمواقع الأصليّة للوظائف ، فعند ذاك يُسْمَحُ بتقديم ما حقُّهُ التأخير وتأخير ما حقّه التقديم لإفهام المعنى المقصود والتنبيه على الدلالة المرادة . يقول الرضيّ موضحاً ذلك في باب تقديم الخبر على المبتدأ : « وإذا كان تقديم الخبر يُفْهَمُ منه معنى لا يُفْهَمُ بتأخيره وجب التقديم ، نحو قولك : تميميٌّ أنا ، إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدّم له الخبر »[٢] .

وليس الأمر مقصوراً على الخبر ، بل هو عامّ في جميع الوظائف التي يجوز تقديمها ؛ كالمفعول به ، مثلاً ، فقد يتحقّق بتقديمه معنى لا يتحقّق بتأخيره ، كما في قوله تعالى (وجعلوا للّه شركاءَ الجنَّ)[٣] ، فإنّ تقديم "شركاء" يفيد معنيين لا يمكن فهمهما من تأخيره ؛ ذلك أنّهم « جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع اللّه تعالى ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم (ولكنّ) تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى ويفيد معه معنى آخر ؛ وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون للّه شريك لا من الجن ولا غير الجن . وإذا أخر فقيل : جعلوا الجن شركاء لله لم يُفِدْ ذلك ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجنّ مع اللّه تعالى ، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجنّ وغير الجنّ

---

[١] الكتاب ١/١١٩-١٢٠ .

[٢] شرح الكافية ١/١٠٠ .

[٣] الأنعام ١٠٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه »[١] .

ومن ضوابط التقديم و التأخير ما تتمتّع به بعض الألفاظ من خصوصيّة دلاليّة تجعل لها الصّدارة في الكلام ؛ كأدوات الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ، وهي ما يسمّيها الرضيّ : " متضمّن معنى الإنشاء "xx ، إذ يقول في تعليل وجوب تقدّمها : « وإنّما وجب تصدّر متضمّن معنى الإنشاء لأنّه مؤثّر في الكلام مخرج له عن الخبريّة ، وكلّ ما أثّر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتّمنّي والتشبيه ونحو ذلك فحقّه صدر تلك الجملة خوفاً أن يحمل السّامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير ، فإذا جاء المغيِّر في آخرها تشوّش خاطره ؛ لأنّه يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها ، ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقّب جملة أخرى يؤثّر ذلك المؤثّر فيها »[٢] .

وواضحٌ أنّ الرضيّ يجعل فهمَ المخاطب الكلامَ من غير اضطراب أوتشوّش بعداً آخر يلتقي و دلالةَ الألفاظ في ضبط ظاهرة التقديم والتأخير ، وهو ملحظ آخر اعتدّه النّحاة وهم يدرسون حركة العناصر في الجملة ؛ إذ يشكّل هذا الملحظ مسوّغاً مطّرداً لتقديم ما حقّه التأخير .

ويتّضح دور المخاطب في التأثير في حركة المواقع في الجملة فيما اصطلح عليه النّحاة بقولهم : " تنبيه المخاطب " ، وهو بعد يتداخل مع قصد المتكلّم ؛ فكلّما أراد المتكلّم أن ينبّه المخاطب على شيء مّا قدّمه في حديثه على باقي عناصر الجملة ، فإذا انتبه المخاطب له وأقبل عليه أتمّ المتكلّم الحديث عنه .

ومن الأمثلة الدّالّة على ذلك ما أورده سيبويه في باب الاشتغال ؛ إذ يعلّل اختيار الرّفع في التراكيب التالية :

---

[١] دلائل الإعجاز ٢٧٦ -٢٧٧ .

[٢] شرح الكافية ٩٧/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- زيدٌ كم مرّة رأيته ؟

- وعبدُ اللّه هل لقيته ؟

- وعمرٌو هل لقيته ؟

بقوله في عنوان الباب : « هذا بابٌ من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً لأنّك تبتدئه لتنبّه المخاطب ، ثمّ تستفهم بعد ذلك »[١] .

وواضح أنّ الأصل في التراكيب السابقة تقديم اسم الاستفهام ؛ لأنّ له الصّدارة ، إلا أنّ قصد تنبيه المخاطب للمسؤول عنه أجاز تقديمه عليه .

ومثله ، أيضاً ، ما أورده في باب الأمر والنهي ؛ كما في التراكيب التالية :

- عبدُاللّه اضربه .

- عمرٌو أكرمه .

- زيدٌ أحسنْ إليه .

فالأصل في الجمل السابقة أن يقال فيها : اضرب عبدالله ، وأكرم عمراً ، وأحسن إلى زيد ، ولكنّ الاهتمام بالمفعول والرّغبة في تنبيه المخاطب له جوّزا تقديمه على الفعل[٢] .

---

[١] الكتاب ١/١٢٧ .

[٢] يرى أحمد المتوكّل أنّ المبتدأ في التراكيب السابقة وظيفةٌ خارجيّة ؛ أي لا ترتبط بالعناصر الواقعة على يسارها بعلائق تركيبيّة نحويّة . وهذا أمر سنعود لمناقشته في الفصل الرابع . انظر لمزيد من التفصيل : أحمد المتوكل ، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ص ١١٣ وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد يعكس الأمر أحياناً ، فلا يكون التقديم لتنبيه المخاطب لأمر هو عنه كالغافل ، وإنّما لأمر يهمّه ويعنيه وتؤثر فيه معرفتُه . فالمتكلّم يقدّم هذا الأمر في حديثه لعلمه اهتمام المخاطب به وتطلّعه إليه ، ويعدّ المثال الذي ساقه عبدالقاهر الجرجاني للدّلالة على تأثير هذا الأمر في نظم الجملة من أوضح الأمثلة وأدّقها ؛ إذ يبيّن أن صورة النظم في جملة :

- قتل الخارجيّ زيدٌ .

مرتبطة ارتباطاً قويّاً بما يعلمه المتكلّم من حال النّاس وعنايتهم بوقوع القتل بالخارجيّ ومسرّتهم بذلك ، فقدّمه ، وهو المفعول ورتبته التأخير ، على (زيد) ، وهو الفاعل ورتبته التقديم ، ليتناسب نظم الجملة مع توقّعات المخاطبين واهتماماتهم [١] .

---

[١] انظر : دلائل الإعجاز ١٣٦ -١٣٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث
المعنى في نظرية النحو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقوم النحو العربيّ على قوانينَ وأحكامٍ عامّةٍ مستَنْبَطةٍ من كلامِ العرب ، ومضبوطةٍ بضوابطَ كليّةٍ اعتمدها النّحاةُ في وصفهم العربيّةَ وتقعيد قواعدها ، وتُشَكّل هذه الضوابطُ ، مع الأسسِ المنهجيّةِ التي اتّبعها النحاةُ في عملهم ، عناصرَ نظريّةٍ نحويّةٍ متماسكةٍ ، و « لئن بدا للقارئ أنّ النحاةَ لم يصدُروا عن نظريّةٍ نحويّةٍ شاملةٍ محكَمةِ البناءِ العلميِّ فالنّظر في تفكيرِ أوائلِ النّحاةِ ناطقٌ برؤيةٍ نموذجيّةٍ في النحو العربي يمكن الكشفُ عن مكوّناتها ومنهجِها وقوانينها العامة وأهدافِها التطبيقيّة ، وذلك متيسّرٌ بتعدّدِ القراءةِ والكتابةِ بلا انقطاعٍ لتفهّمِ تلك النظريّةِ المتناسقةِ وذلك النظام المُحْكَم البناء الذي على منهاجه وُصِفَت اللغةُ العربيّة »[١] .

ولعلّه يحقّ للكثيرين أن يتساءلوا : لم كان الكشف عن صورة النظريّة النحويّة في كتابات الأوائل صعباً ؟ ولماذا يحتاج هذا الأمرُ إلى تعدّدِ القراءة والكتابة ؟ أوَلا يعني ذلك أنّنا نضع على ألسنة النحاة ما لم يقولوه ويصرّحوا به تصريحاً مباشراً ! ؟

إنّ عدم التصريح بالأصول والمبادئ النظريّة في أعمال النّحاة[٢] لا يعني خلوَّ تلك الأعمال من أبعاد وتصوّرات نظريّة انبنت عليها تحليلاتهم ودراساتهم ؛ إذ لا يمكن أن يقوم النحو العربيّ بأبوابه وصوره المتنوّعة ، وقوانينه المختلفة ، والعلائق التي تربط بين عناصره المتعدّدة من دون مبادئ نظريّة مخصوصة تصف المعطيات وتحلّلها وتضعها في مواقعها من بناء العربيّة .

فطرائق الوصف والتحليل في أعمال النّحاة ، وغيرهم من مفكّري الحضارة

---

[١] المنصف عاشور ، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظريّة ، ب ط ، منشورات كليّة الآداب بمنوبة ، سلسلة اللسانيّات ، مج٢ ، جامعة تونس ، ١٩٩١ ، ١٧ .

[٢] وهذا ليس صحيحاً على إطلاقه ؛ فكثيراً ما نجد تلك الأصول مبثوثة في كتبهم وتحليلاتهم ، وبخاصّة عند أولئك الذين حاولوا أن يؤصّلوا للنحو العربي ويضعوه في إطار نظريّ واضح ؛ كابن جنّي وابن الأنباري .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربيّة ، تميل إلى التطبيق ، وتتّخذ من " المثال المستعمَل " دليلاً على " الأصل المستنتَج " الذي يشكّل ، فيما بعد ، ضابطاً يوجّه النظر ويضبط الوصف ، والناظر في أيّ كتاب من كتب النّحاة ، وبخاصّة المتقدّمين منهم ، يرى ذلك بوضوح ؛ فالمثال يقف دالاّ على كثير من أصولهم وضوابطهم ، بل إنّهم قد يكتفون به لتوضيح فكرة أساسيّة مهمّة تنبني عليها مجموعة من القوانين والأحكام العامّة ؛ كاتّخاذهم جملة (ليس الطيب إلا المسك) ، أو جملة (قُطِعَت بعضُ أصابعه) دليلاً على بعض المسائل الخلافيّة ، أو دوران مسألة (الكحل) في كتاباتهم في أثناء الحديث عن بعض الأوجه الاستعماليّة المخصوصة .

فإذا لم « يكن حظ التنظير .. على قدر التطبيق فإن الذهنيّة العربيّة عملت بما تقتضيه تقاليد البحث فيها ، وهذه لا تقل إيجابيّة عن تقاليد البحث في الآداب الغربيّة التي توجّهت عناية أهلها إلى التنظير أكثر من التطبيق »[١] .

فلابدّ للباحث في اللغة العربيّة وعلومها ، وهو يعيد النظرفي تصانيف القدماء ومؤلفاتهم بُغيةَ الوصول إلى صورة محدّدة لنماذج التفكير عندهم ، أن « يراعي الواقع الثقافي العربي حتى لا ينتهي إلى مضاربات غير مجدية . فإذا كانت العربيّة اليوم مفتقرة إلى كثير من معطيات العلوم الحديثة ولا سيّما في بعض المستخلصات النظريّة فإنّ فيها من المعطيات الطريفة و «الدروس» التطبيقيّة ما يجعل هذه العلوم تغنم غنماً كبيراً بتعاطي المعارف العربيّة والاستفادة منها »[٢] .

فلا يمكن لنا ، ونحن نقرأ في النحو العربي ، أن نفصله عن المعطيات

---

[١] محمّد الهادي الطرابلسي ، إطار التطبيق في الأسلوبيّة العربيّة ، ، ضمن اللسانيّات في خدمة اللّغة العربيّة ، سلسلة اللّسانيات ، ع٥ ، الجامعة التونسيّة ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، تونس . ٢٧٦- ٢٧٧.

[٢] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفكريّة المختلفة التي تزامنت و نشأتَه وأثّرت في تكوينه ؛ فبنيةُ النحو العربيّ مرتبطةٌ بخصائص الذهنيّة التي انتجته ، وهذه الأخيرة متأثّرةٌ بالخلفيّات الثقافيّة والمناخ الفكري الذي وُلِدت فيه . وضمن هذا الإطار ، يستطيع الباحث أن يتفهّم بعض الخصائص العامّة التي ميّزت النحو العربي فلا يعدّها تهماً أو نقائص ، ولا يلجأ لانتقاد النّحاة القدامى انطلاقاً من منظور آخر يختلف عن منظورهم الخاص ومنطلقاتهم النظريّة المرتبطة بزمنهم وأهدافهم الخاصّة .

ونستطيع أن نوضّح صورة النظريّة النحويّة ، بشكل عام ، كما وضعها النّحاة القدامى ، من خلال أسئلة محدّدة تمثّل أبعاداً أساسيّة لكلّ نظريّة في أي ميدان من ميادين المعرفة ؛ فعلينا أن نتساءل ، للوصول إلى صورة النظريّة النحويّة ، عن الأبعاد التاليّة :

- هدف النظريّة .
- منهج النظريّة .
- بنية النظريّة .
- ضوابط النظريّة .

* **أمّا الهدف** فإنّه يتشكّل من طائفة من الأسئلة تنطلق منها النظريّة ، تكوّنُها طبيعة الظروف الثقافيّة والأوضاع العلميّة والاجتماعيّة التي تصاغ النظريّة في إطارها ، « لهذا يصحّ أن يقال إنّ أوّل ما يجب الاهتمام به في خصوص النحو العربي القديم هو البحث عن ذلك السؤال المغيّب وراء هذا التراكم الكبير من التحاليل النحويّة العربيّة »[١] .

ويبدو ، من السّياق التاريخي لنشأة النحو العربيّ ، أنّ نظريّة النحو العربي سُبِقت بأسباب ، وليس بأهداف مخصوصة محدّدة الأطر ، دفعت بصورة

[١] أحمد العلوي ، آية الفكر وكبرياء النظر ، الموقف ، الرّباط ، ع١ ، ١٩٨٧م ، ١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

طبيعيّة لتكوين نظريّةٍ في النحو العربي .

ولعلّ الإطار الدينيّ الثقافي الذي أحاط بالعربيّة ، بعد نزول القرآن الكريم وانتشار الإسلام في بقاعٍ كثيرة ، ودخول أجناس مختلفة ، من غير العرب ، في الإسلام هو الذي كوّن الإحساسَ بالحاجة إلى تفهّم العربيّة ، لغة القرآن ، وتكوين تصوّر واضح ودقيق لبنيتها وتراكيبها واستعمالاتها والفروق الدقيقة بين صورها وعناصرها ومفرداتها ؛ وذلك « ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به (النحو) إليها »[١] ، كما يقول ابن جني في خصائصه .

ونشأت عن ذلك الإطار الديني الثقافي العام أوضاع اجتماعيّة (اختلاف أجناس المسلمين وتأثيرهم في البيئة العربيّة) وأسباب لغويّة (الشعور بالفروق الواضحة بين لغة القرآن ولغة الاستعمال ، وانتشار اللحن) أسهمت ، بعمق ، في اتّجاه علماء الإسلام إلى دراسة اللغة وتحليلها[٢] .

وفي ظلّ هذه الأسباب والدوافع صيغ الهدف العام للنظريّة النحويّة عند العرب ، وهو تكوين أصولٍ واضحةٍ ومقاييسَ متّبعةٍ لفهم اللغة العربيّة التي بها يتحقّق فهمُ النصّ القرآني ، ولاستعمالها كما نزل بها الوحي ؛ لئلا ينقطع الاتّصال بين المسلمين وكتابهم ، القرآن الكريم[٣] .

وإذا كان باستطاعتنا أن ننظر إلى أي نظريّة ، بشكل عام ، على أنّها « بناء

---

[١] ابن جنّي ، الخصائص ، ٣٤ .

[٢] انظر في تفصيل هذا الموضوع : محمّد خير الحلواني ، المفصّل في تاريخ النحو (الجزء الأوّل : قبل سيبويه) ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ١٧ – ٢٠ . و سعيد الأفغاني ، من أصول النحو ، ب ط ، دار الفكر ، دمشق ، ب س ، ٦ وما بعدها .

[٣] انظر في شيء من هذا : عبده الراجحي ، النحو العربي والدّرس الحديث ، ب ط ، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ٩-٢٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصّة تكوّن مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير »[١] فإنّ معرفة هذا البناء وتمييز عناصره والوقوف على خصائصه وتوافقها مع الهدف المراد تحقيقه لا يتمّ إلا بمعرفة سائر عناصر النظريّة التي ذكرناها سابقاً .

* **فالمنهج** يحدّد الطرق والوسائل التي يتّبعها الباحث لتكوين مادّة دراسته وصياغة نظريّته العلميّة . وتتضّح مكوّنات المنهج الذي اعتمده النّحاة في التنظير للعربيّة ووصف بنيتها النحويّة في ثلاثة أمور عُدّت من أهم الأصول التي بني عليها النحو العربي ؛ وهي : السّماع ، والقياس ، والتعليل .

فقد شكّلت هذه المكوّنات السابقة الأسس التي قام عليها منهج النّحاة في بناء مادّة الدرس العربي وتشكيل البنية العامّة له ، كما أنّها تكوّنت لدى النّحاة في صورة تتوافق وغاياتِهم التي راموا تحقيقها ، والتي ذكرنا جانباً منها في النقطة السابقة [٢] .

وكما أنّ مكوّنات المنهج ، عندهم ، جاءت متوافقة مع غايات البحث فإنّها لم تنفصل عن عناصر نظريّتهم الأخرى ؛ فقد تكاملت مع بنية النظريّة العامّة وضوابطها الموجّهة في نسقٍ متماسك ذي أبعاد نظريّة متوافقة ، وهذا ما سنلاحظه ، في صورته العامّة ، عند التفصيل في العناصر الأخرى .

وربّما شكّل " السّماع " الخطوة الإجرائيّة الأولى التي كوّنت معطيات المادّة المدروسة في صورتها الحقيقيّة عند أصحابها ؛ أبناء العربيّة ، « وهي خطوة

---

[١] عبدالقادر الفاسي الفهري ، اللسانيّات واللغة العربيّة ، ط١ ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ١٣ .

[٢] انظر في التوافق بين المنهج والغاية في نظريّة النحو العربي : أحمد العلوي ، آية الفكر وكبرياء النظر ، ١٨ -٤٤ . و ومحمّد سامي أنور ، بعض ملامح المنهج اللغوي عند العرب ، مجلّة كليّة الآداب ، الكويت ، ع١٢ ، ١٩٧٧ ، ١٥٩-١٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حسيّة لا تشتمل على تجريد ؛ لأنّها لا تتجاوز النقل والاستقراء ، والكشف عن هيئات المسموع وملاحظة اختلاف الصور فيها بحسب اختلاف المواقع »[١] .

ثمّ جاء دور " القياس " الذي استخدمه النّحاة في ترتيب معطيات المادّة المدروسة وتصنيفها ضمن مجموعات كليّة عامّة حسب علائق مخصوصة وضوابط موجّهة تشكّل تلك المجموعات وتُدخِل جانباً معيّناً من المعطيات فيها حسب خصائص مشتركة وروابط عامّة تُتّخذ مقياساً للحكم على المعطيات المتنوّعة إمّا بالتشابه والتوافق وإمّا بالاختلاف والتنافر .

وبعد تكوين تلك المجموعات الكليّة احتاج النّحاة إلى وسيلة ربط تربط معطيات كلّ مجموعة بمميّزات عامّة تضع للنسق صورتَه الخاصّة وتفسّر أسباب ضمّ بعض المعطيات إلى بعض ، وأسباب بناء أحكام متشابهة لمعطيات مختلفة ؛ وقد كان التعليل هو الوسيلة التي اتّبعها النّحاة لتحقيق هذا الأمر[٢] .

وترتبط مكوّنات المنهج ارتباطاً وثيقاً بضوابط النظريّة ؛ فضوابط النظريّة هي التي تكوّن الأصول التي يقوم عليها المنهج ، وهي المسؤولة عن توافق العناصر في النظريّة وعن صياغة الأحكام العامّة فيها ، وهذا أمر سنعرض لجانب منه في هذا الفصل .

* أمّا البنية العامّة لنظريّة النحو العربيّ فقامت على فكرة " العامل" التي انبثقت من تجريد المعطيات ووضعها في صورة شكليّة عامّة ؛ ليتسنى لهم الخروج من تراكمات الأمثلة المستعملة إلى وحدة الأصل المجرّد .

---

[١] تمّام حسّان ، الأصول ، ٦٥-٦٦ .

[٢] وجدير بالذكر أن مكوّنات المنهج السابقة ليست متتالية يتبع بعضها بعضاً كما قد يصوّره العرض السابق لها ؛ فهي متداخلة ويعتمد بعضها على بعض ويأخذ بعضها من نتاج بعض بصورة طرديّة عكسيّة . ويتضّح ذلك ، بشكل خاصّ ، في العلاقة بين القياس والتعليل ، وهذا أمر سنعود للتفصيل فيه في المبحث الثاني من هذا الفصل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تشكّلت بنية النظريّة النحويّة عند العرب من فكرة العامل انطلاقاً من اتّخاذهم مفهوم الجملة وحدةً للتحليل ؛ فالجملة « عند النحاة العرب نظامُ علاقاتٍ قائمٌ على أحكامٍ تركيبيّةٍ مقيَّدة بنظريّة جوهريّة هي نظريّة العامل النحوي»[١]. وهذه الأحكام مرتبطة ، عندهم بمفهوم الإسناد ، وهو حكمٌ تعليقيٌّ دلاليٌّ لا يتحقّق إلا في الجملة ، كما أنّ الجملة لا تتكوّن إلا بتحقّقه .

وهكذا قامت نظريّة النحو العربي على فكرة العامل معتمدة الجملة وحدة للتحليل والإسناد أصلاً له ، والإعراب دليلاً عليه ؛ « فالمعاني في نظام الجملة محقّقة بالعلامات ومتقوّمة بالعامل الذي يولّد العلاقات التركيبيّة بين المركبّات النحويّة في بنية الملفوظ المفيد »[٢] .

وجدير بالملاحظة أنّ بنية النظريّة النحويّة المتمثّلة في العامل النحويّ ذات طبيعة تركيبيّة شكليّة ، تتّخذ من العلاقات النحويّة أساساً في رسم أطرها وأبعادها الرئيسة ، ولكنّها ، في الوقت نفسه ، لا تغفل دور العناصر غير النحويّة (الصرفيّة ، والدلاليّة ، والمقاميّة ...) في تشكيل النسق النهائي للنظريّة ، فتضع لها أدواراً مؤثّرة تحرك مكوّنات النظريّة في اتّجاهات مخصوصة بحيث تتوافق معها .

فالبنية العامّة للنظريّة النحويّة ليست بنية ثابتة تقوم على قوانين نحويّة مجرّدة ذات طابع شكليّ صارم ، بل هي بنية تجمع بين الأصول النحويّة العامّة التي تمثّل الأبعاد الرئيسة للنظريّة ، والضوابط غير النحويّة المتنوّعة التي تضفي على النظريّة صبغة الشمول والتجدّد .

* **أمّا الضوابط** التي اعتمدها النّحاة في صياغة نظريّتهم ، وتشكيل

---

[١] المنصف عاشور ، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظريّة ، ٢٠ .

[٢] السابق ، ٢٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بنيتها فيمكن تصويرها بمفهومات نظريّة عامّة استخرجها النّحاة من معطيات المادّة المدروسة ، فكوّنت أصولاً كليّة جُرّدَت في صورة ضوابط كان لها دور كبير في وضع تفسير منطقيّ مقبول لصور العلاقات بين العناصر في النسق الذي بنيت عليه النظريّة . كما أنّ هذه الضوابط هي التي اعتمدها النّحاة في تكوين عناصر المنهج ، وبخاصّة القياس والتعليل .

ونستطيع أن نمثّل لأهم هذه الضوابط بالأصول التالية :

- البنية الصرفيّة .

- الموقع النحوي .

- المعنى (بأقسامه المختلفة) .

وهكذا نرى أنّ " المعنى " يعدّ ضابطاً من ضوابط نظريّة النحو العربيّ ، يؤثّر في تشكيل بنيتها (عامل + معمول) ، وفي تشكيل مكّونات المنهج المتّبع لصياغتها (القياس والتعليل) .

وعليه ، فإنّنا سنعرض لمنزلة المعنى في نظريّة النحو العربي من خلال مبحثين :

- في بنية النظريّة (العامل) .

- في منهج النظريّة (القياس والتعليل) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

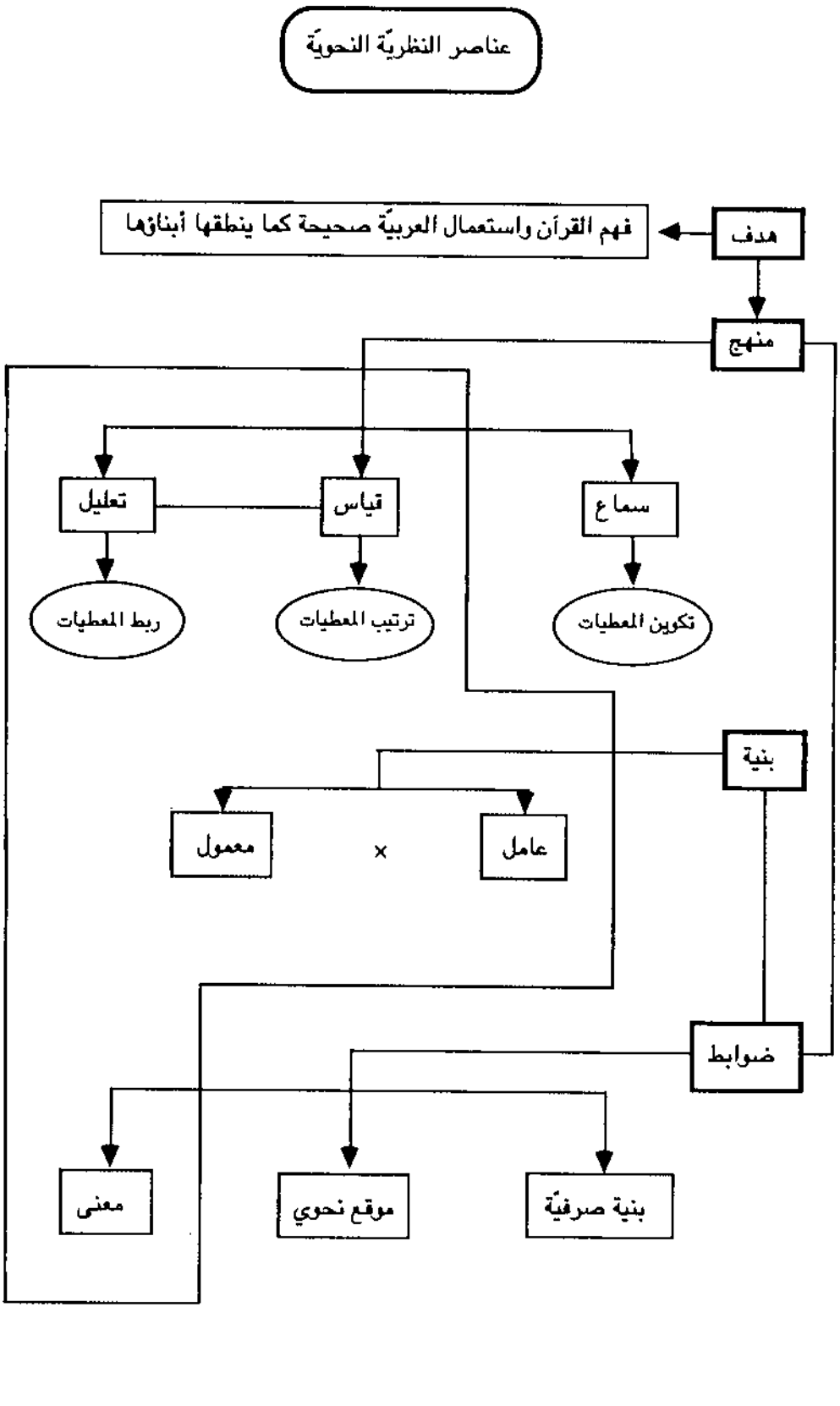

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأوّل : في بنية النظريّة

العامل

تتميّز العربيّةُ بخاصيّة الإعراب ، وهي صفةٌ كان لها دورها العميق في تشكيل بنية النظريّة النحويّة عند النحاة القدامى ؛ فقد اتّخذوا من هذه الصفة قاعدة متينة بنوا عليها قواعدهم ، وجرّدوا ، على هديٍ منها ، أصولهم ، وصاغوا ، باعتمادها ، النسق العام لنظريّتهم النحويّة .

وللإعراب في اصطلاح النحاة تعريفان : أحدهما مبنيٌّ على أنّ الإعراب أمرٌ معنويٌّ ، والآخر على أنّه أمر لفظيٌّ :

* فعلى الأساس الأوّل يُحَدّ الإعراب بأنّه « الإبانة عن الألفاظ بالمعاني »[١] ، وواضح أنّ المقصود بالمعاني ، هنا ، المعاني النحويّة ؛ لذلك يقول ابن جنّي : « ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه »[٢] .

* وعلى الأساس الثاني يُحَدّ الإعراب بأنّه « أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة »[٣] .

فالإعراب وسيلة العربيّة للتمييز بين المعاني ، « والمعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، فالتركيب شرط حصول موجب

---

[١] ابن جنّي ، الخصائص ١/٣٥ . وانظر : ابن يعيش : شرح المفصّل ١/٣٩ .

[٢] السابق ١/٣٥ .

[٣] ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١/٣٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإعراب »[١] ، فالعقد والتركيب ضروريّان لتحقّق المعاني الموجبة للإعراب في الاسم ؛ فبهما تتحقّق العلاقة بين العامل والمعمول التي تتعدّد صورها بتعدّد المعاني الموجبة للإعراب .

وأهمّ علاقة تربط العامل بالمعمول علاقة الإسناد ؛ فهي تعتمد حكماً تعليقياً « يقوم على معنى الاحتياج وتكملة النقص والاستغناء في التركيب المفيد والكلام المستقل »[٢] ، فهذه العلاقة ، بهذا المعنى ، هي التي تكوّن الجملة ، وحدةَ التحليل في النحو العربيّ ، التي لابدّ أن تتضمّن عنصري الإسناد ، المسند والمسند إليه ، إن لم يكن لفظاً فتقديراً ؛ لأنّ الفائدة الإبلاغيّة لا تتحقّق إلا بوجودهما .

وصورة العلاقة بين العامل والمعمول تمثّل الوظائف النحويّة المختلفة ؛ فعلاقة الإسناد تمثّل وظيفة الفاعل أو المبتدأ والخبر ، وعلاقة التعدية تمثّل وظيفة المفعول به ، وعلاقة الظرفيّة تمثّل وظيفة المفعول فيه ، وعلاقة السببيّة تمثّل وظيفة المفعول لأجله ، وعلاقة الإضافة تمثّل وظيفة المضاف إليه ...الخ ؛ فالوظائف وسائطُ للعامل مع المعمول [٣]، وهي « مقترنة بالمحل الذي يتسلّط عليه العامل في حركته عبر فضاء الجملة »[٤] .

---

[١] شرح الكافية ١٧/١ .

[٢] المنصف عاشور ، ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب : مشروع قراءة في النظريّات النحويّة ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، ع.٣٠ ، ١٩٨٩ ، ١٧٧ .

[٣] انظر : أحمد العلوي ، آية الفكر وكبرياء النظر ، ٢٩ . وقد فرّق الرضيّ بين العامل والمعاني الموجبة للإعراب (الوظائف) التي سمّاها " المقتضي " . يقول في شرح ذلك : « قال جار اللّه الإضافة مقتضية للجر ، والفاعليّة للرفع ، والمفعوليّة للنصب ، وهي غير العوامل : يعني أنّ العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية ... وإنّما نسب العمل إلى ما به تَقَوّمَ المقتضي لا إلى المقتضي فقيل : الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعليّة لكون المقتضي أمراً خفياً ، وما تَقَوّم به المقتضي أمراً ظاهراً جلياً في الأغلب » شرح الكافية ٢٧٣/١. ونسبة العمل إلى الأمر الظاهر الجلي (العامل) كفيل بأن يضع لنظريّة النحو العربي بنية واضحة المعالم ، يسيرة التصوّر ، ممّا يعين على ضبط صور التركيب وتشكيل النسق العام للنظريّة بعناصر موجودة فيه فيسهل ، بذلك ، عمل الباحث ، وينضبط بصورة مطّردة متناسقة .

[٤] المنصف عاشور ، نظريّة العامل ودراسة التركيب ، ٥٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وواضحٌ ، من العرض السّابق ، تداخل المفهومات السّابقة واعتماد بعضها على تحقّق بعض ؛ فـ "الإعراب" دليلٌ على "المعاني النحويّة" ، و"المعاني النحويّة" لا تتحقّق إلا بـ "العقد والتركيب" ، وبـ "العقد والتركيب" تتكوّن العلاقة بين "العامل والمعمول" ، وبالعلاقة بين "العامل والمعمول" تظهر "علامات الإعراب" الدّالة على "المعاني النحويّة" .

فالإعراب « مفهوم جوهريٌّ في التعرّف على بنية الجملة العربيّة لقيام تحليل النّحاة على المركّبات الظاهرة وغير الظاهرة فيه على أساس مبدأ العامل النحوي في مفهومه الشّامل الذي تتحقّق من خلاله المقاصد الإبلاغيّة »[١] .

فما العامل في تصوّر النّحاة ؟ وما دور المعنى في تشكيل العلاقة بينه وبين معمولاته وفي وصف الصور المختلفة التي تأتي عليها ؟

* العامل في اللغة : من يتولّى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله[٢] .

* أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه الجرجاني بأنّه « ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً »[٣].

وعرّفه الرضيّ بقوله : « ما به يتقوّم المعنى المقتضي »[٤] ؛ أي المقتضي للإعراب .

إنّ العامل في تصوّر النحاة ، بناء على التعريفات السابقة ، هو « العنصر

---

[١] المنصف عاشور ، بنية الجملة العربيّة بين التحليل والنظريّة ، ٢٥ .

[٢] لسان العرب ، مادّة (عمل) .

[٣] عبدالقاهر الجرجاني ، العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة ، شرح خالد الأزهري ، تحقيق البدراوي زهران ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ٧٣ .

[٤] شرح الكافية ، ٢٥/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الذي يقترن وجوده بوجود آثار في العناصر الأخرى تحدّد درجة الانتظام بالنسبة إليه »[١] ، ودرجة الانتظام هذه تتغيّر بتغيّر صورة العلاقة بين العامل ومعمولاته في الجملة ؛ فالعلاقة بين العامل والمعمول علاقة نحويّة تركيبيّة محضة تُنْتِج معانيَ وظيفيّة مختلفة يُستدلّ عليها بعلامات الإعراب .

والعامل ، عند النّحاة ، أداة تحليليّة ، تُعين على إدراك العلائق بين العناصر في التركيب وتوضيح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام ؛ فالعوامل لا تؤثّر تأثيراً حقيقيّاً في المعمول ، وإنّما هي أمارات وعلامات ، كما يقول ابن الأنباري[٢] . فقد اصطلح النّحاة على أنّ الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها كانت عاملة فيه وإذا كانت مطلوبة من غيرها كانت معمولة له ، وهذا أمر « لا يتعدّى أن يكون عرفاً لغويّاً »[٣] .

والعلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة ، بل هي مقيّدة بقيود ، ومشروطة بشروط تتمثّل في الضوابط التي توجّه بناء النظريّة النحويّة وصياغتها على وجه مخصوص .

وقد تفطّن النحاة لأهميّة هذه الضوابط ودورها المؤثّر في تقييد حركة العامل والمعمولات في التركيب ، فلم يقتصروا في وصفهم العربيّة على بيان العلائق الوظيفيّة التي تربط العامل بمعمولاته بواسطة الوظائف النحويّة ، بل جاوزوا ذلك إلى بيان القيود التي تقيّد تلك العلائق والتي أصبحت ، فيما بعد ، ضوابط عامّة وأصولاً رئيسة قامت عليها نظريّة النحو العربيّ .

---

[١] أحمد العلوي ، آية الفكر وكبرياء النظر ، ٢٥ .

[٢] إذ يبيّن أنّ « العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيّة كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنّما هي أمارات ودلالات » . انظر : ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٤٦/١ .

[٣] السّيد أحمد علي محمّد ، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي ، ط١ ، دار الثقافة العربيّة ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ الأساس النحويّ التركيبيّ المتمثّل في الوظائف النحويّة المتحققّة بالعلاقة بين العامل والمعمول هو النواة التي شكّلت بنية النحو العربي في صورتها المجرّدة ، ولكنّ هذه البنية لم تبق مبهمة مطلقة ؛ فقد استعان النّحاة بالضوابط الموجِّهة لإخراجها من علاقتها الكليّة المطلقة (عامل X معمول) إلى ما يتفرّع عنها من صور مخصوصة تتحدّد بخصائص عناصرها الواقعة في حيّزها ؛ فيُنْظَر في مميّزاتها الصرفيّة وعلائقها الدلاليّة وما تفرضه تلك العلائق من أحكام عامّة تقيّد التراكيب بما يتناسب وشروطَ التوافق بين البعد النحوي الخالص والأبعاد الأخرى المرتبطة به .

وبناء على ما سبق نستطيع أن نفترض أنّ بنية النحو العربي قامت على أساس نحويّ تركيبيّ واتّخذت من الأبعاد الأخرى ضوابط وموجّهات توجّه حركة العناصر في التركيب وتحكم عليها من حيث الاستقامة والقبول .

ولعلّ النّاظر في الأبواب السبعة الأولى من كتاب سيبويه يلحظ أنّ أبا بشر يتّخذها مقدّمات عامّة توضّح بناء النظريّة النحويّة وتضع للنحو العربي أصوله الأساسيّة التي تشكّل بنيته وترسم ضوابطها وتحدّد صور العلائق بين عناصرها :

إذ يحدّد في الباب الأوّل من الكتاب أقسام الكلام في حال انفرادها ، قبل دخولها في علائق تركيبيّة مع عناصر أخرى مشابِهة أو مخالِفة ، ثمّ يتناول في الباب الثاني مجاري الإعراب التي تمثّل هيئة العناصر السابقة وما يطرأ على أواخرها من تغيير مخصوص يدلّ على معانٍ مخصوصة لا تتحقّق إلا بالتركيب القائم على فكرة العمل والعلاقة بين العامل والمعمول .

ثمّ يعرض في الباب الثالث لأهم علاقة يقوم عليها النظام النحوي وهي علاقة الإسناد التي تكوّن الجملة ، وحدة التحليل في النحو العربي ، وفي الفصل الرابع يبيّن صور العلاقة بين الألفاظ ومعانيها في النّظام اللغوي ضمن تقسيمات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كليّة جامعة ، « وليست العلاقات بين اللفظ والمعنى سوى تمثيل شكلي لأهم ما ينشأ من دلالات في العربيّة وهي ضرب من التصنيف أو الجدول الذي يمكن أن يتوسّع نطاقه ليضمّ كل أصناف الدلالات وقضاياها »[١] ، ثم يشير ، في الباب الخامس ، إشارة مركّزة عامّة نجد صداها مفصّلاً في سائر الكتاب عمّا يحدث في اللفظ (المفرد أو المركّب) من صور عارضة ، وكأنّه بهذه الإشارة يلفت النظر إلى الفروق بين القول المستعمل والأصل النظري المنتمي إلى النظام المجرّد ؛ فالاستعمال يجوّز ما لا يجوّزه النظام في صياغة العلاقة بين العناصر في التركيب ، وأهمّها ، على الإطلاق ، العلاقة بين العامل والمعمول .

وفي الباب السادس ، الذي أشرنا إليه في الفصل السابق ، يفصّل القول في صور العلاقة بين العامل والمعمول في التركيب النحوي ، ويبيّن أنّها مضبوطة بضوابط موقعيّة و دلاليّة تقيّد بناء الجمل و قبولها في العربيّة ، متمثّلاً « ضرورة توفر انعقاد الشكل بالمعنى أو تحسين بناء الشكل الذي يحتوي على بناء المعنى »[٢] . أمّا الباب السابع فتنتهي به المقدّمة بحديث عن خصائص اللغة الشعريّة « وما يقتضيه نظام الشعر صوتياً من تغييرات »[٣] . ولعل في ذلك إشارة إلى أنّ الاستشهاد بالشعر منظور فيه إلى تلك الخصائص .

وعلى الرغم من العموميّة والإيجاز في عرض تلك الأصول فإن سيبويه ، في مقدّمته ، « تنقّل من أقسام الكلام إلى وظائفها ومعانيها إلى ما لحقها من عوارض صوتيّة وهو نفس التخطيط الذي نجده في متن الكتاب من جهة التفكير والنظر لا من جهة ترتيب العناوين والأبواب »[٤].

---

[١] المنصف عاشور ، ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب ، ١٧٩ .

[٢] السابق ، الصفحة نفسها .

[٣] السابق ، ١٧٠ .

[٤] السابق ، ١٨٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإذا كانت بنية النظريّة النحويّة عند النحاة تتحدّد بالعلاقة التركيبيّة المتمثّلة في العامل والمعمول ، فما العلاقة بين المعنى ، وهو من ضوابط النظريّة كما أشرنا من قبل ، والبنية العامّة لنظريّة النحو العربي ؟ أو بعبارة أخرى : كيف يضبط المعنى العلاقة بين العامل والمعمول ؟

نستطيع أن نوضّح تأثير المعنى في صياغة العلاقة بين العامل والمعمول من خلال أبعاد عامّة ، أهمّها :

* ***دور المعنى في تحديد العوامل وترتيبها :***

قسم النّحاة العوامل تقسيمات متعدّدة اعتماداً على منطلقات مختلفة ؛ فقد قسموها باعتبار اللفظ والمعنى ، أو باعتبار الأصالة وعدمها ، أو باعتبار القوّة والضعف ، أو باعتبار أقسام الكلام : الاسم والفعل والحرف [١] .

وقد اعتمدت هذه التقسيمات المعنى في كثير من صورها :

* فمعلوم أنّ النّحاة جعلوا الفعل والحرف عاملين بالأصالة ، أمّا الاسم فلا أصالة فيه من حيث العمل ، وإنّما هو فرع على أحدهما ، والقول بالأصالة والفرعيّة في عمل العناصر اللغويّة منبثِقٌ من معانيها معتمِدٌ على حاجاتها الدلاليّة التي تكتمل بالارتباط بمعمولاتها على وجه مخصوص يُستدَلُّ عليه بعلامة مخصوصة [٢] .

---

[١] انظر : عبدالكريم الرعيض ، ظاهرة الإعراب في العربيّة ،ط١ ، منشورات جمعيّة الدعوة الإسلاميّة العالميّة ، ليبيا ، ١٩٨٨ ، ٣٢٧ .

[٢] المقصود بمعنى العنصر اللغوي ، هنا ، معناه في التركيب ، أي معناه عندما يدخل في علائق تركيبيّة مخصوصة مع غيره من العناصر اللغويّة . أمّا معناه منفرداً خارج السّياق فليس موضعه هنا ؛ ولتوضيح ذلك نقول : إنّ الفعل (قرأ) مثلاً في حال كونه كلمة في قائمة المعجم لا يحتاج إلى فاعل أو مفعول . أمّا في حالة كونه عنصراً في تركيب ما فإنّ دلالته لا تكتمل إلا بارتباطه بفاعل ومفعول . وقد أصبحت المعاجم الحديثة تدخل مثل هذه الأبعاد في تعريفها للعنصر اللغوي وتبيّن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد عبّر النّحاة عن هذا الأمر بمصطلح " الاقتضاء " بصورة خاصّة ، وبكلمات أخرى في معناه ؛ فمن ذلك ، مثلاً ، قول ابن النحّاس في التعليقة ، في حديثه عن عمل الفعل : « الأفعال أصلٌ في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل ، أقلّه في الفاعل »[١] .

وقال السهيلي في الفعل أيضاً : « ... لأنك إذا قلت : ضرب ، اقتضى هذا اللفظ ضرباً وضارباً ومضروباً »[٢] .

ويحتجّ البصريّون بهذا المفهوم في تحديد العامل في جواب الشرط ، وهو حرف الشرط ؛ لأنّه « يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط ، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط يجب أن يعمل في جواب الشرط ..... بخلاف غيره من الحروف الجازمة ؛ فإنّها لما اقتضت فعلاً واحداً عملت في شيء واحد ، وحرف الشرط لمّا اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل »[٣] .

وقد ردّ السهيلي في كتابه « نتائج الفكر في النّحو » أسباب عمل أهمّ العناصر اللغويّة إلى المعنى ، فربط بين العمل وجانب من دلالة العنصر العامل الذي لا يكتمل إلا بارتباطه بمعموله في علاقة تركيبيّة مخصوصة يُستَدَلّ عليها بعلامة إعرابيّة مخصوصة ، وعبّر عن ذلك بمصطلحين قريبين في دلالتهما من مصطلح " الاقتضاء " الذي عرضنا له سابقاً ؛ وهما مصطلحا " التشبّث "

تأثيرها في العلائق التركيبيّة التي يرتبط بها ، وقد أشرنا إلى طرف من هذا في الفصل الأوّل .

[١] السيوطي ، الأشباه والنظائر في النّحو ، تحقيق عبدالإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، ١/٥١٥ .

[٢] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق محمّد إبراهيم ، دار الاعتصام ، مصر ، ٣٨٧ . وانظر : ابن قيّم الجوزيّة ، بدائع الفوائد ، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ٢/٢٧٠ . وابن عصفور ، المقرّب ، تحقيق أحمد عبدالسّتّار الجواري و عبدالله الجبوري ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١ ، ١/ ١٤٤ و ١/١٥٨ .

[٣] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢/٦٠٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و " التعلّق " . ولا بأس أن نستعرض هذه النصوص من خلال جدول تصنيفيّ ، لتتضّح لنا صورة العلائق التركيبيّة بين العناصر وعلاقتها بذلك الجانب المخصوص من المعنى الذي يقتضي نوعاً مخصوصاً من العمل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العامل	سبب العمل
الفعل	الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدلّ عليه لفظه ٣٨٧
الحرف	ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كلّ ما دلّ على معنى فيه ... فكما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنى ، وجب أن يتشبّث به لفظاً . (٧٤)
علم وأخواتها	وأمّا نصب « علمت » و « ظننت » لمفعولين ، فليس هنا مفعولان في الحقيقة ، إنما هو المبتدأ والخبر ، وهو حديث إمّا معلوم وإما مظنون فكان حقّ الاسم الأوّل أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر .... ولكنهم أرادوا تشبّث « علمت » بالجملة التي هي الحديث ، كيلا يُتوهّم الانقطاع بين المبتدأ و بين ما قبله ؛ لأنّ الابتداء عامل في الاسم وقاطع له مما قبله وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأنّ هذا الحديث معلوم ، فكان إعمال « علمت » فيه ونصبه له إظهاراً لتشبّثها . (٣٤٠)
كان وأخواتها	فلمّا خلعوا منها معنى الحدث و لم يبق فيها إلا معنى الزمان ، ثمّ أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو «زيد قائم» ، أي : إنّ زمان هذا الحديث ماض أو مستقبل أعملوها في الجملة ليظهر تشبّثها بها ولا يتوهّم انقطاعها عنها لأنّ الجملة قائمة بنفسها ٣٤١
إنّ وأخواتها	ومن هذا الباب إعمالهم « إنّ » وأخواتها ، وإنما دخلت لمعانٍ في الجملة والحديث ، ..... وإذا كان هذا حكمها فلو رُفع ما بعدها بالابتداء على الأصل ، لم يظهر تشبّثها بالجملة ، وكيلا يُتوهّم انقطاعها عنها ..... (٣٤١-٣٤٢)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمن النصوص السابقة يتّضح أنّ العمل مرتبط بـ " الاقتضاء" أو "التشبّث" أو "التعلّق" ، وهي مصطلحات تعبّر عن الحاجة الدلاليّة وطلب استكمال المعنى في العامل (العنصر المقتضي) ويتحقّق ذلك بارتباطه بمعموله بواسطة علاقة نحويّة مخصوصة تتمثّل في وظيفة نحويّة محدّدة [١] .

ولعلّ في لفظ " الاختصاص " الذي استخدمه النّحاة شرطاً لعمل الحروف معنى قريباً من ذلك ؛ فالحروف « إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أنّ الفعل لما اختصّ بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرفنا أنّ الاختصاص موجب للعمل »[٢] .

فـ " الاقتضاء " بعد دلاليّ يدلّ على حاجة العامل للمعمول ليُتِمَّ به جزءاً من معناه عن طريق الارتباط به بعلاقة نحويّة مخصوصة تعبّر ، في النهاية ، عن الدلالة العامّة للتركيب[٣] ، ونستطيع أن نصوغ هذا الأمر في قاعدة عامّة ، كالتالي :

---

[١] لاحظ هنا أنّ العامل يقتضي معنى مخصوصاً تكتمل به دلالته ، ويتحقّق ذلك بارتباطه بمعموله بعلاقة نحويّة محدّدة ، وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ النحاة قالوا إن المعاني النحويّة من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة ... تقتضي نوعاً مخصوصاً من الإعراب (الرفع والنصب والجرّ) لتقع المخالفة بينها ويتحقّق ذلك بالعامل ، فالعامل هو الأداة المحصّلة للمعنى النحوي ، فهل اقتضاء العامل للمعنى المخصوص يولّد المعنى النحوي الناتج عن ارتباطه بمعموله ، أو أنّ المعنى النحوي يؤدّى إلى ارتباط العامل بالمعمول بعلاقة مخصوصة يستدلّ عليها بعلامة إعرابيّة محدّدة ؟

[٢] السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ٥١٦/١ .

[٣] ومفهوم العمل ، بهذه الصّورة ، يشير إشارة واضحة إلى الامتزاج القوي بين البعد الدلاليّ والبعد الوظيفيّ في التراكيب ؛ فكلّ واحد منها يؤدي إلى الآخر وينتج عنه . ولعلّ هذا الامتزاج والتداخل هوالسبب في اختلاف علماء اللغة المحدثين حول أسبقيّة كل بعد منهما على الآخر .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا يطلب العامل معمولاً ، بالأصالة ، إلا إذا

كان في معناه ما يقتضي ذلك المعمول[١]

وباعتماد هذه القاعدة نلاحظ أنّ تحديد العامل في التوابع يُلْتَفَتُ فيه التفاتاً عميقاً للمعنى[٢] ؛ فمذهب سيبويه أنّ العامل فيها هو العامل في المتبوع ؛ « لأنّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلّم منسوب إليه مع تابعه »[٣] ؛ لأنّنا لو قلنا :

- جاءني زيد الكريم . فإنّ المجيء منسوب إلى زيد المقيّد بقيد الكرم ، وليس إلى زيد مطلقاً .

وهكذا الأمر بالنسبة لعطف البيان والتوكيد ؛ لأنّه « لمّا انسحب على التابع حكمُ العاملِ المنسوبِ معنى حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه وكان الثاني هو الأوّل في المعنى كان الأوْلى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً

---

[١] ترتّب على هذه القاعدة قواعد أخرى مهمّة تنظم حركة العوامل والمعمولات والعلائق بينهما ؛ فمن ذلك : القاعدة التي تنصّ على أنّ : الفعل لا يعمل في الفعل ؛ لأنّه ليس في معنى الفعل ما يقتضي أو يطلب فعلاً آخر يرتبط به بعلاقة عمل نحويّة . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٦٠٧/٢ . وكذلك القاعدة التي تنصّ على أنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يبطل اختصاصها بأحدهما ممّا يعني أنّه ليس هناك رابط دلاليّ يقتضي ارتباطها بأحدهما دون الآخر . انظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر في النّحو ٥١٦/١ .
ويلاحظ أنّ تحديد العوامل وتعليل سبب العمل فيها لا يقتصر على مفهوم الاقتضاء الدلالي أو التشبّث المعنوي بين العامل والمعمول ؛ فهناك أسباب أخرى اعتدّها النّحاة وجعلوها معايير مطّردة في تعليل العمل وضبط العلاقة بين العامل ومعموله ، منها : التشابه اللفظي بين عامل فرعي وعامل أصيل ، وكذلك التناوب في المواقع النحويّة ذاتها .

[٢] المقصود هنا الصفة والتأكيد وعطف البيان .

[٣] الرضيّ ، شرح الكافية ، ٢٩٩/١ . وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصّل ٣٨/٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تطبيقاً للفظ بالمعنى »[١] .

وبملاحظة الأبعاد الدلاليّة المختلفة للعلائق التركيبيّة بين العناصر يحدّد النّحاة العامل في كلّ عنصر اعتماداً على موقعه النحوي وما ينتج عن ذلك من دلالات مخصوصة ؛ فالعامل في المضاف إليه ليس هو العامل في المضاف ، بخلاف المجموعة السابقة المذكورة أعلاه ؛ لأنّنا إذا قلنا :

- جاءني غلام زيد .

فالمنسوب إليه المجيء هو الغلام فقط ، فلا يتسلّط العامل في المضاف (الفعل جاءني) على المضاف إليه ؛ « لأنّ الثاني ليس هو الأوّل معنى ، فلم يعمل العامل فيهما معاً »[٢] .

إنّ مبدأ التعالق بين العناصر ليس مبدأ نحوياً صرفاً ، بل هو مبدأ تتداخل فيه الأبعاد النحويّة والدلاليّة فيكون لكلّ واحدة منها دور في تحديد طبيعة العلائق بين العناصر في التركيب ، وأهمّها على الإطلاق ، العلاقة بين العامل والمعمول .

وبالنظر في العلائق المعنويّة بين عناصر التركيب استطاع النّحاة أن يردّوا الصور المختلفة في تركيبها النحويّ الظاهري إلى صورة واحدة تقوم على توحّد العلاقة بين العامل ومعموله اعتماداً على مبدأ الاقتضاء أو التعالق ؛ فقد لمحوا التشابه المعنويّ بين انجزام الجواب في باب الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض وانجزامه في باب الشرط فجعلوا الأوّل منهما فرعاً على الثاني ؛ لأنّهم رأوا أنّ العلاقة المعنويّة بين طرفي الجملة في كلا التركيبيّن متشابهة . يقول سيبويه في ذلك : « هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو

---

[١] الرضيّ ، شرح الكافية ، ٢٩٩/١ .

[٢] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نهيٍ أو استفهامٍ أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ . فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك : ائتني آتك . وأمّا ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفْعَلْ يَكُنْ خيراً لك . وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتيني أُحَدِّثْكَ ؟ وأيْن تكونُ أزُرْك ؟ وأمّا ما انجزم بالتمنّي فقولك : ألا ماءَ أشربْه ، وليته عندنا يحدّثْنا . وأمّا ما انجزم بالعَرْض فقولك : ألا تنزل تَصِبْ خيراً. وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتني بأنْ تأتِني ؛ لأنّهم جعلوه معلّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنّ (إنْ تأتِني) غير مستغنية عن (آتك) .....»[١] .

* وهناك مصطلح آخر استخدمه النّحاة لتحديد العوامل والتمييز بينها من حيث عدد معمولاتها وحريّة حركة تلك المعمولات في الجملة ، وهو مصطلح "القوّة" ؛ فكثيراً ما يرتبط استخدام هذا المصطلح بـ" العمل " و " المعنى "[٢] .

وقد وضع سيبويه ، في أوّل كتابه ، باباً خصّصه للتفصيل في العوامل والتمييز بينها من حيث العمل والقوّة ؛ إذ يقول : « باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر ، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها ، وما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوّته ، وما أجري من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك .... وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين .... كما أنّه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى

---

[١] الكتاب ، ٣/ ٩٣-٩٤ . ولهم في هذا الموضع تفسير آخر يخرج عن ملاحظة الشبه المعنوي بين التراكيب السابقة وتركيب الشرط . لمزيد من التفصيل انظر : ابن يعيش ، شرح المفصّل ٧/٤٨-٤٩ . ونهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ، ٩٩-١٠٢ .

[٢] انظر في هذا الموضوع : سعيد حسن بحيري ، عناصر النظريّة النحويّة في كتاب سيبويه ، ١٦٩-١٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجراه وليس بفعل »[١] .

والمقصود بـ " القوّة " في نصّ سيبويه السابق ، وذلك كما يتّضح في نصوص غيرها كثيرة ، قدرة العامل على العمل والتأثير في المعمول ؛ فكلّما زادت قوّة العامل زادت معمولاته وارتفعت درجة الحريّة في حركتها في الجملة ، وكلّما قلّت قوّة العامل ضعف عمله وتقيّدت حركة معمولاته (أو معموله) في الجملة .

فما مصدر قوّة العامل ؟ ولماذا كان الفعل أقوى العوامل ؟ وما علاقة القوّة بالعلائق التركيبيّة التي تربط العامل بمعموله ؟

لعلّ تتبّع النصوص التي ورد فيها مصطلح " القوّة " يؤدّي إلى الاستنتاج بأنّ قوّة العامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدلالته ؛ فالفعل أقوى العوامل ؛ لأنّه ، بالدرجة الأولى ، يتعدى إلى عدد كبير من المعمولات ، فهو يتعدى إلى الفاعل والمفعول والمصدر والمفعول فيه (زماناً ومكاناً) والمفعول لأجله والمفعول معه والحال ؛ وذلك لأنّ فيه مايدلّ عليها ، إما دلالةً لفظيّة أو دلالة تضمين أو دلالة التزام [٢] .

وقد عرض الرضيّ لهذا الأمر فبيّن كيف ترتبط معمولات الفعل به اعتماداً على ما يتطلّبه الفعل فيها من معانٍ مخصوصة ، وكيف تُرَتَّبُ ترتيباً تنازليّاً على حسب درجة دلالة الفعل عليها ؛ يقول في ذلك : « وَقَدَّمَ المفعولَ فِيهِ على المفعولِ لَهُ والمفعولِ مَعَهُ ؛ **لأنَّ احْتِياجَ الفِعْلِ الى الزّمانِ والمكانِ ضَروريٌّ** ، بخِلافِ العِلّةِ والمُصاحِبِ ، وقَدَّمَ المفْعولَ لَهُ على المفعولِ مَعَه إذْ الفِعْلُ الذي لا عِلّةَ لَهُ ولا غَرَضَ قليلٌ بخِلافِ الفِعْلِ بلا مُصاحِبٍ فإنَّهُ أكْثَرُ مِنْهُ مَعَ المُصاحِبِ ، وأيْضًا يَصِلُ الفِعْلُ إليْهِ بواسطةِ الواوِ بخِلافِ سائرِ المفاعيلِ . ولَوْلا مُراعاةُ التّسميَةِ ، كما

---

[١] الكتاب ، ٢٣/١ .

[٢] ذكرنا جانباً من هذا الأمر في الفصل السابق ، انظر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلنا ، لكان تقديمُ الحالِ على المفْعولِ لَهُ والمفْعولِ مَعَهُ أوْلى إذْ **الفعلُ لا يخلو من حالٍ من حيث المعنى** »[١].

وهكذا نرى أنّ قوّة العامل مرتبطة ، على نحوٍ مّا ، باقتضائه ما يرتبط به من معمولات ، وكلُّ ما حُمِلَ على الفعل في العمل إنّما حُمِلَ عليه للمشابهة التي بينه وبين الفعل في المعنى[٢] ، وهذا أمرٌ سنعود للتفصيل فيه في المبحث التالي عند الحديث في القياس .

إنّ النّحاة في مقاييسهم المختلفة يتتبّعون الظواهر النحويّة المتشابهة والعناصر اللغويّة المؤثّرة في حدوث تلك الظواهر فيلتفتون إلى جوانب المشابهة التي تجعل العناصر اللغويّة المختلفة تقع في مواقع تركيبيّة متماثلة ، وكان المعنى من أهمّ الجوانب التي عوّل عليها النّحاة في حمل العوامل بعضها على بعض ؛ فالتفسير « الذي يربط بين المعنى والعمل يبرز كيف تشكلت تراكيب نحويّة مقبولة بالمحافظة على النظام النحوي للغة حيث لم يحدث تصادم بين العنصر اللغوي العامل والوظيفة التي يؤديها حين دخل في علاقات مع العناصر اللغويّة الأخرى التي تؤدي وظائف محدّدة »[٣] .

ويمكننا أن نصوغ هذا الأمر في قاعدة عامّة ، كالتالي :

---

[١] شرح الكافية ، ١١٣/١ . وانظر أيضاً : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٧/ ٦٨-٦٩

[٢] وفي اللفظ والاستعمال أحياناً ، ولكن هذا خارج نطاق الموضوع .

[٣] سعيد حسن بحيري ، عناصر النظريّة النحويّة في كتاب سيبويه ، ١٧٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يرتبط عدد المعمولات التي يتعدّى إليها العامل ، ودرجة الحريّة في حركتها في الجملة بقوّة العامل التي يتحدّد جانب مهمّ منها بمعناه .

• في إمكانيّة ارتباط العامل بالمعمول :

ذكرنا ، فيما سبق ، أنّ ارتباط العامل بالمعمول يكون بواسطة الوظيفة النحويّة التي تحدّد طبيعة العلاقة التركيبيّة الرابطة بينهما .

ومعلوم أنّ العامل والمعمول ليسا عناصر نحويّة خالصة ، بل هما عناصر مخصوصة من مفردات اللغة ارتبطت بعلائق نحويّة معيّنة فمثّلت دور العامل والمعمول في التركيب النحوي المتمثّل في تلك العلاقة المخصوصة ، ولا شكّ أنّهما يدخلان في تلك العلاقة النحويّة بما يحتويانه من معانٍ صرفيّة ودلاليّة ، وأبعادٍ اجتماعيّة أحياناً ، فتتفاعل تلك المعاني مع الوظيفة النحويّة التي يمثّلها كل واحد منهما فينتج عن ذلك تركيبات مختلفة[١] :

- تركيب تتوافق فيه دلالات الألفاظ ؛ أي دلالة العامل والمعمول ، فهو تركيب صحيح .

- تركيب تتعارض فيه دلالات الألفاظ ، أي دلالة العامل والمعمول ، وهذا ينتج أنواعاً من التراكيب :

---

[١] عرضنا لجانب من هذا الموضوع في الفصل السابق ، ولكنّنا نعيد صياغته هنا بما يتوافق مع بنية النظريّة النحويّة وقوانينها وضوابطها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تركيب غير صحيح ، فيُخرَج من اللغة ويرفض[١] .

- تركيب يمكن تأويله أو تقدير عنصر فيه ممّا يجعل الدلالات المتعارضة فيه تتوافق ، فيدخُل التركيب ، ثانية ، ضمن التراكيب الصحيحة في اللغة .

- تركيب مجازي[٢] .

وقد عبّر النّحاة عن إمكانيّة ارتباط العامل بمعموله للتوافق الدلالي بينهما بمصطلحات أهمّها : تسليط العامل على المعمول ، وتوجّه العامل إلى المعمول[٣] .

ويمكننا أن نصوغ قاعدة عامّة من قواعد الحكم في صحّة العلاقة بين العامل والمعمول في النظريّة النحويّة ، معتمدين المعنى ضابطاً في ذلك :

---

[١] وهذا ينتج ، في الغالب عن تعارض في المعاني الصرفيّة للمفردات ؛ كالإخبار بظرف الزّمان عن اسم العين ، أو تعدّي الفعل إلى اسم المكان المختصّ ، وهو ما اصطلح ليونز على تسميته بتنافر الفصائل ، وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل الأوّل ، كما أشرنا إلى نماذج من هذه التراكيب في العربيّة في المبحث الثاني من الفصل السابق .

[٢] يقول ابن جنّي في ذلك : « فإن قلت : فقد أحال سيبويه قولنا: أشرب ماء البحر ، وهذا منه حظر للمجاز الذي أنت مدع شياعه وانتشاره . قيل : إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة ، وهذا مستقيم ؛ إذ الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر. فأما إن أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه فلا محالة من جوازه..... فسيبويه إذاً إنما وضع هذه اللفظة في هذا الموضع على أصل (وضعها في اللغة) من العموم ، واجتنب المستعمل فيه من الخصوص . الخصائص ٢/٤٥٥-٤٥٦ .

[٣] واستعمال هذين المصطلحين و في كتب النّحاة ، لا يرتبط فقط بالتوافق الدلالي بين العامل ومعموله ، فهم يتوسّعون في استخدامه ليشمل كافّة الشروط ، التركيبيّة والدلاليّة ، اللازمة لتحقيق الارتباط الصحيح بين العامل ومعموله . انظر في دوران هذين المصطلحين في كتب النّحاة: السّيد أحمد علي محمّد ، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي ، ٧٩-٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا يمكن تسلّط العامل على المعمول إلا إذا تحقّق

شرط التوافق الدلالي بينهما[١]

وقد كان لهذا الشرط دور كبير في ظهور تفسيرات دلاليّة أو نحويّة قال بها النّحاة لتعليل ارتباط عامل بمعمول ليس بينهما توافق دلالي ؛ وشكّل " التقدير " و " التأويل " و " الحمل على المعنى " و " التضمين " عناصر مهمّة من عناصر النظريّة النحويّة تُعتَمَد في تفسير مثل تلك العلاقات النحويّة التي تتجاوز عن شرط التوافق الدلالي .

أمّا الفروق بينها فإنّ " التقدير " مرتبط ، في الغالب ، بظاهرة لغويّة عامّة يلجأ إليها أبناء اللغة وهي ظاهرة الحذف ، فالتقدير ردٌّ للعنصر المحذوف في التركيب . أمّا التأويل فمختصٌ بمخالفة الشروط (الصرفيّة أو النحويّة أو الدلاليّة) فإذا وُجِدَ في التركيب عنصر مخالف لأحد الشروط السابقة أُوّل معناه ليُرَدّ إلى وضعٍ يوافق فيه جميع الشروط اللازمة لإنتاج تركيب صحيح نحوياً ودلالياً ، والتضمين نوع من التأويل ، إلا أنّه مرتبط بالأفعال غالباً [٢]، والحمل على المعنى قريبٌ منهما[٣] ، فهي متداخلة ، وتدلّ جميعُها على عناصر مهمّة في النظريّة استخدمها النّحاة في تفسير كثير من الظواهر اللغويّة من بينها ظاهرة

---

[١] شرط التوافق الدلالي يشبه ، إلى حدّ كبير ، قيود الانتقاء في الدراسات اللغويّة الحديثة . وقد أشرنا إلى طرف من ذلك في الفصل الأوّل .

[٢] انظر : دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها ، ٢٠٢ وما بعدها .

[٣] إلا أنّه أوسع في دلالته ؛ إذ لا يقتصر استخدامه لتفسير العلائق النحويّة بين العامل ومعموله ، بل يتّسع استخدامه لتفسير ارتباط العناصر اللغويّة ، غير المتوافقة دلالياً ، بعلاقات نحويّة أخرى ؛ كعلاقة التبعيّة كما في الوصف أو التوكيد ، أو علاقة الحال بصاحبها ، أو علاقة المبتدأ بالخبر ... الخ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التجاوز عن شرط التوافق الدلالي بين العامل والمعمول[١] .

ويحسُن بنا ، في هذا الموضع ، أنْ نمثّل ببعض الأمثلة الدّالّة على إدراك النّحاة ضرورة وجود توافق دلاليّ بين العامل ومعمولاته ليتسنّى له أن يرتبط بها بعلاقة نحويّة مخصوصة لها شروطها الصرفيّة والنحويّة والدلاليّة .

فمن ذلك ، مثلاً ، ما ورد في كتب النّحاة من تفسير تعدّي الفعل إلى ما لا يتوافق معه دلالياً ؛ كما في قول الشاعر[٢] :

إذا ما الغانياتُ برَزْنَ يوماً وزجّجنَ الحواجبَ والعيونا

وقول الآخر[٣] :

علَفْتُها تبناً وماءً بارداً حتّى شتَتْ همّالةً عيناها

فقد « ذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي وأبو محمّد اليزيدي إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصحّ انصبابُهُ عليهما انصبابةً واحدةً فيُؤول زجّجن بحسّن ؛ لأن التحسين يصحّ تسليطه على العيون والحواجب ، فيقال : حسنّ العيون والحواجب ، ويؤول علفتها بأنلتها ، لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء ، فيقال : أنلتها تبناً وماء ، فهو من باب التضمين »[٤] .

ومن ذلك ، أيضاً ، ما ورد في القرآن الكريم ممّا نُسِبَ فيه حكمٌ شرعيّ إلى

---

[١] ويُعْتَمد في استخدام هذ الوسائل على أنّ التوافق الدلالي شرط في صحّة التركيب على سبيل الحقيقة لا المجاز .

[٢] وهو الراعي النميْري ، انظر : خزانة الأدب ٢/٧٣ . ومغني اللبيب ، ٤٦٦ .

[٣] البيت مجهول القائل ، وانظر مغني اللبيب ٨٢٨ .

[٤] خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ١/٣٤٦ . وانظر مغني اللبيب ٤٦٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذات ؛ « لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو (حُرِّمَتْ عليكم أمّهاتُكم) أي استمتاعهن ، (حُرِّمَتْ عليكم الميْتَةُ) أي أكلها ، (حَرَّمْنا عليهم طيبات) أي تناولها ، لا أكلها ، ليتناول شرب ألبان الإبل .....ومنه (فذلِكُنَّ الذي لمتُنّني فيه) ؛ إذ الذوات لا يتعلق بها لوم ، والتقدير « في حُبِّه » بدليل (قد شَغَفَها حُبّا) ، أو في مراودته بدليل (تراود فتاها) وهو أولى لأنه فُعْلُها بخلاف الحب »[١] .

ويرد ، أحياناً ، في مثل هذه الحالات ، احتمالان :

- أن تمثّل العلاقة بين العامل والمعمول وظيفةً نحويّة يتحقّق فيها تعارض دلالي بينهما ، وعند ذلك يُلجأ إلى التأويل أو التقدير أو التضمين ؛ ليتحقّق التوافق الدلالي بينهما ضمن تلك العلاقة النحويّة المخصوصة .

- أن تمثّل العلاقة بين العامل والمعمول وظيفة نحويّة تُستَوفى فيها شروط التوافق الدلالي ، فلا حاجة ، هنا ، إلى تقدير أوتأويل .

فهذا وجهان إعرابيّان ولكلّ وجه منهما دلالته الخاصّة ، فمن ذلك ، مثلاً ، قوله تعالى (فأَجْمِعوا أمرَكُم وشركاءكم)[٢] ؛ إذ يحتمل في شركائكم وجهان :

- العطف على أمركم ، ولا يجوز ذلك إلا بتقدير فعل ؛ « لأنّ الإجماع لا يتعدّى إلى الأعيان ، ... فيكون التقدير : أجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم »[٣] .

---

[١] ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ٨١١ -٨١٣ . ولاحظ كيف يراعي في التقدير التوافق الدلالي في النصّ ، وقد أشرنا إلى جانب من هذا في الفصل الثاني .
وقد أورد ابن جنّي في خصائصه فصلاً كاملاً جعله للحديث عن مثل هذه الصور التي تتعارض فيها دلالات العامل والمعمول وضرب عليها أمثلة كثيرة دالّة ، وهو الفصل الذي جعله "بعنوان الحمل على المعنى" ، وفيه يقول : « والحمل على المعنى واسع جداً في هذه اللغة » الخصائص ٤٢٣/٢ ، ويقول أيضاً : « واعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ » الخصائص ٤٢٠/٢ . وانظر أيضاً: ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٥٠٢/٢-٥١١ .

[٢] يونس ٧١ .

[٣] الرضيّ ، شرح الكافية ، ١٩٨/١ . ومثله ما ورد في تفسير قولهم : « استوى الماءُ والخشبة » . انظر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- النصب على أنّه مفعول معه ؛ أي أجمعوا أمركم مع شركائكم . وهو أولى عند النّحاة ؛ لعدم الحاجة إلى التقدير .

ويلاحظ أنّ شرط التوافق الدلالي ليس هو الضابط الوحيد الذي يُعتمد فيه المعنى لتسليط العامل على معموله ؛ فغالباً ما يُستخدم هذا الشرط في النظر في العلاقة بين الفعل ومعمولاته ؛ ليتحقّق التوافق بين عناصرهما الدلاليّة المختلفة .

ولكن عمليّة تسليط العامل على المعمول لها صور أخرى متنوّعة مضبوطة بضوابط كثيرة يعتمِد بعضها المعنى ، ومن هذه الصور نذكر القواعد التالية :

- لا يجوز أن يتقدّم على كلمات الشرط والاستفهام ما يُحدِث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني[1] ؛ فلا يجوز أن نقول :

- إنّ مَنْ جاء ؟

- كان منْ يضربْ اضربْ .

- علمتُ إنْ تقرأ تستفد .

وذلك لأنّ « إنّ » وأخواتها ، و« كان » وأخواتها و« ظنّ » وأخواتها تدخل على الجملة لمعانٍ مخصوصة تضيفها عليها ، فلمّا حُجِزَت الجملة (بأدوات الشرط والاستفهام) عن أن تصل إليها تلك المعاني بقيت « إنّ » وأخواتها وأمثالها معلّقة لا عمل لها ، ولذلك نصّ النّحاة على أنّ أدوات الشرط والاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى تسلّط معنيين مختلفين على معمول واحد ، وهذا يفضي ، لا محالة ، إلى التناقض والإحالة ، يقول سيبويه في بيان جانب من هذه المسألة : « هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي : وذلك

المصدر السابق ١/١٩٦ .

[1] غالباً ما يذكر هذا الشرط مع شرط آخر يعتمد الموقع ضابطاً ، وينصّ على أنّه لا يجوز أن يتقدّم كلمات الشرط والاستفهام ما يتّصل بها مباشرة بلا فصل . انظر : شرح الكافية ٢/٢٥٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قولك : إنّ من يأتيني آتيه ، وكان من يأتيني آتيه .... وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنك أعملت كان وإنّ ، ولم يسغ أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء ، فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه . ألا ترى أنك لو جئت بإن ومتى ، تريد إنْ إنْ ، وإنّ متى كان محالاً ، .... فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت . فمن ذلك قولك : إنه من يأتنا نأته »[1] .

- لا يجوز أن يعمل ما قبل «إنّ» وأخواتها فيما بعدها[2] ؛ لأنّ هذه الحروف إنّما دخلت لمعانٍ في الجملة المكوّنة من المبتدأ والخبر فينبغي أن يكون لهذه المعاني صدر الكلام فلا يقع قبلها فعلٌ مُعْمَل ولا مُلغىً [3] وإلاّ لأدّى ذلك إلى تسلّط عاملين على معمول واحد وكلّ عامل يطلب المعمول من جهة دلاليّة مخصوصة . كما أنّ الفعل لا يقتضي معناه التوجّهَ إلى ما بعد « إنّ » وأخواتها ، فلا يجوز أن نقول :

- كرهت زيدٌ قائم .

- أو سرّني زيدٌ قائمٌ .

أي كرهت هذا الحديث أو سرّني هذا الحديث[4] ، فما تتوجّه إليه « إنّ » وأخواتها لا يطلبه الفعل ولا يقتضيه ، بل الذي يطلبه ما شابهها في التوجّه والاقتضاء ككان وأخواتها أو ظنّ وأخواتها ، وهذه لا يمكن أن تتسلّط على معمولي « إنّ » لحصول التناقض بين المعاني التي تضيفها كلّ أداة منها .

---

[1] الكتاب ١/ ٧١-٧٢ .

[2] تشبه هذه القاعدةُ القاعدةَ السابقة إلا أنّنا رأينا الفصل بينهما لتتّضح صورة المسألة .

[3] انظر : السهيلي ، نتائج الفكر ، ٣٤٥ .

[4] تعدّ « أنّ » الأداة التي يتسلّط الفعل بواسطتها على معنى الجملة بعدها ؛ فيقال ، مثلاً : « بلغني أنّ زيداً منطلق » . يقول السهيلي في ذلك : « فأعملت الفعل في معمول معنوي ، وهو الحديث ؛ لأنّ الجملة الملفوظ بها حديث في المعنى ، وإنّما جاز هذا لامتناع الفعل أن يعمل فيما عملت فيه أنّ ، ولابدّ له من معمول فيه فتسلّط على المعمول المعنوي وهو الحديث » . نتائج الفكر ، ٣٤٥ . وفيه تفصيل للفرق بينها وبين أخواتها من حيث عمل ما قبلها في المصدر المكوّن منها ومن معموليها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ومن صور تسليط العامل على المعمول أو عدم تسليطه اعتماداً على المعنى ما يُعْرَف في النحو العربيّ بـ"التعليق" ؛ أي تعليق أفعال الظنّ واليقين عن أن تعمل فيما بعدها لفظاً . وهو أمر يعتمد خصوصيّةً دلاليّةً في بعض الحروف التي تدخل عليها "علم وأخواتها" ، والتي أشرنا إليها في النقطتين السابقتين أعلاه ؛ إذ ينصّ النّحاة على أنّ « كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر »[١] .

فالفعل المعلّق لا يمكن أن يتسلّط على مثل هذه العناصر في اللفظ ؛ للزوم وقوعها في صدر الجمل ، أمّا في المعنى فإنّه متشبّث بها متوجّه إليها ؛ « لأنّ معنى : علمت لزيدٌ قائمٌ : علمت قيام زيد ، كما كان كذا عند انتصاب الجزئين »[٢] . ولكنّ هذين الجزئين وأمثالهما امتنعا من أن يظهر عليهما أثر العامل في اللفظ وبقيا على الصورة الجُمليّة رعاية لأصل الحروف الداخلة عليهما ، وبقي التعلّق بين الفعل العامل وبينهما موجوداً في المعنى لاقتضاء معنى الفعل الارتباط بهما[٣] .

وبعد ، فهذه نماذج عامّة من صور العلائق بين العامل والمعمول مضبوطة بضوابط مستمدّة من المعنى ، ولا شكّ أنّ صور هذه العلائق في التراكيب المختلفة متنوّعة جداً ، وهي تخضع لمجموعة من الضوابط المحدّدة ينتمي بعضها إلى "المعنى" ويدخل بعضها الآخر في مجموعة الشروط التركيبيّة النحويّة الخالصة التي تنظّم حركة العناصر في الجملة انطلاقاً من مواقعها ووظائفها النحويّة وأدوارها المؤثرة في بناء الجملة وتشكيلها .

وإذا كانت كلّ نظريّة تسعى إلى تحقيق التناسق بين عناصرها ومقوّماتها

---

[١] الرضيّ ، شرح الكافية ٢٤٧/٢ . وانظر في سبب خروج (لم ، ولا ، ولن) عن هذه القاعدة : شرح الكافية ، أيضاً ، ١٦٢/١ .

[٢] الرضيّ ، شرح الكافية ٢٨١/٢ .

[٣] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وضوابطها ؛ فلا يكون هناك تعارض أو تناقض أو تضادّ بين مبدأ نظريّ عام تقوم عليه النظريّة وصورة تطبيقيّة مخصوصة تنتجها فإنّ نظريّة العامل النحويّ التي أقام عليها النّحاة وصفهم العربيّة وتحليلهم تراكيبها تبدو في كثير من صورها وقواعدها العامّة متماسكة محكمة البناء .

ولم تكن ، كما اتّهمها بعضهم ، قائمة على التمحّك والافتراضات البعيدة عن واقع اللغة ، مُغْرِقة في التمسّك بالتصوّرات المنطقيّة البحتة ، مُسْرِفة في تقديم القواعد المجرّدة على الأمثلة المستعملة ، متناسية أهمّ عنصر من عناصر اللغة ، وهو المعنى ؛ إذ اتُهِمَ النّحاة أنّهم في جريهم وراء نظريّة العامل أهملوا المعنى وأقاموا نظريّتهم على أصول نحويّة مجرّدة لا تنظر فيما يفرضه المعنى من قيود أو فيما يفتحه المعنى من قنوات تتجاوز صرامة القواعد الجامدة[1] .

إنّ التعامل مع النظريّة يختلف عن التعامل مع الظاهرة اللغويّة المدروسة ، فالأولى تسعى إلى تحقيق الضبط والإحكام ، وتشكيل القواعد المطّردة ، والنظر في المادّة اللغويّة على أنّها بناء متجانس لا يشذّ عنصر من عناصره عن القواعد التي تحدّد تشكيل صوره وصياغتها . أمّا الثانية فإنّها بناء مفتوح تتداخل فيه الضوابط وتكثر فيه الاستثناءات وتتعدّد فيه الصور المستعملة .

وقد وعى النّحاة هذا الفرق ، وأدركوا ما للّغة من طبيعة مرنة تستجيب لمتطلّبات الوظيفة الإبلاغيّة وضرورة التوافق مع المحيط الخارجي الذي يضفي عليها طابعاً من التنوّع المتجدّد دائماً[2] .

---

[1] انظر في شيء من هذا : محمّد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ٢٣٣-٢٤٨ . و مصطفى السنجرجي ، فلسفة النحو العربي بين الرفض والتأييد ، مجلة الحصاد ، ع١ ، السنة الأولى ، ١٩٨١ ، ١٠٠-١١٣ . وانظر كذلك : مقدّمة شوقي ضيف في كتاب : الردّ على النّحاة ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ . ومهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ط٢ ، دار الرائد العربي و بيروت ، ١٩٨٦ ، ٢٢٩-٢٣٤ .

[2] وقد اتّضح وعي النّحاة هذه الطبيعة المميّزة للغة في الفصل الثاني ؛ حيث عرضنا لصور كثيرة من صور اعتبار العوامل اللغويّة والخارجيّة في تشكيل بنية اللغة وطرق استخدامها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكنّهم في سعيهم لتحقيق الغاية من وضع النحو العربيّ محتاجون لأدوات نظريّة تضفي على وصفهم طابع التماسك ، وتركّز على الأصول المتولّد عنها كثير من الفروع التي تختلف فيما بينها في بعض الخصائص الذاتيّة ، ولكنّها تلتقي في ذلك الأصل العام الذي متى ما أدركه المتعلم استطاع أن يمسك بزمام العربيّة .

وهكذا أقام النّحاة نظريّتهم على فكرة العمل « عمل العناصر اللغويّة بعضها في بعض ، لا على وجه الحقيقة ، بل على وجه العلاقات المطّردة الثابتة بينها في تلازمها . والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخليّ أعانهم على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلّق به »[١] .

ولا يعني ذلك الادّعاء بأنّ نظريّة النحو العربيّ التي قامت على فكرة العمل خالية من العيوب تماماً ، متناسقة في ضوابطها وأصولها ؛ ففي بعض المواقع المخصوصة من بناء النظريّة تقع بعض الإشكاليّات التي تحتاج إلى دراسة وحلول منهجيّة ، ولا أعتقد أنّ هذا ممكنٌ إلا بعد دراسة التراث النحوي دراسة تصنيفيّة دقيقة[٢] .

إنّ الأسئلة التي تفرض نفسها في هذا المقام متعدّده منها على سبيل المثال :

-هل كانت الضوابط المختلفة التي وجّهت بناء النظريّة النحويّة القائمة على فكرة العمل متناسقة فيما بينها ؟

- وعندما يحدث تعارض بين ضابطين مختلفين (كالضابط الدلالي والضابط النحوي المتمثّل في الموقع أو العلائق التركيبيّة ...) فأيّهما الذي يؤخذ به في

---

[١] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ، ٣٤ .

[٢] انظر في بعض هذه الإشكاليّات : عبدالقادر المهيري ، دور الإعراب ، أشغال ندوة اللسانيّات واللغة العربيّة ، ديسمبر ، ١٩٧٩م ، الجامعة التونسيّة مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، ٥٩-٦٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التقعيد والوصف ؟

- وهل كانت القاعدة الواحدة تقوم على ضابط مخصوص في موقع معيّن وتعتمد ضابطاً آخر في موقع آخر ؟

- وهل يعني ذلك تناقضاً في الوصف والتفسير أو تعمّقاً في النظر يعطي لكلّ موقع من مواقع البناء النظريّ ما يناسبه ويتوافق مع شروطه المختلفة ؟

- وهل كان ضابط المعنى في بناء النظريّة النحويّة عند النّحاة القدامى يتقدّم على غيره من الضوابط بشكل مطّرد ثابت كما يُفْهَم من بعض أصولهم العامة ؛ كقول المبرّد : " كل ما صلح به المعنى فهو جيّد وكل ما فسد به المعنى فمردود " ؟

لا شكّ أنّ الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تحتاج إلى دراسة تفصيليّة متعمّقة لنظريّة العامل بكافّة صورها وضوابطها وقواعدها وأصولها ، تقوم على استخراج تلك الأصول والضوابط العامّة وربطها بالصور التركيبيّة المنبثقة عنها ، ثمّ تصنيفها اعتماداً على طبيعة الضابط (صوتي ، صرفي ، نحوي ، دلالي ..) ، ثم المقابلة بينها وفهرستها بشكل يوضّح موقع كلّ ضابط منها في مقابل الضوابط الأخرى ودرجة تَقَدّمه عليها أو تأخره عنها ، ومدى التناسق بينها ، ودرجة التعارض ، إن وجدت ، بين ما يفضي إليه كل ضابط من نتائج وقواعد عامّة .

وعليه ، فإنّ منزلة المعنى في بناء النظريّة النحويّة لن تتحدّد بوضوح ودقّة إلا بمقارنته بغيره من الضوابط ، ولكنّنا نستطيع ، بناء على ما سبق عرضه ، أن نقرّر مبدأ عاماً ينصّ على أنّ :

* العلاقة بين العامل والمعمول في بنية النظريّة النحويّة قامت في أهمّ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محاورها وأبعادها العامّة على مراعاة المعنى والأبعاد الدلاليّة للعناصر المختلفة في التركيب المرتبطة فيما بينها بعلاقة العمل النحوي .

وأنّ هذه البنية النظريّة ، وإن قامت على أساس نحوي وظيفيّ خالص ، لم تكن بنية فارغة مجرّدة ، بل كانت تستجيب لشروط المستوى الدلالي بمختلف عناصره ، وتُنْتِج من تداخل الشروط النحويّة والدلاليّة معادلة لغويّة تتوافق فيها الأصول والضوابط اللغويّة المختلفة .

ويكفي في هذا المقام أنْ نستدلّ على منزلة المعنى في تحديد العلاقة بين العامل والمعمول بنصٍّ لابن جنّي يوجّه فيه القارئ إلى الأصول التي يجب أن يتّبعها في توجيه إعراب العناصر في التركيب[1] عندما تتخالف أصول المعنى وقواعد النحو ؛ إذ يقول : « هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ، ويلم كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطاف النظر فيه . وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه . فمتى اعتورا كلاماً مّا أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب »[2] .

ويقول أيضاً : « ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مر بك شيء من هذا من أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ،

---

[1] وتوجيه الإعراب أو تحديده هو إخراج العلاقة بين العامل والمعمول من حيّز التجريد والعموميّة إلى حيّز التطبيق والخصوصيّة المرتبطة بتركيب بعينه ، فالعلاقة بينهما وثيقة ؛ فالثاني من نتاج القواعد والضوابط التي بُنِي عليها الأوّل . وإن كان في الثاني اعتبارلخصوصيّة التركيب وعلاقته بالسيّاق اللغوي وغير اللغوي اللذيْن يؤثّران في توجيه الإعراب كما رأينا في المبحث الثالث من الفصل الثاني إلا أنّ خيط الاتّصال بينهما لا ينقطع .

[2] ابن جنّي ، الخصائص ، ٢٥٥/٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذّ شيء عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسر نحو قولهم : " ضربت زيداً سوطاً " أن معناه : "ضربت زيداً ضربة بسوط" . وهو -لا شك - كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف . ولو ذهبت تتأول ضربته سوطاً على أن تقدير إعرابه : ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير ، وأستغفر اللّه ذنباً ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ؛ أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا - لعمري - معناه ، فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف »[١].

إنّ المعنى يفرض وجوده بقوّة في ضبط بنية النظريّة النحويّة وتشكيل أصولها ، ولكنّه ليس الضابط الوحيد ، فهناك ضوابط أخرى مستمَدّة من مستويات اللغة المختلفة ، والإشكال الذي يواجه الباحث هو تحديد المواقع التي يتقدّم فيها ضابط مخصوص على بقيّة الضوابط ، وتعيين الأسباب الثاوية وراء ذلك . فالنحو العربي بحاجّة ماسّة إلى دراسة تستخلص الصالح من مقولاته وأصوله وتعيد صياغتها في قالب جديد يبيّن أبعادها في صورة واضحة ومفهومة .

فمن أهمّ هذه الضوابط التي تحتاج إلى دراسة تفصيليّة دقيقة ، لأنّها تقع في موقع يقابل " المعنى " وقد تتعارض معه أحياناً ، ما يُعرف في النحو العربي بقوانين الصناعة ، وقد أشار ابن هشام إلى هذا النوع من الضوابط في الفصل الخامس من كتابه " مغني اللبيب " وهو يبيّن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ؛ إذ يقول في الجهة الثانية : « أن يراعي المُعْرِبُ معنى

---

[١] ابن جنّي ، الخصائص ، ٢٨٣/١-٢٨٤ ، وفي النّص إشارة إلى افتراق العلائق الدلاليّة بين العناصر في النصّ عن العلائق التركيبيّة ، وأنّه أمرٌ منظورٌ إليه مراعىً ، ومن واجب النحوي أن يحقّق في نظريّته التوافق والتلازم بين المستويين بوسائل عمليّة لا تتجاهل قوانين المعنى ، ولا تتجاوز قواعد التركيب . ولعلّ هذا النصّ يضع أمامنا قاعدة عامّة للحالات التي تتعارض فيها قواعد المستويين توجّهنا إلى أصول الترجيح والتفسير .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صحيحاً ، ولا ينظر في صحّته في الصناعة »[١] . كما أنّ ابن يعيش ذكر جانباً من هذه القضيّة وهو يفصّل القول في باب الاشتغال ؛ إذ يقول ، في سياق الردّ على الكوفيين الذين يقولون إنّ الاسم في باب الاشتغال منصوب بالفعل بعده ، وإن كان قد اشتغل بضميره ؛ لأنّ ضميره ليس غيره « وهو قول فاسد ؛ لأن ما ذكروه ، وإن كان من جهة المعنى صحيحا فإنه فاسد من جهة اللفظ ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ ، وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غيران من جهة اللفظ ، وهذه صناعة لفظية ، وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعدّيه الى ضميره واشتغاله به فلم يجز أن يتعدى الى آخر ؛ والذي يدل أنه منتصب بفعل مُضْمَر غير هذا الظاهر أنك قد تقول : « زيداً مررت به » فتنصب " زيداً " ولو لم يكن ثَمّ فعل مُضْمَر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف جر »[٢] .

وواضح أنّ مثل هذه الضوابط لها أهميّتها في بناء نظريّة النحو العربي وتوجيه القول فيها ، وهكذا نصل إلى الموقع الذي يحتاج الباحث فيه إلى رصد مواقع هذه الضوابط وتحديد العلائق بينها وعقد المقارنة بين أدوارها المختلفة ، وهذه مرحلة تالية من الدراسة ، يجب أن تسبق بدراسات تستخرج تلك الضوابط وترسم صورتها وتحدّد أدوارها ليستنى لنا ، بعد ذلك ، النظر فيها مجتمعة .

---

[١] مغني اللبيب ، ٦٩٨ .

[٢] شرح المفصّل ٢/٣١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني : في منهج النظريّة

القياس والتعليل

ذكرتُ في مقدّمة هذا الفصل أنّ القياس والتعليل يعدّان من عناصر المنهج الذي اعتمده النّحاة في وصف العربيّة وتقعيد قواعدها ، وأنّهما مسبوقان بعنصر آخر مهمّ من عناصر المنهج ، وهو السّماع .

وذكرت ، كذلك ، أنّ السّماع هو الخطوة الإجرائيّة الأولى التي يُستعان بها لتكوين معطيات المادّة المدروسة ، و كان من أهمّ ما اشترط فيه النّحاة أن تخرُج المادّة التي يكوّنها عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة[١] ؛ ليتسنّى لهم ، بعد ذلك ، اتّخاذ المادّة التي تكوّنت لديهم أساساً يُقاس عليه غيرُه ، وهو أمرٌ منهجيّ فرضته « قدرة اللغة على أن تتبنّى ما يُصاغ في أشكالها من أنماطٍ قد تنزاح في انتظامها عن السّنن المطّردة لديها »[٢] .

أمّا القياس فهو نوعان :

– الأوّل « حمل غير المنقول على المنقول لأنّه في معناه ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم »[٣] . وقد استند هذا النوع من القياس على السّماع استناداً كليّاً ؛ فهو يمثّل « تعميماً لنتيجة الاستقراء على المجموع الذي استقرئت منه »[٤] .

---

[١] انظر : ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السوريّة ، ١٩٥٧ ، ٤٥ .

[٢] عبدالسلام المسدّي ، اللسانيّات وأسسها المعرفيّة ، ١٦٥ .

[٣] ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، ٤٥ .

[٤] محمّد عابد الجابري ، بنية العقل العربي ، ١٥١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والضابط المعتمَدُ في هذا النوع من القياس هو المعنى ؛ لأنّه « لمّا كان غيرُ المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه »[١] . وواضح أنّ المعنى المعوّل عليه هنا هو المعنى الوظيفي ، أي المعاني النحويّة كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة ... الخ .

فصورة القياس في هذا النوع تمثّل « معياراً لميز الخطأ من الصواب بالنظر إلى المطّرد من كلام العرب أو (تعبّر عن) تلك الأحكام التي تُستخلص من القواعد المستنبطة وتتّفق أو تختلف مع المسموع »[٢] .

- أمّا الثاني فهو « في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : « هو حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع » ، وقيل : « هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع » ، وقيل : « هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع » . وهذه الحدود كلّها متقاربة »[٣].

وهذا النوع من القياس هو الذي يُعتمَد في ترتيب معطيات المادّة التي كوّنها السماع ، وهو يقوم على مبدأ نظريٍّ صحيح تقبله المناهج العلميّة وتعمل به ؛ فالنحو نظام مخصوص له قوانينه المطّردة التي يمكن أن يتمثّلها الباحث في هيئة أطر عامّة وأصول كليّة ؛ لأنّ النحو ، في صورته المجرّدة ، نظام مغلق يقوم على علاقات مخصوصة لها صور محدودة .

وهذه الخصوصيّة في النظام النحوي تسمح ، بل توجب ، أن يُخْرِجَ الباحثُ معطياتِ البحث فيه من التعدديّة والتنوّع إلى الشمول والتوحّد قدر الإمكان ؛

---

[١] ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، ٤٥-٤٦ .

[٢] عطا محمد محمود موسى ، مناهج الدرس النحوي في العامل العربي في القرن العشرين ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنيّة ، عمّان ، الأردن ، ١٩٩٢ ، ١١٣-١١٤ .

[٣] ابن الأنباري ،لمع الأدلّة في أصول النحو ، ٩٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حتى يتسنّى له أن يرسم صورة دقيقة لطبيعة العلاقات القائمة في هذا النظام .

ويبدو أنّ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي قد هجس بشيء من هذا ؛ إذ ورد أنّ يونس بن حبيب سأله : « هل يقول أحد الصُّويق ؟ يعني السّويق . قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس »[١] ؛ فهو يفرّق بين نوعين من الظواهر المدروسة في العربيّة : نوع يقوم على الضوابط والقوانين الجامعة ، ونوع آخر يقوم على الاستظهار واعتماد السماع دون أن يخضع لقواعد عامّة تحكمه[٢] .

ويعدّ النحو من النوع الأول الذي يمكن ضبطه بأحكام عامّة تطّرد في كثير من عناصره ووجوهه وظواهره ، فيسهل قياس بعضها على بعض وضمّ بعض صورها المختلفة إلى بعض اعتماداً على مبدأ عام يجمعها .

وهكذا أصبح القياس النحوي وسيلة منهجيّة يستعان بها لإخراج المادّة المجموعة من صورتها المشتّتة المتنوّعة إلى صورة منظّمة تقوم على أبعاد كليّة يمكن السيطرة عليها وتحليلها ووضع قواعد تصفها وتفسّرها .

ويقوم القياس النحويّ (وقياس الفقهاء والمتكلمين بصورة عامّة) على مبدأ عام يوجّهه ويحدّد العلائق بين عناصره ، وهو مبدأ المشابهة الذي يحرّك عمليّة ترتيب المعطيات في كليّات عامة تنضوي تحت ظواهر تمثّل جوانب مهمّة في المادة المدروسة ؛ فهو « يستدعي أمرين يضاف أحدهما إلى الآخر بنوع من المساواة ، إذ تقول العرب : لا يقاس فلان إلى فلان في عقله ونسبه ، وفلان يقاس إلى فلان ،

---

[١] ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ١/١٥ .

[٢] انظر : منى الياس ، القياس في النحو ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ١١ . ومحمّد خير الحلواني ، المفصّل في تاريخ النحو العربي ٢، ١٤٧ . والذي يبدو من النصّ السابق أنّ الحضرمي يقصد بالقياس النوع الأوّل ، وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في حكمه ، ولكن هذا لا يمنع أن يُستشهد بمقولته للدلالة على طبيعة الدرس النحوي وحاجته للقياس والضوابط المطّردة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهو عبارة عن معنى إضافيّ بين شيئين »[١] .

وتختلف المشابهة بين الأصل والفرع في طبيعتها ؛ فهي تعتمد المعنى أحياناً ، واللفظ أحياناً أخرى ، كما ترتكز في بعض الصور على الموقع ؛ فكثير من العناصر التي تقع في موقع نحويّ واحد يقاس بعضها على بعض اعتماداً على هذا التبادل في المواقع النحويّة ذاتها .

ويجدر بنا قبل أن نبيّن دور المعنى في توجيه عمليّة القياس النحوي أن نعرض لبعض الخصائص المهمّة التي تحدّد طبيعته :

- يتكوّن القياس النحوي من أربعة عناصر رئيسة ؛ هي : أصل وفرع وعلّة وحكم[٢] .

و" الحكم " أهمّ هذه العناصر ؛ لتوقّف الثلاثة الباقية عليه ودورانها في فلكه . ويُمْكِن أن نعرِّفَ الحكمَ بأنّه ظواهر عامّة أو خصائص كليّة لاحظها النّحاة في معطيات المادّة المدروسة ، وتنبّهوا لأهميّتها في وصف العربيّة وتقعيد قواعدها فجرّدوها في هيئة أحكام تُسْتَخْدم في امتحان مفردات اللغة المختلفة من حيث استجابتها لها أو مخالفتها إيّاها ، ومن خلال هذه الاستجابات أو المخالفات تصنَّف العناصر ضمن مجموعات مخصوصة تنضوي تحت حكم معيّن من تلك الأحكام .

ومن أهمّ الأحكام التي جرّدها النّحاة : الإعراب ، والمنع من الصرف ، والبناء ، والعمل ، والتصرف في العمل ..... الخ . فالحكم « يشبه أن يكون فكرةً

---

[١] أبوحامد محمّد الغزالي ، المستصفى من علم الأصول، المكتبة التجاريّة ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ٢٢٩/٢ . وانظر في الخصائص الجامعة بين القياس النحوي والفقهي : محمّد عابد الجابري ، بنية العقل العربي ، ١٣٨ .

[٢] ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، ٩٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجرّدةً أو صورةً ذهنيّةً تتمثّل هي وما يتفرّع عنها في تطبيقاتها المشخّصة »[١] .

أمّا الأصل فهو ما يستحقّ الحكم بذاته ؛ لتضمّنه من الخصائص (الدلاليّة أو التركيبيّة أو الصرفيّة) ما يؤهّله لذلك ، ولهذا قيل في تعريفه : « هو ما يُبْنى عليه غيره »[٢] ؛ لأنّ الحكم ، في حقيقة الأمر ، من لوازم الأصل وخصائصه التي يُعْرَف بها ، وقد ينتقل إلى غير الأصل لعلّة ، فيصبح " غير الأصل " ، وهو الفرع ، مبنيّاً عليه .

وانطلاقاً من تعريف الأصل نستطيع أن نعرّف الفرع بأنّه ما يستحقّ الحكم لمشابهة بينه وبين الأصل ، ولذلك قيل في تعريفه « الفرع خلاف الأصل وهو اسم لشيء يبنى على غيره »[٣] .

أمّا العلّة فهي ما يجعل الحكم ينسحب من الأصل إلى الفرع ، ولابدّ أنْ تقوم العلّة على نوع من المشابهة بين الأصل والفرع يسوّغ انتقال الحكم من الأوّل منهما إلى الثاني ، وهو ما أشرنا إليه آنفاً .

ولا يقتصر استخدام التعليل في النظريّة النحويّة على تفسير انتقال حكم الأصل إلى الفرع ، أو قياس الفرع على الأصل ، فهذا نوع واحد من التعليل يرتبط بالقياس خاصّة ، أمّا الأنواع الأخرى فسنعرض لها بعد الانتهاء من الحديث في القياس .

- قسم النّحاة القياس ثلاثة أقسام :

---

[١] منى الياس ، القياس في النحو ، ٣٢ .

[٢] الجرجاني ، التعريفات ، ب ط، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ٢٨ .

[٣] السابق ، ١٧٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* الأوّل – قياس العلّة : وهو حمل الفرع على الأصل « بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل ؛ كحمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلّة الإسناد »[١] .

* والثاني – قياس الشبه : وهو « أن يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل ؛ وذلك مثل أن يُدَلّ على إعراب الفعل المضارع بأنّه يتخصّص بعد شياعه كما أنّ الاسم يتخصّص بعد شياعه فكان مُعْرَباً كالاسم ..... وليس شيءٌ من هذه العلل في هذه الأقيسة العلةَ التي وجب لها الإعراب في الأصل لأنّ العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنّما هي إزالة اللبس ..... »[٢] .

* والثالث – قياس الطّرد : وهو « الذي يوجد معه الحكم وتُفْقَد الإخالة (أي المناسبة) في العلة »[٣] ؛ كتعليل بناء " ليس " بعدم التّصرف .

والأوّل هو أقوى أنواع القياس ، بل إنّ بعض النّحاة لا يحتجّون إلا به ، ولذلك جعلوا من شروط العلّة أن تكون هي الموجِبة للحكم في المقيس عليه ، وبناء على هذا الأصل رفض ابن مالك تعليل البصريين إعرابَ المضارع لمشابهته الاسم في حركاته وسكناته .... وجعل ذلك لتعدّد المعاني الطارئة عليه والتي لا يميّزها إلا الإعراب ؛ « فإنّك تقول : لا تأكل السّمك وتشرب اللبن ، فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الأوّل فقط والثاني مستأنف ، ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأوّل ، وتنصبه إن أردت الثاني ، وترفعه إن أردت الثالث »[٤] .

---

[١] ابن الأنباري ،لمع الأدلّة في أصول النحو ، ١٠٥ .

[٢] السابق ، ١٠٧ .

[٣] السابق ، ١١٠ .

[٤] السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، ط٢ ، دار المعارف العثمانيّة ، حيدر آباد ، ١٣٥٩هـ ، ٥٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا يعنينا ، كثيراً ، التفصيل في الفروق بين أنواع القياس ، وأيّها المعتبر في نظر النّحاة ؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يخرجنا عن موضوع البحث ، وهو دراسة العلاقة بين المعنى ضابطاً والقياس وسيلةً من وسائل المنهج المستخدم في تجريد القواعد وصياغة الأصول العامّة لنظريّة النحو العربي .

إنّ دور المعنى في توجيه القياس يكمن في مفهوم المشابهة بين الأصل والفرع ؛ وهو المفهوم الذي يُتّخذ أساسًا للعلّة ؛ فيُعَلَّل انتقال الحكم من الأصل إلى الفرع بالمشابهة بينهما ، سواء أكانت مشابهةً في الحكم أم مشابهة من وجه آخر تسوّغ انتقال الحكم بينهما . وفي هذا يقول ابن يعيش : « إنّ الشيء إذا أشبه الشيء أُعْطِي حكماً من أحكامه على حسب قوّة الشبه »[١] .

ولا يعني ذلك أنّ المشابهة مقياس مطلق يُسَوِّغُ عمليّة القياس النحوي وانتقال الأحكام من الأصول إلى الفروع ؛ فليس « كلّ شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر ، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ... »[٢] .

والشبه ، كما قلنا ، قد يكون في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معاً ، وقد جرّد ابن هشام هذا الأمر في هيئة أصل من الأصول العامّة التي يصدُرُ عنها النّحاةُ في تفسير كثير من الظواهر التي قد تبدو متباينة ؛ إذ يقول في القاعدة الأولى من الأمور الكليّة التي يتخرّج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئيّة : « قد يُعْطى الشيء حكم ما أشبهه : في معناه ، أو في لفظه ، أو فيهما »[٣] .

فالمعنى ، إذن ، من ضوابط القياس ومن المعايير المعتبرة في جمع عناصر

---

[١] شرح المفصّل ، ٥٨/١ .

[٢] السابق ، الصفحة نفسها .

[٣] ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ٨٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

متفرّقة مختلفة في حكم عام يضمّها . ولعلّ في الاستعانة بالأمثلة التالية توضيحاً لذلك :

-*الحكم* : الاستثناء المفرّغ .

- *الأصل* : وقوعه في النفي ←(وما محمّد إلا رسولٌ)[١]

- *الفرع* : وقوعه في غير النفي ←(وإنّها لكبيرة إلا على الخاشعين)[٢]

(ويأبى اللّهُ إلا أن يتمَّ نوره)[٣]

(فهل يُهْلَك إلا القوم الفاسقون)[٤]

- *العلّة* : لأنّ " غير النفي " في الصور السابقة وما يشابهها في معنى النفي فمعنى " وإنّها لكبيرة " " لا تسهل " ، ومعنى " يأبى " " لا يريد " ، ومعنى " فهل يُهْلَك " " لا يُهْلَك " [٥] .

- *الحكم* : العمل في الحال .

- *الأصل* : الفعل ←جاء زيدٌ راكباً .

- *الفرع* : غير الفعل ← " هذا لك كافياً "

(هذا بعلي شيخاً)[٦] .

---

[١] آل عمران ١٤٤ .

[٢] البقرة ٤٥ .

[٣] التوبة ٣٢

[٤] الأحقاف ٣٥ .

[٥] انظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٨٨٦ -٨٨٧ .

[٦] هود ٧٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- *العلّة* : لأنّ " غير الفعل " في الصور السابقة ومايماثلها في معنى " الفعل " فمعنى " هذا لك " " هذا تملكه " ، ومعنى " هذا بعلي " " انتبه له " لما في اسم الإشارة من معنى التنبيه[١] ، فما كان في معنى الفعل ، وهو « ما يُستَنْبَطُ منه معنى الفعل ولا يكون في صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه ... وحرف النداء نحو : يا ربّنا منعِماً ... »[٢]، يجوز أن يعمل في الحال للمشابهة المعنويّة المذكورة .

- *الحكم* : تقدّم المعمول (أو معمول المعمول) على العامل .

- *الأصل* : الفعل .

- *الفرع* : غير الفعل ---> " أنا زيداً غير ضاربٍ " .

- *العلّة* : لأنّه في معنى " أنا زيداً لا أضرب " ، « ولولا ذلك لم يجز ؛ إذ لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يتقدّم معموله ، لا تقول : " أنا زيداً أوّل ضاربٍ ، أو مثل ضارب ..... ولو قلت : " جاءني غير ضاربٍ زيداً " لم يجز التقديم ؛ لأنّ النافي هنا لا يحلّ مكان " غير " »[٣] .

فهذه أمثلة جزئيّة تبيّن كيف استخدم النّحاة مبدأ المشابهة في المعنى في قياس بعض العناصر على بعض في أحكام مخصوصة محدّدة . فإذا خرجنا من حيّز التطبيق الجزئي إلى مجال التنظير العام وجدنا مبدأ المشابهة في المعنى يحتّل

---

[١] انظر : المقتضب ٣٠٧/٤ .

[٢] الرضي ، شرح الكافية ، ٢٠١/١ . وفي الصفحة نفسها تفصيل دقيق لأنواع العوامل التي تعمل في الحال لمشابهتها الفعل في المعنى ، وذكر لعناصر أخرى تشابه الفعل في المعنى ولا تعمل في الحال وتعليل ذلك .

[٣] ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٨٨٥-٨٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

موقعاً مركزياً في بناء النظريّة النحويّة ؛ إذ يعتمده النّحاة بشكل مطّرد في بيان العوامل وتعليل عملها والتمييز بينها من حيث التصرّف في العمل .

وقد بيّنّا في المبحث السابق كيف مثّل مفهوم " الاقتضاء " أو " التشبّث " دوراً مهمّاً في توضيح فكرة العمل وتصوير العلاقة بين العامل والمعمول . وسنعرض في هذا الموضع لجانب آخر يعوّل فيه أيضاً على المعنى في ترتيب العوامل وبيان العلائق الدلاليّة بينها وماينبني على ذلك من قواعد وأصول .

وربما كان في عرض المسألة في جدول تصنّف فيه بعض العوامل توضيح لها بشكل يسهل معه مقارنة العوامل والانتقال بينها حسب قوّة الشبه التي تربط الفروع بالأصل :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحكم	الأصل	الفرع	العلـــة
العمل	الفعل		لأنّ في دلالته ما يقتضي ارتباطه ارتباطاً مخصوصاً بعدد من العناصر (وقد ذكر سابقاً)
		اسم الفاعل	لأنّه يجري مجرى الفعل في معناه .
		صيغ المبالغة	لأنّ المقصود منها إيقاع الفعل مع المبالغة فيه فشابهت الفعل في معناها .
		اسم المفعول	لأنّه يشبه الفعل المبني للمجهول في اللفظ والمعنى .
		المصدر	لأنّه فيه معنى الفعل فعمل عمله .
		الصّفة المشبّهة	لأنّها شُبّهت باسم الفاعل في المعنى .

ويحسن بنا ، زيادة في التوضيح والتوثيق ، أن نجتزئ نصوصاً دالّة على التفات النّحاة إلى المشابهة في المعنى ، واتّخاذها معياراً يوجّه حركة العوامل في الجمل ويحدّد طبيعة العلائق التركيبيّة بينها وبين معمولاتها .

يقول سيبويه في عمل اسم الفاعل : « هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في يفعل كان نكرة منوّناً : وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً .... »[١] .

ويبيّن كيفيّة انتقال صفة القدرة على العمل من اسم الفاعل إلى صيغ المبالغة منه ، فيقول : « وإنّما جاز في التي بُنِيَت للمبالغة لأنّها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد »[٢] .

ويسير على النهج نفسه من ملاحظة الشبه المعنوي بين الفعل ومصدره فيقرّر أنّ المصدر يعمل عمل فعله بسببٍ من ذلك فيقول : « هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبتُ من ضربٍ زيداً ، فمعناه : أنّه يضرب زيداً ...»[٣] .

أمّا الصفة المشبّهة فقد أدرك خصوصيّتها واختلافها عن سائر العناصر المذكورة أعلاه ، فقال فيها : « هذا باب الصّفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع ، فإنّما شُبّهت بالفاعل فيما عملت فيه ...»[٤] .

وهكذا تُرَتّبُ العوامل ترتيباً تنازلياً بحسب قوّة الشبه بينها وبين الفعل ، إذ هو الأصل في العمل ، ويبدو أن المشابهة في المعنى تتقدّم ، في كثير من الأحيان ، على المشابهة في اللفظ ، وهذا أمر طبيعي ؛ فالمشابهة في المعنى تؤدّي إلى التقارب بين العنصريْن المتشابهيْن فيما يقتضيه ذلك المعنى فيهما ، والاقتضاء المعنوي من أهمّ الأسباب الداعية إلى ارتباط العنصر المقتضي بعناصر

---

[١] الكتاب ١/١٦٤ .

[٢] الكتاب ١/١١٧ .

[٣] الكتاب ١/١٨٩ .

[٤] الكتاب ١/١٩٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أخرى تلبّي حاجته المعنويّة فترتبط به بعلائق تركيبيّة مخصوصة ، وهذا أمر وضحنّاه في المبحث السابق .

وكتاب سيبويه يمتلئ صوراً غنيّة تفسّر العلائق التركيبيّة القائمة على مفهوم العمل بربطها بالعلائق الدلاليّة بين العناصر واتّخاذ هذا الأمر قاعدة في بناء بعض التراكيب على بعض لأنّها تتشابه في حاجتها الدلاليّة أو اقتضائها معنىً مخصوصاً ، فمن ذلك ، مثلاً ، قوله في باب من " التمييز " : « وأمّا قولهم : داري خلف دارك فرسخاً ، فانتصب لأنّ " خلف " خبر للدار ، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى ، فلمّا قال : " داري خلف دارك " أبْهَمَ ، فلم يُدْرَ ما قدر ذاك ، فقال : فرسخاً وذراعاً وميلاً ، أراد أن يبيّن . فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب كما عمل : " له عشرون درهماً " في الدرهم ، كأنّ هذا الكلام شيء منوّنٌ يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو ، كما كان : " أفضلهم رجلاً بتلك المنزلة »[1] .

ثمّ انظر إليه كيف يفسّر عمل " العشرين " في الدرهم مشبّهاً إيّاها باسم الفاعل ، محترساً من عدم إطلاق الحكم في التشبيه مقيّداً إيّاه بقيود تتوافق وما تقتضيه دلالة اللفظ (العشرين) في معموله . يقول في ذلك : « كما أنّ " عشرين " لا تَصَرّفُ تصرّفَ الأسماء التي أُخِذَت من الفعل وكانت بمنزلته ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشُبّهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهماً ؛ لأنّه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترِد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بُيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ، إذا قلت : " هذا ضاربٌ زيداً " ؛ لأنّ " زيداً " ليس من صفة الضارب ، ولا محمولاً على ما حُمِل عليه الضارب »[2] .

---

[1] الكتاب ٤١٧/١ .

[2] الكتاب ١٣١/٢ . ولو تتبّعنا نصوص الكتاب التي تفسّر عمل العناصر اللغويّة بعضها في بعض لرأينا أنّ مفهوم " الاقتضاء " الذي عرضنا له في المبحث السابق ، ومبدأ المشابهة (في المعنى خاصّة وما يترتّب عليه من مشابهة في الاقتضاء) يمثّلان أصلين رئيسين قامت عليهما تفسيرات أبي بشر لطبيعة العلائق التركيبيّة بين العناصر اللغويّة وضوابطها في العربيّة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد وضّح ابن جنّي قوّة الشبه المعنوي وتقدّمه على الشبه اللفظي في عمليّة القياس في باب من خصائصه قال فيه : « باب في مقاييس العربية ، وهي ضربان : أحدهما معنوي والآخر لفظي . وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة ، **فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي** ، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً .... ، والثمانية الباقية كلها معنوية ؛ كالتعريف ، والوصف ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك . فهذا دليل . ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ..... »[١] .

ويقول في ذلك أيضاً : « واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه ؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن «إن» من قوله[٢] :

ورَجٍّ الفتى للخيْرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِ خيراً لا يزال يزيد

فإنك قائلٌ : دخلت على «ما» – وإن كانت «ما» ههنا مصدرية – ؛ لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكّد بإن من قوله[٣] :

ما إنْ يكادُ يخلّيهم لوِجهتِهم تَخالج الأمر إن الأمر مشترك

وشبه اللفظ بينهما يصيرّ «ما» المصدرية إلى أنها كأنها «ما» التي معناها النفي ؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق « إن » بها.

---

[١] ابن جنّي ، الخصائص ١٠٩/١ .

[٢] هو المعلوط بن بدل القريعيّ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٢/٤ . وانظر : مغني اللبيب ٢٨ ، وخزانة الأدب

[٣] وهو زهير بن أبي سلمى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالمعنى إذاً أشْيَعُ وأسْيَرُ حُكماً من اللفظ ؛ لأنّكَ في اللّفْظِيِّ مُتَصَوِّرٌ لحالِ المعْنَوِيِّ ، ولسْتَ في المعْنَوِيِّ بمُحْتاجٍ إلى تَصَوُّرِ حُكْمِ اللّفْظِيِّ . فاعرف ذلك »[1] .

فالتشابه في المعنى بين العناصر اللغويّة يؤدّي إلى التشابه في نوعيّة العلائق التركيبيّة التي تقبلها تلك العناصر ؛ لأنّ طبيعة العلائق التركيبيّة التي تربط عنصراً ما بغيره من العناصر مُقَيِّدةً ، إلى درجة معيّنة ، بمعنى ذلك العنصر والأبعاد الدلاليّة التي يعبّر عنها ، وهذا ما عرضنا لجانب منه في المبحث السابق .

ولكنّ لعلميّة القياس هذه جوانب أخرى تعتمد ، أيضاً ، مفهوم المشابهة بين العناصر اللغويّة ، وتتّخذ منه أساساً في صوغ بعض الأصول المهمّة في نظريّة النحو العربيّ ، نذكر منها على سبيل المثال الأصول التالية :

* *الأوّل -لا يأخذ الفرع كل أحكام الأصل*[2] :

وذلك لأنّهما لا يتساويان تماماً في المعنى (أو في اللفظ) فهما يلتقيان من وجه ويفترقان من وجه آخر ، فالالتقاء أو التشابه يعطي للفرع حكم الأصل في ظاهرة مخصوصة ، والاختلاف يمنع الفرع أن يأخذ كلّ ما للأصل من مزايا في ذلك الحكم ، ولذلك قال سيبويه : « وقد يشبّهون الشيءَ بالشيءِ وليس مثله في جميع

---

[1] السابق ، ١/١١٠ .

[2] عبّر المتأخرون عن هذا الأمر بقولهم : " الفروع تنحطّ عن الأصول " انظر ، مثلاً ، ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١/٦٠ ، ٦٧ ، ١٧٦ ، ٢٢٩ ، ٢٦٧ . أمّا المتقدّمون فقد وردت المسألة عندهم في سياقاتها الجزئيّة القائمة على عقد المقارنات بين المتشابهيْن والبحث عن أوجه الاختلاف بينهما من خلال التراكيب والنصوص من دون أنْ يجرّدوا لها أصلاً مخصوصاً . ولعلّ في هذا إشارة إلى أنّ التأثّر بالمقولات المنطقيّة والأفكار الفلسفيّة ظهر متأخراً في تاريخ النحو العربي . كما أنّ هذه المسألة ومثيلاتها تبيّن حاجة النحو العربي إلى دراسات متنوعّة تتابع مقولاته المختلفة وما طرأ عليها من تطوّرات غيّرت أو طمست بعض الأصول اللغويّة التي أسست عليها ، وتربط هذا كلّه بظروف العصر الثقافيّة والفكريّة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أحواله »[١] .؛ فمن ذلك ، مثلاً ، " ما " المشبّهة بليس فهي لا تعمل عملها إلا بشروط ، منها ألا يتقدّم خبرها على اسمها ، وألا تنتقض بإلا[٢] .

وقد نتج عن هذا الأصل بعض المسائل الخلافيّة في نظريّة النحو العربي ؛ كالخلاف في وجوب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ؛ كما في قولهم : " زيدٌ هندٌ ضاربته هي " ؛ فقد ذهب البصريّون إلى ضرورة إبراز الضمير في اسم الفاعل في مثل هذه الحالات ؛ « لأنّ اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في تحمّل الضمير ، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمّل الضمير ، وإنّما يُضمَر فيما شابه منها الفعل ....فإذا ثبت أنّ اسم الفاعل فرعٌ على الفعل فلا شكّ أنّ المشبّه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء ....»[٣] .

ومن ذلك ، أيضاً ، الخلاف في تقدّم معمول اسم الفعل عليه ؛ فقد ذهب البصريّون إلى منع ذلك متمسّكين بضرورة وجود فرق بين الفرع وأصله[٤] .

* *الثاني : كلمّا قلت درجة المشابهة بين الفرع والأصل زادت القيود التركيبيّة على الفرع والعلائق التي تربطه بمعمولاته :*

فالصفة المشبّهة لا تعمل إلا بقيود ؛ لأنّ شبهها بالفعل ضعيف ؛ فهي مشبّهة باسم الفاعل المشبّه بالفعل ، فمعنى الفعليّة الذي يقتضي العمل ضعيف فيها جداً ، لذا يقول سيبويه فيها « وليس هذا (أي صيغ المبالغة) بمنزلة "حسنٌ وجهَ الأخ"

---

[١] الكتاب ١/١٨٢ .

[٢] انظر : الكتاب ١/٥٧ .

[٣] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١/٥٩ . وللمسألة وجه آخر وهو أمن اللبس . انظر في تفصيلها المصدر السابق ١/٥٧-٦٥ .

[٤] انظر في تفصيل المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٢٨-٢٣٥ . وانظر في وجه آخر للمسألة يردّها إلى نوع من التطوّر في دلالات الألفاظ : نهاد الموسى ، في التطوّر النحوي وموقف النحويّين منه ، مجلّة كليّة الآداب ، الجامعة الأردنيّة ، ١٩٧٢ ، ٢٤-٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لأنّ هذا لا يُقْلَب ، ولا يُضْمَر ، وإنّما حدّه أن يُتَكلّم به في الألف واللام أو نكرة ، ولا تعني به أنّك أوقعت فعلاً سلف منك إلى أحد ولا يحسن أن تفصل بينهما فتقول : هو كريمٌ فيها حسب الأب »[١] . أمّا اسم الفاعل فلقوّة الشبه بينه وبين الفعل فإنّه يعمل في المعرفة والنكرة ، مقدّماً ومؤخراً ، مظهراً ومضمراً .

ولهذا كان الأفضل في الفروع الضعيفة أن تبقى على أصولها التي تتوافق ودلالاتِها ، إذا كان البقاء على الأصل لا يتعارض مع معنى مقصود أو حاجة دلاليّة ملحّة ؛ فالإضافة في الصفة المشبّهة « أحسن وأكثر ، لأنّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان عندهم أحسن أن يتباعد منه في اللفظ كما أنّه ليس مثله في المعنى وفي قوّته في الأشياء »[٢] .

* *قد تتعدّد المشابهة فيشابه الفرعُ أصلاً في حكم ما ويشابه أصلاً آخر في حكم آخر ، ويعوّل عند ذلك ، في الغالب ، على المعنى في جذب الفرع إلى أحد الأصلين :*

فاسم الفاعل المعرّف بال يشابه " الذي فعل " في المعنى فيعمل عمله فينصب مفعولاً به ، ولكنّه من وجه آخر يشابه الصفة المشبّهة في كونه اسماً فيضاف إلى معموله . يقول سيبويه في ذلك : « هذا بابٌ صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضاربُ زيداً ، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله ؛ لأنّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين . وكذلك : هذا الضاربُ الرجلَ . هذا وجه الكلام .

وقال قوم من العرب تُرضى عربيّتهم : هذا الضاربُ الرجلِ ، شبّهوه بالحسن

---

[١] الكتاب ١/١١٥ . ولاحظ كيف يستخدم المثال (حسنٌ وجه الأخ) للتمثيل للباب ، وهذا كما أشرنا ، سبيلهم في التأليف ، ودليل على طبيعة التفكير عندهم ، وغاية التأليف لديهم ؛ فالأصول المجرّدة والتنظير العام متداخلان في التحليل والوصف لديهم ، وليس التقعيد لديهم مجرّداً عن أي أصول نظريّة وأطر عامّة يعتمدونها .

[٢] الكتاب ١/١٩٤-١٩٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوجهِ ، وإن كان ليس مثله في المعنى ، ولا في أحواله ، إلا أنّه اسم ، وقد يُجَرّ كما يُجَر ، ويُنصب كما يُنصَب »[١] . فالمشابهة في المعنى أقوى في جذب الفرع إلى الأصل من المشابهة في الصيغة أو اللفظ .

فهذه بعض صور القياس في النظريّة النحويّة اعتمد فيها النّحاة على مبدأ المشابهة في جمع العناصر المختلفة في حكم عام تلتقي فيه ويأخذ بعضها بأحكام بعض حسب درجة المشابهة وقوّتها .

وقد ترد في هذا الموضع بعض التساؤلات عن القياس النحوي بصورته السابقة القائمة على مبدأ المشابهة :

- هل وردت صورة القياس بشكلها السابق (أصل وفرع وحكم وعلّة) عند متقدّمي النّحاة أو أنّها وليدة العصور التالية في النحو العربي التي تأثّرت بروافد أجنبيّة حوّلت مسار الدراسة النحويّة إلى الاهتمام بالشكل والتفسيرات المنطقيّة ؟[٢]

- هل نستطيع أن نعدّ هذا القياس قياساً لغوياً يراعي طبيعة اللغة وتنوّعها

---

[١] الكتاب ١/١٨١-١٨٢ .

[٢] يرى علي أبو المكارم أنّ القياس بهذا المفهوم لم يكن معروفاً عند متقدّمي النّحاة كالخليل وسيبويه وأنّه قام على أساس من شروط المنطق الأرسطي . يقول في ذلك : « فقد رأينا النّحاة في المرحلة السابقة لا يعرفون هذا المعنى ، ووجدنا البحث النحوي يبرأ ، أو يكاد ، من هذا المفهوم الشكلي ، الذي لا يعنى بالنصوص بقدر ما يهتمّ بتحقق شروط المنطق الأرسطي وقضاياه » أصول التفكير النحوي ، منشورات الجامعة الليبيّة ، كليّة التربية ، ليبيا ، ١٩٧٣ ، ٧٦ .
وواضح من النصوص التي عرضنا لها أنّ فكرة الأصل والفرع وقياس الثاني منهما على الأوّل لمشابهة بينهما كانت معروفة عند سيبويه وكتابه يتضمّن الكثير من النصوص الدّالة على ذلك ، فإطلاق الحكم على هذا النوع من القياس بأنّه من نتائج التأثر بالمنطق الأرسطي لا يصحّ ؛ فالتأثر بالمنطق الأرسطي في النحو العربي كان في مرحلة تالية ، ولعلّ في مثل هذه الأحكام إشارة إلى حاجّة النحو العربي إلى دراسة تفصيليّة شاملة تعيد قراءته وتشكيله على هدي من نصوص القدماء من دون افتراضات مسبقة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعدّد صورها أم أنّه قياس شكلي مبنيّ على اعتبارات عقليّة فرضتها طبيعته القائمة على ضرورة وجود علّة تفسّر انتقال حكم مّا من عنصر إلى آخر ؟

- وهل كانت التفسيرات التي وضعها النّحاة لبيان العلائق الدلاليّة بين الفروع والأصول تفسيرات نابعة من طبيعة تلك العناصر أم أنّها تفسيرات مفروضة على اللغة تضعها في قوالب تناسب تصوّراتهم وأصولهم ؟ [١]

- وهل استندت بعض مقولاتهم في القياس ، كمقولة انحطاط الفروع عن الأصول ، إلى معطيات لغويّة مستعملة تؤيد ما ذهبوا إليه أم أنّها كانت نتيجة طبيعيّة لما تفرضه عمليّة القياس ، بشكلها السابق ، من معايير وشروط ؟ [٢]

- وهل فات النّحاة ، وهم يتّبعون هذا المنهج في تجريد المعطيات وتعميمها ، بعض الخصائص الذاتيّة لبعض العناصر اللغويّة تتطلّب الخروج من تعميمات القياس إلى النظر في طبيعة تلك العناصر من خلال الظواهر التي ترد فيها ؟ [٣]

إنّ الإجابة عن مثل هذه التساؤلات تحتاج إلى دراسة تفصيليّة دقيقة للقياس

---

[١] يقول علي أبو المكارم إنّ « الأصالة والفرعيّة في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة ، وعدم ربطها بمقاييس ثابتة تحدّد أنماطها وتسجّل أبعادها مكّن الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء معتبراً ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلاً ، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعاً لذلك الأصل . وقد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم في تقنينها ، ومن ثمّ انفتح الباب - عن سعة - للخلط في الأحكام الصادرة عن عمليّة القياس » : أصول التفكير النحوي ، ٧٥ .

[٢] يلاحظ ، هنا ، أنّ الاتّهامات التي وجّهها بعض المحدثين العرب للنحاة القدامى لم تقم على التمييز بين العصور ، وبيان الفروق في أقوال المتقدّمين من النّحاة والمتأخرين ؛ فكثيراً ما كان يحمل المتأخرون كلام المتقدّمين على غير ما أرادوا لتأثّرهم بمقولات فكريّة مخصوصة سادت في عصرهم ولم تكن معروفة عند المتقدّمين ، ولعل في مقولة " انحطاط الفروع عن الأصول " ما يشير إلى ذلك . وانظر في شيء من هذا : عبدالرحمن الحاج صالح ، الأصالة والبحوث اللغويّة الحديثة ، حوليّات جامعة الجزائر ، ع٦ ،ج١ ، ١٩٩١-١٩٩٢ ، ٣٣-٤١ .

[٣] ذكر الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري أنّ النّحاة ، في باب تعليق الفعل عن العمل ، قاسوا الاستفهام على لام الابتداء والنفي ، على الرغم من عدم وجود تراكيب تدعم هذا القياس ، وعلى الرغم من أنّ الظواهر المذكورة في باب التعليق لا يوحّد بينها شيء ، إلا أنّها جمل من نوع خاص . انظر : لسانيّات الظواهر وباب التعليق ، ٣٦ . وسنعود للتفصيل في هذا الأمر في الفصل التالي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النحوي ، تتتبّع تطوره ، وتحصر صوره ، وتصنّف قواعده وما نتج عنها من أصول وتمتحنها في ضوء معطيات اللغة المختلفة .

ولكنّنا نستطيع أن نقول إنّ القياس النحوي بصورته السابقة كان يستند في كثير من مقوّماته وأصوله إلى طبيعة العناصر اللغويّة وما تفرضه دلالاتها من شروط وقيود ، وأنّ الالتفات إلى المعنى كان واضحاً قوياً في تفسير كثير من الصور والمقاييس ، بل إنّه غالباً ما يتقدّم على غيره من الضوابط والمعايير .

وواضح من النصوص السابقة أنّ مبدأ المشابهة الذي اعتمده النّحاة في قياسهم لم يكن مبدأ مصطنعاً أو علاقة متخيّلة فرضتها رغبتهم في التحكم في الظواهر اللغويّة المختلفة . فهو مبدأ مُسْتَنْتَج أفرزه تتبّع الظاهرة اللغويّة بتجليّاتها المختلفة وصورها المتنوّعة وملاحظة التوافق أو الاختلاف بين عناصرها ، واتّخاذ مثل هذه العلاقات أساساً بُنِي عليه تصوّرهم العام لعمليّة القياس وشروطها وعناصرها .

ولكن تبقى الحاجّة ماسّة إلى إعادة دراسة القياس النحوي وفرز مقولاته المختلفة وضوابطه الرئيسة ، واستخلاص أصوله العامّة التي تتوافق مع معطيات مادّة العربيّة في شتى صورها وتجليّاتها .

* *التعليل :*

شكّل التعليل جانباً مهمّاً من نظريّة النحو العربيّ ؛ فقد كان قسيماً للقياس والسّماع ، فكوّن معهما عناصر المنهج الذي سار عليه النّحاة في وصف العربيّة وتقعيد قواعدها وتفسير العديد من صورها وظواهرها المختلفة .

وللعلّة النحويّة ، بصورتها العامّة ، خصائص ومميّزات ، أهمّها ما ذكره

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الزجاجي في الإيضاح ؛ إذ يقول : « إنّ علل النحو ليست موجِبة ، وإنّما هي مستنبَطةٌ أوضاعاً ومقاييسَ ، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطريق »[١] .

وتُعَدُّ مقولة الخليل في هذا الشأن دليلاً آخر على « أنّ أستاذ سيبويه كان ينظر إلى العلل باعتبارها مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي أو يفترضها قصد تفهّم ما يمكن أن نسمّيه اليوم « نظام » اللغة العربيّة وتناسق عناصرها »[٢] ؛ فقد شبّه نفسه برجل « حكيمٍ دَخَل داراً مُحْكَمَةَ البِناءِ ، عَجيبةَ النظم والأقسام ..... فكلّما وقف هذا الرجلُ في الدّارعلى شيْءٍ منها قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلّةٍ كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتمِلة لذلك . فجائزٌ أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة ، إلا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمِل أن يكون علّة لذلك . فإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النحو هي أليَق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها »[٣] .

فالعلّة النحويّة ، بالمفهوم السابق ، وسيلة لتفسير الظواهر المختلفة وردّها إلى ضوابط كليّة توجّه بناء النظام اللغوي واستعماله . وقد حاول بعض النّحاة أن يقسم العلل النحويّة أقساماً عامّة ، فجعلها صنفيْن : « علّة تطّرِدُ على كلام

---

[١] الزّجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ط٥ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ٦٤.

[٢] عبدالقادر المهيري ، التعليل و « نظام اللغة » ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، تونس ، ع٢٢ ، ١٩٨٣ ، ١٧٦ .

[٣] الزّجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ٦٥-٦٦ . وعلى الرغم من أنّ ابن جنّي يجعل علل النحويّين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين ، وهذا يضفي عليها قوّة توجب الحكم للشيء المعلول ، فإنّه يعود ويصنّف علل النحو إلى موجبة ومجوّزة ، ممّا يشير إلى تردّد العلّة النحويّة بين العلل الفقهيّة والعلل الكلاميّة . انظر في شيء من هذا : محمّد عابد الجابري ، بنية العقل العربي ، ١٦٧ – ١٧٠ . وانظر في الخلاف بين النّحاة في طبيعة العلّة النحويّة هل هي موجبة للحكم أو لا : علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ٢٠٣-٢٠٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العَرَبِ وتَنْساقُ إلى قانونِ لُغَتِهم وعلّة تُظْهِرُ حِكْمَتَهم وتَكْشِفُ عَنْ صِحّةِ أغْراضِهِم ومَقاصِدِهم في مَوْضوعاتِهم »[١] ، ولكنّه ركّز على النوع الأول منها فجعلها أربعاً وعشرين علّة ، وذكر من العلل التي يُعْتَمَدُ فيها المعنى : علّةَ فرق ؛ كقولهم في رفع الفاعل ونصب المفعول أنّه للفرق بين معنى كلّ واحد منهما ، وعلّة توكيد ؛ كتعليلهم إدخال نون التوكيد على فعل الأمر ، وعلّة حمل على المعنى ، وعلّة دلالة حال [٢] . ولكنّ هذا التقسيم يحتاج إلى إعادة تشكيل ؛ فهو يشبه أن يكون تمثيلاً للعلل في صورها الجزئيّة كما وردت في كتب النحو من دون محاولة للخروج بها من مواقعها التي وردت فيها وتحليلها منفصلة عن سياقاتها وأمثلتها الخاصّة ، فهذا من شأنه أن يمنحنا تصوّراً عامّاً لنظام التعليل في العربيّة يقوم على أبعاد كليّة تُسْتَخْرَج من نصوص النّحاة وآرائهم المختلفة .

ونستطيع أن نتصوّر صيغة مقترحة لبناء نظام التعليل في العربيّة من خلال أهمّ الأحكام التي تصف تراكيبها ثمّ من خلال مستوياتها المختلفة ، فكأنّ الأحكام تمثّل بعداً أفقيّاً ، والمستويات تمثّل بعداً رأسيّاً . أمّا العلل فتمثّل نقاطاً على السطح الذي يشكّله هذان البعدان[٣] .

فالأحكام التي تصف تراكيب العربيّة تدور بين قطبين رئيسين ، كما أشرنا

---

[١] السيوطي ، كتاب الاقتراح في علم أصول النّحو ، ٤٨ .

[٢] انظر في تفصيل هذه العلل المصدر السابق ، الصفحة نفسها . وانظر كذلك : تمّام حسّان ، الأصول ، ١٨٨-١٩٤ . وعلي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ٢١٦-٢١٩ . خديجة الحديثي ، دراسات في كتاب سيبويه ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ١٦٧-١٦٨ .
وهناك تقسيم آخر للعلل عُرِفَ به الزّجاجي إذ قسم العلل إلى علل تعليميّة ، وعلل قياسيّة ، علل جدليّة . انظر في ذلك الزّجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ٦٤ .

[٣] يمكن أن يُبدأ بدراسات جزئيّة تدرس العلاقة بين حكم مخصوص من الأحكام السابقة (كالتراكيب الممنوعة في العربيّة ، كما وردت عند النّحاة) وضوابط المستويات المختلفة في توجيه هذا الحكم . ويمكن أن تُدْرَس العلّة النحويّة من خلال ظاهرة معيّنة من ظواهر العربيّة (كظاهرة الحذف أو التقديم والتأخير) والضوابط التي تضبطها في المستويات المذكورة سابقاً . ويُمكن كذلك أن تنطلق الدراسة من ضابط مخصوص وتتتبّع مساره في الظاهرة النحويّة بمختلف تجلّياتها وصورها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى ذلك من قبل ، وهما الواجب والممنوع ، وتقع بينهما صور لتراكيب جائزة أو راجحة أو تراكيب تحتمل أكثر من وجه ولكلّ وجهٍ ما يسوّغه . أمّا المستويات فيمكن أن تنقسم قسمين رئيسين كذلك : الأوّل داخلي يقع ضمن الدائرة اللغويّة ، والآخر خارجي يمثّل الأبعاد الخارجيّة التي تؤثر في اللغة ونظامها . وكل قسم منهما يمكن تقسيمه إلى مستويات فرعيّة ؛ ففي البعد الداخلي نستطيع أن نتصوّر المستوى الصوتي ، والمستوى الصرفي ، والمستوى النحوي ، والمستوى الدلالي ، وفي البعد الخارجي نستطيع أن نتصوّر مستويات مختلفة قد يمثّلها المتكلّم أو المخاطب أو المقام أو الأعراف الثقافيّة أو الاجتماعيّة ..الخ .

وفي كلّ مستوى من المستويات السابقة تقع ضوابط ومعايير مختلفة تمثّل عللاً تفسّر النظام النحوي[1] بأحكامه المذكورة . وبهذا التصوّر لنظام التعليل في نظريّة النحو العربي نستطيع أن نقارن بين العلل في كلّ مستوى ، وأي العلل تتقدّم على غيرها وتملك القدرة على إلغاء ضوابط المستوى الآخر الذي لا تقع فيه .

أمّا العلل التي تستند إلى المعنى فتتعدّد وتتنوّع ؛ لتنوّع صور المعنى وأقسامه ؛ فمنها ما ينتمي إلى المعنى الصرفي ، ومنها ما يتمثّل في المعنى النحوي ، ومنها ما يعبّر عن المعنى الدلالي ، ومنها ما يصوّر امتداد الأبعاد الخارجيّة الملابسة للغة في النظام اللغوي وتأثيرها فيه .

وقد عرضنا في الفصل الثاني ، في أثناء الحديث عن منزلة المعنى في النحو ، لكثير من العلل التي تستند إلى المعنى وتتّخذه ضابطاً في توجيه الظاهرة النحويّة ، ووضع حدودها ، وتقعيد قواعدها ، وتفسير ظواهرها .

ويمكن لنا في هذا الموضع أن نُعيد صياغة ما ذكرناه في الفصل السابق من خلال البعدين : الداخلي والخارجي :

---

[1] أو اللغوي بمختلف صوره وأشكاله .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- فـفي البـعد الداخلي للغة تواجـهنا علّة التـوافق الدلالي بـين الفـصـائل النحـويّة (Grammatical Categories) ، وبـين المفـردات والوظائف ، و بين المفـردات نفسها في التركيب الواحد ، وهذا ما ذكرنا جانباً منه ، أيضاً ، في أثناء الحديث عن شرط التوافق الدلالي بين العامل ومعمولاته .

- وفي البعد الخارجي تطالعنا عللٌ مختلفة تضبط الظواهر النحوية المختلفة وتفسّرها ؛ كالمقـام والظـروف الخـارجيّة التي وردت عند القدمـاء تحت مصطلح " دلالة الحال " ، وكـقصـد المتكلّم الذي يمثّل ضابطاً تفسّر كـثـيـر من التـراكـيب والظواهر على هديٍ منه ، وكحال المخاطب التي تتطلّب أحياناً صوراً مخصوصة من الاستعمال . وهذه كلّها أشرنا إليها في الفصل الثاني فلا حاجة إلى إعادتها هنا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

المعنى في دراسات المحدثين العرب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمثّل الدراسات اللغويّة التي قدّمها كثير من الباحثين والدارسين العرب في القرن الحالي نماذج متنوّعة وموادّ غنيّة للدراسة والتحليل ، وبخاصّة أنّ معظمها يدور حول تقييم التراث النحوي ، وإعادة وصف العربيّة بأدوات ووسائل جديدة تخالف أصول القدماء وضوابطهم في بعض الجوانب أو كلّها .

ولا شكّ أنّ هذه الدراسات تتغاير فيما بينها في الأصول النظريّة التي تعتمدها ، والوسائل المنهجيّة التي تتبنّاها ، والغايات العمليّة التي ترتئيها ، إلا أنّها تلتقي في شعور أصحابها بحاجة العربيّة إلى وصف جديد يعيد صياغتها على نحو يحيي الإحساس بها ويخلّصها من بعض مقولات النّحاة القدامى التي تفتقر إلى الدقّة في الوصف والعمق في التفسير . ومتابعة ما كتبه المحدثون العرب من مؤلفات وما طرحوه من معالجات في هذا المجال يحتاج إلى أبحاث مستقلة ودراسات متنوّعة[1] .

وقد كانت قضيّة " المعنى " من أهمّ القضايا التي عرض لها المحدثون العرب فيما كتبوه وما قدّموه من أفكار ومعالجات جديدة اكتسبوها من مقولات الدرس اللغوي الحديث .

و من الصعب أن يلم الباحث بكل ما طُرِحَ في هذه المسألة في فصل واحد ؛ لأنّ ذلك يحتّم متابعة مفصّلة لكلّ ما كُتِبَ في هذه المسألة ، وهو كثير يرتدّ إلى أصول مختلفة ومناهج متغايرة . ولكنّ ذلك لا يمنع أن نعرض للموضوع من خلال بعض المؤلّفات التي لها موقعٌ متميّز ، وتأثير واضح في توجيه الدراسات اللغويّة الحديثة في العالم العربي .

---

[1] تعدّ رسالة الدكتور عطا موسى " مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين" من أشمل ما كتب في هذا المجال ؛ فقد عرض لجهود النّحاة العرب في هذا القرن من خلال أبعاد عامة، هي : النحو التعليمي ، وفي تاريخ النحو والنظريّة النحويّة الخالصة ، والنحو الوصفي ، والنحو التوليدي التحويلي ، والنحو الوظيفي . وقد استطاع ، من خلال ما كتبه ، أن يضع أمام القارئ تصوّراً تفصيلياً مستوعباً لأهم ما جاء به المحدثون على اختلاف مناهجهم وغاياتهم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا الأمر ، وإن كان انتقائياً ، إلا أنّه سيقدّم فكرة عامّة عن بعض التوجّهات التي تسود الدراسات اللغويّة في العالم العربي في هذا العصر ، وموقع " المعنى " في ما تطرحه من أنظار وبدائل .

وعليه ، فإنّني سأعرض لمنزلة المعنى في دراسات المحدثين العرب من خلال مباحث أربعة تتناول مؤلفات لأربعة من الباحثين تميّزت كتاباتهم بتأثيرها العميق في توجيه الدراسات النحويّة واللغويّة ، بصورة عامّة ، في العالم العربي في هذا القرن ، كما أنّها حاولت ، بشكل أو بآخر ، استثمار معطيات الدرس اللغوي الحديث في الغرب وتطبيقه على العربيّة من خلال أبعاد عامّة أو ظواهر مخصوصة .

ولا يعني هذا أنّ الدراسة لن تأخذ ببعض ما طرحه باحثون آخرون كانت لهم نظرتهم الخاصّة وتوجّههم المميّز في دراسة النحو العربي وإعادة النظر فيه من خلال مفهومات لغويّة حديثة ، وأصول منهجيّة محدّدة . فهذا جانب ستعرض له الدراسة في ختام الفصل متّخذة مباحثه الأربعة أصلاً للمقارنة والتحليل .

وتتوزّع مباحث هذا الفصل على مسارب ثلاثة تمثّل أهمّ الاتّجاهات اللغويّة التي سادت العالم العربي تأثّراً بما ساد في الغرب من توجّهات عامّة تمّت الإشارة إليها في الفصل الأوّل :

فالمبحث الأوّل يعرض للاتّجاه التحليلي الشكلي ، الذي يمثّل صورة من صور الدراسات البنيويّة للغة التي كان لها تأثيرها العميق وصداها الواسع في الأبحاث اللغويّة العربيّة ، وذلك من خلال كتاب الدكتور عبدالرحمن أيّوب " دراسات نقديّة في النحو العربي " .

أمّا المبحث الثاني فيعرض لكتاب الدكتور تمّام حسّان " اللغة العربيّة معناها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومبناها " الذي مثّل نمطاً من التفكير اللغوي العربي الحديث زاوج بين مقولات البنيويّة وبعض معطيات النحو الوظيفي متمثّلة فيما طرحته مدرسة فيرث البريطانيّة .

ويعرض المبحث الثالث لصورة من صور تطوّر النظريّة التوليديّة التحويليّة من خلال كتاب الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري " اللسانيّات واللغة العربيّة "

أمّا المبحث الرابع فيعرض لبعض تطبيقات النحو الوظيفي على العربيّة من خلال ما كتبه الدكتور أحمد المتوكّل في كتابيْه : " الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة " و " دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأوّل : منزلة المعنى في منهج التحليل الشكلي من خلال كتاب " دراسات نقديّة في النحو العربي " لعبدالرحمن أيّوب

يمثّل كتاب الدكتور عبدالرحمن أيّوب " دراسات نقديّة في النحو العربي " نموذجاً لاتّجاهٍ تبنّاه بعض الدارسين العرب في إعادة قراءة التراث النحوي ، وهو يقوم على تحليل أصول النحو العربي وضوابطه العامّة ونقدها من خلال نظريّة أو اتّجاه لغوي حديث يعتمد أسساً مغايرة وتصوّرات مختلفة .

ويتبنّى عبدالرحمن أيّوب ، في نقده النحوَ العربيَّ ، منهج مدرسة التحليل الشكلي (School of Formal Analysis) ، وعلى الرغم من أنّه لا يوضّح على وجه الدّقة والشمول مبادئ هذه المدرسة ، وإنّما يكتفي بالإشارة إلى بعضها في مواضع متفرّقة[١] ، فإنّ القارئ يستطيع أن يتبيّن أهمّ الأصول التي تعتمدها هذه المدرسة في الأمور التالية[٢] :

١- الموضوعيّة في التناول ، وتتحقّق بالاكتفاء بوصف الظواهر اللغويّة من دون فلسفة لها (وتعني الفلسفة ، عند المؤلف ، الاتّجاه إلى تعليل الظواهر اللغويّة وتأويل بعض صورها إذا خالفت القواعد والأصول التي يقوم عليها النحو)[٣] .

---

[١] أشار المؤلف إلى بعض هذه المبادئ في بحثين آخرين له : الأوّل بعنوان : المفهومات الأساسيّة للتحليل اللغوي عند العرب ، اللسان العربي ، الرباط ، مج١٦ ، ج١ ، ١٩٧٨ ، ١٣-٢٠ . وفيه يصرح أنّ اللغة نشاط مركّب من عنصرين عنصر الشكل وهو الصورة الماديّة التي تتألف بها الأصوات في كلمات أو جمل وعنصر المضمون وهو المفهوم العقلي الذي يثيره في ذهن السامع نشاط المتكلم اللغوي .. ثمّ يبيّن أنّ تركيب الكلمة أو الجملة ، بناء على ما تراه مدرسة التحليل الشكلي ، عبارة عن عمليّة ميكانيكيّة يمكن أن تُدرس وحدها بعيداً عن المعنى المفهوم منها . انظر ص ١٣-١٤ من البحث السابق . أمّا البحث الثاني فهو بعنوان : سيبويه والتحليل الشكلي ، الأقلام ، بغداد ، ١٩٦٥ .

[٢] انظر أيضاً : حلمي خليل ، العربيّة وعلم اللغة البنيوي ، ١٧٢ .

[٣] وفي هذا يقول المؤلف : « وقد اتّسم التفكير اللغوي في العصر الحديث بموضوعيّة البحث ، واقتنع اللغويّون بأنّ يكونوا وصّافين للظواهر اللغويّة لا مفلسفين لها » . دراسات نقديّة في النحو العربي ، الجزء الأوّل ، ط١، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة . ص هـ من المقدمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- اعتماد الشكل والوظيفة أساساً في تصنيف الوحدات اللغويّة .

٣- استبعاد المعنى من التحليل اللغوي ؛ لأنّه يقوم على نوع من التفكير الفلسفي الذي ترفضه المناهج اللغويّة الحديثة .

وانطلاقاً من هذه المبادئ أخذ المؤلف يعرض النحو العربي ويبيّن قصور تفكير النحاة القدامى عن تقديم تصوّر صحيح ومتوافق مع ما اعتمده من أصول وضوابط .

ومن أهمّ المآخذ العامّة التي أخذها المؤلف على النحو العربي أنّه « يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أنّ يعنى بالنظريّة . ومن أجل هذا جهد النّحاة في تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة أكثر ممّا جهدوا في مراجعة منطقهم ونظريّاتهم على ضوء ما يُشكِل عليها »[١] .

ومن هذه المآخذ ، أيضاً ، أنّ التفكير النحوي التقليدي « لا يخلص إلى قاعدته من مادّته ، بل إنّه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقليّة أخرى ، ثمّ يعمد إلى المادّة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها »[٢] .

كما أنّ النّحاة ، فيما يرى المؤلف ، قد ارتكبوا خطأ منهجياً آخر ؛ فعلى الرغم من أنّهم عُنوا بأخذ العربيّة من أفواه العرب ، فإنّهم خلطوا بين القبائل ولم يميّزوا بين اللهجات[٣] .

وعليه ، فإنّه يصنّف الدراسات اللغويّة إلى نوعين « أحدهما يبدأ بالجزء وينتهي منه إلى الكلّ ، كما يفعل البنّاء حين يضع حجراً فوق حجر حتى ينتهي

[١] دراسات نقديّة في النحو العربي ، ص د من المقدمّة .

[٢] السابق ، الصفحة نفسها .

[٣] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى بناء كامل وثانيهما ينظر إلى البناء الكامل ويتبيّنه حجراً حجراً دون أن يزيح أحداً من الأحجار عن مكانه .... وهذا الفرق بين من يبني البناء ومن يصفه هو نفس الفرق بين المدرسة اللغويّة التقليديّة - ومنها مدرسة النّحاة العرب - وبين المدرسة التحليليّة الحديثة ، التي تصف التركيب اللغوي دون أن تفصل أجزاءه بعضها عن بعض »[١] .

ويبدأ المؤلف ، بعد ذلك ، بعرض نمط التفكير النحوي العربي الذي ينتقده من خلال بعدين : الأوّل في الكلمة ، والثاني في الكلام ، وسنعرض للقسم الثاني فقط من الكتاب ؛ لأنّه هو الذي يتّصل بموضوع البحث .

يبدأ المؤلف الفصل الثاني بالحديث في تعريف النّحاة الكلامَ ، وقد ذكره في بداية كتابه بأنّه « ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامّة »[٢] ، فيبيّن أنّ هذا التعريف ينطبق على الجملة الواحدة وعلى عدد لا حصر له من الجمل ، فالكلام ، من خلال التعريف السابق ، أعمّ من الجملة . وهو يشير ، هنا ، إلى أنّ هذا التعريف قريب من تصوّر علماء اللغة المحدثين .

ويعرض ، بعد ذلك ، لمفهوم الجملة عند علماء اللغة المحدثين فيبيّن أنّ هؤلاء فرّقوا بين نوعين من الجمل ، يتمثّل الأوّل منهما في الجمل باعتبارها أمراً واقعيّاً ، ويتمثّل الثاني في الجمل باعتبارها نموذجاً يُصاغ على قياسه عدد كبير من الجمل الواقعيّة ، ويوضّح ذلك بمثالين لكل نوع ؛ فعبارة « " المبتدأ والخبر جملة اسميّة " تصف نموذج الجملة الاسميّة ، بينما تصف عبارة " محمّد قائم جملة اسميّة " مثالاً واقعيّاً لهذا النموذج المشار إليه في العبارة الأولى »[٣] .

---

[١] السابق ، ٢-٣ .

[٢] السابق ، ٢ .

[٣] السابق ، ١٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبيّن أنّ مجموع نماذج الجمل في لغةٍ مّا يكوّن ما يسمّى بعلم النحو ، أمّا الأمثلة التطبيقيّة لهذه النماذج « فليست علماً ، بل أحداثاً واقعيّة سمّاها علماء اللغة المحدثون بالكلام »[١] . والتمييز بين هذين الأمرين مهمٌّ جداً ؛ لئلا يتخبّط الباحث بين خصائص النموذج ومميّزات المثال الواقعي .

وقد وقع النّحاة ، كما يرى الباحث ، في هذا الخلط فكانت جميع تأويلاتهم النحويّة تفسيراً لواقع الجملة (أي الحدث الكلامي) « وهي ، بهذا لا تتّصل بعلم النحو ، الذي هو علم النماذج التركيبيّة ، بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغويّة الواقعيّة من ناحية ، والنماذج التركيبيّة من ناحية أخرى »[٢] .

كما أنّ النّحاة أهملوا ، في دراستهم الجملةَ ، بعض الخصائص الصوتيّة المهمّة التي تسهم في بيان فوارق معنويّة دقيقة بين جمل متشابهة من حيث عدد عناصرها وعلائقها التركيبيّة ، ومثّل لهذه العناصر بالتنغيم والنبر[٣] .

ومن المآخذ التي أخذها المؤلف على النّحاة تأثرّهم بالتفكير المنطقي وتقليدهم لفلاسفة الإغريق في ربط الجملة اللغويّة بالقضيّة الفلسفيّة التي تتكوّن من موضوع ومحمول ورابطة ، وعدم تفطّنهم للفروق بين اللغة والواقع الخارجي الذي تصفه ، ومن دلائل هذا التأثر تقسيمهم الجملة إلى نوعين اسميّة وفعليّة « وهو تقسيم مشابه لتقسيم الجملة اللاتينيّة التي توجد فيها كذلك الجملة الاسميّة – أي الجملة المكوّنة من اسمين دون وجود رابط بينهما – إلى جانب الجملة الفعليّة »[٤] . أمّا التقسيم اللغوي الصحيح الذي يراه المؤلف فهو تقسيم الجملة إلى نوعيْن : جمل إسناديّة ، وهذه تنحصر في الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة ،

---

[١] السابق ، ١٢٥ .

[٢] السابق ، ١٢٦ .

[٣] السابق ، ١٢٦–١٢٧ .

[٤] السابق ، ١٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجمل غير إسناديّة تتضمّن جملة النداء وجملة نِعْم وبئس ، وجملة التعجّب[١] .

وبعد هذه المقدّمة القصيرة عن مآخذه العامّة على النحاة القدامى يبدأ المؤلف بعرض أهمّ الأبواب النّحويّة كما وردت في كتب النحو القديمة ، ويتوقف عند كلّ قضيّة أو ظاهرة يرى أنّ النّحاة جانبوا الصواب فيها .

ويمكن أن نجمل هذه القضايا في النقاط التالية[٢] :

- *اختلاط المعرّفات* :

ويستدلّ على ذلك بتعريف النّحاة الخبرَ بأنّه « جزء الجملة الاسميّة الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ »[٣] ، فيبيّن أنّ هذا التعريف ينطبق على " المحمّدان " في قولنا " أقائم المحمّدان ؟ " وعلى " مسيئاً " في مثل " ضربي العبدَ مسيئاً " ، لأنّهما جميعاً تتم بهما الفائدة ويكتمل بهما معنى الجملة ، وهو يرفض تفسير النّحاة لمثل هذه التراكيب ؛ فمنهجه قائم على رفض التقدير والتأويل ؛ لأنّهما يحرّفان استعمالات الجماعة اللغويّة بشكل ينقلها من واقع الاستخدام إلى فلسفة القاعدة .

وهكذا نرى أنّ الفاعل في مثلّ " أقائم المحمّدان ؟ " والحال في مثل " ضربي العبدَ مسيئاً " ، والخبر في مثل " زيدٌ كريمٌ " ينطبق عليها تعريف الخبر وهذا يؤدّي إلى اختلاط المعرّفات ، ولكي نتخلّص من هذا الخلل علينا أن نكتفي في وصف الجملة الاسميّة (والفعليّة كذلك) بوظيفة المسند والمسند إليه من دون

---

[١] السابق ، ١٢٩ . وواضح أنّ المولف لجأ إلى هذا التقسيم ليتفادى التقدير والتأويل في الجمل التي أطلق عليها اسم " جمل غير إسناديّة ، وهذا واضح في قوله بعد تقسيمه السابق مباشرة : « وهذه ، أي الجمل غير الإسناديّة ، لا يمكن أن تُعتبَر من الجمل الفعليّة لمجرّد تأويل النّحاة لها بعبارات فعليّة ».

[٢] يمكن تصنيف هذه القضايا إلى نوعين : نوع تحليلي يتصل بطريقة النّحاة في وصف النصوص وتحليل التراكيب ، ونوع منهجي يشير إلى وسائل مخصوصة استخدمها النّحاة ليضفوا على تحليلهم صبغة العلميّة والموضوعيّة ، والنوعان يتداخلان بحيث لا يمكن الفصل بينهما فصلاً تامّاً .

[٣] السابق ، ١٥٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تجاوز ذلك إلى تفصيلات أخرى .

وهذا الأمر يتوافق ومنهجَه اعتبارَ الوظيفة والشكل أصلين في الدراسة اللغويّة دون تجاوزهما إلى أبعاد أخرى ؛ فالمبتدأ والخبر من ناحية والفعل والفاعل من ناحية أخرى يتمايزان دلالياً ، ولكنّهما يتوّحدان تركيبياً في وظيفة المسند والمسند إليه ، فاعتماد الوظيفة في التحليل اللغوي كفيل بتحقيق الانسجام والتوافق بين الصور المختلفة للوظيفة الواحدة . ويسير الباحث ، في موضع آخر ، على هذا المنهج فيرى أن النعت و البدل والعطف والتوكيد مختلفة الدلالات متوحّدة الوظيفة ؛ فكل واحد منها يعدّ - من حيث الموقع - تابعاً للاسم الذي قبله ، وهذا كفيل ، أيضاً ، بتقديم وصف منسجم عن هذه الوظائف المتشابهة[١] .

ولكي يدلّل على دقّة منهجه يبيّن أنّ تفريق النّحاة في قواعد المطابقة (في العدد) بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل تفريق لا مبرّر له ، وهو أمر لم يعرفه الطور المبكّر من دراسة الجملة عند النّحاة ؛ إذ لم يفرّق هذا الطور بين نوعي الجملة الاسمي والفعلي «تفريقاً حاداً ، بل اعتبرها -كما يعتبرها البلاغيون- إسناداً مكوّناً من مسند ومسند إليه وكان سيبويه إمام النّحاة ممن قالوا بهذا »[٢] .

أمّا في الطور الثاني فقد انفصلت الجملتان وأصبح لكلٍّ منها أحكامها الخاصّة . وكان من هذه الأحكام قواعد المطابقة في العدد بين المسند والمسند إليه التي فرّق فيها النّحاة بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، وهو يرى أنّ النّحاة في هذا التفريق لم يكونوا « محكومين بالواقع اللغوي بمقدار ما كانوا محكومين

---

[١] انظر : عبدالرحمن أيّوب ، سيبويه والمذهب الشكلي ، مجلّة كليّة الشريعة ، بغداد ، ع٢، ١٩٦٦ ، ٢٧٤. وانظر : عطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ٢٠٩ .

[٢] دراسات نقديّة في النحو العربي ، ١٥٠ . وهذا غير صحيح ؛ فقد ميّز سيبويه بين الجملة الاسميّة والفعليّة ، وكتابه يمتلئ صوراً تحليليّة تبيّن الفروق التركيبيّة والدلاليّة بينهما .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

باعتبارات فلسفيّة لا علاقة لها باللغة »[١] .

وهذا كلّه كان نتيجة لعدم تقيّد النّحاة بالمنهج الشكلي في التحليل الذي يقتصر في دراسته اللغة على ملاحظة الوظائف والمواقع والأشكال ، ويصف الواقع اللغوي كما هو من دون فلسفة وتأويلات تُخرِج اللغة عن طبيعتها الخاصّة وتُدخِل فيها ما ليس منها .

- *صنع الأمثلة أو الفشل في تحليلها والتنظير لها* :

فمن ذلك ما يراه من أنّ الفعل قد يرد ، خلافاً لما نصّ عليه القدماء ، مطابقاً في العدد لفاعله المثنى أو الجمع ، مثله في ذلك مثل المبتدأ والخبر اللذيْن تكون المطابقة فيهما واجبة ، ثمّ يورد على نفسه اعتراضاً بأنّ العربيّة لا تجيز ذلك ، ويجيب : بأنّ الرد من أمثلة النّحاة أنفسهم ، كقولهم : " أقائمان الزيدان ؟ " وقولهم " قاما الزيدان " ، وبعد أن يعرب المثالين السابقين كما ورد ذلك عن النّحاة يقول « ولنا هنا على النّحاة مأخذ خطير . هم بين أمرين ، إمّا أن يكونوا قد صنعوا هذه الأمثلة صنعاً للتمثيل على قاعدتهم ، وإمّا أن يكونوا قد أخذوها عن الواقع اللغوي العربي دون أن يُحسِنوا التفكير »[٢].

---

[١] السابق ١٥١-١٥٢ . يرى المؤلف أنّ النّحاة منعوا المطابقة بين الفعل وفاعله ، إذا كان مثنى أو جمعاً ، لأنّ علامات المطابقة هي ألف الاثنين وواو الجماعة التي تعتبر أسماء عند النحاة وتأخذ وظيفة الفاعل عند اتّصالها بالفعل ، فإذا جُوّزت المطابقة احتمل أن يوجد بعد الفعل اسمان ؛ الضمير والاسم الظاهر الذي قد يلي الفعل ، وهم يرفضون وجود فاعليْن لفعل واحد ، لامتناع وجد مؤثرين لأثر واحد . كما يقول المؤلف .

[٢] السابق ١٥٢-١٥٣ . ويقول في موضع آخر : « وأنا عظيم الشك في صحّة نقل شواهد مقطوع بصحّتها عن العرب تؤيد هذا الاستعمال الذي تدخل فيه " ليس " على اسمين مرفوعين . إنّي أشك كما قلت من قبل في افتعال هذه الأمثلة كلّها ، وحتى أعثر - أو يدلّني من هو أكثر منّي معرفة - على نصوص عربيّة قاطعة غير مصنوعة ، لهذه الحالات كلها فسأظل على رأيي من افتعال قاعدة النّحاة في المطابقة ، وبالتالي من افتعال القول بوجود نوع من المبتدأ يرفع فاعلاً يسدّ مسدّ الخبر » ١٥٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عدم واقعيّة التفكير النحوي وخضوع النّحاة للقضايا الفلسفيّة والشكليّات المنطقيّة :

والكتاب ، في مجمله ، يقوم على هذا الأمر وقد ذكرنا جانباً منه في موضع سابق ، ونودّ هنا أن نمثّل له ببعض الأمثلة التي استشهد بها المؤلف .

ويقصد المؤلف بعدم واقعيّة التفكير النحوي اتّجاه النّحاة إلى التقدير والتأويل في تفسير كثير من التراكيب والجمل ، الأمر الذي يدل على عدم اهتمامهم بالواقع اللغوي الذي يصفونه بقدر اهتمامهم بالقواعد التي وضعوها والتي التزموا فيها بالتفكير المنطقي الفلسفي ، فالتقعيد الذي يتميّز بالواقعيّة هو الذي يقوم على نقل استعمالات الجماعة اللغويّة ووصفها من دون تدخّل يغيّر من طبيعة تلك الاستعمالات [١] .

والأمثلة التي ساقها المؤلف أدلةً على هذا المأخذ كثيرة نذكر منها مايلي :

- القول بالحذف (الواجب أو الجائز) وما يتبع ذلك من قول بتقدير المحذوف ، وهذا أمر فرضه ، كما يرى المؤلف ، عدم تمييز النّحاة بين الواقع اللغوي المتغيّر والتصورات الفلسفيّة والمنطقيّة للقضايا المختلفة ؛ من ذلك ، مثلاً ، أنّ واقع اللغات - بما في ذلك العربيّة - لا يشهد « بضرورة تكوُّن الجملة من مسند ومسند إليه ، باعتبار أنّ المسند لفظ والمسند إليه لفظ آخر . وليست الحالات التي ذكرها النّحاة لضرورة حذف الخبر مرة ، وضرورة حذف المبتدأ مرّة أخرى ، أو جواز أي من هذين الاحتمالين ، إلا دليلاً قاطعاً على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضيّة المنطقيّة »[٢] .

---

[١] السابق ١٥٦ .

[٢] السابق ١٥٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولتفادي القول بالحذف أوالاستتار يقترح المؤلف وجود نوع من الجمل العربيّة الإسناديّة ذات الركن الواحد ، ويضرب على ذلك أمثلة متعدّدة هي في حقيقتها أمثلة النّحاةالتي قالوا فيها بحذف أحد ركني الإسناد[١] .

كما أنّه يرى أنّ بعض تقديرات النّحاة وتأويلاتهم تُحوِّل التركيب إلى نمط غير صحيح لعدم استقامة المعنى ، واستدلّ على ذلك بمقارنة طرفها الأوّل قول النّحاة في جملة " ضربي العبد مسيئاً " التي يقدرونها بجملة (ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئاً) ، وكان عندهم هنا تامّة لئلا تخرج " مسيئاً " من الحاليّة إلى وظيفة خبر كان الناقصة ، وطرفها الثاني قوله هو في جملة من صنعه ، هي " إكرامي الضيف موجوداً " التي تصبح في النهاية ، إذا اتّبعنا منهج النحاة في تحليل مثل هذه التراكيب : " إكرامي الضيف حاصل إذا كان موجوداً " ، وبما أنّ " كان " هنا بمعنى " وجد " فإنّ الجملة تصبح " إكرامي الضيف حاصل إذا وجد موجوداً " ، « وهذا التأويل لا يصلح لعدم استقامة المعنى »[٢] .

- القول بفكرة نائب الفاعل :

يرى المؤلف أنّ فكرة النائب عن الفاعل التي قال بها النّحاة ناتجة عن عدم تفطّنهم للفرق بين المفعول به الفلسفي « وهو الذات التي يقع عليها الفعل ، وهذا أمر خارجي غير لغوي »[٣] والمفعول به اللغوي وهو عبارة عن « كلمة تكتسب النصب لقيام علاقة تركيبيّة ما - لا دلاليّة - بينها وبين الفعل »[٤] . فالكلمة في الجملة لا يقع عليها أيّ نوع من الأحداث ؛ فهي عنصر لغوي تقوم بينه وبين غيره من العناصر علاقات تدلّ عليها الحركات الإعرابيّة ، فإذا وقع الاسم بعد الفعل

---

[١] السابق ، ١٥٩وما بعدها .

[٢] السابق ، ١٦٢-١٦٣ .

[٣] السابق ، ٢٧٠ .

[٤] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اكتسب وظيفة المسند إليه المرفوع من دون أن يؤثّر تغيير صيغة الفعل في تغيير هذه الوظيفة التركيبيّة ، فالمتغيّر في هذه الحالة هو المعنى « بحيث يكون الاسم الواقع بعد الفعل – أي المسند إليه – قد وقع منه الحدث أو وقع عليه الحدث »[١] .

أمّا النّحاة فقد ربطوا بين اللغة والمفاهيم الفلسفيّة للوظائف النحويّة ، كما أنهم لم يجاوزوا الأمثلة الواقعيّة إلى النماذج التركيبيّة ، فقالوا إنّ جملة " ضُرِبَ عليٌ " هي في الأصل " ضرب محمّد علياً " لأنّهم وجدوا الاسم " علي " مفعولاً مرّة ومسنداً إليه مرفوعاً مرّة أخرى . ولو أنّهم تأمّلوا النماذج التركيبيّة « ولم يلقوا بالاً للأمثلة بذاتها لوجدوا النموذج واحداً في كل من الجملتين " ضَرَبَ عليٌ " و " ضُرِبَ عليٌ " ، وهو (فعل + اسم مسند إليه) ولكان الاختلاف بينهما في صيغة الفعل لا أكثر ولا أقل ، وهو أمر لا يترتّب عليه تغيير في تركيب الجملة وإنْ تَغَيّر بسببه المعنى بعض التغيّر »[٢] .

فهذه جوانب عامّة من المآخذ التي أخذها عبدالرحمن أيّوب على النّحاة العرب في دراستهم العربيّة ووصف تراكيبها انطلاقاً من مبادئ مدرسة التحليل الشكلي التي يتبنّاها . ويحسن بنا في هذا الموضع أن نسجّل بعض الملاحظات على ما ورد في الكتاب :

– لا ريب أنّ المنهج الذي تبنّاه عبدالرحمن أيّوب في نقد النّحاة القدامى يقوم على مفارقة واضحة ؛ إذ لا يمكن أن يُنْصف اتّجاه مّا إذا دُرس انطلاقاً من وجهة نظر مخالفة ، من دون أن يراعي الباحث الإطار الثقافي العام الذي وُلِد ذلك الاتّجاه فيه ، والخصائص الفكريّة والاجتماعيّة التي يتميّز بها ، والغايات العلميّة والعمليّة التي يسعى لتحقيقها ؛ فلكل نظريّة علميّة أو اتّجاه فكري خصوصيّة يتميّز بها ، ولا يمكن ، بأي حال من الأحوال ، أنّ نصل لفهم صحيح لأيّ نظريّة إذا

---

[١] السابق ، ٢٧١ .

[٢] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فصلناها عن إطارها العام وخصوصيتها الثقافيّة والعلميّة .

- لم يقدّم المؤلف عمله في شكل متماسك ؛ فقد كان تناوله للنحو العربي « تلفيقياً ، فلم يستشعر المرء أنّه أقام بنيان نقده للنحو العربي في إطار محكم متسلسل يسلم في النهاية إلى عمل متكامل »[١] . ولو أنّه انطلق من مبادئ المدرسة الشكليّة التي يؤمن بها فبيّن كيف تحقّق هذه المبادئ وصفاً شاملاً للغة وعرض لضوابط النّحاة التي تتعارض مع تلك المبادئ فعقد مقارنة بينها ووضّح كيف يتخلّف الوصف النحوي العربي عن ضبط الظاهرة اللغويّة من خلال هذه المقارنة لاتّضحت الصورة وتحدّدت مواطن الضعف في نظريّة النحو العربي ، ومواطن القوّة في ضوابط مدرسة التحليل الشكلي .

- نستطيع أن نقسم المآخذ التي أخذها المؤلف على النحو العربي قسمين :

- يتمثّل الأوّل منها في تصوّرات خاطئة عن منهج النّحاة ، وهذا أمر فرضه منهج المؤلف الذي يقوم على نقد نظريّة من خلال نظريّة مخالفة من دون مراعاة خصائص كل واحدة منها والإطار الثقافي الذي ساعد في تكوينها :

فلو كان هدف النّحاة من وضع قواعد النحو العربي ماثلاً أمام المؤلف لما اتّهمهم بالتفكير الجزئي والعناية بالمثال وإهمال النظريّة ؛ فلم يكن هدف النّحاة ، في الأساس ، بناء نظريّة لغويّة متكاملة مستقلة ، على الرغم من أنّ عمل النّحاة شكّل نظريّة تكامل بنيانها تلقائياً وأصبح لها عناصر ومكوّنات وضوابط تُعرف بها .

كما أنّ اتّهام المؤلف النّحاةَ أنّهم لم يميّزوا بين النموذج التركيبي والمثال الواقعي للجمل غير صحيح ، وربّما كان هذا نتيجة لمفهومه الخاص عن النموذج

---

[١] عطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ٢١٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركيبي الذي يؤطره تأطيراً صارماً بالوظيفة النحويّة الخالصة المجرّدة ويجعله صورة مطابقة تماماً للواقع اللغوي الذي يصفه ، ونتيجة ، أيضاً ، لتصوّره عن الدراسة النحويّة التي يقصرها على دراسة شكل التركيب من دون الالتفات إلى ضوابط أو معايير أخرى ، كالمعنى بأقسامه المختلفة الذي كان له دور مهمّ في بناء نظريّة النحو العربي ، كما مرّ بنا في الفصول السابقة .

إنّ تفطن النّحاة للفروق بين النظام اللغوي المجرّد والواقع اللغوي المتغيّر هو الذي جعلهم يقولون بالحذف في كثير من المواطن ، فأحياناً يكون الحذف مسوّغاً من البعد الخارجي للغة ، وهذا بعد لم يشر إليه المؤلف ولم يعتدّه ضابطاً من ضوابط الوصف والتحليل ، وأحياناً يكون مطلباً للبعد الداخلي لها ، وقد عرضنا في الفصول السابقة جوانب من ذلك . وقد كان سيبويه يفسّر تركيباً مستعملاً في العربيّة بتركيب آخر ثم يتبعه بقوله : « وهذا تمثيل ولا يتكلّم به » إشارة إلى الفروق بين النماذج التركيبيّة التي تنتمي إلى النظام والجمل المستعملة التي تنتمي إلى الواقع[١] .

بل إنّ المؤلف نفسه وقع فيما اتّهم به النّحاة ؛ فقد أراد أن يبيّن خطأ النّحاة في تحليل جملة " ضربي العبد مسيئاً " فاتّخذ النموذج التركيبي المقدّر الذي قال به النّحاة أساساً لبيان فساد المعنى ، على الرغم من أنّ النماذج التركيبيّة ، أو الصور المقدّر للجمل قد تتضمّن عناصر لا توجد في الأمثلة المستعملة ، كما صرّح بذلك سيبويه ، وكما أشار إلى ذلك ابن جنّي عندما قال : « كأشياء تكون في التقدير فتحسن فإذا أنت أبرزتها إلى اللفظ قبحت »[٢] .

وكان قوله باختلاط المعرّفات عند النّحاة صورة أخرى من صور الفهم الخاطئ

---

[١] انظر في شيء من هذا : لطيفة النّجار ، دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها ، ١٤٧ وما بعدها .

[٢] الخصائص ، ٢/ ٤٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لمنهج النّحاة ورغبة منه في إثبات أنّ تجاوز الإطار الوظيفي الشكلي المجرّد في وصف اللغة لابدّ أن يؤدّي إلى تداخلات وأخطاء ، إنّه يرفض الاستثناءات في الحدود ، ولا يقبل الخروج عن القواعد ؛ لأنّ معايير الوصف عنده مؤطّرة تأطيراً ضيّقاً جداً ، أمّا النّحاة فضوابطهم تمتدّ إلى أبعد ممّا أراده المؤلف[1] ؛ فقد كانوا ينظرون إلى اللغة على أنّها « مجموعة من الأساليب تحكمها قوانين دقيقة ليست مستقلّة تمام الاستقلال ، ولكنّها متفاعلة بحيث تتقارض الأحكام طوراً ، وينوب بعضها عن بعض أحياناً »[2] .

– أمّا النوع الثاني من المآخذ التي ذكرها المؤلف في سياق نقده النحاة القدامى فهي تمثّل نوعاً من الضوابط أو الوسائل المنهجيّة التي رفضها اللغويّون في وقتٍ كان للاتّجاه التحليلي الشكلي تأثير قويّ في توجيه الدراسات اللغويّة الحديثة وتشكيل أطرها العامّة :

فقد رفض المؤلف الاتّكاء على أي ضابط غير الوظيفة (متمثّلة في الموقع) والشكل ، ولذلك كان يعدّ اعتماد المعنى في الوصف النحوي خطأً منهجياً ، ويفصل البحث في الدلالة عن دراسة التركيب ، كما أنّه كان يرى أنّ اختلاف المعاني القاموسيّة للمفردات لا يؤثر في التركيب والعلائق النحويّة بين عناصره[3] . وهذا

---

[1] حتّى اتهامه إيّاهم بصنع الأمثلة كان للاختلاف العميق بين منهجه ومنهجهم ؛ فقد دأب النّحاة على تقليب النظر في المسألة الواحدة والمضيّ في تحليل الظواهر إلى آخر ما يمكن أن يصل نظرهم إليه ، وكان ذلك يرد عندهم في هيئة سؤال افتراضي ؛ فكثيراً ما نجد في كتبهم هذه العبارة : « فإن قلت كذا ، فهو كذا » وهذا نمط من أنماط التفكير والتحليل الذي يمتحن اطّراد القاعدة في تراكيب محتملة . وهناك فرق بين أن نقول : قالت العرب كذا ، وأن نقول : فإن قلت كذا . بل إنّ قاعدة المطابقة بين الفعل وفاعله كانت مبنيّة على المطّرد من المسموع عن العرب ، وعلى الرغم من ذلك لم يهمل النّحاة ما خالفه (لغة أكلوني البراغيث) ؛ فقد ذكروه وقدّموا تفسيرهم له . فإن كان تفسير النّحاة لا يعجب المؤلف فلا يعني ذلك أنّهم صنعوا أمثلة ليبرروا بها قواعدهم . وهذه مسألة خطيرة تحتاج دراسة منفصلة ، ولا ينبغي إلقاء القول فيها هكذا بأيّ حال من الأحوال .

[2] محمّد خير الحلواني ، نظريّة الضرورة في كتاب سيبويه ، مجلّة مجمع اللغة العربيّة ، دمشق ، مج ٥٥ ، ج ١ ، ١٩٨٠ ، ١٢٥ .

[3] دراسات نقديّة في النحو العربي ، ١٦٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمر تخطّته الدراسات اللغويّة المعاصرة ، فأصبح للمعنى دور بارز في الوصف اللغوي والتحليل النحوي .

أمّا التقدير والتأويل اللذان يعدآن من أهمّ الوسائل المعتَمَدة عند النّحاة في وصفهم العربيّة ، فقد رفضهما المؤلف ورأى أنّهما من الوسائل غير العلميّة التي استعان بها النّحاة ليصبّوا أمثلة اللغة المأخوذة عن العرب في قوالب مفاهيمهم الفلسفيّة واعتباراتهم العقليّة ، وكان ذلك من منطلق التزامه بالمنهج التحليلي الشكلي ؛ فهذا المنهج ينظر إلى اللغة على أنّها بناء متناسق ذو وجه واحد ؛ فليس للتراكيب إلا بنية واحدة هي تلك التي يسعى المنهج إلى تحليلها ملتزماً بالواقعيّة التي تفرض على الباحث نقل الاستعمالات اللغويّة ووصفها كما وردت عن أصحابها .

وهذا فهمٌ آخر تخطّته الدراسات اللغويّة ، وأصبح البحث في اللغة يتجاوز عمليّات الوصف والتصنيف والتقسيم الشكلي ويطمح إلى إيجاد تفسير متكامل لبنية اللغة التي يرى أنّها تمتدّ إلى أبعد ممّا يظهر على السطح من تراكيب وجمل ، وأنّ البحث في الأبعاد المجرّدة للنظام اللغوي لا يمكن أن يقتصر على النماذج التركيبيّة البسيطة التي نادى بها أصحاب المنهج التحليلي الشكلي ؛ لأنّ ذلك لا يقدّم فهماً صحيحاً لطبيعة اللغة المعقّدة [١].

وهناك أمر آخر بالغ المؤلف في إبرازه نقيصةً في منهج النّحاة وهو اعتمادهم ، في وصفهم اللغة ، أصولاً فلسفيّة ومفهومات منطقيّة لا علاقة لها باللغة[٢] ، وهذا أيضاً ممّا كانت تنادي به الدراسات البنيويّة بصورة عامّة ؛ فقد

---

[١] انظر : عبدالسلام المسدّي ، التفكير اللساني في الحضارة العربيّة ، ١٨ وما بعدها .

[٢] طرح المؤلف مسألة تقليد النّحاة العرب فلاسفة الإغريق وتأثرّهم بمقولاتهم كأنّها أمر مسلّم به لا يحتاج إلى إدلّة وحجج ، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة تفصيليّة شاملة ، ولا يصحّ إلقاء القول فيه هكذا ، وقد قامت بعض الدراسات الجادّة في هذا المجال ، فبيّنت أنّ تأثر النّحاة بمقولات الفلسفة اليونانيّة ومنطق أرسطو لم يكن كما صوّره بعضهم من العمق والتقليد المباشر ، وأنّ مبادى النحو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كانت تدعو إلى « نوع من الانغلاق داخل كل علم بدعوى إمكان التفهّم الداخلي »[١] ، وهذا أيضاً من المبادئ التي خلّفتها الدراسات اللغويّة وراءها وهي تسير قدماً لاكتشاف بنية اللغة وتفسير ظواهرها المختلفة ، فقد نادت التوليديّة ، مثلاً ، بالاستعانة « بجهاز يمكّن من التفكير باللغة في مجال أوسع ؛ إذ لا حواجز في العلم ولا مكابح ، وإنما هناك تداخل لحقول المعرفة ، وإعادة نظر مستمرّة للعلائق الأبستيميّة بين مختلف العلوم »[٢] .

إنّ المبادئ التي نادى بها عبدالرحمن أيّوب ، والتي نقد النحو العربي على هديٍ منها مثّلت شكلاً من أشكال التفكير اللغوي الحديث كانت له مبرّراته التاريخيّة والثقافيّة والفكريّة في موطنه الذي نشأ فيه ، وهذا لا يمنع من الاستعانة بما يدعو إليه هذا التفكير أو غيره ، فاستثمار المعطيات اللغويّة الحديثة في دراسة العربيّة يظل مطلباً ضرورياً وطريقة من طرق البحث مشروعة مسوّغة ، ولكنّ هذا لا يعني أن ننطلق في تقويم الفكر النحوي العربي من منظور مخالف وتوجّهات لها أهدافها ومناهجها ومنطلقاتها الخاصّة من دون أن نراعي الفوارق بين الأطر العامّة لكلا المنظورين ، وهذا هو ما وقع فيه المؤلف لدرجة أنّ القارئ يشعر أنّه (أي المؤلف) كان ينظر إلى النحو العربي على أنّه النحو الأوربي التقليدي الذي ثارت عليه البنيويّة بأشكالها المختلفة ومن بينها مدرسة التحليل الشكلي التي ينتمي إليها المؤلف .

العربي قامت في مجملها على أصول عربيّة لا تاثير للفلسفة اليونانيّة فيها ، إلا ما ظهر في وقت متأخر في تاريخ النحو العربي ، انظر في شيء من هذا : محمّد عابد الجابري ، النحو العربي ومنطق أرسطو ، البحث اللساني والسيميائي ، منشورات كليّة الآداب بجامعة محمّد الخامس ، الرباط ، ١٩٨١ . ومحمّد خير الحلواني ، بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام ، مجلة المورد ، بغداد ، مج ٩ ، ع١ ، ١٩٨٠ . وعبدالقادر المهيري ، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، ع١٠ ، ١٩٧٣ .

[١] عبدالقادر الفاسي الفهري في حوار معه أجراه ميلود حبيبي وبشير قمري ، مجلّة المهد ، ع٣ ، ٤ ، عمّان ، ١٩٨٤م ، ١٨٢ .

[٢] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن تظل محاولة عبدالرحمن أيّوب ، على الرغم مما شابها ، خطوة لها دورها الهام في إثارة التساؤلات عن صورة المنهج الذي اتّبعه النحاة ، ومدى كفايته وشموليّته ، وعن أهميّة الاستعانة بمقولات علم اللغة الحديث في تجديد النظر في النحو العربي وإعادة قراءته وتمثّله ضمن أطر مخصوصة أصبحت ، في عصرنا هذا ، واضحة المعالم محدّدة الأبعاد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني : منزلة المعنى في المنهج البنيوي - الوظيفي من خلال كتاب " اللغة العربيّة معناها ومبناها لتمّام حسّان .

يُعَدّ تمّام حسّان من أوائل الباحثين العرب الذي نقلوا بعض أصول الفكر اللغويّ الغربي الحديث إلى الوطن العربي ؛ فقد كان ممّن تبنّوا مقولات "الوصفيّة" في دراسة اللغة وتحليل عناصرها وأنظمتها المختلفة ، وكتب في ذلك كتاباً هو من أهمّ ما كُتِبَ في التعريف بأصول الوصفيّة ومنهجها في تناول الظواهر اللغويّة ودراستها ، وهو كتاب " اللغة بين المعياريّة والوصفيّة " الذي وضع فيه إطاراً عامّاً للوصفيّة التي يتبنّاها في مقابل " المعياريّة التي ينتقدها ؛ فالوصفيّة ، في نظره ، هي المنهج الذي يتميّز بالعلميّة والموضوعيّة ؛ لأنّ « كلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر يعنى أوّلاً وأخيراً بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك ، فإذا ما تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد منهجاً علمياً بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين »[١] .

وهو أيضاً من أوائل الباحثين الذي حاولوا أن يُعيدوا وصف العربيّة باستثمار ما تعلّموه وتبنّوْه من أنظار لغويّة غربيّة ، فكان أن كتب كتابه " اللغة العربيّة معناها ومبناها " فجعل غايته فيه إلقاء « ضوء جديد كاشف على التراث اللغوي العربي كلّه منبثقاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة »[٢] .

وقد جاء هذا الكتاب تلبية لما يشعر به المؤلف من حاجة العربيّة الفصحى

---

[١] تمّام حسّان ، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة ، ط١، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ٤٢ . ولا شكّ أنّ كتاب تمّام حسّان هذا ظهر في الفترة التي ساد فيها الإطار الشكلي والنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللغة وظواهرها المختلفة . لمزيد من التفصيل في التأريخ لهذه الفترة انظر : حلمي خليل ، العربيّة وعلم اللغة البنيوي ، الفصل الثاني . وعطا محمد موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، الفصل الرابع .

[٢] تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى إعادة النظر في منهجها وطريقة تناولها[١] . فالعربيّة الفصحى بفروع دراستها المختلفة هي مجال البحث في الكتاب . أمّا موضوعه الأخصّ فهو المعنى ؛ « لأنّ كل دراسة لغويّة – لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم – لابدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفيّة ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة »[٢] .

أمّا طريقته في عرض مادّته فتتراوح بين أمرين : إطراء القديم والإشادة به أو استبعاده والاستبدال به ، والكشف عن جديد لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم ، وهكذا جعل المؤلف « كل تفكير لغويّ سبقه في متناول نقده ، إمّا بصورة مباشرة أو غير مباشرة »[٣] .

أمّا الجديد الذي قدّمه هذا الكتاب « فقد كشف .. عن أنظمة اللّغة العربيّة ووضعها لأوّل مرّة في مقابل مشاكل التطبيق ، ففسّر بهذه الطريقة بعض ما كان يُعتَبَر من ظواهر الشذوذ في التركيب اللغوي وربط هذه الظواهر بالواقع ، وبيّن ارتباط هذه الظواهر بالمعنى على مستوياته المختلفة »[٤] .

هذا هو الإطار العام للكتاب كما قدّمه صاحبه ، ويحسن بنا ، في هذا الموضع ، أن نسجّل بعض الملاحظات العامّة عن محتوى الكتاب ومنهجه وبعض تصوّراته العامّة لنتّخذها ، بعد ذلك ، أطاراً يحدّد صورة العلاقة بين المعنى والنحو كما وردت فيه* .

---

[١] السابق ، ٧ .

[٢] السابق ، ٩ .

[٣] السابق ، الصفحة نفسها .

[٤] السابق ، الصفحة نفسها .

* إنّ صورة العلاقة بين المعنى (ضابطاً) والنحو (مادّة للدراسة) غير واضحة تماماً في هذا الكتاب ، ولعلّ ذلك ناتجٌ أصلاً من أنّه ليس كتاباً في النحو خاصّة ، بل هو كتاب في اللغة العربيّة بكافّة مستوياتها ، فهذا سبب ، والسبب الآخر ، وهو أهمّ ، أنّ الكتاب يتّجه ، في الأساس ، إلى المعنى ، فهو غايته التي يريد الوصول إليها باستخدام المستويات اللغويّة المختلفة ، فكأنّ القضيّة معكوسة هنا ؛ فالمعنى هو مادّة الدراسة التي يريد الباحث أن يضع لها قواعد وأصولاً تسهّل فهمها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ملاحظات عامّة حول بعض الأصول والتصورات التي قام عليها الكتاب :

١- على الرغم من أنّ المؤلف صرّح في مقدّمته أنّه سيعتمد المنهج الوصفي في دراسته إلا أنّ هذا المنهج لم يكن وصفياً خالصاً ؛ إذ يتضّح من خلال نصوص عديدة في الكتاب أنّ المولّف يزاوج في منهجه بين الوصفيّة ، التي ترفض التقدير والتأويل ، والوظيفيّة كما وردت عند عالم اللغة فيرث والتي عُرِفت بنظريّة سياق الحال (Context of Situation) ، وهذا واضح في القول باجتماعيّة اللغة ، وفي تشقيق المعنى إلى ثلاثة معانٍ فرعيّة « أحدها المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حدٍّ سواء ، والثاني المعنى المعجمي للكلمة ... والثالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام وهو أشمل من سابقيْه ...»[١] .

٢- لم تكن مادّة الدراسة في الكتاب هي العربيّة الفصحى من خلال نصوصها واستعمالاتها ، وإنّما كانت العربيّة من خلال كتب النحو والصرف القديمة ، فكأنّ الكتاب وصفٌ للعربيّة من خلال وصف آخر هو وصف النّحاة فنحن ، إذن ، أمام « نموذج قديم يُعاد النظر فيه لا أمام نموذج جديد »[٢] كما ادّعى ذلك تمّام حسّان في موضع آخر[٣] .

٣- كان لطغيان فكرة ثنائيّة المعنى والمبنى أثر واضح في طريقة عرض

والوصول إليها ، أمّا النحو (وسائر المستويات الظواهر واللغويّة الأخرى) فهي الوسائل التي يُستعان بها للوصول إلى تصوّر صحيح ودقيق لها . ولذلك كانت الحاجّة ماسّة لوضع ملاحظات عامّة عن الكتاب ومنهجه ليسهل علينا بعد ذلك استخراج المادّة التي تعنينا .

[١] تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ٢٨-٢٩ . وانظر في تأثر تمّام حسّان بنظريّة فيرث في السياق : محمّد صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان " اللغة العربيّة معناها ومبناها " ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، تونس ، ع١٧ ، ١٩٧٩ ، ٢٠٠ وما بعدها . وعطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ٢١٣ وما بعدها.

[٢] حلمي خليل ، العربيّة وعلم اللغة البنيوي ، ٢٢١ . ولعلّ هذا الأمر هو الذي يجعل القارئ يشعر بصعوبة التعرّف على طبيعة العربيّة الموصوفة في الكتاب ، وعلى الأسس العامّة التي اعتمدها المؤلف في هذا الوصف ، فكأنّ قواعد النحو والصرف ، كما وردت عند القدماء ، وقفت حائلاً دون رؤية ما يريد المؤلف تأسيسه ؛ لأنّه هو نفسه عبر إلى العربيّة من طريقها .

[٣] انظر : تمّام حسّان ، إعادة وصف اللغة العربيّة آنيّاً ، أعمال ندوة اللسانيّات واللغة العربيّة ، تونس ، ١٣-١٩ ديسمبر ، ١٩٧٨ ، ١٤٥-١٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع وتنظيم المادّة ؛ فكلّ نظام من أنظمة اللغة يجب أن يتكوّن من مجموعة من المعاني تقابلها مجموعة من المباني ، ثمّ هناك مجموعة من العلاقات الإيجابيّة والسلبيّة بين مجموعة المعاني على حدة ومجموعة المباني على حدة [١].

ومعروفٌ أنّ أنظمة اللغة تختلف فيما بينها من حيث طبيعة العناصر التي تكوّنها والروابط التي تربط تلك العناصر بعضها ببعض ، فلا يصحّ أن نعمّم فكرة ثنائيّة المعنى والمبنى على جميع مستويات اللغة من دون أن نراعي الفروق الدقيقة بينها ؛ فالمستوى الصوتي لا تتضّح فيه فكرة المعنى وضوحاً مستقلاً بحيث يمكننا أن ننسب معنى مخصوصاً لصوت معيّن ، كما أنّ مفهوم المعنى في المستوى النحوي لا يمكن أن يقتصر على المعنى الوظيفي وحده ، وهذا أمر سنعود للتفصيل فيه لاحقاً .

إنّ تصوّر مستويات اللغة المختلفة بالشكل الذي وصفه تمّام حسّان في كتابه لا يستقيم ؛ فالعلاقة بين المعنى والمبنى ليست بسيطة وواضحة بحيث نستطيع أن نتصوّر كلّ مستوى من مستويات اللغة في عمودين متقابلين متوازيين أحدهما يمثّل مجموعة المعاني والآخر يمثّل مجموعة المباني ، فليس الفصل بين المعنى والمبنى حاداً وواضحاً كما يصفه تمّام حسّان[٢] .

كما أننّا لا نرى تفصيلاً لطبيعة العلاقة بين مجموعة المعاني وما يقابلها من المباني ، إنّه يؤكد على العلاقة بين المعنى والمبنى ويؤكد كذلك أنّها علاقة وظيفيّة ؛ فالمعاني « في حقيقتها وظائف تؤديها المباني التي تشتمل عليها وتنبني منها هذه

[١] تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ٣٤ .

[٢] قد يصدق هذا التصوّر في عمومه على المستوى الصرفي ، أمّا المستوى الصوتي فلا يمكن أن نصفه انطلاقاً من هذا المفهوم عن ثنائيّة المعنى والمبنى ، فإذا ما انتقلنا إلى المستوى النحوي زادت العلاقة تعقيداً وتدخّل في وصفها ضوابط وعلائق مختلفة لا يمكن أن نصنّفها في الثنائيّة المذكورة . ويبدو أنّ تمّام حسّان لا يتصوّر مستويات اللغة إلا من خلال هذه الثنائيّة ؛ فقد جعل " التخلّص من التقاء الساكنين " معنى مبناه الكسر ، وواضح أنّ التخلص من التقاء الساكنين عمليّة نطقيّة تتمّ لتفادي ظاهرة من الظواهر غير الواردة في النظام الصوتي في العربيّة . انظر في شيء من هذا : محمّد صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان " اللغة العربيّة معناها ومبناها " ، ٢٠٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنظمة »[١] . ولكنّها علاقة بين المبنى المفرد والمعنى الذي يعبّر عنه . أمّا العلاقات التي تتجاوز ذلك فهي ، فقط ، علاقات بين المعاني منفصلة مستقلّة ، وعلاقات بين المباني منفصلة مستقلّة ، ويقتصر في هذا النوع من العلاقات على نوعيْن فقط ؛ علاقات إيجابيّة وأخرى سلبيّة ، مع العلم أنّ الروابط بين عناصر اللغة على اختلاف مستوياتها لا يمكن حصرها في هذين النوعين فقط[٢] .

والتصوّر السابق لطبيعة النظام اللغوي ، أيّاً كان نوعه ، يضعنا أمام بعض الإشكاليّات التي تزيد النظام غموضاً وتعقيداً ؛ « ذلك أننا إذا أخذنا برأيه واعتبرنا العلاقات تجمع بين المعاني على حدة والمباني على حدة صار من الصعب علينا أن نعرف أنحن أمام نظام واحد أم أمام نظامين واحد للمعاني والآخر للمباني . ثمّ إنّه يصعب بعد ذلك أن نوفّق بين العلاقة الرابطة بين المعنى ومبناه والعلاقة الرابطة بين المعنى والمعنى أو المبنى والمبنى »[٣] .

وهذا الفصل الحادّ بين المعنى والمبنى هو الذي جعل تمّام حسّان يرى أنّ اللحن في العربيّة ، وهو السبب الذي أدّى إلى نشأة الدراسات اللغويّة وتشكيل فلسفتها كما يقول ، كان نموذجاً لمجموعة من الأخطاء التي تمسّ المبنى أولاً وأخيراً ، ومن هنا يرى أنّ الدراسات اللغويّة العربيّة اتّسمت بسمة « الاتّجاه إلى المبنى أساساً ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء »[٤] . ولاشكّ أنّ الخطأ في المبنى لابدّ أن يترتّب عليه خطأ في المعنى فالأمران متلازمان لا يمكن الفصل بينهما ، خاصّة في المستوى الصرفي والنحوي[٥] .

---

[١] تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ٣٩ .

[٢] انظر : محمّد صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان « اللغة العربيّة معناها ومبناها » ، ٢٠٤-٢٠٥ .

[٣] السابق ، ٢٠٥ .

[٤] تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ١٢ .

[٥] هناك سبب آخر جعل تمّام حسّان يتصوّر العلاقة بين المعنى والمبنى بهذه الصورة من الانفصال والاستقلاليّة ؛ فهو لا يرى المعنى مكتملاً إلا بتحديد قصد المتكلّم ومعرفة الظروف الملابسة للكلام ، لذلك يقول في الأخطاء الناتجة عن اللحن إنّها « لو أدّت في النهاية إلى خطأ في المعنى لم يكن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنظمة »[١] . ولكنّها علاقة بين المبنى المفرد والمعنى الذي يعبّر عنه . أمّا العلاقات التي تتجاوز ذلك فهي ، فقط ، علاقات بين المعاني منفصلة مستقلّة ، وعلاقات بين المباني منفصلة مستقلّة ، ويقتصر في هذا النوع من العلاقات على نوعيْن فقط : علاقات إيجابيّة وأخرى سلبيّة ، مع العلم أنّ الروابط بين عناصر اللغة على اختلاف مستوياتها لا يمكن حصرها في هذين النوعين فقط[٢] .

والتصوّر السابق لطبيعة النظام اللغوي ، أيّاً كان نوعه ، يضعنا أمام بعض الإشكاليّات التي تزيد النظام غموضاً وتعقيداً ؛ « ذلك أننا إذا أخذنا برأيه واعتبرنا العلاقات تجمع بين المعاني على حدة والمباني على حدة صار من الصعب علينا أن نعرف أنحن أمام نظام واحد أم أمام نظامين واحد للمعاني والآخر للمباني . ثمّ إنّه يصعب بعد ذلك أن نوفّق بين العلاقة الرابطة بين المعنى ومبناه والعلاقة الرابطة بين المعنى والمعنى أو المبنى والمبنى »[٣] .

وهذا الفصل الحادّ بين المعنى والمبنى هو الذي جعل تمّام حسّان يرى أنّ اللحن في العربيّة ، وهو السبب الذي أدّى إلى نشأة الدراسات اللغويّة وتشكيل فلسفتها كما يقول ، كان نموذجاً لمجموعة من الأخطاء التي تمسّ المبنى أولاً وأخيراً ، ومن هنا يرى أنّ الدراسات اللغويّة العربيّة اتّسمت بسمة « الاتّجاه إلى المبنى أساساً ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء »[٤] . ولاشكّ أنّ الخطأ في المبنى لابدّ أن يترتّب عليه خطأ في المعنى فالأمران متلازمان لا يمكن الفصل بينهما ، خاصّة في المستوى الصرفي والنحوي[٥] .

---

[١] تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ٣٩ .

[٢] انظر : محمّد صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان " اللغة العربيّة معناها ومبناها " ، ٢٠٤-٢٠٥ .

[٣] السابق ، ٢٠٥ .

[٤] تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ١٢ .

[٥] هناك سبب آخر جعل تمّام حسّان يتصوّر العلاقة بين المعنى والمبنى بهذه الصورة من الانفصال والاستقلاليّة ؛ فهو لا يرى المعنى مكتملاً إلا بتحديد قصد المتكلّم ومعرفة الظروف الملابسة للكلام ، لذلك يقول في الأخطاء الناتجة عن اللحن إنّها « لو أدّت في النهاية إلى خطأ في المعنى لم يكن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فـهـذه بـعض الملاحظات الـعـامّة التـي أرى ضـرورة ذكـرها قـبل أن أعـرض للمستوى النحوي ودور المعنى في وصفه وتشكيله ، كما ورد عند تمّام حسّان في كتابه المذكور .

يرى تمّام حسّان أن النظام النحوي في العربيّة ينبني على الأسس الآتيّة[١] :

١- طائفة من المعاني النحويّة العامّة التي يسمّونها معاني الجمل أو الأساليب .

٢- مجموعة من المعاني النحويّة الخاصّة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة الخ .

٣- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصّة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها . وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعيّة (وتحتها فروع أيضاً) وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنويّة على معاني الأبواب الخاصّة كالفاعليّة والمفعوليّة .

٤- ما يقدّمه علما الصوتيّات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتيّة أو صرفيّة كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظيّة .

٥- القيم الخلافيّة أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقيّة أفراده .

وبعد هذا التقسيم أخذ المؤلف يفصّل القول في دور القرائن اللفظيّة

نتيجة خطأ في القصد ، فكأنّ المعنى ، عنده ، هو قصد المتكلّم ، وهذا غير صحيح على إطلاقه ؛ فنحن نستطيع أن نتصوّر للجمل والتراكيب معاني مستقلّة ترتبط ببنيتها التركيبيّة ودلالة عناصرها ، ولا شكّ أنّ هذه المعاني تتأثر بأي خلل يصيب تركيب الجملة أو عناصرها أو يتجاوز عن قواعد تشكيلها المعروفة .

[١] تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ١٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمعنويّة في تحديد الإعراب ، وبيّن أنّ أهمّ قرينة يُناط بها تحديد الإعراب وبيان المعنى هي قرينة التعليق ؛ فالكشف « عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي ... وهي أمّ القرائن النحويّة جميعاً »[١] . وهو يرى ، كذلك ، أنّ « التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحويّة ؛ لأنّ التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفيّة النحويّة »[٢] .

فالتعليق هو مجموعة القرائن المعنويّة واللفظيّة التي تُعين على تحديد الإعراب . أمّا القرائن المعنويّة فهي علاقات سياقيّة بين العناصر في الجملة تفيد في تحديد المعنى النحوي لأيّ عنصر من تلك العناصر ؛ فعلاقة الإسناد ، مثلاً ، التي تربط بين المبتدأ والخبر أو بين الفعل والفاعل أو نائبه تُعين ، عند فهمها وتصوّرها ، على تحديد المبتدأ والخبر في الجملة الاسميّة ، وعلى تحديد الفاعل أو نائبه في الجملة الفعليّة ، وهكذا الأمر بالنسبة لباقي القرائن المعنويّة ؛ فالتخصيص قرينة معنويّة كبرى تتفرّع عنها قرائن معنويّة أخص منها كالتعدية والغائيّة والمعيّة ... الخ ، وهي في الحقيقة تعبّر عن باب المنصوبات في النحو العربي ، أمّا قرينة النسبة فتمثل باب المجرورات ، وقرينة التبعيّة التي تمثّل باب التوابع[٣] ، ثمّ هناك قرينة المخالفة التي تعبّر عن مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافيّة بجعلها قرائن معنويّة على الحالات الإعرابيّة المختلفة ، وهي تتمثّل في المنصوبات التي يتغيّر المعنى برفعها[٤] .

---

[١] تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ١٨٢ .

[٢] السابق ، ١٨٩ .

[٣] وفي هذا يقول محمّد الشريف إنّ أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع قد تنكّرت ، عنده ، بزيّ جديد . انظر : النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان " اللغة العربيّة معناها ومبناها " ، ٢١٧ .

[٤] يندرج تحتها كثير من الأبواب والأساليب المختلفة ؛ كالمنصوب على الاختصاص لمخالفته المبتدأ ، وكمنصوب التعجّب لمخالفته الفاعل المرفوع في « ما أحسن زيداً » ، والمنصوب بعد كم الاستفهاميّة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا القرائن اللفظيّة فهي مستمدّة من النظام الصرفي والنظام الصوتي ، وحدّدها بالعلامة الإعرابيّة ، والصيغة الصرفيّة ، والرّتبة ، والمطابقة ، والربط ، والتضام ، والأداة ، والنغمة[1] .

ويؤكّد تمّام حسّان ، بعد عرضه لقرائن التعليق المعنويّة واللفظيّة ، على مبدأ تضافر القرائن ، فلا يمكن لأيّ قرينة مهما كانت أهميّتها أن تحدد إعراب كلمة في التركيب بل لابدّ من الاستعانة بمجموعة من القرائن المتضافرة لتحديد الإعراب[2] ، وتأتي أهميّة هذا المبدأ من خاصيّة تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، فعند ذلك لابدّ من الاستعانة بتلك القرائن لتحديد المعنى الوظيفي المقصود .

وهو يرى أنّ القول بالقرائن يخلّص النحو العربيّ من نظريّة العامل وما نتج عنها من قول بالتقدير والتأويل ، ويُسْقِطُ كلّ جدل حول « حول منطقيّة هذا

لمخالفته المجرور بعد كم الخبريّة ، وبعض المنصوبات التي يختلف معناها في حالة الرفع عنه في حالة النصب ؛ كما في : " شأنك والحج " و " أهلك والليل " و " كلّ شيء ولا شتيمة حرّ ، و" الأسد الأسد " و " له صوتٌ صوتَ حمار " ... الخ .

انظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ٢٠٠ ، ٢١٩-٢٢٠ . وانظر كذلك : تمّام حسّان ، القرائن المعنويّة واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي ، اللسان العربي ، الرباط ، مج١١ ، ج ١ ، ١٩٧٤ ، ٢٤-٦٣ . ويبدو أنّ تمّام حسّان قال بقرينة المخالفة ليتخلّص من التقدير في التراكيب السابقة وما شابهها ، وعلى الرغم من أنّه نجح في ذلك إلا أنّ معنى المخالفة يظل غامضاً ، ولا يتّضح الفرق بدقّة بين حالة الرفع والنصب في الأسماء السابقة .

[1] انظر في تعريف كلّ واحدة منها وتفصيل القول فيها : اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ٢٠٥ وما بعدها . و القرائن المعنويّة واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي ، ٤٦ وما بعدها .

[2] وهو في هذا يشير إلى إنّ النّحاة اعتمدوا على العلامة الإعرابيّة في تحديد الإعراب ، يقول في ذلك : « ومن هنا كان الاتّكالُ على العلامة الإعرابيّة باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثمّ إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النّحاة إلى أن يبنوا نحوهم كلّه عليها عملاً يتّسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص » . اللغة العربيّة معناها ومبناها ٢٣٢ . والصحيح أنّ النّحاة لم يقتصروا في تحديد الإعراب على العلامة الإعرابيّة ؛ فعلى الرغم من اهتمامهم بها وتعويلهم عليها إلا أنّ هذا الأمر لم يكن مطلقاً بلا قيود ؛ فقد كانت هناك الكثير من الضوابط والموجّهات التي توجّه الإعراب لديهم وتحدّده ، وفي المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذه الرسالة إشارات إلى بعض تلك الضوابط المتصلّة بالمعنى على اختلاف أقسامه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العمل أو ذاك وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعيّة الكلمات الأخرى وحول قوّة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله .... »[١] .

كما أنّ اعتماد القرائن بدلاً من العوامل يجعلنا نكتفي « في تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط دون قولنا مرفوع بكذا أو منصوب بكذا الخ ، بل يمكننا إذا أردنا أن نقول مثلاً مرفوع على الفاعليّة ومنصوب على المفعوليّة وهلم جراً »[٢] .

وهناك مبدأ آخر قال به تمّام حسّان اعتماداً على القرائن المعنويّة واللفظيّة التي ذكرها وهو مبدأ " إهدار القرينة " أو " الترخّص في القرائن " ، ويقوم هذا المبدأ على إسقاط بعض القرائن عند وجود قرائن أخرى تُغني عنها ، وضرب على ذلك أمثلة كثيرة منها ، على سبيل المثال ، قول العرب : " خرق الثوْبُ المسمارَ " ؛ إذ يقول : « قالت العرب : خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ، فاعتمدوا على القرينة المعنويّة وهي الإسناد وأهملوا الحركة إذ لا يصحّ أن يُسْنَدَ الخرقُ إلى الثوب وإنما يُسْنَد إلى المسمار فعُلِمَ أيهما فاعل وأيهما مفعول ... »[٣] .

فهذه أهمّ الأبعاد التي عرض لها تمّام حسّان في أثناء حديثه في المستوى النحوي ، ويحسن بنا في هذا الموضع أن نسجّل بعض الملاحظات على صورة النظام النحوي كما وردت عند المؤلف :

– إنّ التقسيم الذي وضعه للنظام النحوي يخلو تماماً من أي تصوّر للبنية التي يتكوّن منها ؛ فالمؤلف لا يرى للمستوى النحوي مباني مستقلّة يُعرَف بها ، فمبانيه مستمَدّة من المستوى الصرفي ، وفي هذا التصوّر إسقاط للبنية التي

---

[١] اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ٢٣٣ .

[٢] السابق ، الصفحة نفسها .

[٣] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقوم عليها النحو العربي ، وهي ما تعارف عليه القدماء بعلاقة الإسناد التي تربط المسند بالمسند إليه في صورتين متمايزتين (اسم + اسم) و (فعل + اسم) والتي اصطلحوا عليها بمصطلحيْ الكلام والجملة على الخلاف بينهم في تحديد كل واحد منهما [١] ، وهي التي جرّدوها في صورة "عامل × معمول" واتّخذوها بنية أساسيّة أقاموا عليها وصفهم وقواعدهم ، كما بيّنا ذلك في الفصل السابق . ولعلّ هذا التصوّر لبنية المستوى النحوي هو السبب الرئيس وراء خلوّ الكتاب من حديث عن الجملة وتركيبها والعلائق بين عناصرها ، اللهمّ إلا في إشارات عامّة متفرّقة عن أنواع الجمل من حيث الخبر والإنشاء[٢] .

- كما أنّ هذا التقسيم لا يختلف في جوهره عن تصوّر النّحاة القدماء للنظام النحوي ، بل إنّه يفتقر إلى بعض الضوابط التي عرفها القدماء واتّخذوها موجّهات ومعايير في تحليل التراكيب ووضع القواعد ، وهذا أمر سيزداد وضوحاً في ملاحظة أخرى .

- إنّ مبدأ التعليق الذي أضفى عليه تمّام حسّان أهميّة بالغة كان معروفاً عند القدماء أيضاً ، وإن لم يكن بارزاً بالصورة التي عرضها هو ؛ فالقرائن المعنويّة واللفظيّة التي سردها يرد ذكرها ، عند النّحاة ، في أثناء الحديث في شروط الباب ، سواء في حدّه العام أم في تفصيلاته الدلاليّة والموقعيّة والبنيويّة الأخرى ، وربما كان للأسلوب الذي اتّخذوه في عرض مادّتهم أثر في تشتّتها وعدم وضوح صورتها .

---

[١] انظر في شيء من هذا : مغني اللبيب ، ٤٩٠ .

[٢] أخذ المؤلف على النّحاة اتجاههم إلى العناية بمكوّنات التركيب لا بالتركيب نفسه ، فقد كانت دراستهم ، كما يقول ، دراسة تحليليّة لا تمسّ معنى الجملة لا من الناحية الوظيفيّة العامّة كالإثبات والنفي والشرط ... الخ ، ولا من الناحية الاجتماعيّة التي تعتمد المقام في تحديد المعنى (اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ١٦) ، والقارئ يتوقّع ، بعد هذا ، أن يتلافى المولّف ما أخذه على النّحاة ، رغم أنّه غير صحيح على إطلاقه ، ولكنّنا لا نجد وصفاً للتركيب ولا تصنيفاً لأنواعه حسب ضوابط مخصوصة . انظر لمزيد من التفصيل : محمّد صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان " اللغة العربيّة معناها ومبناها " ، ٢١٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

– يمثّل مبدأ التعليق الذي اعتمده تمّام حسّان في تحليل التراكيب وتحديد الإعراب البعد الوظيفيّ فقط ، وهو يرى أنّ اتّضاح المعنى الوظيفي (الذي يُستعان بمبدأ التعليق لتحديده) يمكنّنا من « إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام ؛ ذلك بأنّ وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عمليّة التعليق . والذي يؤدي إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأنّنا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلاً في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكوّنا نسقاً نطقياً من صور بنائيّة عربيّة لا معنى لها من الناحية المعجميّة لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي »[1] .

وهذا غير صحيح ، على إطلاقه ، فقد رأينا في الفصل الثاني كيف يؤثّر المعنى المعجمي للكلمة في تحديد إعرابها ، بل في تحديد نوع التركيب من حيث الصحّة أو الخطأ النحويين ، كما أنّ المقام وقصد المتكلّم لهما دور عميق في بيان معنى الكلمة الوظيفي ، وإن كان هذان العاملان يقعان خارج حدود البعد اللغوي إلا أنّ هذا الأمر لا يسوّغ للباحث تجاهل دورهما وأثرهما الواضح .

ولعلّ تصوّرُه للمعنى الدلالي هو الذي جعله يحدّد إمكانيّة الإعراب بالاعتماد فقط على المعنى الوظيفي ؛ فهو يرى « أنّ المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي أي أنّ ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي ثم يأتي معنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمي) وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافاً إليهما القرينة الاجتماعيّة الكبرى التي نرتضي لها اصطلاح البلاغيّين " المقام " وكل ذلك يصنع المعنى الدلالي »[2] .

فالعلاقة بين المعنى الوظيفي (متمثّلاً في المستوى الصوتي والصرفي

---

[1] اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ١٨٢ .

[2] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والنحوي) والمعنى المعجمي للكلمات التي يتكوّن منها التركيب مفقودة ، على الرغم من أنّه أشار إليها إشارة عابرة في قوله : « وحاصل جمع المعنى الوظيفي التحليلي والمعنى المعجمي الذي للكلمات لا يساوي أكثر من معنى المقال أو المعنى اللفظي للسياق أو معنى ظاهر النص كما يقول الأصوليّون . ولا يزال السياق حتى بعد الوصول إلى هذا المعنى اللفظي بحاجة إلى معنى المقام أي المعنى الاجتماعي الذي يضم القرائن الحاليّة إلى ما في السياق من قرائن مقاليّة وبهذا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي »[١] .

فعدم التفاته لأهميّة العلاقة بين المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي لعناصر التركيب (وهي التي تنتج المعنى الدلالي في الحقيقة) أفقد تصوّرَه للنظام اللغوي التماسك والارتباط اللذيْن يحتاجهما ، كما أنّ تركيزه على المقام والبعد الاجتماعي للغة جعله يُهْمِل العلائق الداخليّة بين أنظمة اللغة المختلفة ، فلم نتبيّن ، بوضوح ، الروابط التي تربط الأنظمة المختلفة بعضها ببعض ، والتي تتحقّق في المستوى الدلالي (عندما تتّحد المعاني الوظيفيّة بالمعاني المعجميّة لعناصر التركيب منتجة جملة صحيحة نحوياً) ؛ فافتراض « نظام للدلالة يسود النظام النحوي فالنظام الصرفي فالنظام الصوتي كفيل بحل مشكلة العلاقة بين الشكل والمعنى في وصف النظام اللغوي بطريقة لا تهمل الوجه الشكلي من اللغة ولا تغفل وظيفته المعنويّة ولا تفصل بين النظم فصلاً اعتباطياً . ولا يكون ذلك إلا بالانطلاق من الجملة واعتبارها الشكل اللغوي الأكبر الذي به يتحقق النظام اللغوي وفيه تتفاعل النظم الصغرى التي تكوّنه »[٢] .

– إنّ القول بمبدأ تضافر القرائن لا يختلف اختلافاً جوهريّاً عن القول بالعامل ؛ فالاثنان يمثّلان وسيلة عمليّة أو أداة تحليليّة لبيان وظائف الكلمات في

---

[١] السابق ، ٤١٠ .

[٢] محمّد صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان " اللغة العربيّة معناها ومبناها " ، ٢٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركيب ، بل إنّ القول بالعامل يتضمّن الأخذ بمبدأ القرائن ؛ فنحن لا نستطيع أن نحدّده ونحدّد معمولاته إن لم نراع مجموعة مختلفة من الضوابط تشمل القرائن التي قال بها تمّام حسّان . كما أنّ فكرة العامل تتضمّن شروطاً تراعي الأبعاد الدلاليّة للعناصر (كشرط التوافق الدلالي مثلاً) ، وهذا جانب أهمله المؤلف ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

- شكّل القول بقرينة " المخالفة " وسيلة استعان بها المؤلف لتجنّب ظاهرة التقدير في النحو العربي ، ولكنّه ، وهو يركّز على هذه الغاية ، أهمل جوانب كثيرة لا يمكن إغفالها ؛ فقد أدخل تحت هذه القرينة صوراً متعدّدة لأبواب مختلفة وأساليب متغايرة من دون أن يوضّح كيف نتبيّن الفروق بينها ، وهل تكفي قرينة المخالفة وحدها للجمع بين هذا العدد من التراكيب المتباينة ؟[1]

- إنّ مبدأ إهدار القرينة النحويّة يُعدّ وسيلة تفسيريّة استعان بها المؤلف لتبرير مجموعة من التراكيب الشاذّة أو القليلة أو النادرة ، وهي متوافقة مع منهجه الوصفي ، كما أنّ القول بالشذوذ أو الندرة أو التأويل أو التقدير وسيلة تفسيريّة أخرى ، قال بها النّحاة ، وهي تتوافق ، أيضاً ، مع غاياتهم ومنهجهم .

فهذه بعض الملاحظات العامّة على ماجاء في كتاب تمّام حسّان " اللغة العربيّة معناها ومبناها " ، وهي لا تغضّ من قيمة الكتاب وأهميّته في تاريخ الكتابة اللغويّة الحديثة في العالم العربي ؛ فقد استطاع المؤلف أن يلفت الأنظار إلى أهميّة بعض الأصول في وصف اللغة ، كما أنّه نجح في لمّ شتات أهمّ الضوابط التي قام عليها النحو العربي وعرضها في صورة واضحة ، وقدّم تفسيراً عاماً لبعض الصور المخصوصة من تراكيب العربيّة .

---

[1] عرضنا في الفصل الأوّل والثاني لبعض التراكيب التي أدخلها المؤلف تحت باب المخالفة ، وبيّنا كيف ارتبط التقدير فيها عند النّحاة بالأبعاد الدلاليّة للعناصر ، والأبعاد الخارجيّة التي تلابس التركيب .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث : منزلة المعنى في النحو المعجمي الوظيفي من خلال كتابات الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري

يعدّ الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري من أبرز الباحثين المهتمّين بوصف العربيّة وإعادة تشكيل بنيتها النحويّة من خلال أطر نظريّة واضحة تقوم على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جانب ممّا أفرزته الدراسات اللغويّة الحديثة متمثّلة في بعض تطوّرات النظريّة التوليديّة التحويليّة .

وهو يسعى ، فيما يقدّمه من دراسات وأبحاث ، إلى وصف العربيّة الحاليّة وصفاً كافياً يساعد في بناء نظريّة في اللغة العربيّة أو نَحْوٍ يمثّل الملكة اللغويّة لمتكلّم هذه اللغة ومستعملها[١] .

ويَشْتَرِط ، لتحقيق هذا الهدف ، ضرورة وجود إطار نظري أو إطار منهجي واضح ومحدّد ؛ لأنّه في غياب هذا الإطار لن تكون هناك نتائج مقبولة ؛ فالحدود المنهجيّة والتصوّريّة والمنطقيّة للمشكلات المطروحة ستظلّ غامضة وغير معروفة[٢] .

ووجود هذا الإطار النظري أو المنهجي يجعل اللسانيّات العربيّة ، كغيرها ، لسانيّات ظواهر يخضع كلّ استدلال فيها للتجربة ، وهذا أمر يكفل لنا تجاوز مشكل التراث[٣] .

وينطلق الفاسي الفهري في نظرته للبحث اللغوي من منظور يربط الدراسة اللغويّة بعلم النفس ؛ فهو يرى أنّه على الرغم من تباين اللغات واختلافها فإنّ الطفل يستطيع أن يتعلّم أيّ لغة يحتك بها في محيطه اللغوي ممّا يدل على وجود بنية معرفيّة مشتركة بين كلّ المخلوقات البشريّة هي التي يسمّيها علماء

---

[١] انظر : عبدالقادر الفاسي الفهري ، اللسانيّات واللغة العربيّة ، ٣٢ .

[٢] انظر : عبدالقادر الفاسي الفهري ، لسانيّات الظواهر وباب التعليق ، ندوة البحث اللساني والسيميائي ، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، جامعة محمّد الخامس ، الرباط – المملكة المغربيّة ، ط١ ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٤ ، ٣٢ .

[٣] يرى أنّ البحث في اللسانيّات العربيّة يجب أن يتّخذ ثلاثة مسارات : مسار وصفي ، وهو ما يسمّيه بلسانيّات الظواهر ، ومسار تاريخي يؤرّخ للعربيّة أو للفكر اللغوي العربي ، ومسار ابستيمي يدخل فيه إمكان نقل بعض المفهومات من التراث إلى النماذج الحديثة . انظر : اللسانيّات واللغة العربيّة ، ١٥١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللغة اليوم بالملكة اللغويّة[١] .

فالملكة اللغويّة تمثّل النسق الكلّي للتمثّل الذهني للغة . وباعتماد هذا التصوّر يحدّد الفهري هدف النظريّة اللسانيّة بالكشف عن هذا النسق أو النحو الكلّي وتحديد خصائصه ، وبيان مضمون الأنحاء الخاصّة وطرق بنائها[٢] .

والتصوّر النفسي للظاهرة اللغويّة من شأنه أن يقدّم نتائج مهمّة في تفسيرها وبيان خصائصها ، وهو يتطلّب الانتقال من الاهتمام بالظاهرة اللغويّة إلى الاهتمام بالظاهرة النحويّة ، كمرحلة أولى ؛ لأنّ النحو نظام موجود في الدماغ يمكّن الباحث من استعمال الأمْثَلَة (Idealization) التي تعطي اللغة مفهوماً دالاً يجعلها موضوعاً عقلانيّاً مبنياً على أساس تجريدي . أمّا الظاهرة اللغويّة ، بصورتها العامّة ، فهي ظاهرة عارضة ؛ نظراً لتعدّد العوامل والظواهر التي تدخل في تخصيصها[٣] .

فالنظريّة التي يسعى الفاسي الفهري لتشكيلها وبناء أبعادها العامّة من خلال اللغة العربيّة نظريّة نحويّة ، بمعنى أنّها تعنى بالنحو الممثّل في الدماغ ولا تلتفت للعوامل الخارجيّة التي قد تؤثر في بناء اللغة ؛ لأنّها تنتمي إلى بعد آخر لا يرى ضرورة البحث فيه في الوقت الراهن .

أمّا الأصول النظريّة والمكوّنات العامّة للنظريّة التي يعتمدها الفهري في معالجاته ووصفه العربيّة فمأخوذة من النظريّة المعجميّة الوظيفيّة كما طوّرتها العالمة الأمريكيّة بريزنن في أعمالها المختلفة في إطار النحو التوليدي

---

[١] اللسانيّات واللغة العربيّة ، ٤٢ .

[٢] السابق ، ٤٣ .

[٣] السابق ، ٤٥-٤٦ . وانظر الحوار الذي نشرته مجلّة المهد ، ١٩٠٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التحويلي[١] .

وعليه ، فإنّ أهمّ الافتراضات اللسانيّة التي يعتمدها الفهري في دراساته هو « افتراض قيام علاقة وثيقة بين النحو والمعجم ، وهو افتراض داخلي ، لا خارجي . ومضمونه أنّ النحو ما هو إلا إسقاط للمعجم ... فالتركيب ليس مستقلاً عمّا يوجد في المعجم - كما كان يُتصوّر - بل بينهما علاقة وثيقة »[٢] .

وهو يرى أنّه يمكن لهذه العلاقة بين التركيب والمعجم ، إذا مُثّلت بشكل صحيح ومتناسق ، أن تقلّص من عدد التحويلات التي أثبتت الدراسات اللغويّة والنفسيّة عدم واقعيّتها النفسيّة ؛ فهي غير مقيّدة بقيود معرفيّة ، كما أنّ الأدلّة على « أنّ صورة تمثيل المعرفة اللغويّة كما توجد في الأنحاء التوليديّة التحويليّة لا تُستَعمل بأيّة كيفيّة من الكيفيّات في إدراك الجمل أو إنتاجها أو اكتساب اللغة »[٣] أصبحت تكوّن مجموعة لا يمكن تجاهلها .

أمّا الإشكال الذي يسعى الفهري لمعالجته من خلال النظريّة المعجميّة الوظيفيّة فهو تخصيص العلاقة بين صورة الجملة ومعناها .

ويتحقّق هذا التخصيص ، انطلاقاً من الأنظار التي يتبنّاها ، من خلال الروابط بين البنية المحموليّة للجملة المتمثّلة في العلاقات الدلاليّة التي يقيمها المحمول مع موضوعاته ، والبنية المكوّنية المتمثّلة في بنية المكوّنات كما تنتظم في

---

[١] السابق ، ٨١ . ويقوم بناء هذه النظريّة على التحليل الذي يعتمد الخصائص الدلاليّة للمفردات وضبط أنماط سلوكها النحوي وفقاً لذلك ، وقد أشرنا في مواضع متفرّقة إلى جانب من هذا في الفصول السابقة ؛ فقد ذكرنا في المبحث الثاني من الفصل الأوّل كيف أثّر هذا الاتّجاه في تحديد دور مهمّ للمعجم في تشكيل بنية النحو ، كما أشرنا في الفصل الثاني إلى صور متنوّعة من اعتماد النّحاة الخصائص الدلاليّة للكلمات في توضيح بنية التراكيب وتحديد أوصافها من حيث الصحّة والخطأ النحويّيْن .

[٢] حوار مع عبدالقادر الفاسي الفهري ، مجلّة المهد ، ١٩٠ .

[٣] اللسانيّات واللغة العربيّة ، ٤٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السطح .

ويتمّ التوافق بين هاتين البنيتين من خلال الوظائف النحويّة[١] التي تُسند إلى المكوّنات عن طريق القواعد التركيبيّة ، وإلى الموضوعات عن طريق المعجم .

وتأتلف المكوّنات الصادرة عن القواعد التركيبيّة وعن المعجم لبناء البنية الوظيفيّة للجملة التي تشكل مُدخلاً للمكوّن الدلالي فيترجمها إلى صورة منطقيّة ملائمة ، بينما يقوم المكوّن الفونولوجي بتأويلها إلى صورة فونولوجيّة (صوتيّة)[٢] .

وفي إطار هذا التصوّر يقدّم الفهري بعض المعالجات الجديدة لكثير من القضايا الأساسيّة في اللغة العربيّة . وسنحاول أن نعرض لطرف منها في أبعاد عامّة مركّزين على العلاقة بين المعنى والنحو ما أمكن .

فمن القضايا المهمّة التي عرض لها الفهري من خلال ما طرحه من أفكار وتصوّرات قضيّة الرتبة في الجملة العربيّة ؛ إذ يبيّن أنّ عمليّة التأليف بين الوحدات اللغويّة لبناء المركّبات والجمل تنتظمها رتب تختلف من لغة إلى أخرى ، وأنّ من أهمّ أهداف النظريّة اللسانيّة البحث في مجموعة المبادئ التي تقيّد الرتب داخل اللغات[٣] .

ويرى أنّ أصل الرتبة في الجملة العربيّة من نمط : ف فا مف١ مف٢ ، ويقدّم

---

[١] تعدّ الوظائف النحويّة كليّات في هذه النظريّة ، ولائحتها محدودة ، وتتضمّن : الفاعل (فا) ، والمفعول (مف) ، والمفعول غير المباشر (مف غ . ب) ، والمالك (ما) ، والفضلة (فض) ، والملحق (لح) . انظر : اللسانيّات واللغة العربيّة ، ٨١ .

[٢] انظر في تفصيل عمل هذه المكوّنات : اللسانيّات واللغة العربيّة ، ٨٠ وما بعدها .

[٣] السابق ، ١٠٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجموعة مختلفة من الدلائل الموقعيّة والدلاليّة والإحاليّة لتقوية هذا الافتراض[١] .

ولكي يستقيم له هذا التصوّر في الجمل الاسميّة البسيطة من نوع :

١- الهرم مرتفعٌ .

٢- أمريضٌ أنت ؟

٣- في الدار رجل .

يلجأ إلى افتراض أسماه بالافتراض الرابطي الذي يوحّد بين الجمل الفعليّة والجمل التي عدّها النّحاة اسميّة ؛ كالممثل لها أعلاه[٢] .

ويقوم هذا الافتراض على أنّ الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية هي جمل ذات رابطة ، مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها الرابطة ؛ كالجمل :

- كان في الدار رجل .

- كان الرجال مجتمعين .

وعليه ، فإنّ المركب الاسمي المرفوع في الجمل (١-٣) ليس مبتدأ كما قال النّحاة ، بل هو فاعل للرابطة المقدّرة في بنية الجملة العميقة ، وهذه الرابطة مزوّدة بصفات الجهة والزمن ممّا يؤهلها لأن تأخذ فاعلاً .

وهكذا يوحّد هذا الافتراض بين البنى المختلفة للجملة العربيّة وينفي عنها أن تكون لغة معقّدة أو غير طبيعيّة[٣] .

---

[١] انظر في تفصيل هذه الأدلّة المصدر السابق ، ١٠٦-١٠٨ .

[٢] السابق ١٣٣-١٣٥ .

[٣] يرى المؤلف أنّ القول بوجود بنيتين مختلفتين للجملة في العربيّة مرفوضة في نظريّة القواعد المقوليّة التي يتبنّاها ؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يجعل العربيّة لغة غير طبيعيّة تختلف عن باقي اللغات الطبيعيّة التي تقوم الجملة فيها على بنية واحدة فقط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتناول الفهري ، بعد تحديد البنية الأساسيّة للجملة في العربيّة ، بعض صور التغيير في الرتبة وما يرتبط بها من شروط وقيود ، وما ينتج عنها من اختلاف في البنى المنطقيّة للجمل المختلفة .

فيعرض لظاهرتين من ظواهر تغيير الرتبة في الجملة العربيّة : الأولى هي التبئير (Focalisation) أو الموضعة (Topicalisation) ، والثانية هي الخفق (Scrambling) .

أمّا التبئير فهي « عمليّة صوريّة يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركّبات الاسميّة أو الحرفيّة أو الوصفيّة من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج) أي مكان البؤرة »[1] ؛ كما في الأمثلة التالية :

- إيّاك نعبد .

- اللّهَ أدعو .

- في الدار وجدته .

- أغداً سنلتقي .

وتخضع عمليّة النقل هذه لقيود كثيرة لا يسعنا التفصيل فيها هنا[2] . ومن أهمّ مميّزات العنصر المبأّر أنّه لا يترك أثراً ضميرياً في مكانه السابق ويحتفظ بإعرابه الذي أُسْنِد إليه في ذلك الموقع[3] .

أمّا الخفق فهو تغيير يحدث بعد الفعل ويغيّر محلياً رتب الفضلات ؛ كما في : - ضرب الولدَ زيدٌ .

---

[1] اللسانيات واللغة العربيّة ، ١١٤ .

[2] انظر في تفصيل هذه القيود : المصدر السابق ، ١١٥ وما بعدها .

[3] السابق ، ١٢٣ . وانظر : عطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ٢٦٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالتبئير يختلف عن الخفق في أنّه يجمع بين موقع خارجي وموقع داخلي مما يجعل البنى التبئيريّة تتميّز بخصائص البنى المعقّدة (من مستوى ج) أما تراكيب الخفق فليس لها مثل تلك الخصائص ، فهي جمل بسيطة (من نوع ج ، ج)[١] .

ويظهر الفرق بين النوعيْن في الجمل التي تحتوي نوعاً من التسوير كالنفي والحصر والاستفهام وتتضمّن ألفاظاً خاصّة أو سوراً فارغاً[٢] ؛ إذ لا ترد الأسوار الفارغة أو الألفاظ الخاصّة في البنى التبئيريّة ؛ لوقوع البؤرة (الخارجيّة) حاجزاً في وجه التسوير ، فلا يمتدّ مضمونه إلى المكوّنات داخل الجملة ، ممّا يفسّر لحن الجملتين التاليتين :

- × ما زيداً ضرب أحد .

- × ما زيداً ضربت قط .

أمّا بنى الخفق فلا يغيّر تقديم المفعول بعد الفعل فيها ميدان التسوير ، وعليه فإنّ الجمل التالية صحيحة ؛ لأنّ العنصر المخفوق يقع داخل الجملة فلا يكوّن حاجزاً في وجه التسوير :

---

[١] اللسانيّات واللغة العربيّة ، ١٢٤ .

[٢] ممّا يمثّل به للسور الفارغ : ما يوجد في رأس مركّب اسمي بجانب فضلة يسبقها حرف الجر (من)

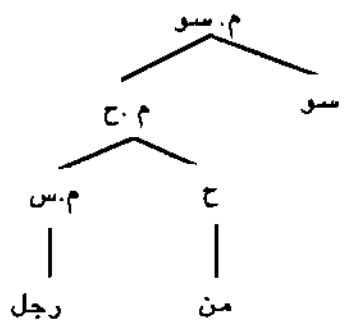

ومن الألفاظ الخاصّة : شيء ، وأحد ، و قط . وهذا النوعان من المكوّنات لا يردان في الجمل المثبتة ؛ فالجملتان التاليتان لاحنتان لوقوع سور فارغ ، ولفظ خاصّ في جملة مثبتة :

- × رأيت من رجل .

- × رأيت أحداً .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ما ضرب زيداً أحد .

- لم يشب تفكيره شائبٌ قط .

- ما ضرب عمراً إلا زيدٌ .

فقاعدة الخفق لا تؤثّر ، بخلاف قاعدة التبئير ، في الصورة المنطقيّة للجمل ، ويمكن اعتبارها ، لذلك ، قاعدة أسلوبيّة لا تحويليّة[١] .

ويميّز الفهري ، من ناحية أخرى ، بين التبئير وظاهرة أخرى تؤثّر في بنية الجملة في العربيّة ، وهي ظاهرة التفكيك [Dislocation] . والتفكيك نوعان : تفكيك إلى اليمين ؛ كما في "زيدٌ ضربته" ، وتفكيك إلى اليسار ؛ كما في " ضربته زيدٌ " .

ويختلف التفكيك عن التبئير في أنّ الثاني مقيّد بقيود إعرابيّة ؛ إذ يُشْتَرط فيه أن ترث البؤرة إعراب المصدر (الموقع الذي انتقلت منه) . أما العنصر المفكّك فيكون مرفوعاً دائماً سواء كان المكان المصدر مجروراً أم مرفوعاً[٢] .

كما أنّ التفكيك يقوم على افتراض قاعدي تولّد فيه ، بدءاً ، البنى التفكيكيّة ، بينما يقوم التبئير على افتراض تحويليّ يتمّ فيه نقل المكوّن المبأّر من المكان المصدر إلى المكان الهدف ، ولهذا الاختلاف نتائج مهمّة في معالجة الفهري للتراكيب المختلفة[٣] .

ويبدو أنّ الفهري قال بالافتراض القاعدي في البنى التفكيكيّة لتستقيم له مجموعة من الجمل عدّها من هذا النوع ، وهي تخلو من الضمير في المكان

---

[١] اللسانيّات واللغة العربيّة ، ١٢٧ .

[٢] السابق ، ١٣٠-١٣١ .

[٣] انظر في ذلك ما قدّمه من دراسة للاشتغال في : اللسانيّات واللغة العربيّة ١٤١-١٤٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر ، كالجمل التالية[١] :

- زيدٌ نعم الأب .

- السمن منوان بدرهم .

- أمّا الوقاحة فشيء منتشر في العباد .

والقضايا التي طرحها الفهري في إطار إشكال الرتبة في العربيّة كثيرة لا يسعنا سردها في هذا الموضع ، ولكننّا أشرنا إلى جانب منها يمثّل أهمّ الأبعاد التي أقام الفهري عليها معالجاته .

ومن القضايا المهمّة التي عرض لها الفهري قضيّة المراقبة ومجال الربط الإحالي ، وتناول فيها كثيراً من الظواهر والصور التركيبيّة المختلفة ، وسنعرض لجانب واحد منها يرتبط بشكل خاص بمعنى المحمول ودوره في تحديد مكوّنات الجملة والعلائق التركيبيّة والإحاليّة بينها .

يميّز الفهري بين التركيبين الآتيين على مستوى البنية الوظيفيّة والحمليّة :

- كان زيدٌ راكباً .

- جاء زيدٌ راكباً .

فالصفة (راكباً) في الجملة الأولى تعبّر عن وظيفة الفضلة الحمليّة لفعل المراقبة (كان ، أو ظن وما يشابههما) ، أمّا في الجملة الثانية فهي حال ملحقة ، والفرق بين الوظيفتين أنّ الأولى تنتمي للبنية الحمليّة للفعل ومن دونها لا تستقيم الجملة ، أمّا الثانية فهي غير ضروريّة لسلامة البنية الوظيفيّة للجملة ولا تنتمي ، كذلك ، للبنية الحمليّة للفعل ، فإسقاطها من الجملة لا يؤثّر في

---

[١] السابق ، ١٢٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استقامة معناها[١] .

والتمييز بين الأوصاف الملحقات (كالحال) والأوصاف الفضلات (كخبر كان) يكتسي طبيعة وظيفيّة وحمليّة ويؤثّر في العمليّات العائديّة في التراكيب التي قد تتضمّن واحدة منها :

- وأوّل اختلاف أساسي بينهما يتحدّد في أنّ فاعل الحال ليس له سابق (antecedent) محدّد ، بينما يتحدّد فاعل الفضلة في سابق واحد فقط مع أفعال المراقبة ، وهو إمّا مفعول الفعل أو فاعله . ففي الجمل التالية :

- كان زيدٌ راكباً .

- ظننت زيداً راكباً .

- زيداً كان أبوه راكباً .

يتحدّد مراقِب فاعل الصفة (راكباً) بفاعل (كان) في الجملة الأولى والثالثة ، ومفعول (ظنّ) في الجملة الثانية .

أمّا الجملتان التاليتان :

- لقيت زيداً راكباً .

- زيدٌ لقي أباه راكباً .

فسابق فاعل الحال فيهما قد يلتبس ؛ إذ يحتمل أن يكون السابق فاعل الفعل أو مفعوله في الجملة الأولى ، والمحور أو المفعول في الجملة الثانية[٢] .

- والاختلاف الثاني بين الوظيفتين من حيث عمليّة المراقبة والإحالة يتضّح

---

[١] السابق ، ٢٠٠-٢٠١ . ويشابه القول بالاقتضاء والتشبّث الذي ورد عند النّحاة في تفسير العمل النحوي ما ورد عند الفهري في هذا الموضع ، على الاختلاف في المنطلقات المبدئية بين القولين .

[٢] السابق ٢٠٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عند وجود حالين في مركّب عطفي ؛ إذ يمكن ، في مثل هذه التراكيب ، أن يراقِب الحالين سابقان متغايران ، وهذا النمط من المراقبة لا يتحقّق في الفضلات الحمليّة وهذا ما يوضّحه الفرق بين الجملتين التاليتين :

- لقيت زيداً راكباً وراجلاً .

- ظنّ زيدٌ عمراً راكباً وراجلاً .

فالجملة الأولى تقبل عدّة تأويلات منها أن يكون فاعل الركوب هو الضمير ، وفاعل الرَّجْل " زيد " ، ومنها أن يكون العكس ، ومنها إفادة أنّ أحد الملتقين راكب والآخر راجل من غير تحديد . أمّا الجملة الثانية فليس لها إلا تأويل واحد هو الذي يراقِب فيه المفعولُ " عمراً " فاعلَ " راكب " وفاعلَ " راجل " في الوقت نفسه[1] .

- وثالث هذه الاختلافات أنّ الأحوال ، بخلاف الفضلات الحمليّة ، يجوز أن تأخذ سوابق مبعثرة تعبّر عن وظائف نحويّة مختلفة ، ويتضّح هذا الفرق من خلال الجملتين التاليتين :

- لقيت زيداً راكبيْن .

- × ظنّ زيدٌ عمراً راكبيْن .

وهكذا يميّز الفهري بين نوعيْن من المراقبة : الأولى هي المراقبة الوظيفيّة التي نجدها في الفضلات الحمليّة ، والثانية هي المراقبة العائديّة التي نلحظها في الأحوال . والقيود التي لاحظناها في المراقبة الوظيفيّة ناتجة عن طبيعة البنية الحمليّة لأفعال المراقبة والدور الذي تؤدّيه الفضلات الحمليّة في التركيب[2].

وقد أشار في موضع آخر إلى أنّ النّحاة لم يقفوا عند هذه الظاهرة في

---

[1] السابق ، ٢٠٢ .

[2] انظر في كيفيّة صياغة البنية الوظيفيّة والحمليّة للجمل التي تتضمّن أحد هذين النوعين من الفضلات : اللسانيّات واللغة العربيّة ، ٢٠٥ وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربيّة القديمة ؛ لاستعمالهم مفهومات وصفيّة مخصوصة حالت دون ذلك ؛ فقد نظروا إلى الجمل الرابطيّة (الجمل التي يتصدّرها فعل من أفعال المراقبة مثل " كان " و "ظنّ " وأخواتهما) على أنّها تمثّل صورة فرعيّة لجملة أصليّة ، هي الجملة الاسميّة ، فلم تتح لهم مثل هذه الاعتبارات أن يدرسوا خصائص الجمل الرابطيّة منفصلة عن الأصل الذي يرودنها إليه ؛ فقد كانوا يعمّمون أحكام الجملة الأصل على الجملة الفرع ، ولكنّهم ، على الرغم من ذلك ، أشاروا إلى بعض الفروق بين المراقبة الوظيفيّة والمراقبة غير الوظيفيّة[1] .

ومن بين الظواهر التي ركّز عليها الفهري في معالجاته ظاهرة التعليق في العربيّة ؛ إذ يبيّن أن مفهوم التعليق عند القدماء مفهوم إعرابي مرتبط بوجود إعراب تقديري ، وحجّتهم في ذلك أنّ الإعراب يظهر في العطف ، كما يتضّح من المثال الوحيد الذي يطرحونه في التمثيل لهذه الظاهرة ، وهو :

- علمت لزيدٌ قائم وبكراً قاعداً .

ويسجّل الفهري على النّحاة في تحليلهم هذه الظاهرة الملاحظات التالية :

- أنّ القول بالإعراب التقديري لا يفسّر لنا كيف يتسرّب النصب إلى المركب الاسمي أو الوصفي ؛ « لأنّ الجملة الحاليّة مثلاً في حكم المنصوب ، ومع ذلك فلا يتسرّب نصبها إلى المكوّنات الموجودة بالضرورة »[2] ، فلو كان هذا صحيحاً لنُصِب الجزءان في الجملة التالية ، وهذا محال :

- لقيت زيداً أعصابه متوتّرةً .

- أنّ الظواهر المذكورة في باب التعليق لا يوحد بينها شيء ، دلاليّاً كان أو

---

[1] انظر في تفصيل هذا الجانب : عبدالقادر الفاسي الفهري ، الدلالة النظريّة لبعض الظواهر الإحاليّة في اللغة العربيّة ، ضمن أشغال ندوة اللسانيّات في خدمة اللغة العربيّة ، تونس ٢٣-٢٨ نوفمبر ١٩٨١ ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، تونس ، ١٩٨٣ ، ٣٧٥-٣٩٠ .

[2] لسانيّات الظواهر وباب التعليق ، ٣٥-٣٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تركيبياً ؛ فليس هناك ما يوحّد بين الاستفهام والنفي ولام الابتداء إلا أنّها من نوع خاص ، يسمّى المركب الموصولي (Complementizer Phrase) الذي لا يعمل الفعل الذي قبله في الجملة التي داخله .

- كما أنّ إقحام الاستفهام في هذا الباب لا مبرّر له ؛ لأنّ الاستفهام لا يعطف على الخبر ، فحينما « نقحم الاستفهام في باب التعليق نفترض افتراضاً يستحيل وجود معطيات تدعمه أو تنفيه »[١] .

أمّا البدائل التي يطرحها فتشكيل نظريّة في الإعراب تقول بمبدأ المحليّة الصرفة (Strict Locality) التي تنصّ على أنّ القاعدة الإعرابيّة لا يتعدّى ميدانها المركّب الواحد ، ولا تخترق حدود مركّبات أخرى[٢] . وبناء نظريّة أخرى في التفريع المقولي (Subcategorization) تمثّل للسياق التركيبي الذي تظهر فيه الوحدة المعجميّة ببيان الوظائف النحويّة التي ترتبط بها ، والأدوار الدلاليّة التي تحتاجها ليتم معناها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الفهري يفرّق بين وظيفتين نحويّتين في هذا السياق ، هما وظيفة المفعول ، ووظيفة الفضلة الحمليّة ؛ ففي جملة " ظنّ زيدٌ عمراً راكباً " يمثّل " عمراً " وظيفة المفعول ، أمّا " راكباً " فهي فضلة حمليّة . ويظهر الفرق بين الوظيفتين في البنية الحمليّة للجملة إذ لا يظهر في هذه البنية إلا وظيفتان دلاليّتان : الوظيفة التي يقوم بها الفاعل والوظيفة المنسوبة للفضلة الحمليّة ، أمّا المفعول فلا يمثّل دوراً دلالياً قائم الذات .[٣]

فهذه قضايا متفرّقة مثّلنا بها للمنهج الذي تبنّاه الفهري في معالجاته

---

[١] السابق ، ٣٦ .

[٢] وعليه لا يمكن أن يتسرّب النصب إلى المركّب المعطوف على الجملة المعلّقة التي قبله . ويمكن تفسير مثل هذه الظاهرة بقاعدة تنصّ على أنّ كلّ فضلة حمليّة لا يدخل عليها الفعل أو الاسم أو الحرف تكون منصوبة . انظر : اللسانيّات واللغة العربيّة ، ٢٣٨ .

[٣] اللسانيّات واللغة العربيّة ، ٢٤١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ودراساته المختلفة ، ولعلّه يحسن بنا في هذا الموضع أن نسجّل بعض الملاحظات العامّة على ما ورد عند الفهري من أنظار :

- جاءت محاولةُ الفهري إعادةَ وصف العربيّة من منظور لغوي جديد بهدف وضعها في مصافّ اللغات الطبيعيّة .

- استطاع المؤلف أن يضيف أبعاداً جديدة في وصف العربيّة وتحليل تراكيبها ضمن أطر عامّة وصياغات واضحة ؛ فقد تمكّن ، في دراسته ظاهرةَ المراقبة ومجال الربط الإحالي ، مثلاً ، أن يضع قواعد نحويّة كثيرة تقوم على ضرورة التوافق بين النحو والمعجم ، وتفصّل القول في صور متنوّعة من التركيب العربي .

- حاول المؤلف أن يضع بدائل نظريّة وتطبيقيّة جديدة لبعض أصول النّحاة القدامى ؛ فنفى وجود الجملة الاسميّة رافضاً القول بثنائيّة الجملة في العربيّة ؛ لينفي عنها الطبيعة المعقّدة التي تخرجها من مجموعة اللغات الطبيعيّة .

فالجملة في العربيّة ، كما يرى ، ليس لها إلا بنية واحدة هي بنية الجملة الفعليّة . أمّا التراكيب التي يتقدّم فيها الاسم على الفعل فهي تراكيب حدث فيها نوع من أنواع التغيير في الرتب كالتبئير أو التفكيك . وأمّا الجمل التي لا تتضمّن فعلاً على الإطلاق فإنّ الفعل فيها مقدّر وهو ما سمّاه بالرابطة ، وقدّره بالفعل الناقص " كان " . ولكنّ النظر إلى هذا الفعل « على أنّه فعل يأخذ فاعلاً أمر غير دقيق ؛ إذ لا يستشعر المرء في هذا الفعل ما يستشعره في عامّة الأفعال من دلالة على الحدث »[١] ، والربط بين دلالة الوحدة المعجميّة والوظائف النحويّة التي تتطلّبها من الأسس التي يعتمدها المنهج المعجمي الوظيفي ، وهذا لا يتّضح في القول بفعليّة " كان " وطلبها للفاعل كباقي الأفعال .

- قامت بعض دراسات الفهري لبعض الظواهر في العربيّة على تصوّر

---

[١] عطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ٢٧٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خاطئ لتفسيرات النّحاة في شأن تلك الظواهر ؛ فقد ادّعى أنّ النّحاة ما قالوا بالإعراب التقديري في باب التعليق إلا لظهور الإعراب في المركب المعطوف على الجملة المعلّقة ، والصحيح أنّ الإعراب هنا محلّي وليس تقديرياً ، أي أنّ المحلّ أو الموقع المجرّد الذي يرتبط به العامل هو الذي يحدّد نوع الإعراب للمكوّن الحالّ فيه ؛ فإذا كان المكوّن مفرداً معرباً ظهر الإعراب عليه ، أمّا إذا كان المكوّن غير ذلك (جملة مثلاً) فإنّ الإعراب يُنْسب للمحلّ نفسه أو للموضع ؛ لأنّ النّحاة لا يقولون بالموضع إلا عند عدم ظهور الإعراب[١] .

وفي هذا يقول سيبويه : « هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيرِه لأنّه كلام قد عمل بعضه في بعضه ، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك . وهو قولك : " قد علمتُ أعبدُاللّه ثَمَّ أم زيدٌ ... فهذا في موضع مفعول »[٢] . ويقول في جملة " قد علمت لعبداللّه خيرٌ منك " : « فهذه اللام تمنع العمل ، كما تمنع ألف الاستفهام ؛ لأنّها إنّما هي لام ابتداء ، وإنّما أدخلت عليه (علمت) لتؤكد ، تجعله يقيناً قد علمته ، ولا تحيل إلى علم غيرك .... ولو لو تستفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعملت " علمت " كما تعمل ... قد علمت زيداً خيراً منك »[٣] .

فليس ظهور الإعراب على المركّب المعطوف هوالدافع للقول بالإعراب المحلّي أو بالتعليق عند النّحاة ، وإنّما كان ذلك لأنّ تحليل التراكيب عندهم قائم على نظريّة العامل الذي يتسلّط ، في نظرهم ، على المواقع المجرّدة التي تأخذ أحكاماً إعرابيّة مخصوصة ، ولكنّ ظهور هذه الأحكام مرتبط بطبيعة المكوّنات الحالّة في تلك المواقع . وعليه فإنّ العطف في باب التعليق هو عطف بين مواقع أو مجالات مجرّدة يتسلّط عليها العامل ، ولا يمنع وقوع مكوّن لا تظهر عليه علامة الإعراب ،

---

[١] انظر: الأصول في النحو ، ٦١/٢ .

[٢] الكتاب ، ٢٣٥/١ .

[٣] السابق ، ٢٣٦/١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في اللفظ أو أنّه يمنع العامل أن يتسلّط عليه من متابعة عمليّة العطف ومدّ الجملة بعناصر إضافيّة أخرى تسمح طبيعتها بظهور الإعراب المخصوص .

كما أنّ النّحاة لم يقولوا بتسرّب الإعراب إلى المكوّنات داخل الجملة المعلّقة ، وهذا ما يرفضه الفهري[١] ، ولكنهم قالوا بإمكان تسلّط العامل على مركبٍ معطوف على الجملة المعلّقة وإمكان ظهور الإعراب عليه إذا كانت طبيعته البنيويّة تسمح بذلك . وهذا يتوافق مع نظرتهم في تحليل التراكيب القائمة على اعتماد المحلّ والموقع[٢] .

فالفهري يرفض القول بالعطف لقوله بالمحليّة الصرفة واعتماده طبيعة المكوّنات في التركيب ؛ هل هي مكوّنات بسيطة : (مركّب اسمي أو مركّب وصفي) تنتسب إلى النواة الوظيفيّة للفعل وعند ذلك يجوز العطف عليها ؟ أو أنّها مكوّنات معقّدة كالمركّب المصدري (الجملة التي يتصدرها استفهام أو نفي أو لام الابتداء) التي تمنع أن يتسرّب الإعراب إلى المركّبات التي بداخلها وتمنع أن يتسرّب الإعراب إلى مركّبات تعطف عليها .

أمّا النّحاة فلا يجعلون طبيعة المكوّنات الحالّة في المواقع النحويّة تمنع من عطف هذه المواقع بعضها على بعض وانتقال الحكم الإعرابي إليها سواء ظهر هذا الحكم على المكوّنات أم لم يظهر .

ولعلّ أهمّ ما يمكن أن يقال في محاولة الفهري أنّها محاولة جادّة تعكس وعياً لغوياً عميقاً وتمكّناً من استخدام أدوات التحليل اللغوي الحديث ، وسعياً مخلصاً في سبيل بناء نظريّة لغويّة عربيّة حديثة .

---

[١] وهم يمنعونه أيضاً ، وقول الفهري بالمركّب المصدري الذي لا يعمل الفعل الذي قبله في المكوّنات التي بداخله لا يختلف عن قول النّحاة في الجمل التي تتقدّمها أدوات لها الصدارة .

[٢] ولعلّ في هذا إشارة إلى ضرورة البحث في هذا الأصل عندهم ، ومحاولة استجلاء النظر فيه وعقد المقارنة بين دوره ودور الضوابط الأخرى : هل هي أدوار متوافقة أو متعارضة ، أو أنّها متوافقة في مواضع متعارضة في مواضع أخرى ؟ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابع : منزلة المعنى في النحو الوظيفي من خلال كتابات أحمد المتوكّل

يعدّ أحمد المتوكّل من أبرز الباحثين المحدثين الذين حاولوا استثمار مقولات الدرس اللغوي الحديث في وصف العربيّة وبناء نحوها ، وتتميّز أعماله ، بشكل عامّ ، بوضوح أصولها النظريّة ممّا يجعل متابعة ما يطرحه أمراً متيسّراً لا غموض فيه .

أمّا الإطار النظري الذي يتبنّاه الباحث في معالجاته فهو إطار النحو الوظيفي كما ورد - بصورة خاصّة - عند سيمون ديك ، الذي يشكّل نظريّة لسانيّة ترى أنّ الخصائص البنيويّة للغات تتحدّد في بعض أجزائها بالأهداف التواصليّة المختلفة ؛ فهذه الأهداف التي تشكّل بعداً خارجيّاً منفصلاً عن بنية اللغة الداخليّة يمتدّ تأثيرها إلى اللغة فيصبح لها من القوّة ما يجعلها تُسْهِمُ في بناء الأشكال المختلفة لتراكيبها وتحديد بعض خصائصها [١].

ومن هذا المنظور يرى النحو الوظيفي أنّ مفهوم " القدرة " الذي تسعى اللسانيّات لتحديد دوره المؤثر في بناء أنظمة اللغة المختلفة وإدراكها ليس مفهوماً لغويّاً مغلقاً ، بل هو مفهوم تواصلي ينفتح على الأبعاد الخارجيّة المؤثرة في بناء اللغة فيمثّل « معرفة القواعد التداوليّة (بالإضافة إلى القواعد التركيبيّة والدلاليّة والصوتيّة) التي تمكّن من الإنجاز في طبقات مقاميّة معيّنة ، وقصد تحقيق أهداف تواصليّة محدّدة »[٢] .

وعليه فإنّ بنية النحو التي يقترحها النحو الوظيفي تفرد « مستوىً خاصاً للوظائف التداوليّة بالإضافة إلى المستويين التمثيليين المختصّيْن بالوظائف

---

[١] انظر : أحمد المتوكّل ، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ط١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥ ، ٨.

[٢] السابق ، ١١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدلاليّة والتركيبيّة »[١] ، ويتضّح ذلك من خلال التقسيم التالي :

- مستوى الوظائف الدلاليّة (كوظيفة المنفّذ ، ووظيفة ، المتقبّل ، ووظيفة المستقبل ...الخ) .

- مستوى الوظائف التركيبيّة (كوظيفة الفاعل ، ووظيفة المفعول) .

- مستوى الوظائف التداوليّة (كوظيفة المبتدأ ، ووظيفة الذيل ، ووظيفة المحور ، ... الخ) .

كما أنّ هذا النحو يسعى لتحقيق الكفاية النفسيّة فهو يلغي من نموذجه القواعد التي شُكّكَ في واقعيّتها النفسيّة ، كالقواعد التحويليّة مثلاً ؛ فالوظائف الدلاليّة والتركيبيّة والتداوليّة في هذا النحو هي مفاهيم أولى ، أي أنّها ليست مشتقّة من بنيات مركّبيّة معيّنة كما يقول بذلك النحو التحويلي[٢] ؛ « فالقواعد التي تترتّب المكوّنات بمقتضاها داخل الجملة تطبّق على بنيات حمليّة من مميّزاتها أنّها بنيات لا ترتيب فيها »[٣] .

وتصاغ بنية النحو ، اعتماداً على المبادئ السابقة بالشكل التالي :

تشتق الجملة عن طريق بنيات ثلاث :

- البنية الحمليّة (الدلاليّة) (Predicative Structure) .

---

[١] السابق ، الصفحة نفسها .

[٢] يرتبط هذا المبدأ بالفرضيّات النفسيّة حول عمليّة إنتاج الكلام وفهمه و التي ترى أنّ عمليّة إنتاج الكلام لا تتم بشكل يتكوّن فيه التركيب من بنية عميقة يحوّلها المتكلّم إلى بنية سطحيّة حسب المقام والقصد ؛ فارتباط الخطاب اللغوي بالظروف الخارجيّة الملابسة له تجعل الأخيرة تشكّل بنية التراكيب مبدئياً ، أي تنتجها كما ترد صورتها حال النطق بها ، فليس هناك تركيب مسبق تتمّ إعادة ترتيبه أو تشكيله . ولا شكّ أنّ هذا المبدأ يحدّد موقعاً مركزيّاً لوظيفة التواصل في اللغة ويرفض النظرة التي تعتبر اللغة نسقاً مجرّداً يمكن دراسة بنيتها دراسة صوريّة في معزل عن وظيفتها ، وهي النظرة التي تميّزت بها النظريّة التوليديّة التحويليّة .

[٣] الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ٢٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- البنية الوظيفيّة (Functional Structure) .

- البنية المكوّنية (Constituent Structure) .

وتبنى هذه البنيات ، على التوالي ، بواسطة ثلاث مجموعات من القواعد :

- الأساس (Fund) .

- قواعد إسناد الوظائف (Functions Assignement Rules).

- قواعد التعبير (Expression Rules) .

أمّا الأساس فيتضمّن مجموعتين من القواعد تُسهمان معاً في بناء البنية الحمليّة للجملة[١] :

- المعجم (Lexicon) : الذي يُنتج الأطر الحمليّة (Predicates Frames) والحدود (Terms) الأصول ؛ كالمحمولات : شرِب ، فتَح ، كرُم ...الخ التي تمثّل المفردات الأصول في اللغة .

- قواعد تكوين المحمولات والحدود (Predicates and Terms Formation Rules) : وهذه تقوم باشتقاق الأطر الحمليّة والحدود غير الأصول ؛ كالمحمولات : شرّب ، فاتح ، أكرم ... الخ التي تمثّل المفردات المشتقّة من المفردات الأصول .

وتشتمل المعلومات الناتجة عن قوائم المعجم وعن تطبيق قواعد التكوين على محمول دالّ على خاصيّة أو علاقة ، وعلى عدد من الحدود [٢] .

---

[١] يتمّ توزيع العمل على المعجم وقواعد التكوين انطلاقاً من الفرضيّة التي تقسم مفردات اللغة قسمين : مفردات أصول ، وقد حدّدها المؤلف في الصيغ التاليّ (فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، والاسم الجامد) ، ومفردات مشتقّة ، وحدّدها بالصيغ الأخرى التي تُشتق من المفردات الأصول . انظر : المصدر السابق، ١٤ .

[٢] تعدّ الأطر الحمليّة في النحو الوظيفي دالّة على واقعة يؤدي كل حدّ من حدود المحمول دوراً معيّناً بالنسبة إليها . وتنقسم الوقائع ، حسب ما يراه النحو نفسه إلى :
- أعمال ؛ كما في : شرب زيد لبناً .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويحدّد الإطار المحمولي :

- المحمول : (كالفعل : شرب مثلاً) .

- مقولته التركيبيّة : فعل ، اسم ، صفة ، ظرف .

- محلات الحدود المرموز إليها بالمتغيّرات (س١، س٢ و س٣ ، ....س ن) .

- الوظائف الدلاليّة (منفذ ، متقبل ، مستقبل ... الخ) التي تحملها محلات الحدود .

- قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنسبة لمحلات حدوده .

فالفعل " شرب " يمثّل له في العربيّة ضمن الإطار المحمولي التالي :

- شرب ف (س١ : حي (س١)) منف (س٢ : سائل (س٢)) متق .

والفعل " فرح " يمثّل له ضمن الإطار المحمولي التالي :

- فرح ص (س١: حي (س١)) .

وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهميّتها قسمين : موضوعات (Arguments) ولواحق (Satelites)[١] .

وتعدّ الأطر الحمليّة الموجودة في المعجم والمشتقّة عن طريق قواعد التكوين أطراً حمليّة نوويّة ، أي أنّها لا تشتمل إلا على الحدود - الموضوعات . أمّا الحدود - اللواحق فتكوّنها مجموعة أخرى من القواعد تعرف بقواعد توسيع الأطر الحمليّة ،

- أحداث : كما في : فتحت الريح الباب .
- أوضاع : كما في : زيدٌ جالس فوق الأريكة .
- حالات : كما في : خالد فرح . المصدر السابق ، ١٣ .

[١] فالفعل " شرب " مثلاً تنقسم حدوده إلى موضوعين ولاحق من خلال الإطار المحمولي التالي :
- شرب ف (س١: حيّ (س١)) منف (س٢ : سائل (س٢)) متق (س٣) زم . فموضوعاه هما المنفذ والمتقبل ، ولاحقه هو الزمان . المصدر السابق ، ١٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثمّ تقوم قواعد إدماج الحدود بدمج الحدود في المحلات وفقاً لقيود الانتقاء ، بحيث تكون البنية الحمليّة للجملة (التي تتضمّن الوظائف الدلاليّة كوظيفة المنفذ والمتقبّل ... الخ) هي النتيجة النهائيّة لتطبيق القواعد السابقة .

ثم يتمّ الانتقال من البنية الحمليّة إلى البنية الوظيفيّة بواسطة قواعد إسناد الوظائف التي يتم فيها إسناد الوظائف التركيبيّة أولاً قبل الوظائف التداوليّة [١] .

أمّا الوظائف التركيبيّة فهي ، حسب النحو الوظيفي ، وظيفتان فقط : الفاعل والمفعول ، ويتمّ إسناد الوظيفتين السابقتين إلى الحدود في الجملة وفقاً لسلّميّة الوظائف الدلاليّة كما هو موضّح في الشكل التالي[٢] :

منف > متق > مستق > مستف > أد > مك > زم ... الخ

فا + + + + + + +

مف × + + + + + +

أمّا الوظائف التداوليّة فهي ، كما يقترحها المؤلف ، خمس وظائف :

- البؤرة : وهي الوظيفة التي تُسْنَد إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزاً في الجملة[٣] .

- المحور : وهي الوظيفة التي تُسْنَد إلى المكوّن الدال على ما يشكّل « المحدَّث

---

[١] لأنّ بعض الوظائف التداوليّة تسند ، في بعض الأحيان ، إلى مكوّنات حاملة لوظائف تركيبيّة مخصوصة .

[٢] يفهم من هذه السلّميّة أن الوظيفة التركيبيّة الفاعل تسند إلى المكوّن الحال للوظيفة الدلاليّة المنفذ ثم إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدلاليّة المتقبل ... الخ . وأنّ الوظيفة التركيبيّة المفعول تسند بالدرجة الأولى إلى الوظيفة الدلاليّة المتقبل ثم إلى المكوّن الحال للوظيفة الدلاليّة المستقبل .. الخ . وقد فصّل المؤلف في قواعد إسناد الوظيفة التركيبيّة الفاعل في العربيّة ووضع لها قيوداً وقواعد . انظر : الفصل الأوّل من الجزء الأول من كتاب ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي .

[٣] الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ٢٨ . وانظر في أنواعها المصدر السابق ، ٢٨ وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عنه » داخل الحمل[١] .

- المبتدأ : و « هو ما يحدّد مجال الخطاب (Universe of Discourse) الذي يعدّ الحمل (predication) بالنسبة إليه وارداً (Relevant) »[٢] .

- الذيل : هو المكوّن الذي يحمل المعلومة التي توضّح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها[٣] .

- المنادى : هو المكوّن الدلالي على الكائن المنادى في مقام معيّن[٤] .

وتتميّز الوظائف التداوليّة بخاصيّة تميّزها من الوظائف الدلاليّة والوظائف التركيبيّة ؛ فهي « مرتبطة بالمقام ، أي أنّ تحديدها لا يمكن أن يتم إلا انطلاقاً من الوضع التخابري القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة »[٥] .

وبعد إسناد الوظائف التداوليّة الذي يتمّ وفق شروط مخصوصة لكل وظيفة تتكوّن البنية الوظيفيّة للجملة التي تشكّل دخلاً لقواعد التعبير التي تنتج بدورها البنية المكوّنية للجملة من خلال مجموعة القواعد التاليّة :

١- قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة (Case Assignement Rules) : و تتفاعل فيها الوظائف الثلاث في تحديد الحالات الإعرابيّة للمكوّنات بالشكل التالي[٦] :

- تسند الحالة الإعرابيّة باعتماد الوظيفة التركيبيّة للمكوّن أوّلاً . أي أن الحالة الإعرابيّة التي تقتضيها الوظيفة التركيبيّة تخفي الحالة الإعرابيّة التي

---

[١] السابق ، ٦٩ .

[٢] السابق ، ١١٥ .

[٣] السابق ، ١٤٧ .

[٤] السابق ، ١٦١ .

[٥] الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ١١٦ .

[٦] انظر : السابق ، ١٩ وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقتضيها الوظيفة الدلاليّة للمكوّن نفسه .

- إذا لم يكن المكوّن حاملاً وظيفة تركيبيّة نُظِرَ في وظيفته الدلاليّة بحيث تسند إليه الحالة الإعرابيّة النصب أوالحالة الإعرابيّة الجر (إذا كان مسبوقاً بحرف جر) بمقتضى وظيفته الدلاليّة .

-ثم يأتي دور الوظيفة التداوليّة التي يتمّ إسناد الحالة الإعرابيّة إلى المكوّن فيها بمقتضى نوع الوظيفة نفسها ؛ فإن كانت وظيفة داخليّة ؛ أي أنّها تكوّن جزءاً من الحمل (وهذه تتمثّل في وظيفة المحور والبؤرة) أسندت الحالة الإعرابيّة إلى المكوّن بمقتضى وظيفته الدلاليّة أو وظيفته التركيبيةً إذا كانت له وظيفة تركيبيّة بالإضافة إلى وظيفته الدلاليّة . أمّا إن كانت وظيفة المكوّن التداوليّة خارجيّة (المبتدأ والذيل والمنادى) فإنّه يأخذ حالته الإعرابيّة بمقتضى وظيفته التداوليّة تلك ؛ فالمبتدأ يأخذ الحالة الإعرابيّة الرفع ، ويأخذ المنادى حالته الإعرابيّة النصب ، أما الذيل فإنّه يأخذ حالته الإعرابيّة الرفع بواسطة وظيفته التداوليّة إذا كان ذيل توضيح ؛ كما في (أخوه مسافر ، زيدٌ) أو أنّه يأخذ حالته الإعرابيّة بمقتضى مبدأ الإرث إذا كان ذيل تصحيح أو تعديل ؛ إذ يرث الحالة الإعرابيّة بمقتضى الوظيفة التركيبيّة أو الدلاليّة للمكوّن الذي يصححه أويعدّله ؛ كما في (ساءني زيدٌ ، سلوكه / قابلت زيداً ، بل خالداً) .

ويمكن توضيح كيفيّة تفاعل الأنواع الثلاثة من الوظائف في تحديد الحالة الإعرابيّة للمكوّنات في السلميّة التالية :

الوظائف التركيبيّة > الوظائف الدلاليّة > الوظائف التداوليّة .

٢- قواعد إدماج مخصّصات الحدود : التي تقوم بإدماج المخصّصات ؛ كأداة التعريف وأسماء الإشارة والعدد وفقاً لقواعد خاصّة بكل مخصّص .

٣- القواعد المتعلّقة بصيغة المحمول ؛ كقواعد صيغة البناء للفاعل أو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للمفعول ، أو قواعد مطابقة المحمول للفاعل ، أو قواعد إدماج الرابط (الأفعال الناسخة)

٤- قواعد الموقعة التي تترتب المكوّنات بمقتضاها داخل الجملة ، ويفترض النحو التركيبيّ أنّ المكوّنات تترتّب داخل الجملة ، حسب نوعها ، وفق قواعد مخصوصة .

٥-قواعد إسناد النبر والتنغيم التي تشكّل الخطوة النهائيّة لإنتاج البنية المكوّنيّة للجملة ، وعليه يمكن أن نجمل ما سبق في المخطط التالي[١] :

إطار حملي نووي (حدود - موضوعات) + (حدود - لواحق) إطار حملي موسّع

إطار حملي موسّع قواعد إدماج الحدود بنية حمليّة

بنية حمليّة (دخل) قواعد إسناد الوظائف التركيبيّة والتداوليّة بنية وظيفيّة

بنية وظيفيّة (دخل) قواعد التعبير بنية مكوّنية

بنية مكوّنية (دخل) قواعد صوتيّة الجملة

فهذا هو الإطار النظري العام الذي أقام عليه المؤلف دراساته المختلفة حول بنية النحو في العربيّة .

وضمن الإطار النظري السابق قدّم المؤلف مجموعة من المفهومات أو التصوّرات الجديدة التي لم يعرفها النحو العربي القديم بالشكل الذي عرضه بها :

- فقد قدّم المؤلف تقسيماً ثلاثيّاً للجملة في العربيّة ؛ فالجملة ، حسب ما يراه ، تنقسم ، بمقتضى مقولة المحمول التركيبيّة ، قسمين :

- جملة ذات محمول فعلي وتسمى جملة فعليّة . ويكون ترتيب المكوّنات

---

[١] انظر : سعيد بحيري ، عناصر النظريّة النحويّة في كتاب سيبويه ، ١٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيها كالتالي : م٤ ، م٢ ، م١ م ف فا (مف) (ص) ، م٣ .

- وجملة ذات محمول غير فعلي (جملة محمولها مركّب وصفي ، أو مركّب اسمي ، أو مركّب حرفي ، أو مركّب ظرفي) وهذه بدورها تنقسم إلى :

- جملة تشتمل على رابط (كان وما يشابهها)[1] وتسمى جملة رابطيّة . ويكون ترتيب المكوّنات فيها كالتالي[2] : م٤ ، م٢ ، م١ م ط فا (مف) (ص) ، م٣ .

- جملة لا تشتمل على رابط ، وتسمى جملة اسميّة . ويكون ترتيب المكوّنات فيها كالتالي : م٤ ، م٢ ، م١ م ط فا (مف) (ص) ، م٣ .

ويرى المؤلف أنّ الجمل الرابطيّة تمثّل نمطاً بنيوياً مستقلاً ؛ فهي ليست جملاً اسميّة ولا جملاً فعليّة ، « وإنما هي جمل يمكن اعتبارها جملاً وسطى ؛ إذ تشارك الجمل الاسميّة في بعض من مميّزاتها الحمليّة والوظيفيّة وتقاسم الجمل الفعليّة خصائصها المكونيّة »[3] .

- ومن المفهومات الجديدة التي قدّمها المؤلف ، انطلاقاً من منظور النحو الوظيفي ، مفهوم : الوظائف الخارجيّة التي حدّدها بالمبتدأ والمنادى والذيل ، ويعني هذا المفهوم أنّ هذه الوظائف هي وظائف تداوليّة فقط ، أي أنّها لا تحمل أي وظيفة دلاليّة أو تركيبيّة تجعلها جزءاً من المحمول ، فهي ، على ذلك ، تقع في موقع خارج الجملة ، كما في الشكل التالي : منادى ، مبتدأ ، [حمل] ، ذيل . وقد قدّم المؤلف أسباباً كثيرة للقول بخارجيّة هذه الوظائف[4] .

---

[1] يتم إدماج الرابط في الجملة ضمن قواعد التعبير وفق قيود معيّنة . انظر في تفصيل ذلك : الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ٨٠ وما بعدها .

[2] ط = رابط . م ص = مركبّ وصفي . م س = مركب اسمي . م ح = مركب حرفي . م ظ = مركب ظرفي .

[3] الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ٨٢ .

[4] انظر : الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ١٢٢-١٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكنّه ، على الرغم من القول بخارجيّة الوظائف السابقة ، يعود فيربط بينها (وبخاصّة المبتدأ والذيل) وبين الجملة التي تليها أو تسبقها بروابط مخصوصة ؛ فالقول بخارجيّة المبتدأ ، مثلاً ، لا يعني « أنّه مستقل عنها الاستقلال الذي يبيح أن تلي أية جملة أيّ مبتدأ »[١] ؛ لأنّ تعريفه يشترط أن يكون الحمل وارداً بالنسبة لمجال الخطاب ، وهذا الأمر يحتّم وجود علاقة بين المبتدأ والجملة التي تليه تجعلها صالحة لأن تُحْمَل عليه .

ويرتبط " الذيل " كذلك بالجملة التي تسبقه ، خاصّة إذا كان ذيل تصحيح أو تعديل ؛ فهو يأخذ الحالة الإعرابيّة نفسها للمكوّن الذي يصحح المعلومة الواردة عنه أو يعدّلها انطلاقاً من مبدأ الإرث .

- وقدّم المؤلف كذلك ، باعتماد التقسيم الثلاثي للجمل ومفهوم الوظائف الخارجيّة تقسيماً جديداً لبعض الوظائف في النحو العربي ، وتشكّل هذا التقسيم في عمليّتين :

- توحيد وظائف عدّها النّحاة القدامى متمايزة ؛ فقد عالج المؤلف الجمل التالية على أنّها تمثّل نمطاً بنيوياً واحداً لتضمّنها على الوظيفة التداوليّة نفسها ، وهي وظيفة " الذيل " ، وذلك كما يتّضح في الجدول الآتي :

---

[١] السابق ، ١٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجملة	الوظيفة عند النّحاة	الوظيفة عند المؤلف
أخوه مسافر ، زيدٌ	مبتدأ مؤخّر	ذيل (توضيح)
نجحا الطالبان	مبتدأ مؤخّر	ذيل (توضيح)
ساخني زيدٌ ، سلوكه	بدل	ذيل (تعديل)
قابلت زيداً ، بل خالداً	معطوف	ذيل (تصحيح)
سافر زيدٌ، بل مكث في البيت	جملة معطوفة على ما قبلها	ذيل (تصحيح)

– التمييز بين وظائف مثّلت ، في رأي النّحاة القدامى ، وظيفة واحدة ، فكانت ترد عندهم في شكل فروع لبنية أصليّة واحدة ، ولكنّ المؤلف يرى أنّها تمثّل وظائف تداوليّة مختلفة ، فهي ، بالتالي ، تمثّل بنيات متمايزة ، ويمكن توضيح هذا الاختلاف من خلال الجدول التالي :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجملة	الوظيفة عند النّحاة	الوظيفة عند المؤلف		
		تركيبيّة	دلاليّة	تداوليّة
زيدٌ ، أبوه مريض	مبتدأ	—	—	مبتدأ
السمن ، منوان بدهم	مبتدأ	—	—	مبتدأ
زيدٌ منطلق	مبتدأ	فاعل	منفّذ	محور
عندي كتاب	مبتدأ	فاعل		محور
أبوه قائمٌ ، زيدٌ	مبتدأ مؤخّر	—	—	ذيل
أرجلٌ في الدار ؟	مبتدأ	فاعل	متموضع	بؤرة مقابلة

فمن الجدول السابق نرى ، مثلاً ، أنّ " زيدٌ " في الجملتين الأولى والثالثة يعبّر عن وظيفتين مختلفتين ؛ فعلى الرغم من اشتراكهما في أنّ كلاً منهما « محدَّثٌ عنه » ، إلا أنّ المؤلف لا يعتدّ هذا التشابه سبباً كافياً لاعتبارهما يمثّلان وظيفة واحدة[١] ، فهما ، حسب رأيه ، مكوّنان متمايزان في خصائصهما التداوليّة والتركيبيّة ، وأهمّ فرق بينهما هو هذا الذي تبنّاه من مفهوم الوظائف الخارجيّة والداخليّة ؛ فزيدٌ في الجملة الثالثة " محور " أي أنّه محدَّثٌ عنه داخل الحمل ، فهو من مكوّنات الحمل يأخذ وظيفة تركيبيّة أو دلاليّة . أمّا " زيدٌ " في الجملة الأولى فهو " مبتدأ " ، أي محدّث عنه خارجي . وعليه فإنّ المحور والحديث المحمول عليه يشكّلان حديثاً عن المب..تدأ ، كما هو موضّح في الشكل التالي :

---

[١] انظر في أوجه التشابه بينهما : الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ١٣٠-١٣١ . وفي الفروق : ١٢٣-١٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مبتدأ محدّث عنه [محمول ..... (س ي) محور (محدّث عنه) ....] حمل حديث

كما يتّضح من الجدول السابق أنّ " زيدٌ " في الجملتين الأولى والخامسة يعبّر أيضاً عن وظيفتين تداوليتين مختلفتين ؛ فهو في الأولى مبتدأ وفي الخامسة ذيل توضيح ، والفرق بينهما يكمن في الآليّات التي يتضمّنها إنتاج الكلام ؛ فالمتكلّم في كل جملة من الجملتين السابقتين يقوم بعمليّة مختلفة ؛ ففي حالة المبتدأ « يضع المتكلّم ، بدءاً ، مجال خطاب أو (محدّثاً عنه) ثمّ يحمل عليه جملة وارداً عليه حملها »[1]، أمّا في حالة الذيل « فإنّ المتكلّم ينشئ الجملة بدءاً ، ثمّ بعد ذلك يضيف إخباراً إليها ليوضّح أو يصحّح أو يعدّل ما يقتضي ذلك »[2] .

وكذلك يعبّر كلٌّ من " زيدٌ " في الجملة الأولى و " رجل " في الجملة السادسة عن وظيفتين تداوليتين مختلفتين ؛ فرجل مستفهم عنه داخل الحمل تنطبق عليه الشروط التداوليّة لوظيفة بؤرة المقابلة ، أمّا المبتدأ فإنّه يقع دائماً خارج الحمل ، فهو لا يدخل في حيّز المؤشر للقوّة الإنجازيّة ، فيتقدّم عليه في الموقع دائماً ، حتى في حالة الاستفهام ؛ كما في الجملة التالية[3] :

- زيدٌ ، أنجح مشروعه أم فشل ؟

- ومن القضايا المهمّة التي تعرّض لها المؤلّف في كتاباته قضيّة الرتبة في الجملة الفعليّة ؛ فقد درس الأشكال التي ترد عليها بنية الجملة الفعليّة في العربيّة وبيّن خصوصيّة كل شكل منها تداولياً ، فعلى الرغم من أنّ الجملتين التاليتين ، مثلاً ، لا تتمايزان دلالياً وتركيبياً إلا أنّ هناك فرقاً تداولياً مهماً بينهما :

١- شرب زيدٌ الشاي .

٢- شرب الشاي زيدٌ .

---

[1] السابق ، ١٣٥ .

[2] السابق ، الصفحة نفسها ، وانظر في فروق أخرى : ١٣٦ .

[3] السابق ، ١٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالنحو الوظيفي يميّز بين البنية الدلاليّة للجملة والبنية الإخباريّة لها التي تُعَرّف ضمن هذا النّحو بأنّها « البنية التي تحدّد العلاقات القائمة بين مكوّنات الجملة حسب ‹ المقام › كعلاقتي " المحور " و " البؤرة " »[١] .

وعليه ، يبيّن المؤلف أنّ المكوّن الذي يتوسّط الفعل وفاعله في البنية الرتبيّة التي مثّل لها بالشكل التالي : " ف س فا " (حيث س = المكوّن المفعول أو أيّ مكوّن غيره يحمل وظيفة دلاليّة مخصوصة) . يحتلّ موقعاً غير محايد تداولياً ؛ فهو يحمل وظيفة تداوليّة مخصوصة هي وظيفة المحور ، التي تمثّل ما يتقاسم المتكلّم والمخاطب معرفته ويشكّل محطّ اهتمامهما .

فالجملتان السابقتان تتضمّنان الوظائف التركيبيّة والدلاليّة نفسها ، إلا أنّهما لا تتضمّنان نفس العلاقات الإخباريّة ، وذلك كما يتضّح من التمثيلين التاليين[٢] :

١- مض شرب ف (س١ : زيد (س١)) منف فا مح (س٢ : شاي (س٢)) متق مف بؤجد .

٢- مض شرب ف (س١ : زيد (س١)) منف فا بؤجد (س٢ : شاي (س٢)) متق مف مح .

وبعبارة أخرى : تدخل المعلومة التي يحملها المكوّن الواقع بين الفعل وفاعله « في حيّز المعلومات المعطاة (given) أو القديمة (old) لا في حيّز المعلومات الجديدة (new) »[٣] .

- كما درس المؤلف ، باعتماد مبادئ النحو الوظيفي ، بعض الظواهر المهمّة في النحو العربي كظاهرة الاستفهام والعطف ؛ ففي ظاهرة العطف ، مثلاً ، بيّن

---

[١] دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي ، ٧١ .

[٢] انظر : السابق ، ٧١-٧٣ . وتحسن الإشارة هنا إلى أنّ المؤلف استعان في تحليله للجمل التي تمثّل هذا النمط بما ورد عند الجرجاني في معالجته جملة : " قتل الخارجيّ زيداً " التي سبق أن أشرنا إليها في المبحث الرابع من الفصل الثاني .

[٣] السابق ، ٧٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المؤلّف أنّ هذه الظاهرة تخضع لمبدأ عام يصدق على البنية الحمليّة والبنيّة الوظيفيّة والبنية التركيبيّة للجملة ؛ **إذ لا يعطف إلا بين المتناظريْن**[١] ، سواء أكان العطف بين الحدود أو بين المحمولات أو بين الجمل .

ففي الحدود ، مثلاً ، يجب أن يكون الحد المعطوف والحدّ المعطوف عليه حامليْن للوظيفة الدلاليّة نفسها (مكان / مكان - منفّذ / منفّذ - ...الخ) ، وباعتماد هذا الشرط نلاحظ أنّ الجملة الأولى فقط من الجملتين التاليتين صحيحة[٢] :

- يستقبل المدير الزوّار في الصباح وفي المساء . (زمان + زمان)

- × يستقبل المدير الزوّار في الصباح وفي المكتب . (زمان + مكان)

ويضع المؤلف ، كذلك ، لعطف المحمولات قيوداً دلاليّة وتداوليّة ؛ إذ يجب أن يكون المحمول المعطوف عليه والمحمول المعطوف دالّيْن على نفس الصنف من الوقائع (عمل / عمل - حدث / حدث - وضع / وضع - حالة / حالة)[٣] وحامليْن للوظيفة التداوليّة نفسها ، وعليه فإنّ الجملة الأولى من الجملتين التاليتين هي الصحيحة فقط[٤] :

- زيدٌ قصير وبدين (حالة + حالة)

- × زيدٌ قصير ومنطلق (حالة + عمل)

وتفصيلات الموضوع كثيرة لا يسعنا ذكرها هنا ؛ فالقصد هو الإشارة إلى بعض القضايا والظواهر التي عالجها المؤلف في إطار النحو الوظيفي بشكل عام ،

---

[١] السابق ، ١٨١ .

[٢] انظر : السابق ١٨٢ ومابعدها حيث يفصّل المؤلف في جوانب أخرى من الشروط الدلاليّة وفي القيود التركيبيّة والتداوليّة التي يشترط فيها ، كذلك ، التطابق في الوظيفة .

[٣] يشترط في المحموليْن المتطابقيْن من حيث نوع الواقعة تطابقهما في الواقعة نفسها من حيث كونها ملموسة أو مجرّدة ؛ فلا يصحّ أن نقول : " هند شقراء وكريمة " ؛ لأنّ المحمولين وإن كانا ينتميان إلى نوع واحد من الوقائع (حالة) إلا أنّ الأول منهما ملموس والثاني مجرّد .

[٤] انظر : السابق ١٩٨ . وانظر : ١٩٩ في تفصيل شروط دلاليّة أخرى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لنتبيّن الأبعاد اللغويّة الجديدة التي أضافها والأصول النظريّة الحديثة التي استثمرها .

ويحسن بنا في نهاية هذا العرض أن نسجّل بعض الملاحظات العامّة على ما قدّمه المؤلف في كتابيْه السابقيْن :

- استطاع المؤلف أن يقدّم بعض الظواهر اللغويّة في العربيّة من خلال تصوّر وظيفي أضاف أبعاداً جديدة للتحليل النحوي ، ورسّخ بعض الضوابط المعتمدة في النحو العربي القديم ، وأكّد أهميّة المعنى في الدراسة اللغويّة ودوره الفاعل في تفسير تراكيب اللغة ووصف نحوها .

- اعتمد المؤلف البعد التداولي في جمع بعض الوظائف التي عدّها النّحاة متمايزة وفي التمييز بين بعض الوظائف التي نظر إليها النّحاة على أنّها صور لوظيفة واحدة ، وعلى الرغم من ذلك فقد أشار النّحاة في معرض وصفهم لتلك الوظائف إلى أبعادها التداوليّة التي تلتقي في بعض الجوانب مع ما طرحه المؤلف من تصوّرات . إلا أنّ الفرق بين المنهجين أنّ المؤلف يتّخذ البعد التداولي للغة ضابطاً مقدّماً على غيره من الضوابط في تحديد الوظائف . أمّا النّحاة فينطلقون من العلاقة التركيبيّة المتمثّلة بفكرة العمل ثمّ يوجّهونها بضوابط دلاليّة وتداوليّة مختلفة تحدّد طبيعة العلاقة وصورها المختلفة .

- تعتمد بعض مقولات المؤلف على جانب ممّا تبنّاه من رفض فكرة القول بالتقدير والأصل المجرّد للتراكيب ؛ فقد ميّز بين الجملتين " زيدٌ ، أبوه مريض - أبوه مريض ، زيدٌ " انطلاقاً من هذا الأصل ؛ فهو يرفض القول بأنّ الثانية صورة للأولى أعيد فيها ترتيب العناصر ، ويرى أنّ هذا القول يتجاهل شرط الكفاية النفسيّة الذي يجب أن يتوافر في النظريّة اللغويّة ، وأنّه يُسقِط ما للفروق بين القوّة الإنجازيّة للتركيبيْن من تأثير في اختيار أيٍّ منهما حسب المقام والظروف الخارجيّة . ولكنّ القول بالتغيير في رتب المكوّنات في التركيب ، كما ورد عند

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القدماء ، لم يتجاهل ما يثوي وراء هذه الظاهرة من مقاصد مخصوصة ودلائل خارجيّة تتطلّب نوعاً معيّناً من التراكيب رأها النّحاة ترتدّ في في حقيقتها إلى أصل تركيبيّ آخر تُرَتّب فيه المكوّنات ترتيباً محدّداً .

ولكن يظلّ الاختلاف بين النظرتين اختلافاً في الأصول العامّة والمنطلقات المبدئية التي توجّه عمليّة التفسير والتحليل .

- يلاحظ القارئ أنّ هناك تشابهاً كبيراً بين ما قدّمه المؤلف من مفهومات وأصول وما تضمّنه النحو العربي من ضوابط عامّة للتحليل ؛ فالأبعاد التركيبيّة والدلاليّة والتداوليّة في الوظائف النحويّة موجودة في تحليلات النّحاة للأبواب النحويّة ، بل إنّها ، أحياناً ، تتطابق من حيث المفهوم العام ؛ فقد اعتدّ المؤلف ، مثلاً ، الفاعل والمفعول وظيفتين تركيبيتين لا تحملان أي بعد دلالي أو تداولي ، وهذا البعد هو المعتمد عند النّحاة في تعريف هاتين الوظيفتين ، إلا أنّ المؤلف يحدّد وظيفة الفاعل أو المفعول حسب ما سمّاه بـ "وجهة النظر" ؛ إذ قد تُقَدّم الواقعة الدال عليها محمول الحمل حسب وجهة نظر معيّنة ؛ كما في الجملتين التاليتين :

- صفع زيدٌ هنداً .

-صُفِعَت هندٌ .

فالجملتان السابقتان تعبّران عن الواقعة نفسها ولكنّهما تتمايزان من حيث وجهة النّظر المنطلق منها في تقديم الواقعة ؛ ففي الجملة الأولى تقدّم الواقعة من منظور " زيد " ، غير أنّها في الجملة الثانية تقدم من منظور " هند " . وهكذا يُعَرّف الفاعل ، انطلاقاً من هذا التصوّر ، بأنّه الوظيفة المسندة إلى الحد الذي يشكّل المنظور الرئيسي للوجهة . أمّا المفعول فيمثّل الوظيفة المسندة إلى الحد الذي يشكّل المنظور الثانوي . وهو ، بهذا التصوّر يساوي بين الفاعل ونائبه[1] .

---

[1] دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي ، ٣٥-٣٦ .

- All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا النّحاةُ فيحدّون الفاعل بأنّه ما بُنِيَ على الفعل المقدّم عليه ، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن ويحدّون المفعول بأنّه ما وقع عليه فعل الفاعل أو ما جرى مجراه . ويبدو أن مقياس النّحاة في تحديد الفاعل ، باعتماد علاقة الإسناد ، أدقُّ وأسهلُ تمثّلاً ممّا اعتمده المؤلف في ذلك .

والمَشابه بين ما طرحه المتوكّل وما ورد عند النّحاة في تحليلاتهم كثيرة ومتداخلة[١] . ولعلّ في ذلك إشارة إلى أنّ الأصول النظريّة الحديثة التي تنادي بها الوظيفيّة كانت معروفة لدى القدماء ، فهم يصدرون في تحليلاتهم عن وعي بها وإدراك لدورها المهمّ في الوصف والتقعيد ، وقد أشار المتوكّل نفسه إلى هذا الأمر في مواضع متفرّقة من كتاباته[٢] .

وبعد ، فهذه أربعة نماذج للمعالجات التي طرحها بعض المحدثين في إطار إعادة وصف العربيّة وتشكيل بنية النحو العربي من خلال أبعاد نظريّة لغويّة حديثة .

وهي ، على الاختلاف المنهجي والنظري بينها ، تشير إلى انتشار المفهومات اللسانيّة الحديثة في العالم العربي ، وتأثيرها في التوجّهات العامّة لدى العاملين في مجال البحث اللغوي بصورة عامّة ، والنحوي بصورة خاصّة .

ولعلّ في تتبّع هذه الأعمال وما يشابهها من خلال المناهج اللغويّة الحديثة المتَبَنّاة توضيحاً للمراحل التي مرّ بها اتّخاذ المعنى (بأقسامه المختلفة) ضابطاً في الدراسة النحويّة ، والصياغة العامّة للنظريّة اللسانيّة العربيّة .

والذي يبدو من متابعة مثل هذه الأعمال أنّ دراسات المحدثين العرب متأثّرة بما يُطْرَح في الغرب من أنظار ومقترحات وأصول ؛ فهي تمثّل صوراً مختلفة لهذا التأثّر :

---

[١] قد يتّضح جانب من هذا التداخل بمقارنة ما ورد عند المتوكّل بما عرضناه في الفصل الثاني من الرسالة ، خاصّة في المبحث الأوّل الذي يتناول دور المعنى في وضع حدّ الباب النحوي .

[٢] انظر على سبيل المثال : أحمد المتوكّل ، نحو قراءة جديدة لنظريّة النظم عند الجرجاني ، ضمن لسانيّات وسيميائيّات ، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، الرباط ، ١٩٧٦ ، ٨٧-٩٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ففي الفترة التي ساد فيها المدّ الشكلي والمقولات المختلفة للفكر البنيوي والمنهج الوصفي أُسْقِط المعنى من التناول اللغوي العربي ومن المعالجات التي اقترحها مجموعة من الباحثين العرب ، كما اتّضح ذلك من خلال كتاب " دراسات نقديّة في النحو العربي " لعبدالرحمن أيّوب .

ويتّضح هذا الأمر ، أيضاً في كتابات غيره ممّن تبنّوا بعض مقولات البنيويّة كمحمّد الشاوش الذي اتّخذ منهج التحليل إلى المكوّنات المباشرة أساساً ينطلق منه في تحليل التراكيب ودراسة الجملة في العربية ؛ فهو يرى أنّ هذا المنهج كفيل بتجاوز نقائص المنهج المتبّع عند النحاة القدامى الذين « جروا في دراساتهم على تغليب ظاهرة الإعراب فأدخلوا بذلك الضّيْم على سائر الجوانب وخاصّة منها الوظيفة أو جانب المعنى ... ، (كما أنّ) تحليلهم للجملة كان تحليلاً خطّيّاً يقوم على اتّباع ترتيب الكلمات وهو تحليل لا يمكّن دائماً من إدراك العلاقات القائمة بين مكوّنات الجملة على حقيقتها إذ ليس هناك بالضرورة تناسب بين صور ائتلاف المباني وصور ائتلاف المعاني ..... »[1] .

أمّا المنهج الذي يتبنّاه فيقوم على المزاوجة بين مفهوم المكوّنات المباشرة والتزام التدرّج في المستويات « فهما مبدأن متكاملان بهما نتجنّب نقائص التحليل الخطّي للكلام فلا نخطئ مفاصل الجملة ولا نعلّق عنصراً بتركيب ليس منه ولا نفصل عنصراً عن تركيب هو منه »[2] .

وواضح أنّ معالجات البنيويّين العرب قامت في المقام الأوّل على الانتقاص من منهج النّحاة القدامى وانتقادهم ممّا يجعل طرح البدائل عندهم مقيّداً دائماً بالمقارنات التي تضيع معها صورة المنهج الذي يَتَبَنّوْنَه .

---

[1] محمّد الشاوش ، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربيّة ، ضمن اللسانيّات في خدمة اللّغة العربيّة ، سلسلة اللّسانيات ، ع٥ ، الجامعة التونسيّة ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، تونس . ٢٣٩. والمآخذ التي أخذها الشاوش على النّحاة ليست صحيحة على إطلاقها ، وفي الفصلين الثاني والثالث ما يدلّ على ذلك .

[2] السابق ، ٢٤٠ ، وانظر في تفصيلات المنهج الذي يتبنّاه ما يليها من صفحات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكنهّم ، في معظم ما كتبوه ، اشتركوا في التوجّه إلى تنحية المعنى واعتماد الشكل والموقع بالدرجة الأولى ، وعلى الرغم من أنّ هذه الكتابات استطاعت أن تلفت الأنظار إلى أهميّة الموقع والشكل في التناول اللغوي إلا أنّها عجزت عن إثبات جدارتها في تحقيق الوصف الكافي للغة ؛ لأنّها تجاهلت حقيقة ارتباط العنصرين السابقين بالمعنى وتأثرهما به . ممّا يشير إلى سقوط المآخذ التي أخذها هؤلاء الوصفيّون على النّحاة فيما يتعلّق باعتماد المعنى في الوصف النحوي .

- وعندما تطوّرت الدراسات اللغويّة واستطاع الاتّجاه التوليدي التحويلي أن يلفت الأنظار إلى أبعاد جديدة في البحث اللغويّ بدأ المُحدثون العرب يشعرون بأهميّة اعتبار المعنى في الوصف النحوي ، وضرورة الانطلاق في وصف العربيّة من أصل نظري حديث يتجاوز التصنيف والتحليل الشكلي ، ويحاول أن يضع للعربيّة نسقاً كليّاً يصف الملكة اللغويّة العامّة عند أبنائها ، ويبيّن الخصائص الكليّة التي تشترك فيها العربيّة مع سائر اللغات الطبيعيّة .

فكانت كتابات الفاسي الفهري في مقدّمة المؤلفات الداعية لتبنّي هذا النظر في البحث اللغوي العربي ، وهي تتّسم بالدقّة في التناول والعمق في النظر والتحليل بحيث توافقت تطبيقاته مع الأصول النظريّة العامّة التي يعتمدها ، وقامت في أساسها على تأكيد العلاقة بين النحو والمعجم ممّا دفع البحث اللغوي العربي الحديث في الاتّجاه إلى الاهتمام بالمعنى وبيان دوره الفاعل في تشكيل بنية النحو العربي .

وهناك آخرون اعتمدوا مقولات الاتّجاه التوليدي التحويلي ، وحاولوا تطبيقها على العربيّة بطرق مختلفة وأساليب مغايرة ، فمن هؤلاء محمّد الخولي في كتابه " قواعد تحويليّة للغة العربيّة " الذي اعتمد فيه نظريّة تشارلز فيلمور القائمة على ضبط الفروق الدلاليّة بين التراكيب المتشابهة[١] . ولكنّه أدخل عليها

[١] عرضنا لجانب من هذه النظريّة في الفصل الأوّل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعض التعديلات لتتوافق وطبيعةَ العربيّة . وجاءت تطبيقاته مصوغة في ستّة وثلاثين قانوناً تحويلياً لإنتاج تراكيب سطحيّة من بنى عميقة مجرّدة ، والمدقّق في هذه القوانين يلاحظ أنّها تفريعات جزئيّة يمكن أن تجمع في قوانين كليّة أكثر استيعاباً وأقلّ تفصيلاً[١] .

ويعدّ مازن الوعر ممّن تبنّوا هذه النظرة في دراسة العربيّة ؛ فقد حاول أن يستفيد من النظريّة التوليديّة التحويليّة كما وردت عند تشومسكي ، ومن النظريّة الدلاليّة التصنيفيّة التي وضعها كوك ، ومن نظريّة النحو العربي عند النّحاة القدامى ، فصاغ نموذجاً تأليفياً يأخذ من النظريّات السابقة ويحاول التوفيق بينها في وصف العربيّة ، وهو يرى أنّ نموذجه يستدرك على النماذج الأخرى ما أسقطته أو أهملته لأنّ لم يكن يتوافق مع المبادئ اللسانيّة التي تفرضها مناهجهم[٢] .

ولا يسعنا ، في هذا المقام ، أن نفصّل القول في معالجات هؤلاء وغيرهم ، ولكنّنا نريد أن نشير إلى أنّ المقولات التوليديّة التحويليّة قد أثّرت في تغيير نظرة اللغويين العرب للتراث النحوي ، فأصبح بعضهم يرى فيه مميّزات إيجابيّة كانت في زمن سيطرة الاتّجاه الشكلي من النقائص السلبيّة التي يجب أن يتخلّص البحث العلمي اللغوي منها .

وقد كان المعنى من أهمّ هذه المميّزات (- النقائص) ؛ فقد اتّضح أنّ اتّخاذ المعنى (اللغوي) ضابطاً في التحليل أمر ضروري تفرضه طبيعة اللغة التي لا تنفك عنه ولا تنفصل عن معطياته وأبعاده المختلفة .

- ثمّ أضافت " الوظيفيّة " أبعاداً أخرى في التناول النحوي للظاهرة

---

[١] انظر في تفصيل هذه القوانين : محمّد الخولي ، قواعد تحويليّة للغة العربيّة ، ط١ ، دار المريّخ ، الرياض ، ١٩٨١ ، ١١١-١٧٦ .

[٢] مازن الوعر ، نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة ، ط١ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٧ ، ٩٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللغويّة ؛ فمدّت في ميدان البحث اللغوي وفتحت حدوده على آفاق جديدة ؛ فأخذت مفهومات مثل المعنى المقامي ، وقصد المتكلّم ، ووضع المخاطب ، والأبعاد الثقافيّة والاجتماعيّة والفكريّة .. الخ تأخذ مكانها في الوصف النحوي فتفسّر كثيراً من الظواهر اللغويّة المختلفة .

فانعكست مثل هذه المقولات في أعمال بعض المحدثين العرب كأحمد المتوكّل وتمّام حسّان ، فأخذ الوصف النحوي يستعين بمثل هذه الأنظار لتقديم تفسير أشمل وأعمق لبنية التراكيب في العربيّة .

وهكذا يتضّح أنّ اللسانيّات الحديثة لا تتقاطع مع التراث النحوي العربي ، ولا تتقاطع كذلك مع نفسها ، بل هي ، على الأصح ، تتراسل ويتولّد بعضها عن بعض .

وليست العلاقة بين اللسانيّات والتراث النحوي العربي ، كذلك ، علاقة استبداليّة « بقدر ما هي علاقة تكامل وإفادة »[1] ، والمحاولات الرامية إلى تقديم العربيّة في بنية لسانيّة حديثة هي « مبدئياً محاولات تستحق المتابعة والتمحيص إلا أنّها لن تكون البديل للتراث العربي »[2] .

ولعلّ المراحل التي مرّ بها " المعنى " في دراسات المحدثين العرب تدلّ على شيء من هذا ، كما تدلّ ، كذلك ، على أنّ التعامل مع التراث النحوي العربي يحتاج نظرة منصفة ، وبحثاً متعمّقاً يحاول أن يستجلي النظر في أصوله من خلال مقولاته هو وفي إطاره الثقافي والفكري الخاص .

ولا يمنع ذلك من الاستئناس بالأنظار اللغويّة الحديثة ، بل إنّ هذا يُعدّ مطلباً ضرورياً ؛ فإنّ الاطّلاع عليها « قد يغيّر النظرة إلى التراث ، ويزيد في تقدير قارئه له وإدراك أعماقه ، وهذا ما بدا يتجلّى في بعض القراءات نذكر مثالاً لها

---

[1] مجيد الماشطة ، اللغة العربيّة واللسانيّات المعاصرة ، الأقلام ، بغداد ، ع ٥ ، ١٩٨٧ ، ٤٤ .

[2] السابق ، الصفحة نفسها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كتّيباً لنهاد الموسى عنوانه " نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث " »[١] .

فقد استطاع المؤلف في كتابه السابق أن يقابل بين بعض مقولات الدرس اللغوي الحديث وبعض الأصول النظريّة التي صدر عنها النّحاة « متوكّأً على مثل الحدس بأنّ بين مناهج النظر اللغوي ، على اختلاف الزمان والمكان والإنسان قدراً مشتركاً يقع بالضرورة ، لعلّه يوازي ، على نحو أو آخر ، ذلك القدر المشترك الذي يُلْتَمَس ، في هذه الأزمنة ، بين مختلف اللغات الإنسانيّة في العالم »[٢].

وقد استطاع في محاولته تلك أن يُدخِل مفاهيم اللسانيّات « مع مفاهيم التّراث في جدل خصيب (من الممكن) أن يُخرِج لنا ثماراً مفهوميّة جديدة وحصيلة معرفيّة متفرّدة ليست صورة مشوّهة للتراث ولا هي صورة منسلخة من اللسانيّات ، وإنّما هي عطاء نوعي بلا قادح »[٣] .

---

[١] عبدالقادر المهيري ، على هامش قراءة التراث النحوي (بتصرّف بسيط)، ندوة القراءة والكتابة ، أعمال الندوة المنعقدة بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، ٣٠مارس -٢إبريل ، ١٩٨٢ ، منشورات جامعة تونس الأولى ، ١٩٨٨ ، ٣٣٩-٣٤٠ .

[٢] نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي ، ٩ .

[٣] عبدالسلام المسدّي ، اللسانيّات وأسسها المعرفيّة ، ١٧٥ . (بتصرّف بسيط) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تقدّم تصوّراً شاملاً ومفصّلاً لمنزلة المعنى في نظريّة النحو العربي من خلال أبعاد عامّة وأطر كليّة .

وقامت على افتراض مؤدّاه أنّ مادّة النحو العربي ، كما وردت في مصنّفات القدماء ، اعتمدت أصولاً نظريّة مخصوصة اتّخذها النّحاة ضوابط ومعايير تُوَجِّه عمليّة وصف العربيّة وتقعيد قواعدها .

وقد توصّلت الدراسة إلى نتائج ، أهمها ما يلي :

- شكّل المعنى أصلاً نظرياً مهمّاً من أصول النظريّة النحويّة عند النّحاة القدامى ، ويُعدّ ، لذلك ، ضابطاً منهجيّاً رئيساً أثّر في توجيه أنظار النّحاة وأعمالهم .

- فرّق النّحاة ، في التفاتهم إلى المعنى ، بين أنواعه المختلفة ، وميّزوا بين دور كل نوع منها ؛ فقد عرفوا أهميّة المعنى الصرفي ودوره في تحديد العلائق النحويّة الصحيحة بين العناصر في التركيب ، و تفطّنوا لقوّة تأثير المعنى المعجمي للمفردات ودوره في توضيح سلوكها النحوي وبيان مايتطلّبه من شروط تركيبيّة مخصوصة تقيّد ارتباط الكلمة بغيرها من الكلمات في التركيب . وجاوزوا ، في وصفهم ، حدود المادّة اللغويّة الخالصة فنظروا في الأبعاد الخارجيّة للمعنى وعرفوا قدرتها على تشكيل بنية التراكيب على نحو مخصوص ، فكان للمقام وقصد المتكلّم وحال المخاطب والثوابت الفكريّة والعقديّة المختلفة موقع ملحوظ في بناء نظريّتهم النحويّة .

- ولكنهّم ، على الرغم من ذلك ، استطاعوا أن يفصلوا بين التركيب وهو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جزءٌ من النظام اللغوي الثابت ، وبينه وهو يمثّل صورة من صور الاستعمال المتجدّد ، فجاءت إشاراتهم دالّة على ذلك ، مميِّزة بين ما يتطلّبه النظام النحوي المجرّد من التزام بقوانين مخصوصة وقواعد محدّدة وما يفرضه الاستعمال من استثناءات على تلك القوانين ، وخروج عن بعض القواعد .

- اعتمد بناء النظريّة النحويّة في صورتها المجرّدة القائمة على مقولة العمل النحوي المعنى ضابطاً رئيساً من ضوابط تشكيل صورة العلاقة بين العامل والمعمول ، وقد قام القول بفكرة العمل على قاعدة نحويّة تركيبيّة ، ولكنّه ، مع ذلك ، موجّه عندهم بموجّهات مهمّة شكّل المعنى جزءاً منها .

- لم تكن عمليّة القياس التي تُعَدّ من أهّم الوسائل المنهجيّة المتّبعة عند النحاة عمليّة صوريّة شكليّة كما صوّرها بعض المحدثين ؛ فقد اعتمد فيها النّحاة على مبدأ صحيح ، وهو مبدأ المشابهة بين العناصر اللغويّة ، وقد كانت المشابهة في المعنى في مقدّمة صور المشابهة المعتبرة ، إنْ لم تكن أولّها على الإطلاق . أمّا التعليل الذي مثّل وسيلة أخرى من وسائل النحاة في ضبط صورة العربيّة وبيان طبيعة النظام الذي يوجّه حركة العناصر فيها فلم يكن ، كما صوّره بعض المحدثين أيضاً ، ذا طبيعة فلسفيّة منطقيّة لا تراعي خصائص اللغة الذاتيّة ؛ فقد كانت جُلّ تعليلات النّحاة مُسْتَخْرَجَة من النظام اللغوي للعربيّة قائمة على ملاحظة خصائص عناصره اللغويّة ومتطلّبات أبعاده غير اللغويّة ، وقد كان المعنى بأقسامه المختلفة من أهمّ المصادر التي اعتمدها النّحاة في تكوين جهازهم التفسيري ، وفي ربط مقولاتهم النحويّة وردّها إلى أصول معنويّة متوحّدة تشوي وراء التنوّعات اللغويّة الظاهرة .

- تمثّل الدراسات اللغويّة المعاصرة التي قدّمها بعض الباحثين العرب على أنّها بدائل للنحو العربي اجتهادات أصيلة لها دورها الفاعل في توجيه البحث اللغوي العربي الحديث ، وفي توضيح بعض الأبعاد اللغويّة المعاصرة التي يحتاجها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدارسون على اختلاف أهدافهم ، إلاّ أنّها لا تشكّل بديلاً للنحو العربي ، ولا يجب أن يُنظر إليها على أنّها كذلك ؛ لأنّ هذا من شأنه أن يعمّق التصوّر الذي يرى أنّ مثل هذه الدراسات تتقاطع مع التراث ممّا يوسّع الفجوة بين الدراسات اللغويّة الحديثة والتراث النحوي القديم ، وهذا له أثره السلبي على مسيرة البحث اللغوي في العالم العربي .

- بيّنت الدراسة أنّ النحو العربي بحاجة إلى إعادة قراءة ، وأنّ كثيراً من مقولاته وأصوله لم تستبن صورتها على نحو يمنح الدارس شعوراً بالرضى والاقتناع ، وأنّ التساؤلات عن طبيعة العلائق بين الأصول النظريّة للنحو العربي ما تزال بحاجة إلى دراسات مختلفة تضع الإجابات في مواضعها وتوضّح كثيراً من التداخلات والتقاطعات في بنية النظريّة النحويّة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثبت المصادر والمراجع

بالعربيّة :

- أحمد العلوي ، آية الفكر وكبرياء النظر ، الموقف ، الرّباط ، ع١ ، ١٩٨٧م .

- أحمد المتوكّل ، نحو قراءة جديدة لنظريّة النظم عند الجرجاني ، ضمن لسانيّات وسيميائيّات ، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، الرباط ، ١٩٧٦ .

- أحمد المتوكّل ، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة ، ط١ ، دار الثّقافة ، الدّار البيضاء ، ١٩٨٥ .

- أحمد المتوكّل ، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي ، ط١، دار الثّقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦م .

-أحمد مختارعمر ، علم الدلالة ، ط١ ، مكتبة دارالعروبة للنشروالتوزيع ، ١٩٨٢ .

- أحمد مختار عمر ، من الاتّجاهات الحديثة في دراسة المعنى ، تحليل الكلمات إلى مكوّنات وعناصر ، المجلّة العربيّة في العلوم الإنسانيّة ، جامعة الكويت ، مج ١ ، ع٣ ، ١٩٨٣ ، ١١-٣٤ .

- الأزهري (خالد بن عبدالله) ، شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربيّة ، مصر .

- الأشموني ، شرح الأشموني على الألفيّة ، دار إحياء الكتب العربيّة ، بيروت .

- ابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمّد) ، أسرار العربيّة ، تحقيق محمّد بهجة البيطار ، مطبعة الترقّي ، دمشق ، ١٩٥٧م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمّد) ، الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السوريّة ، ١٩٥٧ .

- ابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمّد) ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السوريّة ، ١٩٥٧ .

- ابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمّد) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ، ط٤ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٦١ .

- البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب العرب ، ط بولاق ، ١٢٢٩هـ .

- بوشتي العطار ، النظريّة اللغويّة عند ابن جنّي في ضوء منهج اللسانيّات الحديثة ، ضمن قضايا المنهج في اللغة والأدب ، ط١ ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧ ، ٤١-٥٨ .

- بيير جيرو ، علم الإشارة (السيميولوجيا)، ترجمة منذر عيّاشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٢ .

- تمّام حسّان ، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة ، ط١، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

- تمّام حسّان ، القرائن المعنويّة واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي ، اللسان العربي ، الرباط ، مج١١ ، ج ١ ، ١٩٧٤ .

- تمّام حسّان ، إعادة وصف اللغة العربيّة ألسنيّاً ، أعمال ندوة اللسانيّات واللغة العربيّة ، تونس ، ١٣-١٩ ديسمبر ، ١٩٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تمّام حسّان ، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء .

- تمّام حسّان ، الأصول ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) ، الخصائص ، تحقيق محمّد علي النجّار ، دارالكتب المصريّة ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

- جون سيرل ، تشومسكي والثورة اللغوية ، الفكر العربي ، ع٨-٩ ، طرابلس - ليبيا ، ١٩٧٩ .

- جون ليونز، نظريّة تشومسكي اللغويّة ، ترجمة وتعليق حلمي خليل ، ط١ ، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندريّة ، ١٩٨٥ .

- جون ليونز ، اللغة والمعنى والسّياق ، ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٧ .

- حلمي خليل ، العربيّة وعلم اللغة البنيوي ، دار المعرفة الجامعيّة ، الاسكندريّة ، ١٩٨٨ .

- حنون مبارك ، دروس في السيميائيّات ، ط١ ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧ .

-خديجة الحديثي ، دراسات في كتاب سيبويه ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- الخضري (محمّد الدمياطي الشافعي) ، حاشية الخضري ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٤٠.

- الرّازي (فخر الدين) ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، ط٣ ، دار الفكر ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بيروت ، ١٩٨٥ .

- الرضيّ الاستراباذي ، شرح الكافية ، دار الكتب العلميّة بيروت ، ١٩٨٥ .

- رمزي منير بعلبكي ، معجم المصطلحات اللغويّة ، ط١ ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٠ .

- الزّجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ط٥ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٦ .

- زكريا إبراهيم ، مشكلة البنية ، مكتبة مصر بالفجّالة ، مصر ، ١٩٧٦ .

- الزمخشري ، الكشّاف ، ط٣ ، دار الريّان للترث ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

- الزمخشري ، الكشّاف ، تحقيق محمّد القمحاوي ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ،١٩٧٣ .

- ابن السرّاج (محمّد بن سهل) ، الأصول في النحو ، تحقيق عبدالحسين الفتلي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ .

- أبو السعود (محمد العمادي) ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

- سعيد الأفغاني ، من أصول النحو ، دار الفكر ، دمشق .

-سعيد حسن بحيري ، عناصر النظريّة النحويّة في كتاب سيبويه : محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتّجاه المعجمي الوظيفي ، ط١، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، .

- ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- السهيلي ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمّد إبراهيم ، دار الاعتصام، مصر .

- سيبويه ، (عمرو بن عثمان) الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط٣ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣م .

- السّيد أحمد على محمّد ، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي ، ط١ ، دار الثقافة العربيّة ، القاهرة ، ١٩٩١ .

-السيوطي (جلال الدين) ، الاقتراح في علم أصول النحو ، ط٢ ، دار المعارف العثمانيّة ، حيدر آباد ، ١٣٥٩هـ .

-السيوطي (جلال الدين) ، الإتقان في علوم القرآن ، المكتبة الثقافيّة ، بيروت ، ١٩٧٣ .

-السيوطي (جلال الدين) ،الأشباه والنظائر في النّحو ، تحقيق عبدالإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق .

-السيوطي (جلال الدين) ، معترك الأقران في إعجاز القرآن ، تحقيق محمّد علي البجاوي ، دار الثقافة العربيّة للطباعة .

- شوقي ضيف ، مقدّمة كتاب الردّ على النّحاة ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

-الصّبّان ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على الألفيّة ، دار إحياء الكتب العربيّة ، بيروت .

- عبدالرحمن أيّوب ، دراسات نقديّة في النحو العربي ، الجزء الأوّل ، ط١، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عبدالرحمن أيّوب ، سيبويه والتحليل الشكلي ، الأقلام ، بغداد ، ١٩٦٥ .

- عبدالرحمن أيّوب ، سيبويه والمذهب الشكلي ، مجلّة كليّة الشريعة ، بغداد ، ع٢، ١٩٦٦ .

- عبدالرحمن أيّوب ، المفهومات الأساسيّة للتحليل اللغوي عند العرب ، اللسان العربي ، الرباط ، مج١٦ ، ج١ ، ١٩٧٨ .

- عبدالرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسانيّات الحديث ، اللسانيّات ، مج٢ ، ج١ ، ١٩٧١ .

- عبدالرحمن الحاج صالح ، الأصالة والبحوث اللغويّة الحديثة ، حوليّات جامعة الجزائر ، ع٦ ،ج١ ، ١٩٩١-١٩٩٢ .

- عبدالسلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربيّة ،ط٢ ، الدار العربيّة للكتاب ، تونس ، ١٩٨٦ .

- عبدالسلام المسدي ، اللسانيّات وأسسها المعرفيّة ، الدار التونسيّة للنشر ، تونس ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٦ .

- عبدالكريم الرعيض ، ظاهرة الإعراب في العربيّة ،ط١ ، منشورات جمعيّة الدعوة الإسلاميّة العالميّة ، ليبيا ، ١٩٨٨ .

- عبدالقادر الفاسي الفهري ،الدلالة النظريّة لبعض الظواهر الإحاليّة في اللغة العربيّة ، ضمن أشغال ندوة اللسانيّات في خدمة اللغة العربيّة ، تونس ٢٣-٢٨ نوفمبر ١٩٨١ ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، تونس ، ١٩٨٣ .

- عبدالقادر الفاسي الفهري ، حوار معه أجراه ميلود حبيبي وبشير قمري ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجلّة المهد ، ع٣ ، ٤ ، عمّان ، ١٩٨٤م .

- عبدالقادر الفاسي الفهري ، لسانيّات الظواهر وباب التعليق ، ندوة البحث اللساني والسيميائي ، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، جامعة محمّد الخامس ، الرباط - المملكة المغربيّة ، ط١ ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٤ .

- عبدالقادر الفاسي الفهري ، اللسانيّات واللغة العربيّة ، ط٢ ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٦ .

- عبدالقادر المهيري ، خواطر حول علاقة النّحو العربي بالمنطق واللغة ، حوليّات الجامعة التونسيّة ع٣ ، ١٩٦٦م .

- عبدالقادر المهيري ، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، ع١٠ ، ١٩٧٣ .

- عبدالقادر المهيري ، كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، ع١١، ١٩٧٤م .

- عبدالقادر المهيري ، دور الإعراب ، أشغال ندوة اللسانيّات واللغة العربيّة ، ديسمبر ، ١٩٧٩م ، الجامعة التونسيّة مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة .

- عبدالقادر المهيري ،التعليل و « نظام اللغة » ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، تونس ، ع٢٢ ، ١٩٨٣ .

- عبدالقادر المهيري ، وحمادي صمود ، وعبدالسلام المسدي ، النظريّة اللسانيّة والشعريّة في التراث العربي من خلال النّصوص ، ب ط ، الدار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التونسيّة للنشر ، تونس ، ١٩٨٨ .

- عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق محمّد رضوان الدّاية وفايز الدّاية ، ط١ ، مكتبة سعد الدّين ، دمشق ، ١٩٨٧م .

- عبدالقاهر الجرجاني ، العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة ، شرح خالد الأزهري ، تحقيق البدراوي زهران ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٨.

- عزمي إسلام ، مفهوم المعنى (دراسة تحليليّة) ، حوليّات كليّة الاداب ، الكويت ، الحوليّة السادسة ، ١٩٨٥ .

- عبده الراجحي ، النحو العربي والدّرس الحديث ، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .

- ابن عصفور ، المقرّب ، تحقيق أحمد عبدالسّتّار الجواري و عبدالله الجبوري ، ط١، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١ .

- عطا محمد محمود موسى ، مناهج الدرس النحوي في العامل العربي في القرن العشرين ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنيّة ، عمّان ، الأردن ، ١٩٩٢ .

- العلوي (يحيى بن حمزة) ، كتاب الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

-علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، منشورات الجامعة الليبيّة ، كليّة التربية ، ليبيا ، ١٩٧٣ .

- الغزالي (أبوحامد محمّد) ، المستصفى من علم الأصول ، المكتبة التجاريّة ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القاهرة ، ١٩٣٧ .

- ابن فارس ، الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٩١٠ .

- فارس عيسى ، المعنى اللغوي وعناصر تحديده في ضوء الدرس اللغوي الحديث ، البلقاء للبحوث والدراسات ، مج١ ، ع٢ ، جامعة عمّان الأهليّة ، ١٤١٢هـ - ١٩٢٢ .

- فاضل صالح السّمرّائي ، معاني النّحو ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٩٠ .

- فايز الدّاية ، علم الدلالة العربي النظريّة والتطبيق ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥ .

- فرديناند دي سوسير ، دروس في الألسنيّة العامّة ، ترجمة صالح القرمادي ومحمّد الشاوش ومحمّد عجينة ، الدار العربيّة للكتاب ، تونس ، ١٩٨٥ .

- ابن القيّم الجوزيّة ، التفسير القيّم ، جمع محمد أويس الندوي ، مطبعة السنّة المحمديّة ، ١٩٤٩ .

- ابن القيّم الجوزيّة ، بدائع الفوائد ، إدارة الطباعة المنيريّة ، القاهرة .

- ابن القيّم الجوزيّة ، بدائع الفوائد ، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٩٤.

- الكفوي (أبو البقاء الحسيني) ، الكلّيّات ، ط٢ ، مطبعة بولاق ، القاهرة .

- لطيفة النّجار ، دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ط١ ، دار البشير ، عمّان – الأردن ، ١٩٩٢ .

– مازن الوعر ، نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة ، ط١ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٧ .

– مازن الوعر ، قضايا أساسيّة في علم اللسانيّات الحديث ، ط١ ، دار طلاس ، دمشق للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٨ .

– المبرّد (محمّد بن يزيد)، المقتضب ، تحقيق محمّد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

– مجيد الماشطة ، اللغة العربيّة واللسانيّات المعاصرة، الأقلام ، بغداد ، ع٥ ، ١٩٨٧ .

– محمّد أحمد خضير ، الدلالة والتركيب ، دار الزهراء للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

– محمد حماسة عبداللطيف ، النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٨٣م .

– محمّد الخولي ، قواعد تحويليّة للغة العربيّة ، ط١، دار المريّخ ، الرياض ،١٩٨١ .

– محمّد خير الحلواني ، المفصّل في تاريخ النحو (الجزء الأوّل : قبل سيبويه) ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩ .

– محمّد خير الحلواني ، نظريّة الضرورة في كتاب سيبويه ، مجلّة مجمع اللغة العربيّة ، دمشق ، مج ٥٥ ، ج ١ ، ١٩٨٠ .

– محمّد خير الحلواني بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام ، مجلة المورد ، بغداد ، مج ٩ ، ع١ ، ١٩٨٠ .

– محمّد سامي أنور ، بعض ملامح المنهج اللغوي عند العرب ، مجلّة كليّة الآداب ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكويت ، ع١٢ ، ١٩٧٧ .

- محمّد الشاوش ، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربيّة ، ضمن اللسانيّات في خدمة اللّغة العربيّة ، سلسلة اللّسانيات ، ع٥ ، الجامعة التونسيّة ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، تونس .

- محمّد الشريف الجرجاني ، التعريفات ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٥ .

- محمّد صلاح الدّين الشريف ،النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان " اللغة العربيّة معناها ومبناها " ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، تونس ، ع١٧ ، ١٩٧٩.

- محمّد صلاح الدّين الشريف ، خواطر شكٍّ نظريّة حول كفاية القراءة اللغويّة ، ندوة القراءة والكتابة ، أعمال الندوة المنعقدة بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، ٣٠مارس -٢إبريل ، ١٩٨٢ ، منشورات جامعة تونس الأولى ، ١٩٨٨ .

- محمّد عابد الجابري ، النحو العربي ومنطق أرسطو ، البحث اللساني والسيميائي ، منشورات كليّة الآداب بجامعة محمّد الخامس ، الرباط ، ١٩٨١ .

- محمّد عابد الجابري ، بنية العقل العربي (دراسة تحليليّة نقديّة لنظم المعرفة في الثقافة العربيّة ، ط٤ ، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت ، ١٩٩٢ .

-محمّد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، ب ط ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- محمّد غاليم ، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ط١، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧ .

- محمّد الهادي الطرابلسي ، إطار التطبيق في الأسلوبيّة العربيّة ، ، ضمن اللسانيّات في خدمة اللّغة العربيّة ، سلسلة اللّسانيات ، ع٥ ، الجامعة التونسيّة ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، تونس .

- محمود سليمان ياقوت ، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥.

- مصطفى السنجرجي ، فلسفة النحو العربي بين الرفض والتأييد ، مجلة الحصاد ، ع١ ، السنة الأولى ، ١٩٨١ .

- مصطفى غلفان ، نحو علاقة جديدة بين اللسانيّات ومناهج تحليل النصّ الأدبي - ملاحظات حول تحليل لغة النص - ، حوليّات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة الحسن الثاني ، ع٣ ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦ .

- المنصف عاشور ، ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب : مشروع قراءة في النظريّات النحويّة ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، ع٣٠ ، ١٩٨٩ .

- المنصف عاشور ، نظريّة العامل ودراسة التركيب ، ضمن : صناعة المعنى وتأويل النّصّ ، أعمال الندوة التي نظّمها قسم اللغة العربيّة من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١ ، جامعة تونس ، كليّة الآداب بمنوبة .

-المنصف عاشور ، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظريّة ، منشورات كليّة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآداب بمنوبة ، سلسلة اللسانيّات ، مج٢ ، جامعة تونس ، ١٩٩١.

- المنصف عاشور ، نظريّة العامل ودراسة التركيب ، ضمن : صناعة المعنى وتأويل النص (أعمال الندوة التي نظّمها قسم العربيّة من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١) جامعة تونس ، كليّة الآداب بمنوبة ، ١٩٩٢ .

- ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت .

- منى الياس ، القياس في النحو ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥ .

- مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ط٢ ، دار الرائد العربي و بيروت ، ١٩٨٦ .

- نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ .

- نهاد الموسى ، في التطوّر النحوي وموقف النحويّين منه ، مجلّة كليّة الآداب ، الجامعة الأردنيّة ، ١٩٧٢ .

- نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ط١ ، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- نهاد الموسى ، الأعراف أو نحو اللسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة ، الملتقى الدولي الثالث في اللّسانيّات ، الجامعة التونسيّة ، مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، سلسلة اللسانيّات ، ع٦ ، ١٩٨٦ .

-ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-ابن هشام ، شرح قطر الندى ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر العربي .

- -ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمّد علي حمد اللّه ، ط٦ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٥م .

- هيربرت بركلي ، مقدّمة إلى علم الدلالة الألسني ، ترجمة قاسم المقداد ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٠ .

- ياسين بن زين الدين الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح ، دار إحياء الكتب العربيّة ، مصر .

- يحيى أحمد ، الاتّجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، مجلّة عالم الفكر ، مج ٢٠ ، ع ٣ ، الكويت ، ١٩٨٩ .

- ابن يعيش (موفّق الدين) ، شرح المفصّل ، عالم الكتب ، بيروت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالإنجليزيّة :

- Bierwisch , Semantics , in : New Horizons in Linguistics ,Penguin Books , 1970.

On Classifing Semantic Features , in : Semantics , Cambridge University Press , 1974 .

- Bloomfield . L , Language , Holt , Rinehart and Winston , 1963 .

- Campbell . R & Wales . R , The Study of Language Acquisition . in : Lyons . J , New Horizons in Linguistics , Penguin Books , 1970 .

- Chomsky . N , Aspect of The Theory of Syntax , The M . I . T . Press , 1990 .

Syntactic Structures , Mouton , The Hague , Paris , 1985 .

Essays on Form and Interpretation ,North-Holland .

- Crystal, David ,A dictionary of Linguistics and Phonetics, Blackwell Publishers, 1993 .

- Halliday .M . A. .K , Language Structure and Language Function . in : Lyons . J , New Horizons in Linguistics , Penguin Books , 1970 .

- Hass , W, " Meaning and Rules ". Proceeding of Aristotelian Society , 1973 .

- Katz , J & Foder, J , " The Structure of Semantic Theory " , Language , Vol 39 , No 2 , 1963 .

- Lehrer.A , Meaning in Linguistics , in : Theory of Meaning , Prentice-Hall ,Inc , Englewood, Cliffs, New Jersey , 1970 .

- Lyons, John , Semantics , Campridg University Press , 1993 .

Language and Linguistics , Campridge University Press, 1992 .

- Maclay ,Howard ,The Role of Semantics in Grammar . in :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

SemanticsCampridgeUniversityPress,1983

- Nida , A . Eugene , Componential Analysis of Meaning , Mouton , Paris , 1975 .

- Ojden & Rechard , The Meaning of Meaning , AHarvest / HBJ Book , Harcourt brase Jovanoich , Publishers, 1989 .

- Palmer , F . R , Semantics , Campridge University Press,1983 .

- Radford,A,Transformational Syntax ,Camridge University Press 1982.
TransformationalGrammar , Camridge University Press , 1989.

- Robins, R.H.,A Short History of Linguistics,Third Edition,Longman, London ,1990 .

- Ullman , Stephen , Meaning and Style , Basil Blackwell , Oxford , 1973 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفهـــارس والمـــلاحـــق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس الآيات القرآنيّة

وَإِنَّها لَكَبيرَةٌ إلا عَلى الخاشِعين	٤٥	البقرة	٢٢٨
وَلَوْ يَرى الذينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ العَذابَ	١٦٥	البقرة	١٧٠
فَأَماتَهُ اللّهُ مِئَةَ عامٍ	٢٥٩	البقرة	١٣٢
فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنْ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْك	٢٦٠	البقرة	١٣١
يَحْسَبُهُم الجاهِلُ أَغْنِياءَ مِنَ التَّعَفُّف	٢٧٣	البقرة	١٣٦
وَلا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبوهُ صَغِيراً أَوْ كَبيراً إلى أَجَلِه	٢٨٢	البقرة	١٣٥
وَما مُحَمَّدٌ إلا رَسولٌ	١٤٤	آل عمران	٢٢٨
كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْت	١٨٥	آل عمران	١٥٦
انْتَهوا خَيْراً لَكُم	١٧١	النساء	١٦٦
حُرِّمَتْ عليْكم أُمَّهاتِكم	٢٣	النساء	٢١١
حَرَّمْنا عليْهم طيِّبات	١٦٠	النساء	٢١١
غَيْر مُحِلّي الصَّيْد	١	المائدة	١٥٦
ولا آمّينَ البَيْتَ الحَرام	٢	المائدة	١٥٦
حُرِّمَتْ عليْكم المَيْتَة	٣	المائدة	٢١١
هَدْياً بَالِغَ الكَعْبة	٩٥	المائدة	١٥٦
وَجَعَلوا للّهِ شُرَكاءَ الجنَّ	١٠٠	الأنعام	١٧٧
اخْرُجْ مِنْها مَذْؤُوماً مَدْحُوراً	١٨	الأعراف	١٠٥
ويَأبى اللّهُ إلا أَنْ يُتِمَّ نورَهُ	٣٢	التوبة	١٢٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فليَضْحَكوا قَليلاً ولْيَبكوا كَثيراً	٨٢	التوبة	٨٠
فأجْمِعوا أمْرَكُم وشُرَكاءَكم	٧١	يونس	٢١١
ولوْ شاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ في الأرض كلهم جميعاً	٩٩	يونس	٨٢
فَلَعَلَّك تَارِكٌ بَعْضَ ما يُوحَى إليْك	١٢	هود	١٥٨
إنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِح	٤٦	هود	١١٨
وهذا بَعْلي شَيْخاً	٧٢	هود	٨٣
أصَلاتُكَ تَأْمُرُك أنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤُنا	٨٧	هود	١٣٥
تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيّارة	١٠	يوسف	١١٦
تُراوِدُ فَتاها	٣٠	يوسف	٢١١
قَدْ شَغَفَها حُبّاً	٣٠	يوسف	٢١١
فَذَلِكُنّ الذي لَمْتُنَّني فيه	٣٢	يوسف	٢١١
واسْأَلْ القَرْيَةَ التي كُنّا فيها	٨٢	يوسف	١٢٤
ادْخُلوها بِسَلامٍ آمِنين	٤٦	الحجر	٤٣
إلهيْن اثْنيْن	٥١	النحل	٨٥
قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بالأخْسَرين أعْمَالا	١٠٣	الكهف	١١٧
وَمَنْ يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أثَاماً	٦٨-٦٩	الفرقان	١٠٧
ولّى مُدْبِرا	١٠	النمل	٨٢
أتُمِدّونَني بمالٍ فما آتاني اللّهُ خَيْرٌ ممّا آتاكم	٣٦	النمل	١٤٧
أوَ لَمْ يَرَوا كيْفَ يُبْدِئُ اللّهُ الخَلقَ ثُمّ يُعيدُه	١٩	العنكبوت	١٣٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قُلْ سِيروا في الأرْضِ فانْظُروا كيْفَ بَدَأَ الخلق	٢٠	العنكبوت	١٣٧
وَلَوْ تَرَى إذْ المُجْرِمونَ ناكِسُو رُؤُوسِهم	١٢	السجدة	١٥٦
والحافظين فُرُوجَهُم والحافظات	٣٥	الأحزاب	١٧١
بَلْ مَكْرُ اللّيْل والنّهَارِ	٣٣	سبأ	١٢٤
وَحِفْظاً مِنْ كُلّ شَيْطانٍ مارِدٍ لا يسمعون	٨٧	الصافات	١٣٧
حتّى إذا جاؤُوها وفُتِحَتْ أبْوابُها	٧٣	الزمر	١٧٠
وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِك حجاب	٣٥	فصّلت	١٤٨
وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السّمَوات وَالأرْض	٩	الزخرف	١٣٨
أمْ اتّخَذَ مِمّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وأصْفاكُمْ بالبَنين	١٦	الزخرف	١٥٨
وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَهُم لَيَقُولُن اللّه	٨٧	الزخرف	١٣٨
عارِضٌ مُمْطِرُنا	٢٤	الأحقاف	١٥٦
فَهَلْ يُهْلك إلا القَوْمُ الفاسقون	٣٥	الأحقاف	٢٢٨
إنّا مُرْسِلو النّاقَةِ	٢٧	القمر	١٥٦
نَفْخَةٌ واحِدَةٌ	١٣	الحاقّة	٨٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس الشواهد الشعريّة

وَرَجّ الفتى للخيْر ما إنْ رأيتَه	على السّنّ خيْراً لا يَزالُ يَزيدُ	٢٣٥
تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادّكَرَتْ	فإنّما هي إقْبالٌ وإدبارُ	١١٩
أبا الأراجيزِ يا ابْنَ اللؤْمِ تُوعِدُني	وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤْمُ والخَوَرُ	١٧٦
أنا ابْنُ دارَةَ مَعْروفاً بها نَسَبي	وهلْ بَدارَةَ يا لَلناسِ مِنْ عارِ	٩٥
أنا أبو النّجْمِ وشِعْري شِعْري		١١٧
أقْسَمَ باللّهِ أبو حَفْصٍ عُمَر		٧٥
حتّى إذا جَنّ الظلامُ واخْتَلَطْ	جاؤوا بمَذْقٍ هَلْ رَأيْتَ الذّئْب قَطْ	٩٧
ما إنْ يَكادُ يُخَلّيهم لوَجْهتِهم	تَخالُج الأمْرُ إنّ الأمرَ مشترك	٢٣٥
إذا ما الغانياتُ بَرَزْن يوماً	وزَجَجْنَ الحواجِبَ والعُيونا	٢١١
عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً	حتّى شَتَتْ هَمّالَةً عَيْنَاها	٢١١
يا دارُ أقْوَتْ بعْدَ إصْرامِها	عاماً وما يعنيك من عامها	١٣٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق بأهمّ المصطلحات الواردة في الرسالة [١]

أداء (Performance) :

الاستعمال اللغوي الفعلي لفظاً أو كتابة .

أساس (Fund) :

في النحو الوظيفي : المكوّن الذي يبني البنية الحمليّة للجملة ويتكوّن من مجموعتين من القواعد : المعجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود .

إعادة الصياغة (Paraphrase) :

صوغ النص على نحو جديد لا يغيّر المعنى .

أمْثَلَة (Idealization) :

وسيلة من الوسائل المتبّعة في الدراسات اللغويّة الحديثة ، ولا سيّما في النظريّة التوليديّة ، وهي تقوم على تجاهل العوامل المصاحبة للكلام ، واعتباره نظاماً مستقلاً لا يتأثر بتلك العوامل الخارجيّة .

براجماتيّة (Pragmatics) :

علم يدرس العلاقة بين العوامل الخارجيّة المصاحبة للكلام وأثرها في تركيب الجمل وتشكيلها على نحو مخصوص .

بنية حمليّة (Predicative Structure) :

بنية الجملة التي تتكوّن من الموضوع ومحمولاته .

بنية مكوّنية (Constituent Structure):

بنية الجملة الممثّل لها في النحو التوليدي بالبناء الشجري .

[١] اعتمدت في وضع تعريفات المصطلحات على معجم المصطلحات اللغويّة لرمزي منير بعلبكي ، وما ورد في تعريفها عند من تناولها من المحدثين العرب .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بنية وظيفيّة (Functional Structure) :

في النحو الوظيفي : البنية التي يتمّ تشكليها بواسطة قواعد إسناد الوظائف .

بنيويّة (Structuralism) :

منهج في الدراسة اللغويّة يقوم على تحليل اللغة إلى مجموعة من المكوّنات أو البنى ، ثمّ يدرس العلائق بينها .

تبئير(Foclisation) :

عمليّة يتمّ بواسطتها نقل مكوّن من مكوّنات الجملة إلى موقع خارجها يسمى البؤرة . ويرادفه مصطلح موضعة (Topicalisation) .

تجريد (Abstruction) :

إحداث فكرة مجرّدة يقع تحتها مجموعة من العناصر القابلة للدرس .

التحليل إلى المكوّنات (Componential Analysis) :

منهج في علم الدلالة يقوم على تحليل الكلمات إلى مجموعة محدّدة من العناصر المكوّنة ، والتي تُعرَف بالمكوّنات الدلاليّة .

التحليل إلى المكوّنات المباشرة (Immediate Constituent Analysis) :

منهج في الدراسة اللغويّة يقوم على تقسيم التراكيب إلى مكوّناتها الأساسيّة الرئيسة .

تفريع مقولي(Subcategorization) :

تطبيق القواعد التي تحدّد أقسام الكلام التي يجوز استعمالها في سياق معيّن ؛ كتحديد القسم الذي يصحّ وقوعه بعد حرف الجرّ مثلاً .

تفكيك(Dislocation) :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تغيير في بنية الجملة بنقل أحد عناصرها إلى موقع خارجها إمّا على اليمين وإمّا على اليسار .

توليديّة (Generativism) :

نظريّة لغويّة تتّجه إلى دراسة قدرة المتكلّم على إنتاج عدد غير متناه من الجمل وفهمها ، وتعتمد في ذلك الصياغة الصوريّة .

توزيع (Distribution) :

منهج لغوي يقوم على تحديد مجموع السياقات التي يمكن لعنصر مّا أن يُسْتخدَم فيها.

حقل دلالي (Semantics Fields) :

قطاع متكامل من المادّة اللغويّة يعبّر عن مجال معيّن من الخبرة .

خفق (Scrambling) :

تغيير داخلي في بنية الجملة يتم بتقديم مكوّن من مكوّناتها ، بحيث لا يتقدّم على الفعل .

سابق (antecedent) :

مُحال عليه : كلمة أو عبارة تُحيل إليها كلمة تجيء بعدها في الترتيب .

سلوكيّة (Behaviourism) :

منهج في الدراسة يقوم على دراسة الإثارة والاستجابة التابعة لها في عمليّة الاتّصال بين المتكلّم والمخاطب .

سياق الحال (Context of Situation) :

مجموع العناصر غير اللغويّة التي يكتسب التركيب بها تمام معناه .

شذوذ (Anomaly) :

خروج الكلمة أو الجملة عن الأصول والقواعد النحويّة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

علائق دلاليّة (Sense Relations) :

أنواع العلاقات الدلاليّة بين الكلمات كعلاقة الترادف أو التضادّ أو الاشتراك .

علم الدلالة (Semantics) :

فرع أساسي من علم اللغة يعنى بدراسة المعنى .

علم الدلالة الفلسفي (Philosophical Semantics) :

فرع من علم الدلالة يعنى بدراسة العلاقة بين الرموز اللغويّة والعالم الخارجي ، وشروط صحّة الدلالة .

علم الدلالة المنطقي (Logical Semantics) :

فرع من علم الدلالة يعنى بدراسة دلالة الوحدات اللغويّة (وخاصّة الجمل) من خلال إطار مخصوص قائم على علم المنطق والتحليل الرياضي للغة .

علم الرموز (Semiotics) :

دراسة خصائص الأنظمة الرمزيّة الطبيعيّة منها والمصطنَعة من النواحي اللغويّة والاجتماعيّة والنفسيّة .

علم اللغة المحادية(Paralinguistics) :

فرع من علم اللغة يهتمّ بدراسة مجموعة من المعالم الخارجيّة التي تصاحب الكلام ؛ مثل نوعيّة الصوت ونغمته ، والإيماء ، وتعابير الوجه ... الخ .

غموض (Ambbiguity) :

احتمال الكلمة أو الجملة أكثر من معنى واحد .

فونولوجيا فوْقَطعيّة (Suprasegmental Phonology) :

فونولوجيا تعتدّ الفونيم الفوقطعي (كالتنغيم والنبر) وحدة أساسيّة في الدراسة الصوتيّة .

قدرة (Competence) :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قدرة ابن اللغة على إنتاج التراكيب الصحيحة في لغته وفهمها ، وعلى معرفة صحّتها أو خطئها .

قواعد إسناد الحالة الإعرابيّة (Case Assignement Rules) :

في النحو الوظيفي : القواعد التي تقوم بإسناد الحالات الإعرابيّة إلى المكوّنات بعد تكوين البنية الوظيفيّة للجملة .

قواعد إسناد الوظائف(Functions Assignement Rules) :

في النحو الوظيفي : القواعد التي تشكّل البنية الوظيفيّة للجملة .

قواعد التعبير(Expression Rules) :

في النحو الوظيفي : القواعد التي يتم بواسطتها نقل بنية الجملة من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنية .

قواعد الحالة الإعرابيّة (Case Grammar) :

قواعد وضعها عالم اللغة الأمريكي "فيلمور" في إطار النحو التوليدي التحويلي ، وهي تبيّن أهميّة بعض المفهومات الدلاليّة في التحليل اللغوي ؛ كمفهوم الفاعل ، والهدف ، والآلة ...

قيود الانتقاء (Selection Restrictions) :

قواعد تعتمد دلالة الألفاظ في تحديد علاقاتها التركيبيّة بغيرها من العناصر .

كلام (Parole) :

في مصطلح دي سوسير : الكلام الفعلي الصادر عن المتكلّم في زمان ومكان محدّدين .

مجال الخطاب (Universe of Discourse) :

المجال أو الموضوع الذي يقع تحته الحديث .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محليّة صرفة (Stict Locality) :

قاعدة في النحو المعجمي الوظيفي تنصّ على ألا يتعدى إعراب المكوّنات حدود المركّب الواحد .

مدرسة التحليل الشكلي (School of Formal Analysis) :

مدرسة لغويّة تتجّه إلى اعتماد الموقع والشكل في التحليل.

مركّب مصدري (Complementzer Phrase) :

مصطلح يستخدم في النحو التوليدي للإشارة إلى أدوات مخصوصة (كأدوات النفي والاستفهام) تقع في صدر الجمل .

معنى اجتماعي (Social Meaning) :

أحد أقسام المعنى الثلاثة (الآخران هما : المعنى الوصفي والمعنى التعبيري) الذي يصوّر تأثير الأبعاد الاجتماعيّة المختلفة في تشكيل بنية اللغة .

معنى تعبيري (Expressive Function) :

أحد أقسام المعنى الثلاثة (الآخران هما الوصفي والاجتماعي) الذي يعبّر عن وظيفة اللغة التعبيريّة (Expressive Meaning) ويتحدد في الوحدات اللغويّة (كلمات / جمل) أو بعض الظواهر الصوتيّة التي تصوّر مشاعر المتكلّم وتعبّر عن عواطفه .

معنى مرجعي (Refrential Meaning) :

المعنى الذي يصوّر العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي ، أي بين الكلمة والمسمّيات الماديّة والمجرّدة التي ترمز لها .

معنى وصفي (Descriptive Meaning) :

أحد أقسام المعنى الثلاثة (الآخران هما : التعبيري والاجتماعي) الذي يعبّر عن وظيفة اللغة الوصفيّة (Descriptive FUNCTION) ويتحدّد في الوحدات التي تصف وضعاً أو حالة أو عملاً في العالم الخارجي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مكوّن تركيبي (Syntactic Component):

في النّحو التوليدي التحويلي : أحد المكوّنات الثلاثة للنحو (الآخران هما المكوّن الالدلالي والمكوّن الفونولوجي) ، ويشمل مكوّنين : الأساس ، والمكوّن التحويلي ، ويقوم بتوليد الجملة التي يؤولها المكوّن الدلالي ، ويفسّرها المكوّن الصوتي صوتياً .

مكوّن صوتي(Phonological Component) :

في النّحو التوليدي التحويلي : أحد المكوّنات الثلاثة للنحو (الآخران هما المكوّن التركيبي والمكوّن الدلالي) ، ويقوم بتفسير التركيب صوتياً .

مكوّن دلالي (Semantic Components) :

في النّحو التوليدي التحويلي : أحد المكوّنات الثلاثة للنحو (الآخران هما المكوّن التركيبي والمكوّن الفونولوجي) ، ويقوم بتأويل التراكيب التي ينتجها المكوّن الأساسي .

وظيفيّة (Functionalism) :

منهج في الدراسة اللغويّة يهتمّ بدراسة اللغة انطلاقاً من وظيفتها الأساسيّة وهي التواصل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

(The Significant of Meaning in The Arabic Grammar Theory)

Latin Abraham Mohammed Al-Nadir

Supervised by :-

Dr. Nihau AL-Moos

This study is based on the assumption that the "meaning" was among the most important roots which were considered by the grammarians in their description and analysis ; it formed a major control and a fixed standard that oriented the look of the old grammar and assisted the grammarians in explaining many of the different linguistic phenomena.

Depending on this conception , the study tried to seek the significance of this control and its role in forming the structure of the Arabic grammar through four chapters:

Chapter one: " The meaning of the meaning " : Here, this treatise exhibits the indication of the meaning and its different forms through tow dimensions: First " the meaning as a subject in the linguistic study " where the study shows the differences in the forms in which the meaning might be constructed, and accepting that for the different classification which view the meaning through several aspects: internal linguistics and external nonlinguistic.

The second dimension discussed the meaning as a control in the linguistic research, decisive in the theoretical and methodical differences among the modern linguistic schools in adopting the meaning as a dependable root in the grammatical theory, and in the different applicable results proceeding from that.

Chapter Tow: position of the meaning in grammar.
Here, the study displayed the position of the meaning in the frame of description and ruling, i.e. in forming the Arabic grammar, and its role in formulating its general dimensions; displaying the position of the meaning in delineating the general boundaries and special characteristics of the grammatical entries, and its position in prohibition and permissibility, and in orienting the parsing, and elements sequence in the sentence.

Chapter Three: position of the meaning in the theory of Arabic grammar:
The work displayed the role of the meaning within the framework of explanation and rooting, i.e. in forming the grammatical theory, and in determining the elements of the method followed in that, deceiving the role of the meaning in the acceptance of the idea of the grammatical government delineating the relation between the governing elements and

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

its role in controlling the methodical means which the grammarians followed in rooting for the grammatical phenomenon, and the most important of which are analogy and justification.

٤٥٩٤٩٧

Chapter Four: position of the meaning in the works of modern Arabs In this chapter, the research dealt with special forms of the grammatical works submitted by some modern Arabs, demonstrated its theoretical sources, and displayed some of its applied management's, and registered some general notes in this respect.

Finally, the study displayed the most important acquired results, which are summarized as follows:

- It is necessary to view the old grammatical theory from a principle that places it within its general cultural and ideological framework, in order to prevent the researcher from falling in theoretical rules or erroneous methodology.

- The presence of some general theoretical roots which were considered by the old grammarians as total controls and fixed standards in orienting the grammatical study and formulating its dimensions and forming its structure.

- The " Meaning" is considered one of the most important sources, as it had an important role in directing the grammatical studies of the Arabs, and it is enough in this occasion to quote from Al-Mubarrid in this respect where he says: "All what has a valid meaning is good and all what has invalid meaning is rejected".

- The works submitted by some modern Arabs are not of no value, and do not contradict that of the old grammar; each work has it special theoretical framework, and its definite linguistic targets and this makes the modern linguistic view integrated with the old ones and do not crosscut with them.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit